

كتاب الأطلال رقم ٤١

د. أحمد الحصري

تقديم: د. اسماعيل صبرى عبد الله



بشر بلا ثمن

مشكلات تطور الموارد البشرية في عصر الانفتاح



الأهالي

العلاوة للكتاب : يوسف شكر

د. أحمد الحضري

تقديم : د. اسماعيل صبرى عبد الله



بشر بلا ثمن

مشكلات تطور الموارد البشرية في عصر الانفتاح

## الأمين العام : خالد محي الدين

مجلس التحرير : د. ابراهيم سعد الدين / ابوسيف يوسف / حسين عبد  
الرازق / عبد العظيم انيس / عبد الغفار شكر / د. محمد احمد خلف الله  
الإدارة والتحرير : ٢٢ شارع عبد الخالق ثروت شقة ١٨ القاهرة ج. م .  
ترسل جميع المراسلات باسم رئيس التحرير  
الإعلانات : يتفق بشأنها مع الإدارة  
الأعداد السابقة : توجد نسخ محدودة من الأعداد السابقة من السلسلة  
ترسل لمن يطلبها خارج القاهرة او خارج جمهورية مصر العربية بالبريد  
المسجل ويحسب سعر الكتاب على أساس ان الجنيه يعادل ( دولار )  
امريكي ويضاف جنيه مصري داخل مصر على ثمن الكتاب نفقات البريد كما  
يضاف ٥ دولار ، واحد خارجها الى الثمن وتحول اثمان الكتاب بحوالة  
بريدية باسم الاهالي .

---

كتب الاهالي سلسلة كتب شهرية تصدرها جريدة الاهالي -  
حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي - مصر

---

اما وقد سمعت مدافع الامة عن الدفاع .. وحول الجدران يدقعه الى جبهة الوعي والانتماء فقد  
كان لابد وان يصدر كتاب الاهالي ليكون بعض جهودنا المتواضع في المعركة التي تقود على جبهة الفضل  
ليساهم في اعادة بناء الجسور المنهارة بين الطليعة والشعب وبين العمال والوطن وبين الوطن والامة  
وبين هؤلاء جميعها والكون الذي نعيش فيه .  
ولاننا نعيش في عصر ثورة الاتصالات الذي يزدى تدفق معلوماته الى كل شوش في القوت على انحاءنا الى  
المعونة للتبشير بالبيدويات واعادة احياء الذاكرة الوطنية لتتلى عن حلقنا الى التبعين الذي يعبر  
اليقين لا الذي يشوش عليه .  
واذا كن منطلق الحركة السياسية البريئة يفضي السلمية والوسطية فان جوهر دور الجسور على  
صعيد الوعي والانتساب هو التوجه البناء ذلك ان الامم المتحدة التي تتركز وتلتقي بتجارب جميع اقطاب  
وتقوده الى افق المستقبل والاملات

# كتاب الأمان

ثقافة الهدم والبناء

رئيس مجلس الإدارة : لطفى واكد

رئيس التحرير : أمينة شفيق

## ♦ الآراء الواردة في كتب المنظمة لا تعبر بالضرورة عن رأى التجمع ♦

يقبل كتاب الأمان نشر جميع الكتب المؤلفة والمترجمة التي يرغب اصحابها في نشرها طالما تضمن الهدف من إصداره ويقبل التبرعات والهبات التي يقدمها المهتمون بنشر الثقافة والراغبون في تحمل جزء من نفقات إصداره بهدف تخفيض سعر بيعه للجمهور ويشير الى ذلك اذا طلب صاحب الشأن



○ احمد رشدى الحصرى صحفى وباحث  
اقتصادي .

○ مواليد الإسكندرية عام ٥٧ وتخرج من جامعتها  
عام ٨٠ وحصل على دكتوراه العلوم  
الاقتصادية تخصص تاريخ الاقتصاد عام ٩٠  
من كلية الاقتصاد جامعة موسكو .

○ عمل بالصحافة كمراسل لجريدة الأهالي منذ  
إصدارها الثانى عام ٨٢ .. ويعدّها محرراً فى  
قسم التحقيقات حتى عام ٨٧ .. وبعد عودته من  
البعثة تم تعيينه بالأهالي وعمل فى اقسام  
التحقيقات والحياة السياسية وسكرتارية  
التحرير وتولى مسئولية صفحة الراى وكان  
عضواً بمجلس التحرير حتى رحيل فيليب  
جلاّب .. إلى جانب قيامه بعمل سكرتير تحرير  
لسلسلة كتاب الأهالي .

○ من اهم الموضوعات التى اثارها تحقيقات  
الصرف الصحفى بالإسكندرية عام ٨٦ وتغطية  
أحداث انقلاب اغسطس ٩١ فى الاتحاد  
السوفييتى وتوقع فى رسائله الصحفية سقوط  
مثلث الدولة السوفيتية والحزب الشيوعى  
والرئيس جورباتشوف .

○ عضو بحزب التجمع منذ نوفمبر ١٩٧٦ ويتولى  
عمل سكرتير اللجنة السياسية ورئيساً لتحرير  
، التقدم ، مجلة الحزب الداخلية .

إلى..

رشدی الحصری وسلوی ورفعت السعید  
كل منهم يستحق إهداء خاص ، لكنی  
لا اضمن العمر او سوق الكتب ..

أحمد



**هذا** الكتاب جاد ومفيد. وليست كل الكتب كذلك. ويكتسب الكتاب تميزه من موضوعه ذاته أولاً وقبل كل شيء "الموارد البشرية". فقد اهتمت أدبيات التنمية السائدة جانب العمل في تحقيق التنمية اعتماداً على وفرته في معظم مجتمعات العالم الثالث. فالقضية في نظر أصحاب تلك الكتب كانت "النمو الاقتصادي في ظروف عرض عمل غير محدود" وجر هذا المدخل أصحابه إلى جعل تدبير رأس المال قلب قضية التنمية. ومن ثم كان القول بضرورة

إسماعيل عيسى عبد الله

اعتماد البلدان المتخلفة على رأس المال الأجنبي، استثماراً وقروضاً، ليكمل الادخار المحلي ويمكن من زيادة معدل الاستثمار وبالتالي معدل النمو. وتجاهل هؤلاء الكتاب أن النقود عقيمة لا تلد وأن العبرة هي في الواقع بالأصول الإنتاجية العينية التي ليست النقود إلا وسيلة للتعامل فيها. كذلك نسي القوم حقيقة أن تلك الأصول نفسها ثمرة لعمل الإنسان الذهني واليدوي. ثم جاءت العقود الأخيرة بصيحة "التكنولوجيا" التي قدمت لعامة الناس كما لو كانت كائناً مستقلاً، قد يكون ملاكاً (في حالة الكمبيوتر) وقد يكون شيطاناً (في حالته النووية) حتى ضاعت على الأذهان حقيقة أن التكنولوجيا ليست إلا معرفة ومهارة، أي صفات مكتسبة حصلها الإنسان بجهد. وأخيراً فقط ظهر في أدبيات التنمية وفي رطانة المنظمات أئدولية بعض من الاهتمام بالبشر وشاع استعمال تعبير "التنمية البشرية" مع إبراز لدورها "الضروري" للتنمية وأن لم تصل تلك المحاولات إلى حد الحسم بأنه لا تنمية بشرية تستحيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وكل ما يحكم تطور المجتمع.

وهكذا يدخل كتاب د. أحمد الحصري ساحة القراءة في وقت بدأت فيه القضايا التي يعالجها تجذب اهتمام الناس. كذلك يذكر للمؤلف سلامة منهجه الذي مكّنه من عرض وتحليل دور الاستعمار القديم في تهجير وتخلف الموارد البشرية في بلدان العالم الثالث، ثم عرض آليات

الاستغلال الرأسمالى الراهن (التبادل غير المتكافئ، المديونية... الخ) وأثرها فى الحد من آفاق التنمية البشرية. وربما كان الأهم من ذلك إقدام المؤلف على الافلات من ساحة الجدل النظرى الصرف إلى تحليل الواقع المصرى فى مراحل تاريخ مصر الحديث، يضبط ويحلل أوضاع الموارد البشرية فى كل منها. ومن هنا كانت دراسته تتسم بالجدة وليس بالمجدية وحدها. وهى شأنها شأن كل بحث علمى جاد وجديد لابد أن تثير خلاقات بين الباحثين سواء من حيث البيانات أو تحديد المراحل أو ما يصل إليه المؤلف من استنتاجات. وليس فى كل ذلك ما يعيبها. على العكس فإن دراسة لا تثير جدلاً تولد عقيمة بل وميته ويبقى للمؤلف ما اكتسبه بعمله حين فتح باباً على مجال هام من مجالات التنمية وتاريخها فى مصر لم يفتحه أحد قبله - فيما نعرف - بهذه المنهجية الشاملة. فهناك دراسات فى تاريخ التعليم، وبعض أبحاث عن الأحوال الصحية، وغيرها عن الأوضاع السكانية.. الخ. ولكن استدعاء كل ذلك وغيره فى مقارنة شاملة لفهم واقع العنصر البشرى ودوره فى التنمية المصرية عمل بكر يستحق عليه المؤلف كل تهنئة.

**اسماعيل حبري عبد الله**

القاهرة يناير ١٩٩٢

## مقدمة

## المؤلف

تتطلب أهمية بحث مشكلات  
تطور الموارد البشرية من كونها تمثل  
محوراً أساسياً لا يمكن تجاوزه عند  
إخضاع التاريخ الاقتصادي  
للمجتمعات المختلفة للدراسة  
العلمية.. فالتاريخ فى النهاية هو  
من صنع البشر. والبشر هم القوة  
المنتجة الرئيسية لأى مجتمع..  
وحتى مع تطور العلم والتكنيك فى  
ظروف الإنتاج الراهن يظل الإنسان  
نفسه هو القوة المنتجة الرئيسية فى  
المجتمع.

وتكتسب الدراسة أهمية متزايدة  
إذا ما كانت تنصب على أوضاع  
ومشكلات الموارد البشرية لمجتمع  
مثل المجتمع المصرى - حيث أن

مصر بوصفها بلد يقع ضمن منظومة الدول الفقيرة فى العالم الثالث، لا تتمتع بميزات نسبية كبيرة... وإذا كانت تتميز فى موقعها الجغرافى أو تاريخها القديم والذين يتيحان لها بعض الموارد المالية المحدودة - فإن أكثر ما تتميز به هو مواردها البشرية وثروتها من البشر والسكان.

وتأتى أهمية بحث مشكلات تطور الموارد البشرية لمصر فى الفترة التى أعقبت اعتماد الدولة لسياسة الانفتاح من عدة اعتبارات أساسية.

- فهى تتيح لنا كشف مواطن الخلل الأساسية التى تعوق أو تحد من إنطلاق المجتمع المصرى وقوته المنتجة من خلال دراسة ما يعترض طريق الموارد البشرية المصرية من عقبات. كما تتيح لنا كشف حدود الدور الذى تلعبه الطبقات الحاكمة فى قيادة المجتمع خاصة وأن ذلك الدور كان محور مناقشة صاحبه فى صفوف القوى اليسارية المصرية (١).

- إن فترة البحث والتى تمتد خلال سنوات السبعينيات والثمانينيات تعتبر من أخصب فترات الحياة الاقتصادية - الاجتماعية فى مصر حيث شهدت إعلان السياسة الجديدة التى أطلق عليها (الانفتاح الاقتصادى) وما صاحبها من تغيرات فى كافة مجالات الحياة الاجتماعية وإن كان ذلك لم يمنع الباحث من تناول فترات تاريخية سابقة على ذلك أو لاحقه لها حتى تأتى الدراسة كاشفة للترابط التاريخى بين الفترات المختلفة وتتيح لنا رؤية ديناميكية لتطور مشكلات الموارد البشرية.. فالسياسة الجديدة لم تولد فى السبعينيات دون مقدمات سبقتها طوال فترة الستينيات كما أن نتائجها لم تظهر فقط فى السبعينيات.. ومشكلات الموارد البشرية ليست وليدة فترة الدراسة وإنما هى مرتبطة بالفترات السابقة عليها أيضا، وتفاقم تلك المشكلات بدرجة أو بأخرى يمكن أن

يتضح فى السنوات اللاحقة.

- إن كافة الأبحاث التى تناولت موضوع الموارد البشرية المصرية قد غلب عليها الإطار الفنى الإحصائى.. ورغم أهمية هذا الجانب واستخدامنا له فى بحثنا - فإن أغلب الأبحاث السابقة قد أهملت تفاعل الموارد البشرية مع النظام الاجتماعى الاقتصادى رغم الأهمية القصوى لذلك الجانب، والذي نعتقد أنه العامل الرئيسى فى إعادة إنتاج الموارد البشرية للمجتمع المصرى.. كذلك فإن تلك الأبحاث كانت تقتصر على مناقشة قضية واحدة أو جانب واحد من مشكلات تطور الموارد البشرية مثل: البطالة أو الهجرة مثلاً - أما بحثنا هذا فقد تناولنا فيه القضايا والمشكلات الأساسية للموارد البشرية فى وحدة مترابطة مع بنية الموارد البشرية وديناميكية تطورها مع الهيكل الاقتصادى وخط التنمية المتبع.

وتحاول الدراسة الاجابة على تساؤل شغل الباحث لفترة طويلة عن مدى نجاح خطط الإنتاج الرأسمالى فى مصر فى التعامل مع أهم عناصر القوى المنتجة للمجتمع المصرى؟.. وهل نجحت علاقات الإنتاج الرأسمالية فى أن تؤمن سبل الأنطلاق أمام الموارد البشرية المصرية أم لا؟..

ونعتقد أن الإجابة على السؤال السابق تضع أمام البحث أبعاد الدور الذى لعبته التنمية الرأسمالية فى توظيف طاقات البشر أو إهدارها فالتنمية فى النهاية هى تنمية بشر وليست إقامة أشياء..

كما أن الإجابة عن تلك التساؤلات تحمل فى طياتها التعرف على درجة تطور المجتمع المصرى.. فالتخلف هو حالة مجتمعية تتسم بإهدار الطاقات الكامنة فى البشر.. على حين ينطوى التقدم على توظيف أفضل لهذه الطاقات (٢)

وقد اختلف البحث مع بعض الاستنتاجات الغير صحيحة التي أوردها بعض المتخصصين الاجانب والمصريين فى تحليل ودراسة تاريخ مصر الاقتصادى.. مثال على ذلك: كتاب أيفور بيليف - إيفنى برياكوف (مصر فى عهد عبد الناصر) الذى أكد على وجود نمط جديد للإنتاج تمر به مصر خلال فترة الستينيات أسموه بالتنطور اللارأسمالى وشاركهم فى ذلك الاقتصادى المصرى د. فؤاد مرسى فى أكثر من عمل خاصة كتاب هذا الانفتاح الاقتصادى.. أو باتريك أو بريان البريطانى فى كتابه "ثورة النظام الاقتصادى فى مصر" والذى أكد فيه على انتقال النظام الاقتصادى - الاجتماعى فى مصر إلى النظام الاشتراكى... وهى مقولات خاطئة -من وجهة نظر المؤلف- حيث تأكد لدينا أن فترة الستينيات قد شهدت -على العكس من ذلك- تعميق وتغلغل لعلاقات الإنتاج الرأسمالى فى الريف والمدينة من خلال آليات سيطرة الدولة على الاقتصاد المصرى خلال الفترة... وقد أكدت سنوات السبعينيات على ذلك بشكل خاص بعد أن اتبعت الدولة سياسة الانفتاح وذلك بعد اكتمال عمليات النمو الرأسمالى إلى حد ما... وتحقيق تراكم رأسمالى ونقدى كبير لدى الرأسمالية التقليدية وبيروقراطية الدولة.

وقد اعتمد البحث على العديد من التقارير المحلية والدولية عن وضع العمالة المصرية من بينها: بعض تقارير الجهات الدولية المشتركة مع الجهات المصرية.. مثل تقرير مكتب العمل المصرى والذى أشترك فيه بنت هانسن وسحير رضوان مع الباحثين المصريين، وصدر تحت أسم العمل والعدل الاجتماعى وهو يختلف عن موضوعنا الحالى فى أنه قد ركز -أساساً- على السياسات المطلوب اتباعها فى مجال التوظيف والاستخدام وتنمية الموارد البشرية.

ويعيب ذلك التقرير على الرغم من أهميته الفائقة من وجهة نظر الباحث أنه لم يستطع التوصل - رغم ما توفر له من امكانيات - إلى جذور مشكلات تطور الموارد البشرية والتي تعوق تقدمها.. وهذا يرجع - في رأينا - إلى عاملين أساسيين أن التقرير بالأساس مقدم للحكومة المصرية لإجراء إصلاحات في إطار النظام القائم وأن منهجه قد أعتمد أساساً على الطرق الفنية والإحصائية في التحليل الاقتصادي مع إسقاط الأبعاد التاريخية الاجتماعية والاقتصادية.. وكانت النتيجة أن التقرير خلس إلى أن الأسباب الرئيسية للاختلالات في سوق العمل في مصر ترجع إلى التعليم والتدريب المهني.. وهو ما يعتبره المؤلف خطأ أساسياً حيث أن التعليم والتدريب المهني في الواقع المصري -وكما أثبت البحث الحالي- قد توافق إلى حد كبير مع اتجاهات هيكل العمالة، والذي تأثر بتحول الاقتصاد المصري إلى اقتصاد خدمي يعيش على الموارد الريعية.. أي أن الخلل يرجع -بشكل أساسي- إلى أسلوب وإدارة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وهذا العيب الرئيسى في التقرير المذكور نجده يتكرر في كافة الأبحاث المتعلقة بالموارد البشرية التي أصدرتها الجهات الرسمية أو شاركت في إصدارها.. مثل: دراسة سوق العمل في مصر (قطاع الصناعة) والتي قام بها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والتي أعتمدت بشكل أساسى على التحليل الفني والاحصائي، وأهملت تماماً الجانب الاجتماعى الاقتصادى وتأثيرات آليات عمل الاقتصاد المصرى والهيكل الاقتصادى على هيكل القوى العاملة والموارد البشرية المصرية.

كما ظهر ذلك وإن كان بشكل أقل في أعمال وأبحاث مؤتمر استخدام القوى العاملة في مصر التسعينيات والذي انعقد بمشاركة بين مكتب

العمل الدولى ووزارة القوى العاملة المصرية، حيث غلب على البحوث الطابع الفنى إلى جانب أحادية تناول قضايا الموارد البشرية... ولم يستطع المؤتمر فى توصياته المحتمية أو أى بحث على انفراد أن يتوصل إلى الجنود الحقيقية لمشكلات تطور الموارد البشرية المصرية...

على أن تلك العيوب المنهجية لتلك الأبحاث والدراسات فى تناول موضوع الموارد البشرية المصرية لا تنفى الجهد العلمى المبذول فيها.. ولم تمنع المؤلف من الاستفادة والاستعانة بالكم الضخم من المعلومات والاحصائيات وطرق التحليل الرياضية والإحصائية.. وكانت مواد تلك البحوث وغيرها مما تنشره الجهات الحكومية ووسائل الاعلام ضمن أهم مصادر المادة الخام لبحثنا هنا.

أيضاً استفاد البحث والمؤلف من التراكم الهائل للأبحاث والدراسات التى كتبها فى مختلف نواحى الحياة الاقتصادية الاجتماعية المصرية، وهو تراكم علمى ونظرى وتطبيقى هائل استفاد منه البحث بشكل مباشر وغير مباشر... خاصة بحوث ودراسات مؤتمرات الاقتصاديين المصريين السنوية وتلك التى تتعلق منها بقضايا الموارد البشرية مثل الإسكان والغذاء والأجور والتضخم والضرائب الخ..

يضاف إلى ذلك مجموعة الأبحاث والدراسات ومناقشات المائدة المستديرة لسلسلة كتاب "قضايا فكرية" هذا إلى جانب كم ضخم من الوثائق والإحصائيات الرسمية والمقالات العلمية والتقارير الصحفية.

وحيث إن هدف الدراسة ينطلق من تحليل مشكلات الموارد البشرية لمصر.. وباعتبار أن مصر واحدة ضمن بلدان العالم الثالث، فقد رأينا أن نبدأ بمدخل عن مشكلات تطور الموارد البشرية للعالم الثالث تقع ضمن

## مقدمة الدراسة.

أما بنية الدراسة الأساسية فهي تنقسم إلى جزئين:

الأول: يناقش وضع بنية أو هيكل الموارد البشرية من خلال رؤية تاريخية، تتناول وضع الموارد البشرية الديموغرافى وأهم العوامل المؤثرة فيه وخصائصه المختلفة.. ثم سمات التشغيل فى قطاع الدولة والقطاع الخاص وأخيراً هيكل القوى العاملة وتوزيعها على القطاعات الاقتصادية.. ويسبق ذلك فصل عن اتجاهات السياسة الاقتصادية لمصر يتعرض لوضع التغيرات والهيكل الاقتصادى والذى سيظهر أثره المباشر على كافة أشكال توزيعات الموارد البشرية... ويقع الجزء الأول فى أربعة فصول.

أما الجزء الثانى فيناقش المشكلات المباشرة للموارد البشرية، وقد خصصنا له خمسة فصول، يناقش الأول البطالة وسياسة إعداد الكادر... والثانى الأجور ونصيب القوى العاملة من الدخل القومى - والثالث مدى تلبية الاحتياجات الأساسية للمواد البشرية والسكان.. والرابع يتعرض لمشكلة الهجرة وأثارها - أما الخامس فيناقش دور رأس المال الأجنبى فى التأثير على مشكلات الموارد البشرية وإعادة إنتاج الأيدى العاملة. وتنتهى الدراسة بأهم النتائج التى توصل لها الباحث وتقع فى الحاققة.

**أحمد الحصرى**

نوفمبر ١٩٨٩

## هوامش المقدمة

١- أنظر: قضايا فكرية - العدد الثاني - المائدة المستديرة - التجمعية (السمات، الآليات، طريق الخلاص) - من ص ٢٢٣ : ص ٣٠٢ - القاهرة يناير

١٩٨٧

- أيضاً: د. محمد دويدار - الاتجاه الرسمى للدولة فى مصر ص ١١٨ - قضايا فكرية - العدد الثانى - من ص ١٠٠ : ص ١٢٠ - القاهرة - يناير

١٩٨٦

- أيضاً: قضايا فكرية - العدد الثالث والرابع - المائدة المستديرة - أزمة النظام الرأسمالى - من ص ٣١٥ : ص ٤٢٥ - القاهرة - أغسطس أكتوبر

١٩٨٦

- أيضاً: د. سمير أمين - حول التجمعية - ص ٣٩ - قضايا فكرية - ٤.٣ من ص ٣٠ : ص ٥٢ - أغسطس أكتوبر ١٩٨٦

- أيضاً: د. رفعت السعيد - ملاحظات أولية حول الرأسمالية فى البلدان المتخلفة ص ٣١٣ - قضايا فكرية - ٤.٣ - ص ٣٠٤ : ص ٣١٤ - أغسطس أكتوبر ١٩٨٦

٢- د. نادر فرجاني - هدر الإمكانيه ص ١٧ - دار المستقبل العربى - القاهرة - ١٩٨٢ - (١٢٨) صفحة

## مرحلة الاستعمار

عرفت أغلب بلدان العالم الثالث "الرأسمالية" عن طريق الغزو الخارجي حتى أن البعض قد أطلق على طريق تطورها الرأسمالي "الشكل الاستعماري" (١) ... وفي المرحلة الأولى كانت المستعمرات أساساً مادية لعمليات التراكم البدائي للرأسمال في المقرولات (البلدان الاستعمارية) ، ووفرت لها إمكانات الانتصار للنظام المصنعي ، فقد خلقت المستعمرات التجارة العالمية. والتي كانت بمثابة الشرط المسبق للصناعة الضخمة في بلدان الرأسمال المتقدم.

وقد تميز فجر الإنتاج الرأسمالي بعمليات النهب الواسعة لثروات المستعمرات، وتدمير لا حد له لمواردها

مشكلات تطور  
الموارد البشرية في  
بلدان العالم الثالث

البشرية .. وكانت كشوف الذهب والفضة في أمريكا والقضاء على السكان الأصليين في بعض الحالات واسترقاقهم أو دفتهم في المناجم في حالات أخرى وبدء أعمال الغزو والنهب في جزر الهند الشرقية وتحويل أفريقيا إلى مورد عبيد -وهم المادة الأولية لتجارة الرقيق- هي الحوادث التي تميز بها الفجر المشرق لعصر الإنتاج الرأسمالي (٢) حتى أن البعض يذهب إلى أن التخلف الاقتصادي الحالي لأفريقيا يعزى -بالإضافة للعوامل الأخرى- إلى أن هذه القارة قد فقدت في مراحل التراكم البدائي للرأسمال قسماً كبيراً من قوتها المنتجة الرئيسية، تقدر بعشرات الملايين من الشباب القادرين على العمل (٣). هذا بالإضافة إلى جانب عشرات الملايين ممن لقوا حتفهم في الطريق إلى العالم الجديد، فقد كان التجار يكبّلون العبيد بالسلاسل ويسوقوهم على الأقدام في صفوف طويلة إلى السفن الراسية على الشاطئ الأفريقي، ويتم تكديسهم بعضهم فوق بعض في هذه السفن والإبحار بهم في ظروف لا يكاد يتصورها العقل إلى أمريكا حيث يصل منهم العدد القليل (٤) ..

وكانت حياة الزنجي بعد وصوله أمريكا لا تزيد على سبع سنوات يقضيها في العمل الحارق المتواصل (٥).

وقد توقفت على تلك التجارة القاتلة أرباح الرأسمالية الإنجليزية، فنجد أن تجارة الرقيق قد أدت إلى تأسيس الشركة الأفريقية الملكية بالمجئترا سنة ١٦٧٢ والتي مُنحت حق احتكار تجارة الرقيق على الساحل الغربي الأفريقي، وكان محور نشاط الشركة الأساسي هو توريد الرقيق إلى مزارع قصب السكر في مستعمرات المجئترا في أمريكا الشمالية، حتى أن استمرار مستعمرات السكر كان متوقفاً على التجارة الإنجليزية للرقيق في أمريكا (٦). والملفت للنظر أن هذه الشركة قد ألغيت بتشريع صدر من البرلمان عام ١٨٢١ وذلك بالطبع بعد أن أدت مهمتها في تحقيق التراكم

اللازم للرأسمالية الانجليزية الصاعدة ويتوافق ذلك مع تحقيق الانتصار الكامل للنظام المصنعي<sup>x</sup> في إنجلترا ١٨٢٥. وقامت بإحياء مدن مثل ليفربول التي ازدهرت على حساب تجارة الرقيق، وأصبحت مدينة كبيرة لأن هذه التجارة كانت وسيلة التجميع الأولى، وقد بلغ عدد سفن ليفربول المستغلة بتجارة الرقيق ١٥ في سنة ١٧٣٠ فصار ٥٣ في ١٧٥١ إلى / ٧٤ سفينة سنة ١٧٦٠ ثم / ١٣٢ سنة ١٧٩٢ (٧).

### نهب الثروات المحلية

وإذا كانت مرحلة التراكم البدائي للرأسمال قد صاحبها تبيد كامل للموارد البشرية للمستعمرات وأتخذ طابعاً مباشراً، فقد أدت تلك المرحلة وما بعدها من نهب مباشر للثروات المحلية إلى حرمان الموارد البشرية والقوى العاملة من التطور بشكل طبيعي، فتطور الموارد البشرية يعتمد - إلى حد كبير - على إعادة الإنتاج الموسع<sup>xx</sup>. تلك العملية التي حرمت منها المستعمرات حيث خضعت نسب تجدد الإنتاج بها إلى مصلحة المستعمرين وكان ابتزاز المنتج الإضافي وحتى الضروري في بعض الأحيان يسفر عن تردى إمكانيات إعادة الإنتاج مما أدى إلى ركود القوى المنتجة وفي نهاية المطاف أدى إلى ثبات أسلوب الإنتاج (٨) وهو ما لم يعط أية إمكانية في تطوير القوى المنتجة وخاصة القوى العاملة.

ولم يكتف المستعمرون بذلك، بل أنهم لم ينفقوا أى استثمار على إعداد القوى العاملة المحلية واستوردوهم من بلدان المترويلات، فكانوا يستأجرون من المراكز الرأسمالية المتطورة جميع الأخصائيين المؤهلين، ولو أدنى تأهيل.

---

<sup>x</sup> تعنى سيادة نظام الإنتاج القائم على استخدام الآلات في المصانع الكبيرة. وتراجع دور الماشيناشكورية والورش والإنتاج الصغير.  
<sup>xx</sup> تجدد دورة الإنتاج بنسب أكبر في التوظفيمات الرأسمالية.

ولم يهتموا أدنى إهتمام بتجديد الأيدى العاملة المحلية وتأمين حاجاتهم الاجتماعية(٩).

وفى تلك الفترة جرى تمديد السكك الحديدية وتشبيد الموانئ فى البلدان المستعمرة فى ظل الاستخدام الواسع للعمل الإرغامى (السخرة) لعشرات الألوف من الفلاحين لخدمة مصالح المترويلات، ويعطى التاريخ الاقتصادى لمصر مثلاً حياً على ذلك، فقد أجبرت الشركة العالمية لقناة السويس الحديوى المصرى سعيد باشا بأن تقدم الحكومة المصرية لشركة القناة أثناء عمليات الحفر ٢٠ ألف عامل بصفة مستمرة وفعلياً وصل العدد إلى ٢٥ - ٣٠ ألف كانوا يتغيرون كل ثلاثة أشهر وكان ذلك يعنى ١٠٠ ألف من القوى العاملة يتم تعبئتها سنوياً للخدمة بالسخرة فى قناة السويس لصالح الملاحة الدولية (١٠) المستفيدة منها - فقط - بلدان المترويلات، وأدى ذلك إلى استنزاف القوى العاملة الزراعية مما أدى إلى خراب الأراضى الزراعية من ناحية، وأرتفاع أجر الأيدى العاملة فى الريف من ناحية أخرى (١١) وعلى عكس ما فعلته الرأسمالية الأوربية فى استخدام السكك الحديدية فى فرض الانقلاب الصناعى (نموذج ألمانيا) نجد الرأسمالية البريطانية فى الهند قد شيدت على حساب الأيدى العاملة المحلية. شبكة ضخمة من السكك الحديدية تزيد أبعادها المطلقة على أبعاد سكك بريطانيا الحديدية (١٢) ولكن هذه الشبكة لم تكن المرحلة الأولى فى التصنيع الحديث للهند المستعمرة، بل كانت أساساً لتيسير نقل البضائع أو المواد الخام.

### تدمير الحرف

قامت السياسة الاستعمارية أساساً على تحطيم الهياكل الإنتاجية الموجودة بالمستعمرات فيما عدا القطاعات المرتبطة بالتصدير وبدأت تلك السياسة بتدمير الحرف، وتعتبر الهند نموذجاً لما فعله الاستعمار من تدمير

للحرف المحلية<sup>x</sup>، فقد حطم الانجليز -بشكل منظم- صناعة النسيج الهندية وذلك بالطرق الاقتصادية بمنع توريدها لـ"لنجلترا" وبالطرق غير الاقتصادية بتدمير المدن الصناعية(١٣).

وقد أشار "ماركس" إلى أن رخص المنتجات التى تصنعها الآلات والانتقال فى طرق النقل والمواصلات يصعبان أسلحة لغزو الأسواق الأجنبية. فعين تدمر الآلات إنتاج الحرفة اليدوية فى البلاد الأخرى فإنها تحولها إلى مبادىن قدها بالمادة الأولية. وهكذا أرغمت جزر الهند الشرقية على إنتاج القطن والصوف والجوت إلى بريطانيا العظمى(١٤) وكانت نتيجة ذلك تشويه هيكل القوى العاملة وتبديد الموارد البشرية العاملة فى المجال الحرفى والصناعى لصالح قطاعات الزراعة والخدمات... فقد اتجهت القوى العاملة نحو القطاعات التى تلبي احتياجات المترويلات... وفى النهاية فقد أدى خراب الأشكال الدنيا للصناعة بفعل المنافسة الفبركية، وتضخيم حصة الزراعة التقليدية فى البلدان المستعمرة والتابعة إلى انخفاض مستوى كفاءة الأيدى العاملة(١٥) خاصة أن الصناعة التى أنشأها الاستعمار كانت فى خدمة قطاع التصدير ولم تستوعب إلا القليل من القوى العاملة الحرفية المتهارة، فعلى عكس الصناعة الرأس مالية فى النموذج الأوروبى التى تعمل على تشغيل مزيد من العمال عما تتسبب فى انهياره من الحرفيين، ففى النموذج الاستعمارى تشغل من العمال عدد أقل مما تتسبب فى انهياره من الحرفيين وهو ما اثبتته دراسات العديد من الخبراء الاقتصاديين والمتخصصين(١٦).

---

x قام الاستعمار البريطانى فى مصر بنقض العمل انظر ( )..٤

## تجديد إنتاج الموارد البشرية

حرم المستعمرون سكان المستعمرات من تجديد قوة عملهم بشكل يكاد يكون منظماً.. واصطنع الرأسمال الغازى لتلك البلدان الأزمات الغذائية مستخدماً فى ذلك وسائله الاقتصادية والإكراهية... وأصبحت المجاعات -رغم وفرة الغذاء- تكاد تشكل ظاهرة لازمت الاقسام المتخلفة من النظام الرأسمالى العالمى.. ومن أشهر تلك المجاعات تلك التى أشار إليها "أنجلز" فى إيرلنده عام ١٨٤٧ حيث قادت إلى القبر مليون من اليرلنديين وقذفت بليونين آخرين منهم إلى الشاطئ الآخر (١٧). وفى سنة ١٨٦٦ هلك من مقاطعة أوريا الهندية وحدها أكثر من مليون هندي ماتوا جوعى بعد أن أحدث الانجليز مجاعة لأنهم أشتروا محصول الأرز كله ورفضوا بيعه إلا بأسعار خرافيه (١٨).

وحتى خلال القرن الحالى حدثت مجاعة البنغال الشهيرة.. وقدر تقرير حكومى -بتحفظ- أن مليون ونصف من البشر قد ماتوا بسببها- حيث ذهب الغذاء إلى حيث كانت النقود، وتحققت عبر الطريق أرباح ضخمة (١٩).

ونفس الشئ حدث فى الهند الصينية، وفى نظام إنتاج يقوم على أساس إثراء كبار ملاك الأراضى، أصبحت فيتنام ثالث أكبر مُصنِّع للأرز فى العالم فى الثلاثينيات إلا أن كثيرين من الفيتناميين المعدمين صاروا جوعاً (٢٠) إلى جانب ذلك فقد شجع الاستعمار على استيراد المواد الغذائية بدلاً من إنتاجها المحلى حارماً الموارد البشرية للمستعمرات من السيطرة على مصادر تجديد قوة عملها وذلك بعد أن قامت المزارع بخدمة احتياجات المترويلات من القطن والجلوت والصوف، كما استخدمت سلاح الضرائب بتوسيع لتحقيق ذلك الهدف، مثل حالة الهند ومصر فقد أستخدمت المترويلات القوة الإكراهية إلى جانب الوسائل الاقتصادية مثل الضرائب لإجبار سكان المستعمرات على

الاتجاه نحو محاصيل التصدير وقامت الإدارة الاستعمارية بحماية الضرائب على الماشية والأراضي والبيوت وحتى على البشر أنفسهم وحيث كان يجب دفع الضرائب بعملة المستعمر كان الفلاحون إما أن يزرعوا المحاصيل للبيع أو أن يعملوا في المزارع الكبيرة أو في مناجم الأوربيين وهذا ما حدث لإجبار الأفريقين على زراعة محاصيل التصدير، وبالطبع فإن هذا النوع من زراعة التصدير كان يذهب -في معظمه- إلى شركات المترويلات.

إلى جانب ذلك: نجد أن الحكومات الاستعمارية قد استولت على الأراضي الشاسعة بوسائل القمع المباشر فبعد غزو مملكة الكانديان (سرى لانكا) عام ١٨١٥ صنف البريطانيون كل الجزء المركزي الشاسع من الجزيرة باعتباره أرض التاج وفي عام ١٨٧٠ أعلن الهولنديون أن كل الأراضي غير المزروعة في جاوا مملوكة للدولة لتأجيرها لشركات المزارع الهولندية واستخدمت الإدارات الاستعمارية الوسائل الاقتصادية مثل الضرائب والشراء الواسع للأراضي المزروعة تحت ضغط حاجة السكان، ففي عام ١٨٧٠ رخص قانون الأراضي الزراعية في جاوا استئجار الأراضي المملوكة للقرى..

وقد استخدم سلاح الضرائب بأهداف تجاوزت الخط من تجديد قوة العمل بالمستعمرات إلى إنتاج احتياطات رخيصة دائمة من قوة العمل للمزارع والمناجم بصورة خاصة... ففي عام ١٩٢٩ انهار سوق القطن جاعلا الفلاحين من منتجي القطن، من أمثال فلاحي فولتا العليا عاجزين عن دفع ضرائبهم الاستعمارية، وهكذا أجبر عدد متزايد من الشباب بلغ في بعض السنوات ٨٠ ألفاً إلى الهجرة إلى ساحل الذهب ليتنافسوا على الأعمال قليلة الأجر في مزارع الكاكاو (٢١) ولم يكتف المستعمرون بحرمان الأيدي العاملة بالمستعمرات من حق تجديد إنتاج قوة عملها، بل عمل على تدميرها بترويع السلع المدمرة للحياة.. وأبرز الأمثلة على ذلك: ما فعله في جنوب شرق آسيا.. فقد استخدم الاستعمار قوته الفاشية في فرض تجارة المخدرات خاصة

الأفيون وقسّم البلدان المستعمرة بين بلدان تزرع الأفيون وأخرى تستورده، محققاً مكاسب هائلة من الطرفين، ومدمراً -فى الوقت نفسه- القوة العاملة التى أستخدمها فى زراعة النبات القاتل فى بلد المصدر وإهلاك قسم من الموارد البشرية المستهلكة فى بلد المستورد. وقد تضاعفت معدلات تجارة وزراعة النبات القاتل والتى بدأت منذ عام ١٧٦٧ أيام التراكم البدائى للرأسمال واستمرت حتى قيام تلك البلدان بشورتها ضد الاستعمار وما بعد ذلك.. وقد أشار "ماركس" إلى أن تجارة الموت قد بدأت بما لا يزيد على ٢٠٠ صندوق يتم تصديرها من الهند إلى الصين قبل عام ١٧٦٧.. وفى عام ١٧٩٨ لم تبق شركة الهند الشرقية المصدر المباشر للأفيون إلا أنها غدت بالمقابل منتجة... وفى عام ١٨٠٠ بلغت الواردات إلى الصين من الأفيون ٢٠٠٠ صندوق.. وحولت شركة الهند الشرقية -بسرعة عاصفة- إنتاج الأفيون فى الهند وبيعه فى الصين بالتهريب إلى جزء لا يتجزأ من نظامها المالى ذاته (٢٢).

والغريب أن القانون الصينى الذى كان يعاقب على تهريب الأفيون كان يطبق فقط على السكان المحليين، وقد صدر بإيعاز من شركة الهند الشرقية ليتم لها احتكار سوق التهريب والإتجار بالنبات القاتل.

وقد تنامت تجارة الأفيون بلا انقطاع من حيث الحجم بعد الاحتكار وبلغت قيمتها فى عام ١٨١٦ حوالى ٢.٥٠٠.٠٠٠ دولار. وفى عام ١٨٢٠ بلغ عدد الصناديق التى أُدخلت بالتهريب إلى الصين ٥١٤٧ وفى عام (١٨٢١) ٧٠٠٠ صندوقاً. وفى عام (١٨٢٤) بلغت ١٢٦٣٩ صندوق. وفى غضون سنوات (١٨٢٤ - ١٨٣٤) ارتفعت من ١٢٦٣٩ إلى ٢١٧٨٥ صندوق..

وبعد اضطراب الشركة إلى التوقف عن العمليات التجارية أنشقت التجارة إلى أبهى أرباب العمل البريطانيين الخصوصيين وأمكن فى عام

١٨٣٧ أذخا ٣٩ ألف صندوق من الأفيون عن طريق التهريب قيمتها ٢٥,٠٠٠,٠٠٠ دولار وفي عام ١٨٥٦ قدرت بحوالي ٣٥,٠٠٠,٠٠٠ دولار.. هذا في الوقت الذي حصلت فيه الحكومة الأنجلو الهندية من احتكار الأفيون على دخل قدره ٢٥,٠٠٠,٠٠٠ دولار أى ما يعادل كل دخلها العام (٢٣).

## الوضع الحالي للموارد البشرية في العالم الثالث

كما سبق القول: تتصف عملية تجديد الإنتاج في البلدان النامية بأنها عملية ترتبط -منذ عرفت تلك البلدان النمط الرأسمالي في الإنتاج- بالمراكز الرأسمالية وهو ما يؤثر على عملية تجديد إنتاج القوى العاملة ويضع البنية الاقتصادية - الاجتماعية في حالة نمو مشوه، يستتبعها بنية مشوهة للموارد البشرية والقوى العاملة.

ويأتى تشوه عملية تجديد الإنتاج في البلدان النامية من جراء وضع البلدان النامية ضمن النظام العالمي للاقتصاد الرأسمالي، وكذلك من جراء تعدد أنماط اقتصاديتها والتشابه المعقد فيما بين الأشكال الاقتصادية القديمة والجديدة.

وستقتصر -في تلك الفقرة- على معالجة أثر تعدد أنماط اقتصاديات بلدان العالم الثالث على تطور الموارد البشرية والقوى العاملة، حيث أن تعدد أنماط الإنتاج يضع عملية تجديد الأنتاج كأنما تتألف من نظامين فرعيين: قطاع تقليدي وآخر حديث.. فنجد القطاع التقليدي المتمثل بالأنماط الاقتصادية قبل الرأسمالية هو خارج مجال الاقتصاد والسوق العالميين.. وعملية تجديد إنتاج الخيرات المادية فيه تتحقق بموجب قوانين

التشكيلات ما قبل الرأسمالية.

وبالنسبة لتجديد إنتاج الأيدي العاملة نجد أنه يسير بتأثير قوانين التشكيلات ما قبل الرأسمالية وقوانين الأسلوب الرأسمالى للإنتاج على السواء (٢٤) ونجد تأثير ذلك فى تطور الموارد البشرية والقوى العاملة غير المتوازن فشروط تجديد الإنتاج فى العالم النامى التى تتصادم فيها الهياكل المختلفة تقذف بملايين الناس من مجال الأشكال التقليدية وتحكم على قسمهم الأكبر بالبؤس والحرمان والإفلاس، أو التكيف مع الموقف الجديد ليصبحوا حشالة للبرجوازية من نوع ما.. ويزداد عدد الأشخاص الذين لا مهن معينة ولا أجور دائمة لهم، ويتسع ما يسمى بالقطاع الثالث (الخدمات) الذى تصل حصته إلى ٦٠٪ من الناتج الوطنى للبلدان النامية (٢٥).

أما القطاع التقليدى: فيتصف العمل فيه بأنه يؤمن مداخيل منخفضة إلى درجة أنها لا تكفى -فى أغلب الحالات- لتلبية أدنى حد من الحاجات التى تسمى بالحاجات الأساسية، وتعتبر منظمة العمل الدولية أن السواد الأعظم من الأيدي العاملة فى هذا القطاع غير مشغولة بشكل كامل بغض النظر عن استمرارية العمل الفعلية.

### بنية الموارد البشرية والقوى العاملة

نجد أثر تعدد أنماط الإنتاج برصفه أحد السمات المميزة لاقتصاد بلدان العالم الثالث إلى جانب التشوه الذى لحق بعملية تجديد الإنتاج لتلك البلدان لصالح المراكز الرأسمالية يلعبان دوراً أساسياً فى تشويه بنية القوى العاملة حيث نجد أن العدد الإجمالى للأيدي العاملة فى البلدان النامية يتجاوز ٦٠٠ مليون شخص يعمل منهم ٤٠٠ مليون بنسبة ٦٥٪ فى الزراعة، و١٣٠ مليون بنسبة ٢١٪ فى الخدمات، و٩٠ مليون فقط بنسبة ١٤٪.

فى الصناعة.. وتختلف النسب باختلاف مناطق التخلف حسب القارات المختلفة، ففى أمريكا اللاتينية تكون نسبة ٤٢٪ - ٣٨٪ - ٢٠٪، وفى أفريقيا ٧٤ - ١٧ - ٩، وفى آسيا ٦٦ - ٢٠ - ١٤ (٢٦).

وفى أفقر ثلاث دول من بلدان العالم الثالث يعمل ٤/٣ السكان النشطين اقتصادياً فى الزراعة (٢٧) وينعكس أثر ذلك التشوه فى بنية القوى العاملة على انخفاض إنتاجية العمل والقوى العاملة، فوفقاً لحسابات أحد العلماء الفرنسيين فإن البلدان النامية تضيع سنوياً زهاء ٢٠ مليار يوم عمل ويزيد ذلك ثلاثة أضعاف من حيث الفعالية عن مجموع كل المساعدات الأجنبية التى تحصل عليها البلدان النامية (٢٨) ويرجع ذلك -بالطبع- إلى أن قطاع الزراعة يعانى من البطالة المقنعة على نطاق واسع، إلى جانب قلة العائد والمردود فى قطاع الخدمات الذى تضخم على حساب قطاعات الإنتاج المادى فى المرحلة التالية وحتى قطاع الصناعة نجد الأيدى العاملة الصناعية منخفضة الانتاجية، وذلك بسبب الأمية وسوء الحالة الصحية وعدم ثبات الاستخدام (٢٩).

ولبيان مدى التشوه الذى لحق ببنية القوى العاملة يمكن عقد مقارنة بين البلدان المتخلفة والمتقدمة، حيث نجد وفقاً لمعطيات البنك الدولى عام ١٩٨٠ أن قطاع الزراعة فى البلدان المتخلفة كان يستخدم ٧١٪ بينما لا تزيد النسبة فى البلدان المتقدمة عن ٦٪. أما الصناعة فنجد الاستخدام بها ١٤٪ فى المجموعة الأولى بينما هو ٣٨٪ فى المجموعة الثانية (٣٠).

ونجد أن التشوه الذى لحق بعملية الإنتاج ومن ثم ببنية الموارد البشرية والقوى العاملة قد أدى فى مرحلة تالية إلى تضخم قطاع الخدمات على حساب قطاعى الإنتاج المادى (الزراعة والصناعة) ... وكان تفسخ العلاقات التقليدية -بدرجة أو باخرى- فى بلدان العالم الثالث لصالح قطاع الخدمات على حساب قطاع الزراعة. حيث أن تفسخ العلاقات التقليدية وتنامى

سكان الريف، وتطور الرأسمالية فيه أدى الى دفع جماهير غفيرة من الكادحين إلى المدن حيث يمارس المهاجرون أية أعمال، وبالأخص تلك التي لا تتطلب الحصول على التعليم والإعداد المهني وهو ما أكدته العديد من الدراسات المخصصة لدراسة أوضاع تلك البلدان (٣١).

وأدى ذلك إلى نمو سكان المدن بالاساس على شكل الازدياد المطلق أو النسبي للبطالة السافرة أو المقتنعة حيث طفحت المدن بالأعداد الضخمة من الناس الذين يجدون أنفسهم خارج عملية الإنتاج

وقد أُنجمت تلك القوى البشرية المهاجرة إلى المدن إلى ميدان الخدمات، وعلى الأخص قطاع التجارة والأعمال التي تتصف بهيمنة العمل اليدوي وتتطلب جهداً كبيراً، وطبقاً لتقديرات أعوام السبعينيات فقد وصلت نسبة هذا القطاع ٢٠-٧٠٪ من الابدى العاملة في المدن وفي المتوسط يزيد على ٥٠٪ ويضم أكثر من مليون شخص في جميع البلدان النامية وبشكل الشباب نسبة ٦٠ - ٧٠٪ من مجموع العاملين فيه (٣٢).

وبالنسبة للقطاع الثانى (الصناعة) فنجد مفارقة أخرى هي تزايد أشباه البروليتاريا على حساب البروليتاريا الصناعية، فتوضح حسابات أحد المتخصصين في بلدان العالم الثالث أنه خلال العقود الثلاثة ١٩٥٠ - ١٩٨٠ ازداد عدد جيش العمل المأجور في البلدان النامية من ١٣٠ مليون إلى حوالى ٣٠٠ مليون شخص... ومع ذلك فلم يتجاوز عدد العمال الصناعيين في مستهل الثمانينيات عن ٣٥ - ٣٨ مليون شخص في الوقت الذي مثلت فيه اشباه البروليتاريا ٢٠ - ٤٠٪ من سكان المدن (٣٣).

كما نجد مفارقة ثانية داخل هذا القطاع تتمثل في تضخم كبير لصالح الإداريين على حساب الفنيين والمنتجين، فعلى سبيل المثال: في نيجيريا عام ١٩٧٠ كان عدد الإداريين والمدراء حوالى ثلاثة أمثال عدد المعلمين وأربعة أمثال عدد المهندسين وثمانية أمثال عدد الأطباء وأكثر من

الفيزيائيين والكيميائيين بـ ٢٤ مرة، بينما كان عدد صغار الإداريين ورؤساء الفئات المنتجة الدنيا يزيد بمقدار ١٠ أمثال عدد الفنيين و ٥ مرة على عدد الرسامين الهندسيين (٣٤).

وإذا ما نظرنا إلى بنية الموارد البشرية من حيث مستوى التدريب والتعليم فستجد أنها بنية ضعيفة المستوى ومنخفضة الكفاءة وهو ما يؤثر بالسلب على كافة برامج التنمية في العالم الثالث التي تستهدف -نتيجة لغياب ذلك العنصر الهام- بالتوقف وعدم التنفيذ فتعاني الموارد البشرية للبلدان النامية من ارتفاع نسبة الأمية ووفقا لتقديرات منظمة اليونسكو فإن عدد الأميين بين البالغين (فى سن العمل) فى العالم كان ٨١٤ مليون شخص عام ١٩٨٠ وكانت غالبيتهم فى بلدان العالم الثالث وإن هناك ٤٨٪ من البالغين (فى سن العمل) فى البلدان المتخلفة من الأميين.. كما يتركز ٤٢٥ مليون منهم فى ١٠ بلدان متخلفة فقط، وأكثر من ٧٠٪ من البالغين (فى سن العمل) لا يعرفون القراءة والكتابة فى ٢٣ بلدا من البلدان الأكثر فقرا (٣٥).

### البطالة

تعكس قضية البطالة الواسعة التى يشهدها العالم الثالث مظاهر الأزمة التى تمر بها طرق التنمية فى تلك البلدان كما تعكس أيضاً آثار تشوه بنية الاقتصاد وبنية القوى العاملة.. ويقدر عدد العاطلين عن العمل وشبه العاطلين فى العالم الثالث ما بين ٤٠٠ و ٥٠٠ مليون شخص أى ما يتراوح بين ثلث ونصف قوة العمل لتلك البلدان (٣٦).

ومشكلة التشغيل غير الكامل للأيدى العاملة فى البلدان النامية تختلف بكثير عن البطالة فى البلدان الرأسمالية المتطورة، فإذا كانت فى الأخيرة تنشأ على أساس عملية التراكم الرأسمالى حينما يقوم السكان

العاملون بتراكم الرأسمال وينتجون مقادير متزايدة من الوسائل التي تجعلهم سكاناً فائضين نسبياً. وما يستتبع ذلك من آليات عمل النظام الرأسمالي وتأثيرات الدورة الاقتصادية وعلى العكس نجد الشكل الغالب في بلدان العالم الثالث ليس هو البطالة بصورتها الصناعية بل التشغيل غير الكامل الدائم والبطالة المستترة ومن جراء ذلك فإن قرابة ثلث ٣/١ الأيدي العاملة تستخدم بكاملها أو جزئياً في مجرى الإنتاج فقط (٣٧) ففي البلدان النامية لم تنشأ بعد البطالة التكنولوجية، وكل ما في الأمر أن الوحدات الإنتاجية الجديدة اجتذبت عدداً غير كبير من العمال الإضافيين.

وإذا كانت مسئولية البطالة تقع على عاتق نظم التنمية داخل تلك البلدان حيث تتجه نحو تضخيم القطاعات غير الإنتاجية (الخدمات) على حساب قطاعات الإنتاج المادي مما يستتبع ذلك من ضالة فرص التوظيف المتاحة في التشغيل للموارد البشرية.

فإن هناك دوراً كبيراً يمارسه العامل الخارجى بارتباط تلك البلدان بآليات عمل النظام الرأسمالي العالمى، فحسب تقديرات محافظة كان أثر الدورات الاقتصادية المباشرة على البطالة في العالم الثالث أكثر من ٥٠ مليون عاطل في منتصف السبعينيات وهذا العدد يمثل ضعف العاطلين عن العمل في المراكز أيام الأزمات، ومن سته إلى سبعة أضعاف هذا العدد في أيام الازدهار (٣٨). حيث تأثرت بلدان العالم الثالث خاصة المرتبطة صناعياً بالمراكز الرأسمالية بدرجة أشد. ونجد أن أزمات ١٩٨٠ - ١٩٨٢ التي عصفت ببلدان العالم الرأسمالي الكبرى قد أدت -على سبيل المثال- في بلدان أمريكا اللاتنية إلى انخفاض مستوى الإنتاج في الصناعة التحويلية بنسبة ٤.٥٪ في سنة ١٩٨١ عن السنة التي سبقتها.. وفي عام ١٩٨٢ كانت الأزمة أشد مما أضر الكثير من تلك البلدان إلى إيقاف تسديد ديونها الخارجية وتقليص استيراد البضائع اللازمة للنمو واللجوء إلى برامج

التكشف فأدى ذلك بدوره إلى إفلاس كثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإلى تقليص الإنتاج وتسريع جمهرة من العمال من المؤسسات الأكبر، وإلى تفشي البطالة وتفاقم المشكلات الاجتماعية الأخرى (٣٩). أما تصدير رأس المال من الدول الامبريالية فهو يفاقم ليس فقط من مشكلات التشغيل وإنما يفاقم من كافة مشكلات الموارد البشرية لبلدان العالم الثالث، فالاستثمار الأجنبي المباشر والذي تقوم به الشركات عابرة القوميات لا يخفف بل -على العكس- يفاقم البطالة في البلدان النامية وذلك من ناحيتين: فبوجه عام تفضل تلك الشركات استخدام التكنولوجيا التي تتطلب رؤوس أموال كبيرة وهذا لا يساعد إطلاقاً على ابتلاع الفائض الهائل من الأيدي العاملة.. الأمر الآخر هو أن تغفل تلك الشركات في الفروع التي تنتج إلى السوق الداخلية ومنافسة المصانع المحلية تقودان إلى إفلاس هذه المصانع وبالأخص الصغيرة، وبالتالي إلى أزيد البطالة.

أما فرص العمل التي توفرها تلك الشركات فهي غاية في الضآلة، نظراً لما تتطلبه في مستويات ذات تأهيل عال فتشير احصائيات مكتب العمل الدولي في عام ١٩٧٠ إلى أن مجموع العاملين في الاحتكارات الدولية على مستوى العالم الرأسمالي بلغ حوالي ١٣ إلى ١٤ مليون شخص، أما في بلدان العالم الثالث فلم يتجاوز الرقم ٢ مليون فرد يشكلون نسبة هزيلة إذا ما قيس عدد سكان العالم الثالث حيث لا تزيد عن ٢.٠٪ (٤٠).

ولم تتغير تلك النسبة كثيراً رغم تزايد عدد الافراد العاملين في تلك الشركات من العالم الثالث حيث نجدها بعد عشر سنوات وطبقاً لتقديرات منظمة العمل الدولية فإن الشركات متعددة الجنسية أستخدمت في بداية أعوام الثمانيات في البلدان النامية ٤ ملايين فرصة عمل تشكل نسبة ٥.٠٪ فقط من عدد السكان الفاعلين اقتصادياً في هذه البلدان (٤١).

بالإضافة إلى ذلك فإن تلك الشركات تعتمد في نشاطها على المدخرات

المحلية لبلدان العالم الثالث والتي كان يمكن استخدامها بطرق مختلفة تماماً  
فى خلق وظائف أكثر بكثير مما تقدمه  
اخيراً فإن هذه الشركات باعتمادها على تقسيم عملية الإنتاج إلى  
عمليات جزئية غالباً ما يجرى تنفيذها بموجب مبدأ لما المانيفاتورة على  
المستوى العالمى لا تؤدي إلى ازدياد كفاءة العمال بل إلى تخفيضها بصورة  
شاملة وهو ما أكدته معظم الدراسات الاقتصادية (٤٢).

### المديونية والموارد البشرية

تعد المديونية واحدة من أخطر القضايا التي تواجهها بلدان العالم الثالث  
خاصة بعد أن ارتفعت معدلات الاقتراض ووصلت إلى أرقام مخيفة، وتقول  
أرقام الأمم المتحدة: أن مديونية العالم الثالث قد سجلت ارتفاعاً متزايداً سنة  
بعد أخرى، ففي عام ١٩٦٠ كانت جملة الديون الخارجية للبلدان النامية لا  
تتجاوز (١٨) مليار دولار ووصلت إلى (٧٤) مليار عام ١٩٧٠ ثم إلى  
(١٠٠) مليار عام ١٩٧٦. وفى نهاية ١٩٧٨ سجلت جملة ديون الدول  
النامية للمغرب الرأسمالى مبلغ ٢٢٧.٥٠٠ مليون دولار ووصلت عام  
١٩٨٠ إلى ٤٠٠ مليار دولار وفى نهاية عام ١٩٨٢ كانت قد وصلت إلى  
٦٢٦ مليار دولار وهو ما يعكس عدم قدرة الهياكل الاقتصادية داخل بلدان  
العالم الثالث على التوقف عن الاستدانة حتى أنها قد أصبحت تدفع ثمن  
الدين بأكثر مما تأخذ منه.. فنجد بيانات عام ١٩٧٩ فقط تشير إلى أن  
البلدان النامية قد حصلت فيه على (٧٠) مليار دولار كقروض حكومية  
وخاصة بينما بلغت المدفوعات لتسديد القروض القدية (٧٢) مليار  
دولار (٤٣).

وإذا ما أخذنا جملة من السنوات ١٩٧٧ حتى ١٩٨٢ فنجد أن الديون  
خلال تلك الفترة قد تزايدت بمعدل ثلاث مرات، أما مدفوعات فوائدها

وأقساطها فقد ازدادت أربع مرات فقد وصلت هذه المدفوعات في سنة ١٩٧٥ إلى ٢٥ مليار دولار ارتفعت في عام ١٩٨٠ إلى ٨٧ مليار، حتى وصلت إلى (١٣١) مليار دولار عام ١٩٨٢، وبلغت الاستقطاعات من الناتج القومي لتسديد ذلك ٢.٣٪ سنة ١٩٧٠ ارتفعت إلى ٩٪ عام ١٩٨٢ (٤٤).

عما يعنى فقدان بلدان العالم الثالث السيطرة على عملية تجديد الإنتاج الموسع بمرور السنوات وفقدانها للتراكم الداخلى بزيادة حجم الاستقطاعات السنوية من الاستثمارات، وهو ما يشكل حرمان الموارد البشرية بشكل مباشر من فرص توظيف جديدة يتيحها استخدام تلك الاستقطاعات في السوق المحلي. خاصة إذا علمنا أن خسائر العالم الثالث من الديون قد بلغت في الفترة (٧٠ - ١٩٧٨) فقط (٣. ١٢٠) مليار دولار (٤٥) وهو ما يفوت فرصة الاستفادة من جزء كبير من الثروة القومية واستخدامه بما يلائم احتياجات التنمية، ويؤدي بشكل مباشر إلى حرمان أقسام واسعة من القوى العاملة لتلك البلدان من فرص التشغيل، وفي أحيان كثيرة تلقى بأقسام أخرى من القوى العاملة الى برائن البطالة حيث أن تسديد التزامات القروض -خاصة التي انفقت على استيراد سلع استهلاكية أو في مجالات الخدمات- يستتبعه التوقف عن عمليات التوسع في المشروعات القائمة أو تقليصها في أحوال كثيرة .. بعد أن أصبحت المشكلة الآن ليس مبلغ الديون، بل الفوائد التي تدفع بسببها خاصة في ظروف توظيف القروض في مشروعات لا تعود في أغلب الأحيان على بلدان العالم الثالث برصيد إنتاجي حيث تتجه القروض والمساعدات المقدمة الى بلدان العالم الثالث دائمًا الى ما يسمى بالقطاع الثالث أو قطاع الخدمات. ويأتى ذلك -غالبًا- على حساب قطاعي الصناعة والزراعة، حيث تتجه القروض في أغلبها إلى مشروعات الطرق والنقل وهي سياسة لم تتغير منذ زمن المستعمرات، حيث كانت تتجه رؤوس

الأموال فى اتجاه مشروعات البنية الأساسية مثل إنشاء الموانئ والسكك الحديدية كما سبق بحثه.

ولبيان ذلك نجد إحصائيات فى سنوات (٦٧-١٩٧١) قد شهدت توزيعاً للقروض استحوذت فيه مشروعات الطاقة والنقل والاتصالات كشر الاجتماعى على ٤٦.٨٪ من جملة استخدامات القروض، وفى عام ١٩٧١ وحده حصلت تلك المشروعات على ٥٠٪ .. أما الجزء المتبقى فقد وزع على الزراعة وبعض المشروعات الصناعية والتجارية (٤٦).

أما نمط استخدام القروض من المؤسسات الدولية فلا يختلف كثيراً، وفى عام ٧٤/٧٥ اتجهت قروض مجموعة البنك الدولى للإنشاء والتعمير أساساً إلى تمويل المشروعات الخدمية واستحوذت تلك المشروعات على نسبة ٦٢٪، بينما حصلت الصناعة على ١٥.٥٪ والقطاعات الأخرى على ٢٣٪ من جملة تخصيصات القروض (٤٧).

والقروض بأنماط استخدامها دائماً ما تتجه إلى مجالات تخدم رأس المال العالمى، دون الاهتمام بما يحتاجه السوق الداخلى وهو ما يؤثر على بنية العمالة، وكثير ما نجد تشويهاً كبيراً لهيكل العمالة من جراء استخدامات القروض، فنجد، تضخماً لعمالة قطاع الخدمات على حساب قطاعات الانتاج المادى، وحتى فى مجالات الانتاج المادى فإن القروض المقدمة من الدول الرأسمالية أو مؤسسات التمويل الدولية تركز على استخدامها فى أفرع معينة، أغلبها يخدم مصالح السوق الرأسمالى العالمى وتحرم بلدان العالم الثالث من إمكانيات الاستفادة من تنوع الهيكل الاقتصادى، وبالتالي تنوع هيكل العمالة.

الأمر الآخر فإن التوسع فى المديونية -كما هو الحال فى بلدان العالم الثالث- قد وضع تلك البلدان تحت زحمة مؤسسات التمويل الخاضعة للمراكز الرأسمالية مثل: صندوق النقد الدولى. وأصبحت تلك البلدان ترضخ لشروط

الصندوق حتى تضمن امكانيات الاقتراض من السوق العالمى، الأمر الذى جعلها تقبل برفع يدها عن تشغيل العمالة وترك أمور القوى العاملة لميكانيزم السوق، وهو ما يلقى بقدر كبير من الموارد البشرية والقوى العاملة الى أسواق البطالة ويدفعها نحو الهجرة أو الاتجاه نحو المهن الهامشية.

فمن أجل أن تحوز بلد ما على ثقة الصندوق فإن عليها اتباع تنفيذ توصياته، وتأتى على رأس توصيات الصندوق والتي تلتزم بها معظم البلدان المدينة، الالتزام بسياسات معينة لموازنة الميزانية العامة للدولة مثل تقليل الاتفاق العام، وإلغاء الدعم الحكومى الممنوح للمشروعات العامة للدولة مثل وسائل النقل العام والكهرباء والطاقة، ورفع أسعار البيع لها مما يعنى مزيداً من الإفقار للموارد البشرية، والأخطر من ذلك هو مطالبة الصندوق الدائمة للبلدان المدينة -وفقاً لتلك السياسات- برفع يد الدولة عن تشغيل الخريجين، وهو الأمر الذى يعنى تخلى الدولة عن مسئوليتها فى تشغيل أقسام واسعة من القوى العاملة لا يستطيع القطاع الخاص فى تلك البلدان أن يستوعبها بحكم ضعفه العام.

أخيراً... فإن مشكلة المديونية تؤثر بشكل غير مباشر على تطوير امكانيات القوى العاملة، حيث تؤدى الاستقطاعات السنوية إلى تخفيض ما تنفقه بلدان العالم الثالث على البرامج الاجتماعية (التعليم والتدريب والإسكان والصحة) كما تؤثر على برامج الإصلاح الزراعى وتنمية الناتج الزراعى مما يعرض الموارد البشرية إلى مخاطر نقص التغذية والمجاعات، هذا إلى جانب عمليات التضخم المراد بها تعويض جانب من الاستقطاعات، وبكلمة أخرى... فإن القروض تعمل على تخفيض إمكانيات تلبية حاجات السكان والموارد البشرية والقوى العاملة وهو ما سنقوم بتحليله بعد قليل.

## قضية التسليح والقوى العاملة

ترتبط بأزمة المديونية التي يعاني منها العالم الثالث قضية التسليح أو الإنفاق على التسليح، حيث يأتي أغلب هذا الاتفاق من خلال الديون الخارجية، وهي ديون تزيد في عبثها على الديون المستخدمة حتى في إطار قطاعات الخدمات، وديون التسليح هي رؤوس أموال مهددة في مجالات غير انتاجية بالمرّة، كما أنها تحرم بلدان العالم الثالث (بما يستلزمه الاتفاق على التسليح من اقتطاعات مستمرة من الدخل القومي الى جانب الديون) من امكانيات تطوير اقتصادها، ومن ثم اهدار المزيد من فرص التوظيف إلى جانب ذلك فإن الاتفاق على التسليح يستلزم استقطاع أقسام من القوى العاملة واستخدامها في القطاعات العسكرية غير المنتجة، بما يمثل ذلك من إهدار للموارد البشرية وتبديدها.

وتشير الإحصائيات إلى ارتفاع معدلات الإنفاق على التسليح في العالم الثالث. ففي الفترة من عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٧٨ ازدادت النفقات الحربية العالمية بأقل من مرتين، بينما ازدادت في البلدان النامية أربع مرات بالأسعار الثابتة، ووصلت في السبعينيات الى ٨٦ مليار دولار مشكلة بذلك حوالى ٥٪ من الناتج القومي الوطنى فيها (٤٨).

وتفيد معطيات أخرى للأمم المتحدة بأن النفقات العسكرية للبلدان النامية قد ازدادت نسبتها أيضا من النفقات العالمية على الإنفاق الحربي رغم أوضاعها المتدهورة. ففي عام ١٩٧٢ كانت مجمل النفقات ٣٢٩٨٠ مليون دولار بنسبة ٧.٩٪ من النفقات العالمية، ثم أخذت معدلاتها ترتفع إلى ٤٨.٧٤ عام ١٩٧٤ بنسبة ١١٪ من الإجمالى، ثم إلى ٦٦.٨٥ سنة ١٩٧٨ بنسبة ١٣.٨٪، حتى وصلت إلى ٨١٢٨١ مليون دولار بنسبة ١٥.٦٪ عام ١٩٨١ من اجمالى النفقات (٤٩).

وإذا ما قارنا حجم المنفق على التسليح مقارنة بالاتفاقات على البرامج

التعليمية لوجدنا حرماناً للموارد البشرية من تطوير احتياجاتها المباشرة وتبديد ذلك على الإتفاق العسكرى حيث أن بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية توظف ٩.٥٪ من إجمالى ناتجها القومى فى الأسلحة والنفقات العسكرية فى حين تخصص ١٪ للصحة العامة و ٨.٢٪ للتربية والتعليم (٥٠) خاصة إذا ما علمنا أن ٢-٣٪ من الأموال التى تنفقها البلدان النامية على شراء الأسلحة كل سنة يكفى لإزالة الملاريا تماما من العالم، وأن ٥٪ أو أكثر قليلا من هذه الأموال يكفى وحده لمحو أمية السكان البالغين (فى سن العمل) فى العالم كله قبل انتهاء القرن العشرين (٥١).

وترتفع معدلات الإتفاق على التسلح تبعاً لمناطق التوتر والتى تلعب فيها مصالح الدول الكبرى دوراً كبيراً مثل: منطقة الشرق الأوسط - ومنها مصر - حيث تبلغ نسبة الاتفاق على التسليح (١٧٪) من إجمالى الناتج الوطنى وتنتج اليوم أكثر من ٣٠ بلداً من بلدان العالم المتخلف الأسلحة وقد بلغ حجم إنتاج الصناعة العسكرية فى هذه البلدان عام (١٩٧٩) ٥ مليارات دولار (٥٢).

ولإبراز خطورة تلك الأرقام علينا الرجوع إلى بعض الدراسات التى أثبتت أن الاستثمار المحلى يميل إلى التقلص بمقدار ٢٥ سنتاً مقابل كل دولار ينفق على الأسلحة فى بلدان العالم الثالث (٥٣). وضياع فرص الاستثمار الداخلى يعنى ضياع فرص توظيف للموارد البشرية معها.

أما مقدار ما يضيع على القوى العاملة ويعد فى إطار التبديد لها ولطاقاتها فهو الاستقطاع لأقسام واسعة منها للخدمة داخل القوات المسلحة أو مجالات الإنتاج العسكرى والتى تتصاعد أيضاً معدلاتها فى بلدان العالم الثالث حتى وصلت فى أواخر السبعينيات إلى ١٥ مليون فرد ضمن القوات النظامية للبلدان المتخلفة (٥٤). وهو ما يشكل ٦٠٪ من إجمالى

العناصر العسكرية النظامية فى العالم والتي تدل الإحصائيات أنها كانت ٢٦ مليون شخص فى أواخر السبعينات (٥٥).

وهى أرقام مخيفة خاصة إذا ما عقدنا مقارنة بينها وبين المهن المختلفة داخل المجتمع حيث أن هناك فى بلدان العالم الثالث جندياً واحداً لكل ٢٥٠ مواطناً بينما هناك طبيب واحد لكل ٣٧٠٠ مواطن (٥٦).

أخيراً فلا بد من الإشارة إلى أن بلدان العالم الثالث تفقد بفعل الحروب - التى تحركها مصالح رأس المال العالمى - عشرات ومئات الآلاف وفى أحيان كثيرة الملايين من الموارد البشرية المؤهلة.. وغير مثال على ذلك ما أسفرت عنه حرب السنوات التسع التى قامت بين العراق وإيران وأسفرت فى النهاية عن مليون قتيل و١.٧ مليون جريح و١.٥ مليون لاجئ وذلك وفقاً لما أعلنه سكرتير عام الأمم المتحدة (٥٧).

### الإفقار المطلق للموارد البشرية

تعرض الموارد البشرية فى بلدان العالم الثالث للإفقار المطلق على نحو جاد يعرقل تطورها وإعادة إنتاجها.. ويمكن رصد تزايد حدة الإفقار المطلق للموارد البشرية من خلال العديد من الأمثلة التى تقدمها الهيئات الدولية عن زيادة حدة التمايز الاجتماعى داخل تلك البلدان أثناء عملية التنمية، فتؤكد بيانات خبراء منظمة العمل الدولية على نمو التمايز الاجتماعى فى البلدان النامية حيث أن ١٠٪ من أغنى الأسر فى هذه البلدان تحصل على ٤٠٪ من مجموع الدخل الفردية، بينما تحصل ٤٠٪ من أفقر الأسر على أقل من ١٥٪، علماً بأن ٢٠٪ من أفقر الفقراء لا تحصل إلا على حوالى ٥٪ من الإجمالى العام للدخل الفردية (٥٨)، وهى معدلات للتمايز لا نجد لها حتى فى أغنى البلدان الرأسمالية وقد أظهرت الحسابات الإحصائية أن حصة الفئات العليا فى البلدان النامية من المداخيل أكبر حوالى

٤٠-٤٥٪ منها لدى الفئات الماثلة فى البلدان الرأسمالية المتطورة حيث كانت ٣٠-٣٥٪ وبإضافة التهرب من الضرائب لدى الأولى تصل النسبة إلى ٥٠٪، أما المراتب الدنيا من العاملين فقد شغلت مكانة واحدة تقريباً فى المداخل فى البلدان المتطورة والنامية حيث تصل النسبة فى الأولى ٢٩-٣٣٪، ٢٥-٣٢٪ فى الثانية (٥٩). أى أن حجم التمايز والتباعد يسير بمعدلات أعلى مما لدى البلدان الرأسمالية المتطورة.

أما حجم يؤس الموارد البشرية فنجد أن حسابات البنك الدولى تشير إلى أن هناك ٧٧٠ مليون شخص يعيشون فى ظروف اليأس المطلق فى بلدان العالم الثالث ويشكلون نسبة ٣٧٪ من سكانها.. ويتركز ٨٩٪ من الذين يعيشون حياة الفقر المطلق فى جنوب وجنوب شرق آسيا (٦٠)

وفى تقديرات أخرى قدر البنك الدولى عدد الفقراء المعدمين بـ ٨٠٠ مليون شخص فى العالم وفقاً لمعيار أدنى دخل (٥٠-٧٥) دولار للفرد سنوياً عام ١٩٧٠، وتفيد تقديرات البنك أن ٨٠٪ منهم يعيشون فى أفقر البلدان ومعظمها فى بلدان أفريقيا وآسيا الجنوبية (٦١). وتفيد تنبؤات البنك الدولى التى قام بها عام ١٩٧٩ بأن ما بين (٤٧٠-٧١٠) ملايين إنسان سيعيشون فى ظروف الفقر فى البلدان النامية حتى عام ٢٠٠٠ (٦٢).

وهكذا... فإن الوضع الحالى أو المستقبلى لا يحمل معه أية بادرة أمل فى وضع أفضل للقوى العاملة فى ظل آفاق أنماط التنمية المتبعة.

### تلبية احتياجات الموارد البشرية

تعد تلبية احتياجات الموارد البشرية قضية أساسية وذات أهمية حيوية فى ممارسة القوى العاملة لنشاطها الحيوى الطبيعى حيث أن مجمل أسباب

الحياة من غذاء وكساء وسكن ورعاية صحية واجتماعية وتعليم الخ... يجب أن يكون كافيا لجعل القوى العاملة قادرة على ممارسة النشاط الحيوى الطبيعى.

وسنقتصر فى معالجتنا لتلك القضية على أربعة عناصر أساسية هى الغذاء، أوضاع السكن، الرعاية الصحية، التعليم.

#### أ- الغذاء

يعتبر الغذاء الأساس الأول لتجديد إنتاج الموارد البشرية والسكان، وفى ظل أساليب التنمية المتبعة فى بلدان العالم المتخلف ويوجب علاقات التبعية مع المراكز أصبحت أزمة الغذاء موضوعا رئيسيا ومهمة عاجزت عن حلها تلك البلدان، وتظهر أبعاد تلك المشكلة فى نقص التغذية اللازمة لتجديد إنتاج الموارد البشرية أو انعدامها نهائيا بما يعنيه ذلك من تحطيم قوة العمل بدلا من تجديد إنتاجها.

ف نجد فى تقديرات الأمم المتحدة أن عدد الأشخاص سيئى التغذية فى العالم قد بلغ ٤١٥ مليوناً فى أواسط السبعينيات، أما البنك الدولى فيقدرهم بعد دراسة آثار توزيع الدخول بمليار شخص ويذهب الباحثون الى كونهم ٢ مليار شخص (٦٣).

وحسب تقديرات "الفاو" فقد وصلت نسبة المصابين بنقص التغذية المزمنة فى عام ١٩٧٥ الى ٢٢٪ من سكان افريقيا و ٢٧٪ من سكان الشرق الأقصى و ١٣٪ من سكان أمريكا اللاتينية و ١١٪ من سكان الشرق الأدنى، ويبلغ عدد الوفيات فى العام الواحد بسبب الجوع ونقص التغذية ٤٠ مليون شخص، نصفهم من الأطفال.

وحسب تنبؤات الهيئات الدولية لمستقبل تلك المشكلة فإن منظمة "الفاو" تقدر عدد الذين سيضافون بعد عشر سنوات إلى قائمة الذين يعانون من الجوع وسوء التغذية بـ ١٥٠ مليون إنسان، كما قام البنك الدولى فى

منتصف السبعينيات بتقدير ذهب فيه إلى أن الزيادة ستبلغ من ٤٠٠-٦٠٠ مليون شخص إلى ١٣٠٠ مليون الحاليين في عام ٢٠٠٠، وحسب التوقعات فإن العالم سيشهد وفاة مئات الملايين من الأشخاص بسبب الجوع قبل عام ٢٠٠٠ (٦٤).

وهكذا فحجم الأزمة خطير ويعكس مدى إفلاس طرق التنمية الرأس مالية المتبعة في العالم الثالث، كما يعكس آليات التبعية للنظام الرأسمالي العالمي. خاصة وأن تلك الأزمة الحادة التي تعيشها الموارد البشرية في العالم الثالث لا ترتبط بأزمة ندرة أو قلة إنتاج الغذاء في العالم بل ترتبط بطريقة توزيعه واستخدامه كسلعة تخضع لقانون العرض والطلب إلى جانب استخدامه كسلاح استراتيجي في يد بلدان الغرب الرأسمالي.

ففي بلدان الساحل الأفريقي خلال سنوات الجفاف الحادة (٧٠-٧٤) زادت الصادرات من الغذاء من تلك المناطق ووصلت إلى أرقام قياسية، فكانت إجمالي صادرات الماشية خلال ١٩٧١ وهو أول أعوام الجفاف ما يفوق ٢٠٠ مليون رطل بزيادة ٤١٪ بالمقارنة مع عام ١٩٦٨، وتضاعف الصادر السنوي من لحوم البقر الثلجة أو المجمدة ثلاث مرات بالمقارنة مع سنوات ما قبل الجفاف، علاوة على ذلك تم تصدير ٦٥ مليون رطل من السمك و٣٢ مليون رطل من المحضرات من منطقة الساحل الأفريقي المنكوبة بالمجاعة عام ١٩٧١ وحده، وخلال سنوات الجفاف (٧٠-١٩٧٤) كانت القيمة الإجمالية للصادرات الزراعية من بلدان الساحل الأفريقي تبلغ ١.٥ مليار دولار وتعاود ثلاثة أضعاف قيمة كل الحبوب المستوردة إلى الإقليم، وكان ذلك يحدث في مفارقة غريبة حيث كانت السفن التي تحمل الإغاثة والمعونة الغذائية لسكان الساحل الأفريقي المحرومين من الغذاء هي نفسها ذات السفن التي تعود إلى بلدان أوروبا وأمريكا الشمالية بكل منتجات الغذاء المحلي الأفريقية.

والأهم أن العائد من صادرات الغذاء هذه كان لا يعود على الأيدي العاملة فى شئ بل يتم تبديده فى شراء سلع ترفيهيه وبذخية للطبقات المالكة لوسائل الإنتاج فى عام ١٩٧٤ وحده ذهب نحو ٣٠٪ من العملة الاجنبية التى حصلت عليها السنغال فى شراء الثلاجات ومكيفات هواء ومشروبات كحولية وتيغ (٦٥).

كذلك توضح نتائج دراسة أجريت عام ٦٩-١٩٧٠ عن عائلات الطبقة العاملة فى "ساوياولو" المزدحمة بالسكان وجدت أن أسر الطبقة العاملة الفقيرة لا تحصل إلا على نصف الحد الأدنى اليومي الضرورى من فيتامين (سى)، ويعانى كثير من البرازيليين من نقص فيتامين (سى) هذا على الرغم من أن البرازيل من أكبر مصدر فى العالم لعصير البرتقال (٦٦). وذلك يرجع إلى السياسة التى تتبعها الشركات متعددة الجنسية حيث تسيطر فى البرازيل وحدها على ٥٠٠ ألف كيلو متر مربع من الأراضى وتحصل على أرباح هائلة من عملية احتكارها لتجارة وإنتاج الغذاء (٦٧). وتعرض الموارد البشرية للعالم الثالث من جراء ذلك إلى أضرار فادحة من آثار سوء التغذية والمجاعات، ويجرى إنفاق غير مجد لأموال يخصصها المجتمع لإعادة إنتاج الأيدي العاملة، ويسبب الجوع وسوء التغذية تتوارث الأجيال عن بعضها البعض الإرهاق والقدرة المتدنية على العمل.

### ب - الرعاية الصحية (٦٨)

تتسم أحوال الرعاية الصحية للموارد البشرية فى بلدان العالم الثالث بالتردى الشامل.. وترجع أسباب ذلك إلى تقليص النفقات عليها وكما أشار البنك الدولى فإن ذلك يسفر عن تردى تكوين الأيدي العاملة أو الرأسمال البشرى حيث تشير معطيات منظمة الصحة العالمية إلى إن أطفال بلدان العالم الثالث يموت منهم ٢٠٠ طفل من كل ألف مولود حي، وذلك قبل

بلوغهم العام الأول من أعمارهم ومائة طفل آخرون قبل أن يبلغوا السنة الخامسة و ٥٠٠ منهم فقط يصلون إلى ٤٠ عاماً من العمر، أيضاً تقول المنظمة أن تسعة من عشرة أطفال فى الدول الأكثر فقراً لا يتلقون فى العام الأول أبسط الخدمات الصحية..

ويعانى فى بلدان العالم الثالث ما بين ١٨٠ و ٢٥٠ مليون شخص من أمراض البلهارسيا خصوصاً فى ٧٠ بلداً استوطن فيها هذا المرض، كما يعانى ٦٥٠ مليون شخص من دود الأمعاء (ازكاربازيسيز).. وتقتل الملاريا فى القارة الأفريقية مليون طفل سنوياً.. ويعيش ٨٥٠ مليون شخص فى مناطق كانت فيها مكافحة الملاريا جزئية، كما يعيش ٢٥٠ مليون شخص فى مناطق لم ينفق عليها أى شئ من أجل مكافحة هذا المرض..

ورغم انقضاء أكثر من مائة عام على اكتشاف أسباب السل التدرنى فإن منظمة الصحة العالمية تشير إلى وفاة (٣) ملايين شخص سنوياً فى بلدان العالم الثالث من هذا المرض إلى جانب ظهور أعراضه على (٤-٥) ملايين آخرين، وتعانى الموارد البشرية فى البلدان المتخلفة من أمراض العجز الجسدى والعقلى، حيث يفتقر أكثر من ١٠٠ مليون منهم إلى الخدمات الطبية أو أى نوع من الوسائل لإعاده صحتهم، ورغم أن شلل الأطفال وهو مرض تم استئصاله فى البلدان المتطورة إلا أنه مازال يحصد سنوياً عشرات الألوف من الضحايا من أطفال دول العالم الثالث إذ لم تطبق حتى الآن برامج التحصين الجماعى ضد المرض والتى لا تتكلف سنتات قليلة لكل شخص..

وقد أشارت أيضاً منظمة الصحة العالمية إلى أنه يمكن إنقاذ (٩٠٪) من حياة الأطفال الصغار الذين يموتون فى الدول المتخلفة من خلال تطبيق البرامج المناسبة للتطعيم والتغذية ورعاية الحمل والولادة والإمداد بمياه الشرب الصالحة ونظافة البيئة والتعليم الغذائى ورعاية صحة الأمهات. ولكن حتى الآن فإن حجم ما تنفقه بلدان العالم الثالث على الرعاية

الصحية لا يتجاوز (١٪) من إجمالي ناتجها القومي، وإذا ما عقدنا مقارنة مع البلدان المتطورة فنجد البيانات تشير إلى أن الدول المتطورة قد انفتحت ٢٤٤ دولاراً من ميزانياتها السنوية في الرعاية الطبية لكل فرد من سكانها عام ١٩٨٠، أما بلدان العالم الثالث فلم تنفق أكثر من ١.٧ دولار فقط ونتيجة لانخفاض الإنفاق على الرعاية الصحية فلا تتجاوز حصة العالم الثالث من الإنتاج الصيدلي سوى ١٥٪ فقط أما حصتهم في أسرة المستشفيات فهي لا تتجاوز (١٠ - ١٤) لكل ١٠ آلاف نسمة في الوقت الذي تزيد على (٩٥) سريراً في البلدان المتطورة.

ولا يمكننا بعد ذلك الرصد لواقع الرعاية الصحية للموارد البشرية في العالم الثالث إلا أن نؤكد على صحة ما وصلنا إليه من فشل أنظمة تلك الدول في التعامل مع أهم ما تمتلكه من ثروة ألا وهي البشر..

### ج - أوضاع السكن

ترتبط مشكلة المساكن والإيواء للموارد البشرية بمشكلة الفقر وتراجع أنصبة الأجور للأقسام العاملة من السكان وسوء توزيع المساكن وخضوع المسكن لقوانين العرض والطلب وتزداد حدة المشكلة بازدياد عدد سكان العالم الثالث في الوقت الذي تعجز فيه آليات التنمية عن تلبية احتياجات هذه الموارد البشرية المتزايدة، وتقدر منظمة اليونسكو ضرورة قيام البلدان المتخلفة بإنشاء (٧٥٠) مليون مسكن جديد من أوائل الثمانيات حتى نهاية القرن لحل مشكلة الإيواء للسكان.. كما تقدر المنظمة أنه يلزم بناء بين (٨٠ - ١٠) مساكن لكل ألف شخص، بينما لا يتراوح المعدل الحالي لأغلبية البلدان المتخلفة بين (٢ إلى ٤) مسكن لكل ألف شخص وفي الكثير من البلدان يقل المعدل حتى عن مساكن واحد (٦٩)، حيث أن هناك أكثر من مليار شخص يمثلون ٣٠٪ من سكان العالم الثالث لا منازل لهم ويعيشون

فى مبانى متداعية (٧٠).

#### د- التعليم

لا تختلف أوضاع التعليم عن باقى ظروف احتياجات الموارد البشرية الأخرى.. فحق التعليم فى العالم الثالث هو حق مهدر لأغلبية الموارد البشرية.. وحسب بيانات منظمة اليونسكو فإن أكثر من ٢٠٠ مليون طفل فى العالم المتخلف يفتقرون إلى مدارس أو وسائل أو إمكانية الذهاب إليها (٧١).

ويتعكس ذلك فى الدخول مبكراً إلى أسواق العمل، وهو ما يفعل أثره فى تزايد حدة مشكلة البطالة للبالغين (السكان فى سن العمل) ويؤدى إلى انخفاض إنتاجية العمل، حيث أن معظم هؤلاء الأطفال غير المؤهلين يعملون فى مجالات العمل غير المؤهل ضعيف الإنتاجية - وهم ليسوا بالعدد القليل حيث تشير الإحصائيات إلى أنه يدخل الحياة الاقتصادية النشيطة بدون الحد الأدنى من التعليم واحد من كل أربعة أطفال فى العالم المتخلف (٧٢). وبالطبع فإن العبء الأساسى من نفقات تحسين التعليم يقع على عاتق الدولة لظروف تخلف البنىات الاجتماعية لبلدان العالم الثالث.. ومع ذلك فنحن نجد الكثير من تلك البلدان تتخلى فيها الدولة - أو تحاول التنصل عن حل تلك المهمة - فى أعوام ٦٨ - ١٩٧٠ حيث بلغت نفقات التعليم أعلى مستوى لبلدان العالم الثالث أنفقت الدولة فى ١٥ بلداً من ٩٤ بلداً على هذه الأغراض أقل من ٢٪ من المنتج الوطنى بما فيها أربعة بلدان أنفقت أقل من ١٪ كما أن أحد البلدان لم ينفق شيئاً على الإطلاق (٧٣).

وقد سبق أن قارنا بين نفقات التعليم والتسليح فى بلدان العالم الثالث، حيث أشارت الإحصائيات إلى أن بلدان آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية لم تنفق سوى ٨.٢٪ للتربية والتعليم بينما كانت ٥.٩٪ من المنتج الوطنى

الإجمالى للتسليح.

### ه- الهجرة

أدت كل عناصر فشل التنمية الرأس مالية فى بلدان العالم الثالث وما صاحبها من إهدار وتبديد لطاقات الموارد البشرية وعدم تلبية احتياجاتها الأساسية اللازمة لإعادة إنتاجها إلى دفعها نحو الهجرة وساعد على ذلك الخيار تشجيع حكومات العالم الثالث لهذا الحل تحت وهم الاستفادة من العملات الصعبة المحولة عن طريق المهاجرين، إلى جانب التخلص مما اعتبرتهم زيادة سكانية أو عمالة زائدة فشلت عن حل مشكلات تشغيلها وتلبية احتياجاتها، غير أن تلك الحكومات وجدت نفسها -بعد فترة ليست طويلة- أمام معضلة جديدة هى اختفاء العماله الماهرة والاختصاصيين فى المجالات الحيوية لعمليات التنمية من جهة ثالثه فقد شجعت البلدان الرأس مالية المتطورة من عمليات هجره الفنيين المهرة والاختصاصيين إليها لتوازن احتياجات أسواقها الداخلية وتضغط بهم من ناحية أخرى على القوى العاملة لديها.

وقد اتخذت الهجرة من بلدان العالم الثالث إلى الخارج شكلين: الأول إلى بلدان المركز الرأس مالية المتقدمة. والثانية: إلى بلدان الاطراف الغنية وخاصة البلدان النفطية.

#### ١) الهجرة إلى المراكز

. يرجع سبب تشجيع المراكز على هجرة الأيدى العاملة إليها من بلدان الأطراف المتخلفة إلى آليات عمل النظام الرأسمالى نفسه، فرأس المال لكى يحارب قانون انخفاض معدل الربح فى المركز نفسه يستورد قوى عاملة من الأطراف (بلدان العالم الثالث) فيدفع لها أجراً أقل ويخصها بأشق المهام ويستعملها فضلاً عن ذلك لكى يضغط على سوق العمل فى المركز ويأخذ

هذا الاستيراد أبعاداً ضخمة في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية فيترواح تعاطم الهجرة التي مصدوها الأطراف منذ عام ١٩٦٠ بين ٠.٧٪، ١.٩٪ سنوياً وهو معدل يصل إلى مستويات وسطية، أعلى بكثير من معدلات تعاطم قوة العمل الوطنية في بلدان الأطراف (٧٤). حيث تفقد بلدان العالم الثالث في المتوسط ٣٠.٠٠٠ أخصائى لصالح الدول الرأسمالية الكبرى (٧٥).

بالإضافة إلى ذلك فإن أستيراد تلك العمالة بعد تحويلها لقيمة غير منظورة من بلدان العالم الثالث إلى البلدان المتطورة، ذلك إلى إن الأولي قد تحملت أعباء تكوين هذه القوة العاملة المهاجرة وإعدادها، وتفوق تلك القيمة الغير منظورة والمحوالة إلى بلدان المراكز كل ما حصلت عليه بلدان العالم الثالث من قروض، ففى معطيات الأبحاث الأخيرة التي أجرتها (يونكتاد) بأن ما يزيد على ٣٠٠ ألف اختصاصى مؤهل هاجروا خلال الفترة (١٩٦٠ - ١٩٧٥) من البلدان النامية إلى أمريكا وبريطانيا وكندا يشكل الأطباء ٦٠٪ منهم والعلماء والمهندسون والفنيون ٤٠٪ (٧٦).

وتظهر معطيات الأبحاث العلمية أن تكلفة إعداد هذه الكوادر فقط بلغت خلال الفترة (١٩٦١ إلى ١٩٧٤) أكثر من ٤٦ مليار دولار وهذا المبلغ يعادل تقريباً نفس المبلغ الذى خصصته الدول الثلاثة المذكورة خلال الفترة نفسها كمعونة إلى البلدان النامية (٧٧).

وبحسابات أخرى نجد أن الولايات المتحدة وحدها قد حصلت فى الفترة من عام (٦٩ - ١٩٧٧) على أكثر من ١٥٠ ألف عالم وطبيب ومهندس من العالم الثالث وأن ذلك أتاح لها توفير مبلغ ٥ مليارات دولار على إعداد الكادر (٧٨).

والملفت للنظر أن بلدان العالم الثالث تفقد أعلى مستوى مؤهل بين مواردها البشرية، بينما تعاني من النقص الخطير فيهم، فمثلاً نجد المنطقة

العربية قد خسرت منذ عام ١٩٥٠ أكثر من (١٠٠) ألف شخص من خريجي الجامعات العربية لصالح المراكز المتقدمة وهي نسبة تعادل (١ : ٦) من خريجي الجامعات العربية، أما جملة الماجستير والدكتوراه فقد كان المعدل أعلى بنسبة: مهاجر لكل ٣ من خريجي الجامعات العربية (٧٩). وفي عام ١٩٧٦ وحده فقد العالم العربي ٣٤ ألف طبيب يمثلون ٥٠٪ من الأطباء العرب و١٧ ألف مهندس يمثلون ٣٠٪ من المهندسين العرب وقتها (٨٠). وحصلت بلدان السوق الأوروبية حتى أواخر السبعينيات على قوة عاملة مستوردة من البلدان العربية تقدر بحوالى ٣ ملايين شخص. وتعتبر الجالية العربية في فرنسا هي الجالية الثانية من حيث الحجم والعدد (٨١).

وبالنسبة إلى البلدان الآسيوية نجد أن ٩٠٪ من طلاب تلك البلدان الذين يدرسون بالخارج لا يعودون إلى أوطانهم في حين أنها تواجه نقصاً خطيراً في المتخصصين (٨٢). وحتى الذين تعلموا في أوطانهم مثل الهند نجد أن هناك ١٥ ألف طبيب هندي من الذين حصلوا على تعليمهم في وطنهم يعملون الآن في الخارج وبالدرجة الأولى في أمريكا وإنجلترا وكندا رغم أن الخدمة الطبية متدهورة في الهند وتقدر بطبيبين فقط لكل (١٠٠) ألف نسمة (٨٣).

## ٢) الهجرة لبلدان الأطراف

تمثل الهجرة إلى بلدان الأطراف ظاهرة جديدة توسعت وبرزت بشكل كبير - خلال عقد السبعينيات وترتبط ببلدان النفط وازدهار ما أسماه الاقتصاديون الحقبة النفطية، حيث قامت تلك البلدان باستيراد العمالة من بلدان الأطراف الأخرى، إلى جانب استيراد الكوادر عالية التأهيل وخبراء الشركات المتعددة الجنسية خاصة البترولية من بلدان المراكز وهو أمر يدخل في إطار نوع جديد من التبعية أطلق عليها البعض التبعية للكوادر الأجنبية، حيث تنضم إلى باقي أشكال التبعية الأخرى التي تعاني منها

تلك البلدان(٨٤).

وتظهر تلك الهجرة بوضوح- فى بلدان الخليج النفطية، حيث أخذت تتسع عاماً بعد آخر حتى أنها بلغت فى عام ١٩٨٠ (٧.٦) مليون مهاجر، شكلوا نصف عدد سكان بلدان الخليج.. وكانت نسبتهم فى عام ١٩٨٥ (٦٤٪) من إجمالى القوة العاملة فى تلك البلدان(٨٥).

ولا يفوقها فى ذلك إلا هجرة اليهود إلى إسرائيل، وتعرض تلك القوة العاملة المهاجرة من بلدانها إلى استغلال هائل من قبل البلدان المستوردة فقد أصبحوا مواطنين من الدرجة الثانية وهم محرمون من أبسط الحقوق المدنية التى يتمتع بها السكان المحليون.

ومازال التدفق للعمالة المهاجرة مستمراً رغم انخفاض أسعار البترول ومحاولات بعض الدول إحلال العمالة المحلية.

## هوامش المدخل

- ١- بليانسكى - التاريخ الاقتصادى للبلدان الرأسمالية - جامعة موسكو ١٩٨٥.
- ٢- ماركس - رأس المال - الجزء الأول ص ٧٠٧ : ص ٧٠٨ ترجمة راشد البراوى - القاهرة.
- ٣- يورى يويوف - دراسات فى الاقتصاد السياسى - الأمبرياليه والبلدان الناميه ص ٨١ - ٣٤٢ دار التقدم موسكو
- ٤- د. احمد جامع - الرأسمالية الناشئة ٧٥٠ - ١٨٨٠ - ص ٣٠ - دار المعارف - القاهرة ١٩٦٨ - ٢٠١ صفحة
- ٥- انجلز - بصدد رأس المال - المجلد ١٦ - ص ٢٩٩ : ص ٣٢٢ - المجموعة الكاملة لأعمال ماركس وانجلز - موسكو
- ٦- د. احمد جامع - ص ٣٥ (م. س)
- ٧- ماركس - رأس المال - ص ٧١٦ (م. س)
- ٨- شيركوف - الثورة الصناعية فى بلدان الشرق ص ١١٨ - دار التقدم - موسكو ١٩٨٧
- ٩- اولياتوف - البلدان النامية - الأسواق وقضايا النمو الاقتصادى - ص ١٦. ١٧ - دار التقدم - موسكو ١٩٨١.
- ١٠- د. لويس عوض - تاريخ الفكر المصرى الحديث - ص ٤٦ : ص ٤٨ - الجزء الأول - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة ١٩٨٠ - ٤٠٠ صفحة.
- ١١- د. لويس عوض - ص ٥٠ (م. س)
- ١٢- فريديز سترنبرج - الأزمة القادمة ص ٤٢ - ترجمة جمال البنا - الدار القومية - القاهرة
- ١٣- سمير أمين - التطور اللامتكافئ ص ٢٣١ - دار الطليعة - بيروت - ٣٠١ صفحة
- ١٤- ماركس - رأس المال - ص ٤٢٣ - (م. س)
- ١٥- شيركوف - ص ٥ - (م. س).
- ١٦- سمير أمين - التراكم على الصعيد العالمى - ص ٢١٨ - دار الطليعة - بيروت.
- ١٧- انجلز - دور العمل فى تحول الإنسان ص ١٩ - دار التقدم - موسكو.

- ١٨- ماركس - رأس المال ص ٧٠١ وص ٧١٠ - (م.س).
- ١٩- فرانسيس مورلايه وجوزيف كولنر - صناعة الجوج (خرافة الندره) ص ٩١ - ترجمة أحمد حسان - عالم المعرفة - الكويت ١٩٨٣ - ٤٧٧ صفحة
- ٢٠- المرجع السابق ص ١٢٥
- ٢١- المرجع السابق صفحات : ١٢٦-١٢٨-١٢٩-١٣١
- ٢٢- ماركس - تاريخ تجارة الأفيون (١) ص ٣ - دار التقدم - موسكو
- ٢٣- ماركس - تاريخ تجارة الأفيون (٢) - (ص ١، ٢، ٣، ٤) - دار التقدم - موسكو
- ٢٤- ستانيس - خروموشين - موزوليني - دور الدولة فى التحولات الاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية ص ١١٣ - دار التقدم - موسكو ١٩٨٠ - ٢٣٢ صفحة
- ٢٥- ميلوفوى - النمو الاقتصادى والمعليات الاجتماعية فى البلدان النامية - ص ١١٢ - دار التقدم - موسكو ١٩٨٨ - ١٥٩ صفحة
- ٢٦- يورى بويوف - الإمبريالية والبلدان النامية - ص ٢٧٢ (م.س).
- ٢٧- راكوفسكى - سولوفيوفا - غورونينغ - ماشبيتس - الجغرافيا الاقتصادية والاجتماعية ص ٤ - دار التقدم - موسكو - ١٩٨٤
- ٢٨- (ستانيس - دور الدولة) - ص ١٣٨ - (م.س)
- ٢٩- ايف لاکوست - العالم الثالث :جغرافية التخلف ص ٥٩ - ترجمة د. عبد الرحمن حميده - دار الحقيقة - بيروت
- ٣٠- فيدل كاسترو - تقرير إعلان مجموعة علماء - يعتمد على البيانات المنشورة للأمم المتحدة - أزمة العالم الاقتصادية والاجتماعية - ص ٢٢٢ - دار المستقبل العربى - القاهرة ١٩٨٤.
- ٣١- تاتيانا كوخستينا - الأعداد المهنى للبروليتاريا غير الصناعية - ص ١٤٩ دراسة فى سلسلة علم الاستشراق السوفيتى عن البنية الاجتماعية لبلدان الشرق - موسكو ١٩٨٨
- ٣٢- المرجع السابق ص ١٥١
- ٣٣- يورى بويوف - الإمبريالية والبلدان النامية - ص ٢٧٨ (م.س)
- ٣٤- روبرت لنبا - دور إدارة الدولة دراسة فى سلسلة علم الاستشراق السوفيتى عن

- البنية الاجتماعية للبلدان الشرق - موسكو ١٩٨٨.
- ٣٥- أزمة العالم الاقتصادية والاجتماعية ص ٢١٩ (م. س)
- ٣٦- المرجع السابق ص ١٤
- ٣٧- (ستانيس) دور الدولة فى التحويلات الاجتماعية ص ١٢٨ (م. س)
- ٣٨- سمير أمين - الطبقة والأمة فى التاريخ وفى المرحلة الامبريالية - ص ١٣٠ - دار الطليعة - بيروت ١٩٨٠ - ٢٢٣ صفحة
- ٣٩- يغور شيرميتيف - أشكال وأساليب التبعية فى اقتصاد أمريكا اللاتينية - ص ٨٥ - دراسة فى سلسلة قضايا العالم المعاصر عن التوسع الاقتصادى للولايات المتحدة الأمريكية فى أمريكا اللاتينية - موسكو - ١٩٨٥.
- ٤٠- د. فؤاد مرسى - مشكلات الاقتصاد الدولى المعاصر - ص ٣٩ - منشأة المعارف - اسكندرية - ١٩٨٠
- ٤١- نينا تسفيتكوف - الشركات المتعددة الجنسية والتطور الاجتماعى - ص ٨٦ - دراسة فى سلسلة علم الاستشراق السوفيتى عن البنية الاجتماعية للبلدان الشرق - موسكو - ١٩٨٨
- ٤٢- د. حسام عيسى - شركات متعددة الجنسيات - ص ١٨ ، ١٩ - المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت - (٢٣٢) صفحة.
- أيضا : ميدوفوى - النمو الاقتصادى والعمليات الاجتماعية دار التقدم - موسكو - ١٩٨٨
- ٤٣- يورى بويوف - الامبريالية والبلدان النامية - ص ٢٠٧ - (م. س)
- ٤٤- رودلف زيمكوف - التوسع الاقتصادى للولايات المتحدة الأمريكية ص ١٢٢ - دراسة فى سلسلة البلدان النامية عن النظام الاقتصادى الدولى الجديد - موسكو ١٩٨٤
- ٤٥- أندريه تشيخوتوف - مطلب الحياة - ص ٥١ - دراسة فى سلسلة البلدان النامية عن النظام الاقتصادى الدولى الجديد - موسكو ١٩٨٤.
- ٤٦- رمزى زكى - أزمة الدين الخارجية - ص ٢٦٧ - رؤيه من العالم الثالث - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة ١٩٧٨ - ٦٤٠ صفحة).
- ٤٧- المرجع السابق ص ٢٩٥
- ٤٨- ميدوفوى - النمو الاقتصادى - ص ١٠٠ (م. س)

- ٤٩- أزمة العالم الاقتصادية والاجتماعية - ص ٢٣٥
- ٥٠- المرجع السابق ص ٢٤٠
- ٥١- بوزوف - الاحتكارات العالمية والسياسة العسكرية ص ١٥٧ - دار التقدم - موسكو - ١٩٨٤ - ٢٧٨ صفحة
- ٥٢- أزمة العالم الاقتصادية والاجتماعية - ص ٢٣٥ (م. س)
- ٥٣- المرجع السابق ص ٢٣٩
- ٥٤- المرجع السابق ص ٢٣٦
- ٥٥- أرنولد أنوفسكين - معونة أم استثمار جديد - ص ٧٩- ترجمة صنع الله ابراهيم - دار الثقافة الجديدة - ١٩٨٠ ( ٨٨ صفحه)
- ٥٦- أزمة العالم الاقتصادية والاجتماعية - ص ٢٤٠ (م. س)
- ٥٧- جريدة الأخبار القاهرية - العدد ١١٢٩٥ - ٢٧ يوليو ١٩٨٨
- ٥٨- يورى بويوف - الامبريالية فى البلدان النامية - ص ١٨٧ - (م. س)
- ٥٩- فالنتين اولياجين - ديناميكية البنية الاجتماعية والنمو الاقتصادى - ص ١٤ ، ١٥- دراسة فى سلسلة المستشرق السوفيتى عن البنية الاجتماعية لبلدان الشرق - موسكو ١٩٨٨
- ٦٠- ميدوفوى - النمو الاقتصادى - ص ١٢٥ - (م. س)
- ٦١- جاك لو - العالم الثالث هل يستطيع البقاء - ص ١٩٧ ، ص ١٩٨ - ترجمة عيسى عصفور - وزارة الثقافة السورية - دمشق - ١٩٨٥ (٣٩٦ صفحه)
- ٦٢- الجغرافيا الاقتصادية والاجتماعية ص ٣ - دار التقدم - موسكو - ١٩٨٤
- ٦٣- جاك لو - العالم الثالث - ص ٥١ - (م. س)
- ٦٤- أزمة العالم الاقتصادية والاجتماعية - ص ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢١٠ (م. س)
- ٦٥- فرانسيس مورلابيه - صناعة الجوع الأرقام من صفحات ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١١
- ٦٦- المرجع السابق ص ٣٦٣
- ٦٧- ايرينا فيغيموفا - أيرينا كاليافنيا - توسع الشركات المتعددة الجنسية فى المجال الصناعى والزراعى ص ١٤٤ ، ١٤٨ سلسلة قضايا العالم المعاصر عن التوسع الاقتصادى للولايات المتحدة الأمريكية فى امريكا اللاتينية - موسكو - ١٩٨٥ .
- ٦٨- كل الأرقام الواردة عن الرعاية الصحية مأخوذة عن بيانات منظمات الأمم المتحدة

- الأزمة الاقتصادية والاجتماعية صفحات ٢١١، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٧
- ٦٩- المرجع السابق ص ٢٢٥
- ٧٠- ميدو فوى - للنمو الاقتصادي - ص ١٢٦ - (م. س)
- ٧١- أزمة العالم الاقتصادية والاجتماعية ص ٢١٩ - (م. س)
- ٧٢- المرجع السابق ص ٢٢٠
- ٧٣- اوليانوف - البلدان النامية - الاسواق وقضايا النمو الاقتصادي - ص ٣٤، ٣٥ - دار التقدم - موسكو ١٩٨٣ (٢٩٥ صفحة)
- ٧٤- سمير أمين - التراكم على الصعيد العالمى - ص ٥٣ - (م. س)
- ٧٥- يورى بويوف - الاقتصاد السياسى ومشكلات القارة الافريقية - ص ١٠٨ - ترجمة سعد رحى - دار الثقافة الجديدة - القاهرة - ١٩٨٣ - (٢٢٣) صفحته.
- ٧٦- الاتحاد السوفيتى والبلدان النامية - ص ١٣٠ - دار التقدم - موسكو - ١٩٨٤ - ١٦٥ صفحة.
- ٧٧- نودارى سيمونيا - المعونة فى استراتيجية الاستعمار الجديد - ص ١٠٣ - سلسلة البلدان النامية عن النظام الاقتصادى الدولى الجديد.
- ٧٨- بويوف - الامبريالية والبلدان النامية - ص ٢٢٨ - (م. س)
- ٧٩- د. محمد ديودار وآخرين - استراتيجية الاعتماد على الذات - ص ١٤٠ - منشأة المعارف - الاسكندرية - ١٩٨٠.
- ٨٠- د. محمد ديودار - الاقتصاديات الغربية وتحديات الثمانينيات - منشأة المعارف - الاسكندرية - ١٩٨٢ / ١٠٥ صفحة.
- ٨١- محمد ديودار - الاقتصاد الرأسمالى فى أزمنته - ص ٢١٠ - منشأة المعارف - اسكندرية ١٩٨١ / ٢٢٣ صفحة
- ٨٢- فالتينى شيتينينى - حول الامم الغنية والفقيرة - ترجمة أحمد القصير - دار الثقافة الجديدة القاهرة ١٩٧٩ - ٤٧ صفحة.
- ٨٣- بويوف - الامبريالية والبلدان النامية - ص ٢٢٨ - (م. س).
- ٨٤- اليكسى كوليا مزين - المهاجرين فى بلدان الخليج العربى ص ١٦٤ - سلسلة علم الاستشراف السوفيتى - بينيه الاجتماعية لبلدان الشرق - موسكو ١٩٨٨.
- ٨٥- المرجع السابق ص ١٥٧ و ١٦٣.



## **الجزء الأول**

### **بنية الموارد البشرية المصرية**

## الفصل الأول

للدولة فى مصر مركز متميز منذ أقدم العصور.. فى عهد الفراعنة كانت الدولة تسيطر على الأدوات الأساسية للإنتاج من أرض وأيد عاملة وموارد طبيعية.. وأعتمدت الدولة المركزية على جيش من الموظفين كانت مهمتهم الاقتصادية سبب وجودهم ومحور نشاطهم، إلى جانب جيش للدفاع عن أراضيها قدرته بعض المصادر بـ ٤١٠ آلاف رجل، وذهبت تقديرات أخرى إلى مليون جندى فى طيبة القديمة (١).

وفى العصور الوسطى كانت الدولة الفاطمية فى العصر الأول لحكمها تمتلك فى مصر جهاز دولة مركزى قوى، وقامت الدولة بدور نشط فى المجال الاقتصادى واحتكرت بعض الصناعات وخصوصا ما يتصل منها بالإدارة والجيش (٢).

السياسة الاقتصادية  
والهيكل الاقتصادي

نظرة عامة

وفى العصور الحديثة استطاع "محمد على" أن ينهى فوضى الحكم المملوكى السابق عليه وأقام دولته المركزية القوية واستخدمت الدولة فى عهده الآلاف من الشغيلة، ودخلت ميدان الصناعة الآلية الكبيرة بهدف تغطية احتياجات تكوين الجيش والأسطول وبلغت أعداد الشغيلة (٦٠-٧٠) ألف مشغول بها، أى نحو ٦-٧ ٪ من قوة العمل فى البلاد آنذاك (٣) .

وقد اختلفت التقديرات بشأن عدد العمال المصريين فى فترة "محمد على" فبعضها يحدده بقرابة ٣١ ألف شغل فى مصانع محمد على، والآخر يحدده بـ ٤١ ألفاً (٤) .

وقد يكون الخلاف مع الأرقام الواردة هو عدم احتساب موظفى الدولة، وفى كل الأحوال فإن تلك الصورة قد تغيرت بعد عام ١٨٤١، بعد أن تقلص نفوذ "محمد على" وأصبح شبه مخلوع نتيجة لاستخدام القوة من جانب غالبية الدول الأوروبية.. وجرى تجريد محمد على من كثير من قوته العسكرية والبحرية وانتزعت منه جميع الأراضى خارج مصر بعد أن فقد استقلاله الإدارى الداخلى (٥) . وهو ما أدى إلى انهيار مصانع محمد على بعد فرض سياسة الباب المفتوح وإسقاط الحماية الجمركية التى أقامها (٦) .

وقد تعرض دور الدولة للتقلص منذ دخول الاستعمار ١٨٨٢ حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فبدأ مرة أخرى فى استعادة دوره المتميز .. ذلك الدور الذى قدر له أن يلعب أكبر الأثر فى تحول السياسة الاقتصادية الاجتماعية للمجتمع المصرى..

فقد شهدت سنوات ما بعد الثورة اتساع دور قطاع الدولة فى النشاط الاقتصادى ونشأة القطاع العام الحديث وإجراءات التمييز وموجة التأميمات التى بدأت منذ ١٩٥٦ وانتهت مع مشارف عام ١٩٦٥ (٧) وقد استعاد جهاز الدولة دوره المتميز مرة أخرى، واستطاع أن يصيغ السياسة

الاقتصادية الاجتماعية للمجتمع المصرى بفضل عاملين أساسيين هما فترة الصراع مع رأس المال الدولى والطبيعة الخاصة للبرجوازية المصرية.

### ١- الصراع مع رأس المال الدولى

طوال النصف الأول من الخمسينيات حرصت حكومة الثورة على مهادنة الرأسمال الأجنبى وقدمت إليه العديد من الامتيازات، واعتمدت سلطة يوليو على رأس المال الدولى فى تمويل أضخم مشاريعها الزراعية "السد العالى"، واستمرت فى ذلك الاتجاه حتى أعلنت الحكومتان الأمريكية والإنجليزية والبنك الدولى رفض تمويل المشروع بعد محادثات طويلة استمرت حتى عام ١٩٥٦ (٨).

مما أدى بالحكومة المصرية إلى تأميم الشركة العالمية لقناة السويس فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦ لتمويل المشروع، وجاء رد البلدان الإمبريالية فى شكل عدوان ثلاثى قامت به إنجلترا وفرنسا وإسرائيل على مصر فى ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦، وأسفر ذلك عن قيام السلطة المصرية باتخاذ إجراءات اقتصادية واسعة النطاق..

فقامت بتصفية المصالح الأجنبية، وأنشأت حكومة الثورة المؤسسة الاقتصادية لإدارة الشركات الفرنسية والبريطانية وغيرها التى نزعت ملكيتها بعد حرب السويس (٩)، وهو ما يراه أغلب الاقتصاديين المصريين بداية النشأة الحديثة للقطاع العام فى مصر (١٠) وقد أصبحت المؤسسة المصرية فى عام ١٩٥٨ تتحكم فى ٧ بنوك تجارية خاصة تحتكر نصف قروض البنوك التجارية مجتمعة و ٥ شركات تأمين مسئولة عن ٦٨٪ من أعمال التأمينات فى مصر (١١).

وبدأ نمو سريع لقطاع الدولة خاصة بعد إنشاء أول وزارة للصناعة وتشكيل المجلس القومى للإنتاج ووضع أولى خطط التنمية (٥٧-٦٠).

إلا أن ذلك النمو لم يكن يهدف الى الحلول محل القطاع الرأسمالى الكبير وإنما كان تكوينه نابعا من حركة تحرير الاقتصاد القومى من السيطرة الأجنبية (١٢)، وهى السيطرة التى شملت كل ميادين النشاط الاقتصادى حتى أن أحد الباحثين يذهب إلى أن دراسة النشاط الاقتصادى للأجانب عشية ثورة يوليو هى دراسة لتاريخ مصر الاقتصادى (١٣).

## ٢- الطبيعة الخاصة للبرجوازية المصرية

تميزت البرجوازية المصرية -خاصة الكبيرة منها- بأنها لم تتطور فى مصر تطورا طبيعيا مثل ماحدث فى البلدان الرأسمالية المتقدمة، فهى لم تتطور وفقا لمقتضيات تطور قوى الإنتاج الداخلية وإنما استكمالا لبنية التبعية الخارجية (١٤)، فقد ارتبطت نشأة الرأسمالية المصرية بالوجود الأجنبى، وتطورت فى ظل نظام دولى يقوم على التخصص وتقسيم العمل الدولى وبدأت نشأة البرجوازية مع دخول الاستعمار من خلال العناصر الأجنبية أو المرتبط بها أما الميلاد الحقيقى لها فقد كان أكثر تشوهاً إذ جاء من رحم كبار ملاك الأراضى .. والملاحظ على سلوك تلك الطبقة أنها بدأت ذات طابع طفيلى اقتصر فيه على شراء الأسهم المالية التى كانت تصدرها الشركات التجارية والصناعية، وتمحورت معظم استثماراتهم حول تصنيع القطن والانتاج الزراعى بصفة عامة (١٥).

وقد غلبت عناصر النشأة المشوهة على تطور البرجوازية المصرية فلم تقتحم مجال الصناعة إلا عرضاً، واتجهت توظيفاتها الأساسية نحو مشاركة رأس المال الأجنبى والاستثمار فى العقارات والخدمات سريعة العائد، وعند قيام ثورة يوليو كان الاقتصاد المصرى يتميز بتمایش أشكال ومغاذج متعددة ومتنافرة من أساليب الانتاج وتداخل أشد التشكيلات الاقتصادية تخلفاً (الانتاج شبه القطاعى) مع أسلوب الانتاج الصناعى المتقدم مع وجود

إنتاج سلعى صغير واسع الانتشار.

واجتهدت سلطة يوليو فى دفع البرجوازية المصرية باتجاه الصناعة، وقامت بتشجيع رأس المال المحلى للاستثمار الصناعى وقدمت له العديد من الامتيازات الضريبية والجمركية ووسائل الدعم الأخرى (١٦). وكانت أهداف القوانين والإجراءات التى صدرت فى السنوات الأولى للثورة هى زيادة فعالية النظام الرأسمالى الموروث عن العهد الملكى.. وحتى قانون الإصلاح الزراعى كانت أهم أهدافه هى تحويل كبار ملاك الأراضى الزراعية الى رأسماليين صناعيين، فالاستيلاء على جزء من أملاكهم وتوزيعها على المعدمين من الفلاحين كان مقابل تعويض مالى معقول، على أمل أن يستخدمها كبار الملاك فى الاستثمار الصناعى.

فقد كان الربح الزراعى الذى يستولى عليه ملاك الأراضى قبل الثورة يقدر بـ ١٤٠ مليون جنيه (١٨) وهو مبلغ كبير بمقاييس ذلك الوقت.. وبكلمات قصة النظام الحاكم فإن الإصلاح الزراعى الذى خدم الفلاحين كان خدمة أكبر لرأس المال المصرى الذى كان محبوباً فى الأراضى، هكذا اعترف "جمال عبد الناصر" رئيس الجمهورية فى خطابه المعلن فى ٢٣/٧/١٩٥٤ (١٩).

وقد جاءت لحظة المواجهة مع رأس المال المحلى عند الشروع فى تنفيذ الخطة الخمسية (٦٠-١٩٦٥)، حيث كانت الاستثمارات المطلوبة (١٦٩٧) مليون جنيه والمستهدف فى السنة الأولى للخطة استثمارات قدرها ٣٩٠ مليون جنيه، وعجزت الحكومة -تماماً- عن توفيرها إذ كان كل ما حصلت عليه لا يزيد على ٩٠ مليون جنيه (٢٠)، وقام عبد الناصر بتوجيه ندائه الشهير إلى البرجوازية المصرية كى توظف أموالها فى مجالات الاقتصاد اللازمة للبلاد، ولكن البرجوازية المصرية اختارت أقل المجالات تعرضاً للأخطار كالتجارة والمقاولات خاصة الاستثمار العقارى فى الاسكان (٢١).

## رأسمالية الدولة

وجد النظام نفسه فى مأزق يهدد الكيان بأجمعه، وكان البحث عن مخرج واختار النظام طريق رأسمالية الدولة الوطنية (٢٢) وهى رأسمالية تختلف عما شهدته بلدان الغرب الرأسمالى فى أعقاب الكساد الكبير، حيث أنها كانت فى مصر مخرجا لرأسمالية متخلفة غير قادرة على تجاوز قصورها الذاتى. وهى بهذا المعنى تختلف أيضا عن رأسمالية الدولة التى قامت فى الاتحاد السوفيتى وبلدان أوروبا الشرقية بعد إستيلاء الأحزاب الشيوعية هناك على السلطة.

ولما كانت مشكلة التنمية تتوقف على مصادر التراكم فلم يكن مصادفة أن تلجأ الدولة إلى تأمين بنك مصر بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٠، وكان اختيار بنك مصر ليس فقط بصفته مصدر تمويل وإنما لكونه مشاركا فعلا فى المشروعات الصناعية والتجارية، فقد كان يستحوذ وحده فى تلك الفترة على ٤٠٪ من مجموع ودائع البنوك ويشرف على قطاع ضخ من الشركات الصناعية والتجارية (٢٣)، وبدأ تنظيم جديد للقطاع المصرفى والتمويلى قام على تنظيم قطاع التمويل (البنوك وشركات التأمين) على النحو التالى: ٥ بنوك تجارية وثلاثة بنوك عقارية وبنك صناعى تحت قيادة البنك المركزى الى جانب مؤسستين الأولى تشرف على بنك التسليف الزراعى، والثانية تشرف على أربع شركات للتأمين (٢٤).

وبدأت سيطرة قطاع الدولة تتسع وتتعزز سيطرتها على الاقتصاد القومى بعد عجز القطاع الخاص عن القيام بمهامه واللجوء إلى طريق رأسمالية الدولة لتحقيق التراكم اللازم للتنمية، ونشطت سلسلة من التأميمات للشركات الكبيرة الأساسية، فتم تأمين ١٤ شركة من شركات الصناعات الأساسية تأميما كاملا فى يوليو ١٩٦١. وأصبح لقطاع الدولة

نصف رؤوس أموال ٨٦ شركة فى قطاع التجارة والصناعات الخفيفة وقدرها مهما فى رؤوس أموال ١١٩ شركة وفرضت عدداً من إجراءات الحراسة فى بداية ١٩٦٢، وفى أعوام ٦٤/٦٣ تم التأميم الشامل لجميع الشركات التى خضعت للتأميم الجزئى فى يوليو ١٩٦١ وأمتدت ملكية القطاع العام إلى صناعة الدواء وإلى كل المشروعات الرئيسية فى قطاع البناء والإنشاء والهندسة المدنية وإصلاح الطرق والنقل البرى، وبذلك أصبحت كل الشركات الكبيرة فى مجالات النشاط الاقتصادى تحت سيطرة الدولة عند نهاية ١٩٦٤ (٢٥).

وبدأت ملامح نظام اقتصادى جديد فى مصر يركز على الإدارة الحكومية المركزية للاقتصاد القومى (٢٦) فالدولة بعد أن امتلكت وسائل التمويل الداخلى بطرق (التأميم - المصادرة - الحراسة الخ...) وأمنت تمويلها الخارجى من السوق الاشتراكى وبعض بلدان الغرب، وأحكمت قبضتها على العصب الأساسى للاقتصاد، إطمأنت إلى سوقها وبدأت تخطط للتنمية (٢٧).

وانتهت حقبة التأميمات ببروز القطاع العام - خاصة الصناعى - كقائد يسيطر ويتحكم فى آليات عمل الاقتصاد المصرى، وأصبحت ملكية الدولة فى المجال الصناعى قتل ٧٠٪ من الإنتاج، ٥٠٪ من العمالة، ٩٠٪ من جملة الاستثمارات الجديدة (٢٨).

### العودة لقيادة المشروع الخاص وسياسة الحرية الاقتصادية

منذ عام ١٩٦٥ وانتهاء العمل بالخطة الخمسية الأولى وحتى عام ١٩٧٤ بدأت معالم مرحلة انتقالية جديدة لإعادة قيادة النشاط الاقتصادى إلى القطاع الخاص واعتماد سياسة جديدة تقوم على الحرية الاقتصادية ورفع يد الدولة عن النشاط الاقتصادى، وذلك بالطبع بعد أن تحقق التراكم

اللازم للبرجوازية المصرية طوال فترة الستينيات، فقد انتعش القطاع الخاص بعد أن تركت له الدولة مساحة واسعة من النشاط الاقتصادي، وتركزت له مجالات حيوية للعمل بها مثل: المقاولات وتجارة الجملة والتصدير وهي قطاعات عاشت جميعها في حماية الدولة والقطاع العام وتمكنت من خلالها الرأسمالية المحلية من تحقيق أرباح ضخمة وتكديس ثروات ضخمة، فعلى سبيل المثال حصل قطاع المقاولات الخاص على ٤٠٪ من إجمالي استثمارات الدولة في البناء، وحقت شركات المقاولات من البناء والإسكان ما قيمته ١٠٩، ١١٩ ملايين على التوالي، كما بلغت أرباح تجار الخلال ١٨٦ مليون جنيه (٢٩).

واحتكر تجارة الجملة ٢١٩ تاجرا بلغت حجم تعاملاتهم ٦٠٠ مليون جنيه (٣٠)، كما استولى تجار الجملة على ٩٣٪ من حجم الدورة السنوية لقطاع الفول والنسيج (٣١)، وكان موقف القطاع الخاص العام كما يعكسه الجدول (١) عام ١٩٦٦ (٣٢).

الفروع	زراعة	صناعة استخراجية	صناعة تحويلية	الطاقة	التجارة الداخلية
قطاع عام	٨٪	٨٨٪	٦٠٪	١٠٠٪	١٤
قطاع خاص	٩٢٪	١٢٪	٤٠٪	-	٨٦
الفروع	مؤسسات البنوك والتأمين	المواصلات	الصحة	الخدمات	
قطاع عام	١٠٠	٢	٦٥	٢٢	
قطاع خاص	-	٤٨	٣٥	٧٨	

وكما يتضح من الجدول فإن احتكار الدولة لم يتعد مجالات الطاقة ومؤسسات البنوك والتأمين، أما باقي الفروع فقد شارك فيها القطاع الخاص بنسب ليست قليلة بل كان وضعه المسيطر في ثلاثة مجالات رئيسية هي: الزراعة والتجارة الداخلية والخدمات.

من جانب آخر فقد استطاعت بيروقراطية الدولة أن تراكم من ثرواتها فى الخفاء بحكم سيطرتها المباشرة على وسائل الإنتاج (٣٣)، وبدأت تطالب -إلى جانب الرأسمالية التقليدية- بفتح الطريق أمام المشروع الخاص مما أسفر عن التراجع عن عمليات التأميم والتوقف عن الدعوة لتأميمات جديدة وتراجع الدعوة للتخطيط واستبداله بخطة سنوية وبدأت دعوة القيادات السياسية مباشرة الى مزيد من الحرية لرأس المال الخاص ودور أكبر للقطاع الخاص (٣٤)، واتجهت قيادات القطاع العام للاشتغال مع القطاع الخاص بأشكال مختلفة (٣٥).

وذلك يرجع إلى تولى قيادة القطاع العام بيروقراطيين موثوق منهم وإن لم يكن مشهود لهم بالكفاءة، فأداروه بعقلية رأسمالية متخلفة (٣٦)، وكانوا عوناً للقطاع الخاص لانتماهم وعيا ومصصلحة إليه (٣٦) وكانت إدارتهم للقطاع العام بعقلية رأسمالية نتيجة لعدم معرفتهم من الإدارة إلا شكلها الرأسمالى (٣٧).

ونجح التحالف الجديد بين بيروقراطية الدولة والرأسمالية التقليدية فى إصدار العديد من القوانين والقرارات لصالح القطاع الخاص، وكانت البداية بالقانون رقم ٥١ لسنة ٦٦ بإنشاء منطقة حرة فى بورسعيد (٣٨).

وجاءت حرب يونيو لتضع حداً أمام أى حديث حول التنمية المخططة وبدأت الضغوط تشتد، وتوالت القوانين .. فصدر القانون ٥١٣ لسنة ٦٨ المعدل بالقرار الوزارى رقم ١٠٠١ لسنة ٦٩ والذي استحدث نظام الاستيراد بدون تحويل عملة لتمويل عمليات الاستيراد للقطاع الخاص (٣٩).

وجاءت وفاة عبد الناصر لتسرع الخطى أمام ما سُمى "بالتفتاح الاقتصادى" فصدر قانون الاستثمار العربى والمناطق الحرة فى ٢٣ سبتمبر ١٩٧١ بقرار من رئيس الجمهورية الجديد (٤٠) وهو القانون الذى يعد مسودة القانون الأساسى الذى صدر بعد ذلك فى عام ١٩٧٤ وكان دستور

المرحلة الجديدة والذي سبقته ورقة أكتوبر التي أعلنت ميلاد السياسة الجديدة سياسة رسمية للبلاد (٤١).

وتحت شعارات الانفتاح الاقتصادى والتوجه الجديد صدر فى عام ١٩٧٤ وحده ١٢٤ قانونا لتيسير الانتقال نحو المرحلة الجديدة (٤٢) كان أخطرها القانون رقم ٤٣ لسنة ٧٤ والمعدل بقانون رقم ٣٢ لسنة ٧٧، حيث أعطى الحرية لرأس المال الأجنبى فى العمل فى كافة أنشطة الحياة الاقتصادية (مادة ٣) وأعفاء من الامتثال للقوانين المصرية وأهمها قوانين العمل والعمال (ماده ٧)، كما أعفاء من أحكام القوانين واللوائح والقرارات المنظمة للرقابة على عمليات النقد فى البلاد (مادة ١٣)، هذا إلى جانب إعفاء المشروعات الانفتاحية من دفع الضرائب والرسوم الجمركية لمدة تتراوح بين ٥ و ١٠ سنوات، وأعطى لرئيس الجمهورية حق مد الإعفاء الضريبى (مادة ١٦). وبالطبع أعطى القانون لرأس المال ضمانات ضد التأمين أو المصادرة أو فرض الحراسة (مادة ٧).

وهكذا جاءت السياسة الجديدة بقانون الانفتاح الذى فتح الباب على مصراعيه أمام رأس المال الأجنبى للعمل فى كافة مجالات الاقتصاد القومى وتحقيق الأرباح الوفيرة مع الاعفاءات الكثيرة من كل أنواع الضرائب وسمح له بالتهرب من القيام بأية التزامات واجبة عليه ويؤديها حتى فى بلاده. حيث بلدان مثل: أمريكا ودول غرب أوروبا عادة ماتفرض عليه ضرائب إضافية نظير ما يتمتع به من إعفاءات فى بلاد مثل بلادنا، ولكى تقتسم معه ماحققه له هذه الإعفاءات بالذات من أرباح إضافية.

والأكثر من ذلك أن القانون الجديد قد سمح لأصحاب المشروعات الأجنبية بأن يعيدوا تصدير أموالهم التى أتوا بها إلى خارج البلاد بعد خمس سنوات فقط من دخول الأموال إليها أى بعد التمتع بفترة الإعفاء، وبما يعنى أن القانون قد أتاح لهم الفرصة لتصفية مشروعاتهم والعودة مرة

أخرى باسم جديد وهو ماحدث بالفعل، ويمتد أثر القانون ليصل إلى استنزاف ثروات البلاد وفائضها الاقتصادي فيستثنى مشروعات الانفتاح من كافة تشريعات الدولة الخاصة بالعمل أو المتعلقة بالرقابة النقدية خاصة البنوك والتي لا تخضع لأي إشراف من البنك المركزي (٤٣).

ولإستكمال باقى الجوانب اللازمة للسياسة الجديدة صدر القانون ١١٨ لسنة ٧٥ للاستيراد والتصدير وقانون تنظيم النقد الأجنبي رقم ٩٧ لسنة ٧٥، وألغى العمل باتفاقيات الدفع، وتم الترخيص للقطاع الخاص للقيام بأعمال الوكالة التجارية. وجاء القانون ١١١ لسنة ٧٥ بإلغاء المؤسسات العامة وطرح أسهم شركات القطاع العام للبيع، كما تم إعادة تعريف القطاع العام من الناحية القانونية فحتى عام ١٩٧٤ كانت أية شركة أو مشروع يشارك فيه المال العام تعتبر ضمن القطاع العام أما بعد ١٩٧٤ فقد حدث العكس وأصبح القطاع العام منذ منتصف السبعينيات -وفقا لتعبير أحد الاقتصاديين المصريين- هو قطاع عام تحت الحصار (٤٤) بعد أن توالى عليه القوانين المنظمة لحركته، وتحول دور القطاع العام تبعا لذلك من قيادة التنمية إلى مصدر لتراكم الثروات فى القطاع الخاص وقاعدة للتبعية للخارج (٤٥)، حيث تبين بعد فترة من عمل المشروعات الانفتاحية أن ٩٠٪ من رؤوس أموال ٢٥٠ شركة انفتاحية هى ملك للقطاع العام فى حين يديرها مستثمرون (قطاع خاص) لا تتعدى مساهمتهم (٦/١) (٤٦).

وقد أدت مجموعة التغيرات السابقة إلى انخفاض الأهمية النسبية للقطاع العام ومن بعد فترة أوائل الستينيات حيث بلغت استثمارات ٩٩، ٩٣٪ من إجمالى الاستثمارات مجدها فى الفترة ٦٦-٧٢ تصل إلى ٣٢، ٨٨٪ ثم يتوالى التناقص حتى تصل إلى ٢١، ٧٧٪ من إجمالى الاستثمارات فى الفترة ٧٤-٨٢ (٤٧).

## ملاحح سمات التغيرات فى هيكل الاقتصاد المصرى

يتميز هيكل الاقتصاد المصرى عشية ثورة يوليو بأنه كان هيكلا يغلب عليه الطابع الزراعى، وهى زراعة متأخرة مكتنزة بالسكان تسودها علاقات إنتاج أصبحت معوقاً للتطور.

واتصف الاقتصاد المصرى بإحادية تطوره بإعتماده المطلق على محصول القطن حتى وصل إلى ٨٨.٥٪ من جملة الصادرات عشية الثورة (٤٨). وأرتبط ذلك بالتوسع الهائل فى زراعة القطن وهو ما كان يتفق مع التقسيم الدولى للعمل الذى ساد آنذاك، حيث كانت الأراضي المستعمرة وشبه المستعمرة تقوم بدور التوايح الزراعية ومناطق الخامات للدول المتطورة صناعياً، وكان من الطبيعى أن التفوق المطلق لتوزيع القوى العاملة على القطاعات الاقتصادية قد حظيت به الزراعة حيث وصلت بها نسبة القوى العاملة إلى ٥٦.١٪ من جملة القوى العاملة بالبلاد (٤٩).

أما الصناعة فكانت تلعب دوراً محدوداً وكانت تساهم بين ٨-١٠٪ من الدخل القومى (٥٠)، وسيطر على البنيان الصناعى حتى عام ١٩٥٢ مجموعة صناعات سلع الاستهلاك ذات العائد السريع مثل: الصناعات الغذائية والتبغ والغزل والنسيج والتي مثلت ٢٧٪، ١٦.٤٪، ٢٤.٤٪ من مجمل قيمة الإنتاج الصناعى على التوالى (٥١).

وبناءً عليه فلم يتجاوز حجم العاملين بالصناعة ١١٪ من إجمالى القوة العاملة (٥٢)، وقد تعرض القطاع الصناعى لأزمات متعددة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى ثورة يوليو ١٩٥٢ (٥٣).

أما قطاع الخدمات فقد كان يعاني من نقص الأساس اللازم للقيام بالخدمات الأساسية للإنتاج كخدمات المواصلات والتزويد بالقوة المحركة والغاز والمياه، وتميز قطاع الخدمات بتضخم العاملين به بالنسبة للقطاعات الإنتاجية حيث مثل ٣٢٪ من إجمالى القوة العاملة (٥٤)، وكان نصيب

الإدارة الحكومية ١٨٣٪ من إجمالي العاملين في جميع النشاطات (٥٥).

### سمات الهيكل الاقتصادي بعد ثورة يوليو

لم تكن السنوات التي أعقبت ثورة يوليو مرحلة واحدة، ولم تكن جهود الدولة في محاولة علاج الخلل الهيكلي للاقتصاد المصري ذات اتجاه واحد.. فكما ظهر في الصفحات السابقة فقد تغيرت السياسات الاقتصادية وتعددت المراحل أكثر من مرة.

ورغم اتجاه سلطة يوليو نحو الاهتمام بالتصنيع ومحاولة إقامة قاعدة صناعية قوية تركز عليها دعائم التنمية إلا أن نتائج الفترة الأولى حتى ١٩٥٦ والثانية حتى ١٩٦١، والثالثة حتى نهاية ١٩٦٥ لم تسفر عن إنجازات قوية ملموسة؛ يعود ذلك إلى استراتيجية التصنيع التي أخذت بها الدولة والتي اعتمدت على سياسة إحلال الواردات، تلك السياسة التي لم يقدر لها النجاح بل ساهمت في تعميق مشكلات الهيكل الاقتصادي المصري، فقد كانت الصناعة ضمن الأسباب المباشرة التي دفعت إلى الاتجاه نحو طريق رأسمالية الدولة وذلك بعد أن ثبت عجز وفشل البرجوازية التقليدية في تحقيق أية آمال داخل القطاع الصناعي.

وقد انعكس اهتمام الدولة بالتصنيع في صورة التوسعات في الاستثمارات الصناعية حتى أنها قد بلغت في الفترة (٥٢-٦٧) ١٠٢٩ مليون جنيه من مجموع استثمارات إجمالية بلغ ٣٠٠٠ مليون جنيه (٥٦).

وفي سنوات الخطة استحوزت الصناعة وحدها على ٢٦.٧٪ من مجمل المخصص للاستثمارات القومية (٥٧)، إلا أن هيكلها لم يتغير كثيرا عن الفترات السابقة حيث أن التوسعات التي تمت في قطاع الصناعة قامت على نفس الأسس السابقة بالتركيز على الصناعات الاستهلاكية ثم نسبة محدودة

للصناعات الوسيطة، مع غياب شبه كامل لصناعة إنتاج وسائل الإنتاج. ورغم تحذير العديد من الاقتصاديين بضرورة تلاقي ذلك الخطأ في استراتيجية التصنيع في الخطة الثانية إلا أن الخطة الثانية لم يقدر لها التنفيذ، وجرى التخطيط على أساس خطط سنوية لا تمت للواقع بصلة (٥٨)، وقد فاقمت استراتيجية إحلال الواردات من توجه سياسة التصنيع حيث أدت إلى بناء هيكل صناعي مفكك وغير مترابط، وباعدت بين إدماج عمليات العمل الإجتماعي بين القطاعات السلعية والخدمات وبين فروع الصناعة (٥٩).

ومع تركيز تلك السياسة على إنتاج السلع الاستهلاكية المعصرة كانت النتائج هي زيادة الطلب على استيراد مستلزمات الإنتاج، وخلق في مصر هيكل صناعي تتم مراحل الإنتاج الأولى منه في الخارج مما أدى إلى ارتباط مستوى التشغيل (استخدام الطاقة الإنتاجية) بالمتاح من حصة النقد الأجنبي (٦٠).

كما أدت تلك السياسة إلى إحلال نوع من الواردات محل آخر منها، فلم تخفف العبء الواقع على ميزان المدفوعات بل زادت (٦١) ولم يقتصر أثر تلك السياسة على قطاع الصناعة فقط بل إن التباعد الذي أدى إليه تطبيق تلك السياسة بين فروع النشاط الصناعي وباقي القطاعات أدى إلى أنه لم يوفر للقطاع الزراعي احتياجاته من السلع الوسيطة والرأسمالية، مما أدى إلى زيادة حجم الاستيراد لتغطية حاجة القطاع الزراعي أيضا (٦٢).

وبالنظر إلى المؤشرات الإجمالية للاقتصاد القومي نجد أن الهيكل قد تعدل لصالح قطاع الخدمات.. وأسفرت نتائج طريق رأسمالية الدول وسياسة الإدارة الحكومية المركزية التي أتبعتها الدولة عن تناقص الأهمية النسبية للقطاعات السلعية (المادية) في هيكل الإنتاج الكلي من ٧٠.٢٪ إلى ٦٨.٢٪ وكان ذلك لصالح قطاع الخدمات الذي تزايدت أهميته النسبية من

٢٩.٨٪ إلى ٣١.٨٪ (٦٣).

وحتى نهاية الستينيات كان الموقف في ١٩٧٠/٦٩ (٦٦.٧٪) لقطاع الإنتاج السلعي، ويرجع ذلك إلى انخفاض نصيب قطاع الزراعة بالأساس (٦٤)، وهو اتجاه بدأت مؤشراتته تتضح حتى في سنوات الخطة الخمسية الأولى. ففي سنوات الخطة عانت قطاعات الإنتاج المادي من قصور تنفيذ المعدلات المستهدفة بينما تخطى قطاع الخدمات ما كان مستهدفاً منه بدرجة كبيرة. فتنفيذ الخطة قد تم بنسبة ٩٥٪ لكنه في مجال الخدمات تخطى أهدافه بنسبة ١٣٥٪، بينما قصرت خطة الإنتاج عن تنفيذ المعدلات المرسومة لها إذ لم تتعد ١٣.١٪ من الزيادة المقدرة لحجم الإنتاج الزراعي، ونسبة ٥٥.٤٪ من حجم الإنتاج المستهدف في الصناعة (٦٥). وفي السنة الخامسة للخطة بلغت نسبة المحقق بالنسبة للمستهدف ٥٦.٦٪ في كل القطاعات السلعية، بينما تعدى قطاع الخدمات ما كان مستهدفاً منه فكانت نسبة المحقق فيه ١٨٣.٥٪ (٦٦).

أما سنوات السبعينيات فقد تفاقم فيها ذلك الخلل بين علاقات هيكل الاقتصاد الوظيفية بالاتجاه أكثر نحو قطاع الخدمات مع إهمال لقطاع الإنتاج المادي السلعي بما فيها الصناعة التي نالت بعض الجهد في سنوات الخمسينيات والستينيات، كما ازدادت اتجاهات الخلل بعد اعتماد الاقتصاد المصري على قطاعات ذات طبيعة ريعية مثل البترول والدخل وقناة السويس.

وتشير البيانات إلى أن نسبة مساهمة الزراعة والصناعة لم تتجاوز ٣٠٪ من إجمالي الناتج القومي في الفترة من ٧٥-١٩٧٩، وجاءت مساهمة الإنتاج الزراعي منخفضة للغاية فلم تتجاوز ٦٪ فقط (٦٧)، وعلى النقيض من ذلك فإن قطاع الخدمات وتوزيع قد ساهم بنسبة ٦٠٪ تقريباً من الزيادة عن نفس الفترة (٦٨)، وهو تراجع أرتبط أيضاً بإهمال

التوظيفات الاستثمارية فى تلك القطاعات. حيث نقص نصيب الزراعة من ١٢.٣٪ إلى ٩.٨٪، وفى قطاعى الصناعة والكهرباء من ٣٥.٧٪ إلى ٣٠.٩٪ فى الفترة من ٧٣-١٩٨٠ وبالنسبة لمؤشرات النمو السنوى للقطاعات المختلفة نجدها كالتى فى الفترة ٧٢-١٩٧٩: الصناعة ٤.٢٪، الزراعة ٣.٣٪، الخدمات ١٥٪ سنوياً (٦٩).

وقد استمر الخلل داخل كل قطاع وتزايدت معدلاته عن سنوات الستينيات، فنجد أن نسبة النمو الذى تحقق فى الصناعة يرجع بالأساس إلى الصناعات الاستهلاكية حيث بلغت نسبته فى الصناعات الغذائية ٢٣٪، الغزل والنسيج ٢٦.٧٪ (٧٠)، أما نصيب الصناعات الهندسية فلم يتعد ٣٪ من إنتاج السلع الصناعية التحويلية فى مصر (٧١).

ومقارنة ذلك بقطاع الخدمات نجد أن الأخير قد غُت داخله أنشطة خدمات التجارة والمال بنسبة ٢١٪ ومتوسط سنوى ٢٢٪ والإسكان بنسبة ١٠.٧٪ بمتوسط سنوى ٢٠٪ وذلك فى الفترة ٧٥-١٩٧٩ (٧٢).

وطبقاً لأرقام ١٩٨٣ توزعت أرصدة الائتمان الممنوح من بنوك الدولة بواقع ٥٣٪ للقطاعات غير السلعية و٤٧٪ للقطاعات السلعية، أما بنوك الافتتاح فخصصت ٧٦٪ للقطاعات غير السلعية مقابل ٢٤٪ للسلعية، وكان نصيب الصناعة ٣٨٪ من قروض بنوك الدولة و ٢٢٪ من قروض بنوك الافتتاح. أما الزراعة فكان نصيبها ٩٪، ٢٪ فقط من الائتمان المقدم من فئتي البنوك على التوالى (٧٣).

وإذا ما أخذنا مثلاً توضيحياً على سياسة البنوك تجاه الاستثمار فسنجد أن أحد البنوك الافتتاحية قد بلغت استثماراته قصيرة الأجل ٨٤٪ من إجمالى استخداماته للموارد وتبلغ ١.٢ مليار دولار، أما استثماراته طويلة الأجل فلم تتجاوز ٢٠ مليون جنيه (٧٤). وهو يعكس - إلى حد كبير - اختيارات البرجوازية المصرية وميلها التاريخى نحو التوظيفات الخدمية

خاصة المالية والعقارية ذات العائد السريع.

السمة الأخرى التى أتمم بها الهيكل الاقتصادى المصرى فى سنوات الافتتاح الاقتصادى هى اعتماد الاقتصاد المصرى بصورة مطلقة على موارد رعية (الدخل من البترول وقناة السويس والسياحة وتحويلات المصريين العاملين فى الخارج).

وقد تزايد الاعتماد على البترول خاصة بعد ارتفاع أسعار النفط بعد ١٩٧٣، ورغم أن البترول مورد طبيعى معرض للنضوب فقد أخذ القائمون على الاقتصاد القومى فى رفع معدلات استنزافه حتى تزايدت من ١٤ مليون طن عام ١٩٧٠ الى ٢٧ مليون طن عام ١٩٧٩ إلى ٣١.٣ مليون طن عام ١٩٨٠ (٧٥). وبارتفاع معدل الاستنزاف للبترول واستخدامه كمادة أولية للتصدير أصبح البترول السلعة رقم ١ فى هيكل التجارة الخارجية واحتلت المكانة المتميزة التى كان عليها القطن فى السابق.. ونلاحظ من الإحصائيات تضاعف حصته فى سنة واحدة حتى وصلت معدلات نفوها إلى ٢١١٪ عام ١٩٨٠ مقارنة بالسنة السابقة عليها فقط، حيث بلغت حصة التصدير من البترول ١٢٣٣.٣ مليون دولار بعد أن كانت ٣٩٦.٥ مليون عام ١٩٧٩ (٧٦). وأصبحت بذلك عائدات البترول مثلة لمصدر كبير من مصادر العملات الأجنبية وصلت فى عام ١٩٨٠ إلى ٢١٪ من إجمالى الإيرادات من عملات الأجنبية، وما يقارب ٦٤٪ من حصة الصادرات السلعية المصرية (٧٧)، أرتفعت فى عام ١٩٨٤ إلى ٧٥٪ وتراجع أمامها القطن إلى ٨٪ (٧٨).

وعلى مشارف العام ١٩٨٤ شكل البترول ومعه الدخل من قناة السويس ثلثى إجمالى الإيرادات فى موازنة الدولة للعام المالى ١٩٨٤/٨٣ (٧٩). وبذلك تحول الاقتصاد المصرى من الاعتماد على القطن فى التقسيم القديم إلى الاعتماد على النفط دون أن يتجاوز خلال تلك العقود أحادية

التطور التي فرضها عليه التقسيم السابق للعزل الدولي مع ملاحظة أن عائد القطن جزء من النشاط الانتاجي في مجال الزراعة أما عائد البترول فهو ريع يتوقف أساسا على القدر والكيفية الموجود بها البترول في الطبيعة كما يتوقف على شروط التبادل بين البترول وغيره من السلع التي تستورد من الخارج.

وهكذا فإن أبرز السمات العامة لهيكل الاقتصاد المصري أنه على الرغم من تغير السياسة الاقتصادية بعد ثورة يوليو من الحرية الاقتصادية الى الإدارة الحكومية المركزية، ومن بعد ذلك إلى الإفتتاح الاقتصادي بعد تحقيق التراكم اللازم للمرجواتية المصرية من خلال الدور الذي قام به جهاز الدولة عن طريق سياسات التدخل الحكومي فإن استمرار خلل الهيكل الاقتصادي المصري قد استمر كما هو بعد أن تعمق وازدادت درجة تشوّهه، ففي الفترة الأولى كان يعاني من سيادة القطاع الزراعي فانتقل إلى سيادة القطاع الخدمي، كما ساد الهيكل الاقتصادي خلل قطاعي قتل في سيادة الصناعات الاستهلاكية والوسيلة على الهيكل الصناعي، وسيادة قطاعات المال والتجارة والإسكان في قطاع الخدمات وقد استمرت معدلات الخلل منذ الستينيات وحتى الثمانينيات.

إضافة إلى ذلك فقد اتجه الاقتصاد المصري الى الاعتماد في نموه على الموارد الريعية التي تعتمد على العوامل الخارجية وكل ذلك سيكون له من آثار عميقة سواء على بنية الموارد البشرية أو زيادة حدة مشكلات تطورها كما سيأتي في الصفحات القادمة.

فآثار التغيرات السياسية الاقتصادية بعد ثورة يوليو من الحرية الاقتصادية الى الإدارة الحكومية المركزية قد أدى إلى اضطلاح الدولة بمهام التنمية وبناء قطاع دولة يلعب فيه القطاع العام دورا أساسيا، وارتبط بذلك التطور الجديد اتساع قدرة الدولة على توظيف القوى العاملة. وهذا ما

يهيمننا فى موضوع بحثنا وهو ما سنقوم بدراسته فى (ج-١-ف٣) لنوضح تأثير ذلك العامل الجديد، والذي يتجسد فى اتساع قدرة الدولة على التشغيل فى التأثير على هيكل العمالة بين قطاع الدولة والقطاع الخاص وسما ذلك .. ففى فترة السبعينيات والتي شهدت إعلان سياسة الانفتاح الاقتصادى أنتعش -كما اتضح من الصفحات السابقة- قطاع جديد هو القطاع الأجنبى والمشارك وأصبح له وزن متزايد.. وي طرح ذلك تساؤلاً هاماً: هل أدى ذلك فى السبعينيات إلى تقلص إمكانيات الدولة على التشغيل أو لا؟ ولماذا؟ وإلى أى مدى استطاع القطاع الجديد (الأجنبى والمشارك) أن يساهم فى حل مشكلات تشغيل القوى العاملة، وما هى سمات العمالة فى ذلك القطاع؟ وهذا موضوع يتم بحثه فى (ج-٢-ف٥).

إضافة إلى ذلك ينهى بحث أثر تلك السياسة الجديدة "الانفتاح" على مشكلات تطور القوى العاملة.. وهل أثرت بالسلب أم بالإيجاب على مستوى معيشة الموارد البشرية فى الأجور ونصيبها من الدخل القومى وتلبية احتياجاتها الأساسية؟ وهذا ما يهتم به (ج-٢-ف٢)، (ج-٢-ف٣)

أما تأثيرات الهيكل الاقتصادى فتأتى فى مجال تأثيره الكبير على هيكل العمالة وتوزيعها بين القطاعات الاقتصادية.. فهل استتبع التغيرات التى طرأت على الهيكل الاقتصادى تغيرات مماثلة فى هيكل العمالة؟ وإلى أى مدى تأثر التوزيع القطاعى للعمالة بالتغيرات فى الهيكل الاقتصادى؟ وما هى السمات الجديدة للتوزيع القطاعى للقوى العاملة.. هذا ما سوف نقوم بمناقشته فى (ج-١-ف٤).

أبضا تطرح التغيرات التى طرأت على الهيكل الاقتصادى مشكلة التوظيف بشكل أساسى، فهل (أدت تلك التغيرات بالهيكل الاقتصادى إلى حل مشكلات البطالة أم أنها زادت منها وفاقمتها؟ وإلى أى مدى ساهم الهيكل الاقتصادى فى ذلك وهو موضوع (ج-٢-ف١).

وما هي علاقة تلك التغيرات بظاهرة الهجرة التي شهدتها المجتمع المصري.. هل أدت إلى استفحالها أم أنها كانت غير مؤثرة على هجرة السكان؟ هذا ما يناقشه (ج ٢-٤).

أخيرا فإن التغيرات في السياسة الاقتصادية والهيكل الاقتصادي لابد وأن تؤثر بدرجة أساسية على تشكيل الموارد البشرية وبنيتها الديموغرافية والجغرافية، حيث أن معدلات زيادة السكان أو انخفاضها وازدياد نسبة مساهمة السكان في النشاط الاقتصادي أو انخفاضها يرجع بشكل أساسي إلى السياسة الاقتصادية وآليات عمل الهيكل الاقتصادي.

كذلك فإن تلك التغيرات لابد وأن تؤثر في توطن السكان وحركة الهجرة الداخلية... هل ساهمت كذلك تلك التغيرات في تعديل التوطن لصالح المدينة أم الريف، وبشكل عام هل كانت حركة الهجرة الداخلية تنسجم مع مقتضيات التطور الاجتماعي الاقتصادي المطلوبة؟ هذا ما سنقوم بمعالجته في الصفحات القادمة..

## هوامش الفصل الاول

- ١- أحمد صادق سعد - فى ضوء النمط الاسيوى للأنتاج - تاريخ مصر الاجتماعى الاقتصادى ص ٤٠ / ٤٢ / ٤٦ - دار ابن خلدون - بيروت - ٥٥١ صفحة.
- ٢- د. فوزى منصور - لا تطور الرأسمالية المصرية ص ٣٦ - قضايا فكرية العدد ٤٠٣ - أغسطس أكتوبر ١٩٨٦ / من ص ٢٠ : ٣٩
- ٣- سمير رضوان - التصنيع فى مصر (٣٩ - ١٩٧٣) ص ٣٣ - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة - ١٩٨١ - ٣٥٦ صفحة.
- ٤- عطيه الصيرفى - اشتراكية أفندينا ص ١٥٧ - القاهرة ١٩٨٦ - دار الشفافة الجديدة - ٢١٤ صفحة.
- ٥- جون مارلو - تاريخ النهب الاستعماري لمصر (١٧٩٨ - ١٨٨٢) ص ٣٢ - ترجمة عبد العظيم رمضان - الهيئة المصرية للكتاب ١٩٧٦ القاهرة - ٣٨٣ صفحة
- ٦- د. طه عبد العليم طه - تطور الصناعة الآلية الكبيرة فى ظل النمو الرأسمالى المشوه فى مصر قبل ١٩٥٢ - ص ١٣٠ - الفكر الاستراتيجى العربى (ص ١٢٥) - ص ٢٣٢ - معهد الأنواء العربى - أبريل ١٩٨٦.
- ٧- عصام رفعت - ملف الثورة والاشتراكية - ص ٩ وما بعدها ص ١٠ وما بعدها - الأهرام الاقتصادى العدد ٥٥٠ / ١٥ يوليو ١٩٧٨ من ص ٤ : ص ٣٦
- ٨- د. محمد عبد العزيز عجمية د. محمد محروس اسماعيل - التطور الاقتصادى ص ٣١٦ - دار الجامعات المصرية - الاسكندرية - ١٩٧٦ - ٣٣٩ صفحة.
- ٩- روبرت مابرو - التصنيع فى مصر (م. س) ص ٩٥.
- ١٠- انظر فؤاد مرسى - مدخل إلى الاشتراكية ص ١١٩، ص ١٢٠ - مؤسسة الأمل للطباعة - القاهرة - سبتمبر ١٩٨٦ - القاهرة - ١٦٨ صفحة.
- ١١- د. نوال قاسم - تطور الصناعة المصرية - ص ٣٢٣ - مكتبة مديبولى - القاهرة - ١٩٨٧ (٣٧٤ صفحة)
- ١٢- د. أسما عيل صبرى عبد الله - تنظيم القطاع العام ص ٢٧٣ - دار المعارف - القاهرة ١٩٦٩ - ٥٥٦ صفحة.
- ١٣- د. نبيل عبد الحميد سيد أحمد - النشاط الاقتصادى للجانب واثره فى المجتمع

- المصرى ص ٤٦١ - الهيئة المصرية للكتاب / القاهرة ١٩٨٢.
- ١٤- د. أبراهيم العيسوى - مستقبل مصر ص ٥٤ - دار الثقافة الجديدة - القاهرة - ١٩٨٣ - ٨٤ صفحة.
- ١٥- د. عاصم اللسوقى - كبار ملاك الأراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى (١٩١٤ - ١٩٥٢) - ص ٣٢١، ص ٣٢٢ - دار الثقافة الجديدة - القاهرة - ديسمبر ١٩٧٥ - ٣٤٣ صفحة.
- ١٦- للإطلاع على مزيد من التفاصيل حول الامتيازات أنظر:  
- ط. ث. شاكى - قضايا التحرر الوطنى والثورة الاشتراكية فى مصر - ص ٩٦، ٩٧ - دار الفارابى - بيروت.
- باتريك اوبريان - ثورة النظام الاقتصادى فى مصر - ص ٩٧/٩٦/٩٥ - الهيئة المصرية - القاهرة - ١٩٧٠.
- ايسورييلبايف - ايفينى بريماكوف - مصر فى عهد محمد الناصر - ص ١٠٩/١١٠/١١١ - دار الطليعة - بيروت.
- ١٧- د. سعد الدين ابراهيم - المسألة الاجتماعية بين عهد الناصر والسادات - الأهرام الاقتصادى ص ٢٠ - العدد ٧٢٣ - ٢٣ نوفمبر ١٩٨٢ (ص ٢٠: ص ٢٢)
- ١٨- عادل غنيم - تحرير قوى الانتاج فى الريف - الطليعة ٩ ص ٥٢ - سبتمبر ١٩٦٥ - ص ٥١ : ص ٨١.
- ١٩- نبيل الهلالى - النظام المصرى فى قفص الاتهام - دفاع عن حرية الرأى والعقيدة والعمل - ص ٧٤ - مطبوعات اليسار العربى - أغسطس ١٩٨٥ - باريس ١٦٧ صفحة.
- ٢٠- شاكى - ص ١٠٤ (م. س).
- ٢١- بريماكوف - مصر فى عصر عبد الناصر ص ١٠٢ (م. س)
- ٢٢- شاكى - ص ١٠٧ (م. س).
- ٢٣- د. عبد الرازق حسن - بنك مصر.. نصف قرن من العمل لبناء اقتصاد وطنى / الطليعة - ص ١٣٨ - أكتوبر - ١٩٧١ - من ص ١٣١ : ص ١٤٤
- ٢٤- انظر - جمعه عامر، أحمد فهمى - السياسة النقدية والمصرفية مع دراسة خاصة ج. م. ع ص ٣١، ٣٢ - الجهاز المركزى للمحاسبات - بحث غير منشور - ٦٣ صفحة -

بدون عام أصدار.

٢٥- د. على الدين هلال وآخرين - الاستقلال الوطنى - ص ٥٨ / ٥٩ - المركز العربى للبحث والنشر - القاهرة - ١٩٨٢ - ٢٢٧ صفحة.

٢٦- د. عصام منتصر - المؤتمر الثالث ص ٤٠ - تعقيب من ص ٣٧ : ص ٤١ - بحوث مناقشات المؤتمر العلمى السنوى الثالث للاقتصاديين المصريين - مارس ١٩٧٨ - القاهرة - الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٢٧- فخرى لبيب - تنمية لا رأسمالية أم رأسمالية دوله - الطليعه ص ٩٨ - يناير ٧٦ - من ص ٩٤ : ص ٩٩

٢٨- د. هبه حندوسه - القطاع العام فى الصناعة المصرية (٥٢ - ١٩٧٧) - المؤتمر الثالث للاقتصاديين المصريين ص ٢٦٦ / بحث من ص ٢٦٦ : ص ٢٧١.

٢٩- انظر د. طه عبد العظيم - الفوائض البترولية وأمكانيات تدفقها إلى مصر ص ١٠١، ص ١٠٢ - مركز الدراسات الاستراتيجية الاهرام القاهرة - ديسمبر ١٩٧٧ - ١٥٩ صفحة.

٣٠- د. فؤاد مرسى - هذا الافتتاح الاقتصادى ص ١٢٧ - دار الشقافة الجديدة - القاهرة ١٩٧٦ - ٣٠٥ صفحة

٣١- بريماكوف - ص ٢١٥ مصر (م. س) (فى عهد عبد الناصر)

٣٢- د. فؤاد مرسى - مشاكل القطاع الخاص - الأهرام الاقتصادى - ٢١ ديسمبر ١٩٦٧.

٣٣- لمزيد من التفاصيل أنظر:

- سامية سعيد - من يملك مصر (الجزء الخاص بالرأسمالية البيروقراطية) - ص ٨٣: ص ١٢٣ - دار المستقبل العربى - القاهرة ١٩٨٦

- د. توفيق سلومه - البرجوازية والدولة فى البلدان النامية - قضايا فكرية ٤، ٣ - أغسطس/أكتوبر - القاهرة ١٩٨٦ (ص ٤٤٨: ص ٤٦٢).

٣٤- السيد زهره - أحزاب المعارضة وسياسة الانفتاح الاقتصادى فى مصر ص ٣٣- دار الموقف العربى - القاهرة - ١٩٨٦ - ٤٠٠ صفحة.

٣٥- انظر د. على الدين هلال - القطاع العام ص ٤ بحث مقدم الى مؤتمر استراتيجية الاستخدام فى مصر التسمينات - ديسمبر ١٩٨٨ ٦ صفحات .

٣٦- د. ابراهيم العيسوي - الافتتاح (الجنور - الحصاد - المستقبل) - ص ٧٦ - بحث بعنوان التحول الى الافتتاح ص ٧١ - ص ٨٩ - المركز العربي - القاهرة ١٩٨٢.

٣٧- د. عصمت سيف الدولة - رأسمالية وطنيون ورأسمالية خائنه ص ٣٦ - دار الثقافة الجديدة - القاهرة - ١٩٧٨ ٩٥ صفحة.

٣٨- د. محمد على رفعت - السيناريو المصرى للافتتاح الاقتصادى - الحلقة الثالثة - الأهرام الاقتصادى ص ٢٣ العدد ٦٧٦ - ٢٨ ديسمبر ٨١ - ص ٢٢: ص ٢٦

٣٩- نبيل الصباغ - علامة استفهام حول الاستيراد بدون تحويل عمله الأهرام الاقتصادى العدد ٣٩٦ - ١٥ فبراير ١٩٧٢ ص ٦

٤٠- د. محمد على رفعت - السيناريو ٢ - (م. س) ص ٢٣

٤١- أنور السادات - ورقة أكتوبر - هيئة الاستعلامات ١٩٧٤ - القاهرة.

٤٢- حسين عبد الرازق - مصر فى ١٨، ١٩ يناير - درأسه سياسيه وثائقية - ص ٦٥ - دار شهدى - القاهرة - ١٩٨٥ - ٣٩٥ صفحة

٤٣- لمزيد من التفاصيل انظر:

- التشريعات الاقتصادية - مجلة المحاماه - العدد ٨.٧ من ص ٢٢١: ص ٣٠٤ - القاهرة - ١٩٧٦.

- د. جوده عبد الحالى - أهم دلالات سياسة الافتتاح - المؤتمر الثالث للاقتصاديين المصريين - ص ٣٦٦: ص ٣٧٤ (م. س)

- د. جوده عبد الحالى - التعريف بالافتتاح وتطوره - ص ٢٣: ٧١ - الافتتاح (الجنور - الحصاد - المستقبل) - (م. س).

- د. محمد على رفعت - الافتتاح الاقتصادى - ص ١٧٥، ص ٢٥٠ - الافتتاح (الجنور - الحصاد - المستقبل) - (م. س).

٤٤- على الدين هلال - القطاع العام - مؤتمر الاستخدام ص ٢ (م. س).

٤٥- د. فؤاد مرسى - مصير القطاع العام - ص ١٠١ - مركز البحوث العربية - القاهرة - ١٩٨٧.

٤٦- الأعلى - ٢٠٧ - ٢٥ سبتمبر ١٩٨٥.

٤٧- د. سعد حافظ - القطاع العام وأعادة هيكلة الاقتصاد الأهرام الاقتصادى ص ٦٧

- العدد ١٠٢٠ - أول أغسطس ١٩٨٨ - ص ٦٦ : ص ٧٠
- ٤٨- سيرانيان - مصر ونضالها من أجل الاستقلال (٤٥ - ١٩٥٢) ص ١٥ - ترجمة د. عاطف عبد الهادي - دار الثقافة الجديدة - القاهرة ١٩٨٥ - ٣٨٧ صفحة.
- ٤٩- د. محمد ديودار - الاقتصاد المصري بين التخلف والتطور - ص ٢٥٦ - دار الجامعات المصرية - الاسكندرية - ١٩٨٧ - ٨٤٤ صفحة
- ٥٠- د. محمد ديودار - الاقتصاد المصري بين التخلف والتطور - ص ٢٦٤ (م.س).
- ٥١- د. رأفت شفيق - دور القطاع الخاص فى تنمية الصناعات التحويلية بمصر فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى ص ٢٦٨، ص ٢٦٩ ورقة مقدمه للمؤتمر العلمى السنوى الخامس للاقتصاديين المصريين ٢٧ - ٢٩ مارس ١٩٨٠ - القاهرة.
- ٥٢- د. محمد ديودار - الاقتصاد المصري بين التخلف والتطور - ص ٢٦٤ (م.س).
- ٥٣- شهيد عطيه الشافعى - تطور الحركة الوطنية المصرية (١٨٨٢ - ١٩٥٦) - ص ١٣٦ - دار شهيدى - القاهرة - ١٩٨٣ ٣٣٣ صفحة.
- ٥٤- د. محمد ديودار - الاقتصاد المصري بين التخلف والتطور ص ٢٦٤ (م.س)
- ٥٥- د. محمد ديودار - الاقتصاد المصري بين التخلف والتطور ص ٢٦٧ (م.س)
- ٥٦- انظر - فؤاد مرسى - هذا الانفتاح الاقتصادى - ص ٢٠٠ / ص ٢٠١ (م.س).
- ٥٧- فؤاد أبو زغله - التنمية الصناعية فى مصر ص ٣ - بحث مقدم إلى المؤتمر الأول للتنمية الصناعية فى مصر - القاهرة - يوليو - ١٩٨٨ - ١٢ صفحة.
- ٥٨- د. على الجريولى - دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر (٥٢) - (١٩٧٧) - ص ٢٢ - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة - ١٩٧٧ - (٣٢٣) صفحة.
- ٥٩- محمد أحمد السعيد - مساهمة فى فهم متناقضات البيروقراطية البيروقراطية - قضايا فكرية ٣، ٤ ص ١١٨ أغسطس أكتوبر ١٩٨٦ - ص ١٧٢ : ص ١٩٦
- ٦٠- البنك المركزى المصرى - المجله الاقتصاديه - التفسيرات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى ص ٢٢٣ / المجلد الثامن عشر - العدد الثالث والرابع القاهرة ١٩٧٨ من ص ٢٢٧ : ٢٥٤
- ٦١- انظر جلال أمين - محاولة لتفسير تحول الاقتصاد المصرى من الاستقلال للتبعية (٦٥ - ١٩٨٥) ص ٤٢٣ - المؤتمر السادس للاقتصاديين المصريين - ص ٤٢٢ :

- ص ٤٣٧ - الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والتشريع - القاهرة ١٩٨٤ - دار المستقبل العربى.
- ٦٢ - انظر د. مصطفى السعيد - المؤتمر الثانى للاقتصاديين المصريين - ص ٢٢٣ (التنمية الصناعية فى ج. م. ع واستراتيجية أشباع الحاجات الاساسيه للسكان ٥٢ - ١٩٧٠ مارس ١٩٧٧ من ص ٢٠٩ : ص ٢٣٢ - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة ١٩٧٨).
- ٦٣ - شاكر - ص ١١٧ (م. س)
- ٦٤ - د. حسن محمود ابراهيم - التغييرات الهيكلية للاقتصاد المعدل وأثرها على التكوين الرأسمالى - (٧٠/٦٠) ص ١٠ - الجزء الأول - معهد البحوث والدراسات العربيه. - القاهرة - ١٩٧٥ - دار نافع للطباعة - ٨٣ صفحة).
- ٦٥ - انظر شاكر ص ١١٣ (م. س).
- ٦٦ - انظر - وزارة التخطيط - متابعة وتقييم الخطه الخمسيه الأولى ص ٣ - تقرير فى ٣٩ صفحه - بدون تاريخ.
- ٦٧ - حزب التجمع - الأزمة الراهنه للاقتصاد المصرى ص ٥ - القاهرة ١٩٨٢ - تقرير فى ١٨٠ صفحه - مقدم الى المؤتمر الاقتصادى ١٩٨٢.
- ٦٨ - البنك المركزى المصرى - التغييرات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى خلال الفترة ٧٣ - ٨٦ / ١٩٨٧ - المجلد الاقتصاديه ص ٥ المجلد السابع والعشرون - العدد الأول - القاهرة ١٩٨٧ - من ص ١ : ص ٢٩.
- ٦٩ - حزب التجمع - الأزمة الراهنه ص ٤، ٥ (م. س)
- ٧٠ - جمال الدين صلاح الايوبى - سياسة الاستيراد وأثرها على البناء الصناعى (٦٠ - ١٩٨١) ص ٤٤١ - رساله دكتوراه غير منشورة جامعة الاسكندرية - كلية الحقوق - ٥٦٨ صفحه.
- ٧١ - محمد ماجد خشبه - الاستثمار الأجنبى فى مصر - رساله ماجستير - ملخص منشور ص ٧ - جريدة الجمهورية / ٥ فبراير ١٩٨٧.
- ٧٢ - حزب التجمع - الازمه - ص ٦ / ٧ (م. س)
- ٧٣ - محمد نور الدين - تطور رأس المال المصرى فى مصر - قضايا فكرية ٣، ٤ ص ١٥٨ - أغسطس أكتوبر ١٩٨٦ - من ص ١٣٦ : ص ١٦٤.

- ٧٤- سعيد قنر الدين - توظيف السياسة فى خدمة توظيف الأموال - اليسار العربى العدد ٨٢ - ص ١٠ - باريس مايو ١٩٨٨ ص ١٠ : ص ١٣.
- ٧٥- ٤٠١٠ يوم - مصر والسادات أرشيف الأهرام الاقتصاد المصرى العدد ٦٦٦ - ص ٢٢ - ١٩ أكتوبر ١٩٨١ ص ١٢ : ص ٣٢.
- ٧٦- البنك المركزى - الإنتاج الصناعى العام ١٩٨٠ - المجلة الاقتصادية - ص ١٨٠ - المجلد الرابع والعشرون العدد الثانى - القاهرة - ١٩٨٤ - ص ١٦١: ١٨٣.
- ٧٧- د. محمد دبوردار - الاتجاه الرسمى للاقتصاد المصرى ص ١٣٠ - منشأة المعارف - اسكندرية - بدون عام اصدار - (١٨٢ صفحة).
- ٧٨- الأهالى - ١٩ فبراير - ١٩٨٥.
- ٧٩- حزب التجمع - ملاحظات اللجنة الاقتصادية لحزب التجمع على الموازنة العامة للدوله ٨٣ - ١٩٨٤ ص ١٤ - تقرير فى (١٧) صفحه - القايره ٢٥ / ٦ - ١٩٨٣ - مطابع الحزب.

## الفصل الثانى

تكتسب دراسة العوامل الديموغرافية أهمية خاصة فى تحديد أبعاد طبيعة الموارد البشرية لأى مجتمع ومن ثم قواه العاملة . فدراسة السكان ضرورية لإلقاء الضوء على العوامل الأساسية التى تحدد حجم القوى العاملة ومستوى قدرتها الإنتاجية وبالتالى دورها فى دفع عجلة التقدم الاقتصادى (١) .

وتزداد تلك الأهمية بأضطراد مع ازدياد العملية الاجتماعية لتقسيم العمل حيث أن تقسيم العمل بالشكل المطلوب داخل المجتمع يتطلب كثافة معينة للسكان وهى عامل هام لاتساع السوق الداخلية اللازمة لتطور الصناعة . لذلك نرى أن دراسة الأبعاد الديموغرافية هى مدخل مناسب للتعرف على أهم مكونات الموارد البشرية والقوى العاملة المصرية .

العوامل الأساسية  
فى تشكيل  
الموارد البشرية

## السكان

ارتبطت الزيادات السكانية فى مصر ببداية حصولها على الاستقلال السياسى ومحاولات التنمية التى قامت بها ثورة ٢٣ يوليو بعد فترة احتلال طويلة استمرت منذ عام ١٨٨٢.. وتدل المؤشرات على أن إهمال السياسة الاستعمارية لفترات طويلة والخدمات والرعاية الصحية للسكان قد أدت إلى أن معدل الزيادة السكانية فى مصر لم يتعد ١.٥٪ منذ ١٨٩٧ وحتى ١٩٤٧.. (انظر الجدول ٢) بعد أن كانت بمعدل (٢.٨٥) قبل دخول الاستعمار إلى مصر (٢).

ولم يقفز معدل الزيادة السكانية إلى ٢.٤٪ إلا بدءاً من عام ١٩٦٠.. وهى الفترة التى تلت نيل مصر لاستقلالها السياسى وبداية جهود الدولة فى مجال التنمية والأهتمام بالخدمات الصحية والاجتماعية. وواصل معدل الزيادة الأرتفاع حتى وصل إلى ٢.٨٪ عام ١٩٨٦ (انظر الجدول ٢) ووفقاً لتلك المعدلات وكما تشير الأحصائيات السابقة أرتفع عدد سكان مصر من (٢٦.٠٨٥) مليون نسمة سنة ١٩٦٠ إلى (٣٠.٧٦) سنة ١٩٦٦ ثم (٣٨.١٩٨) مليون سنة ١٩٧٦ حتى وصل فى التعداد الأخير (٥٠.٤٥٥) مليون عام ١٩٨٦. (انظر جدول ٢)

وإذا كان التغير فى حجم السكان يرتبط بثلاثة أسباب هى المواليد والوفيات والتنقلات أو الهجرة (٣). فقد حاول البعض أن يصور الزيادة السكانية فى مصر كنتاج لزيادة المواليد ومن ثم قامت حملات عديدة فى مصر لفرض برامج تحديد النسل (٤) لحل تلك المشكلة.

على أن تلك الحجة تضيع واهيه إذا ما عرفنا أن معدلات المواليد لم تتغير عما كانت عليه قبل الثورة بل أنها قد تعرضت للانخفاض فيما بعد الثورة وخاصة فى سنوات السبعينات التى إدعى برنامج المعونة الأمريكية أنها فترات التضخم السكانى.

جول رقم (٢)

تطور عدد السكان المصريين  
داخل الجمهورية وخارجها  
واجمالى ١٩٨٢ - ١٩٨٦ (بالالف)

سنة التعداد	السكان داخل الجمهورية	السكان خارج الجمهورية	اجمالى السكان	معدل النسبة
١٨٨٢	٦.٧١٢	-	٦.٧١٢	
١٨٩٧	٩.٦٦٩	-	٩.٦٦٩	
١٩٠٧	١١.١٩٠	-	١١.١٩٠	١.٥
١٩١٧	١٢.٧١٨	-	١٢.٧١٨	١.٣
١٩٢٧	١٤.١٧٨	-	١٤.١٧٨	١.١
١٩٣٧	١٥.٩٢١	-	١٥.٩٢١	١.٢
١٩٤٧	١٨.٩٦٧	-	١٨.٩٦٧	١.٧
١٩٦٠	٢٦.٠٨٥	-	٢٦.٠٨٥	٢.٤
١٩٦٦	٣٠.٠٧٦	-	٣٠.٠٧٦	٢.٥٤
١٩٧٦	٣٦.٦٣٦	١.٥٧٢	٣٨.١٩٨	٢.٣١
١٩٨٦	٤٨.٢٠٥	٢.٢٥٠	٥٠.٤٥٥	٣.٨٠

يشمل السكان خارج الجمهورية والسكان فى مناطق سيناء التى لم تكن  
محررة بعد.

فقد وصلت أعلى معدلات للمواليد فى الوقت الذى كان فيه معدل الزيادة السكانية ١.٥٪.. أما سنوات السبعينات فقد شهدت تناقص بوضعه (جدول ٣) فكان ٤٤.١ مولود لكل الف من السكان عام ١٩٦١ أنخفض إلى ٣٩.٢ عام ١٩٦٧ ثم إلى ٣٤.٤ عام ١٩٧٢ وهو ما يدل على أن الزيادة السكانية قد ارتبطت بالأساس بأنخفاض عدد الوفيات

حيث أتسمت معدلات الوفيات بالانخفاض المستمر من ١٦.٩ فى الالف عام ١٩٦٠ حتى وصلت إلى ٨.٧ فى الالف عام ١٩٨٦ (٥). وقد دلت إحدى الدراسات بأنخفاض الوفيات من الأطفال أساسا فحتى عام ١٩٤٠ كان يموت من الأطفال قبل سن العاشرة ٥٠٪.. أصبحت تلك النسبة بعد تقديم الرعاية الطبية والصحية من قبل الدولة إلى ٢٥٪ عام ١٩٦٥.. كما أنخفضت نسبة وفاة الأطفال الرضع أكثر من ٣٠٪ فى الأربعينات إلى حوالى ١٠٪ فى السبعينات (٦).

بل أن الفترة موضع البحث قد شهدت ظروف استثنائية دفعت إلى الأقلال من معدلات المواليد بدءاً من عام ١٩٦٧ والذى شهد حرب ١٩٦٧ وما تلاه من حرب الاستنزاف حتى حرب أكتوبر ١٩٧٣ وهى الفترة التى توقفت فيها نسبياً مشاريع الزواج أو تعلقت بانهاء ظروف الحرب وتدل الأحصاءات على أن عقود الزواج فى عام ١٩٦٧ لم تتجاوز (٢٢٥) الف عقد بينما كانت فى سنة ١٩٦٤ (٣٠٢) الف ولم تزد مره أخرى الا بدءاً من عام ١٩٧٤ × إلى (٣٦٩) الف عقد زواج (٧).

---

× مع ملاحظة أن عقود الزواج لا تعنى بالضرورة زواجا كاملاً لوجود فترة الخطبة وفقاً للتقاليد.

جدول رقم (٣)

معدل المواليد الخام فى ج.م.ع.  
(١٩٣٤ - ١٩٧٥)

عدد المواليد لكل الف من السكان	السنوات	عدد المواليد لكل الف من السكان	السنوات
٤٠.٣	١٩٥٥	٤٢.٢	١٩٣٤
٤٠.٧	١٩٥٦	٤١.٣	١٩٣٥
٣٨.٠	١٩٥٧	٤٤.٢	١٩٣٦
٤١.١	١٩٥٨	٤٣.٤	١٩٣٧
٤٢.٨	١٩٥٩	٤٣.٢	١٩٣٨
٤٣.١	١٩٦٠	٤٢.٠	١٩٣٩
٤٤.١	١٩٦١	٤١.٣	١٩٤٠
٤١.٥	١٩٦٢	٤٠.٤	١٩٤١
٤٣.٠	١٩٦٣	٣٧.٦	١٩٤٢
٤٢.٣	١٩٦٤	٣٨.٧	١٩٤٣
٤١.٧	١٩٦٥	٣٩.٨	١٩٤٤
٤١.٢	١٩٦٦	٤٢.٧	١٩٤٥
٣٩.٢	١٩٦٧	٤١.٢	١٩٤٦
٣٨.٢	١٩٦٨	٤٣.٧	١٩٤٧
٣٧.٠	١٩٦٩	٤٢.٦	١٩٤٨
٣٥.١	١٩٧٠	٤١.٦	١٩٤٩
٣٥.١	١٩٧١	٤٤.٢	١٩٥٠
٣٤.٤	١٩٧٢	٤٤.٦	١٩٥١
٣٥.٧	١٩٧٣	٤٥.٢	١٩٥٢
٣٥.٧	١٩٧٤	٤٢.٦	١٩٥٣
		٤٢.٦	١٩٥٤

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والمصماء - الاسكان والتنمية فى  
مصر - القاهرة - سبتمبر ١٩٧٨ ص ٦٧

## التركيب العمري للسكان

يكاد يكون تكوين السكان حسب فئات السن أهم وأخطر العوامل الديموغرافية في دلالتها على قوة السكان الإنتاجية ومقدار حيورتهم (٨).

ويتسم التركيب العمري للسكان في مصر بارتفاع نسبة الأطفال أقل من ١٥ سنة إلى إجمالي السكان حيث تشير الإحصائيات إلى أنه قد بلغ في عام ١٩٦٠ حوالي ٤٣٪ من سكان مصر (٩).

وظلت النسبة ثابتة في تعداد ١٩٧٦ (١٠) رغم أن بعض التقديرات تذهب إلى أنها قد بلغت ٥٢٪ (١١).

أما تعداد ١٩٨٦ فلم يأخذ بقياس الأطفال أقل من ١٥ سنة وإنما اعتمد على قياس الأطفال أقل من ١٢ سنة ورغم ذلك فقد بلغت نسبة الأطفال أقل من ١٢ سنة وفقاً لهذا التعداد ٣٤٪ من سكان مصر (١٢).

وهذا الانحياز في غلبه نسبة الأطفال يتوافق في مصر مع بلدان العالم الثالث التي تتراوح فيها نسبة من تقل أعمارهم عن ١٥ سنة بين ٤٠٪، ٤٦٪ (١٣).

ويقدر ما يكون ارتفاع نسبة الأطفال للسكان عامل إيجابى في تطور المجتمع في الأجل الطويل إذا ما أحسن تأهيلهم نجد أنه يعتبر في مصر عاملاً سلبياً.. ويرجع ذلك إلى انخفاض نسبة المشاركين في العملية الانتاجية بالقياس إلى السكان في سن العمل مما يجعل عبء إعالة الأطفال أكبر منه على البالغين بالمقارنة مع البلدان الأخرى.

ف نجد أن نسبة الإعالة للأطفال في عام ١٩٦٠ قد بلغت ٥٨٪ انخفضت إلى ٤٩٪ عام ١٩٧٦ ثم عادت للارتفاع في عام ١٩٨٦ قبلت ٥٤٪. ١ ومعنى ذلك أن كل (٨. ١) شخص بالغ يعول طفل واحد بينما يقع عبء أعاله الطفل الواحد على شخصين أو ثلاثة أشخاص من السكان البالغين في الدولة المتقدمة (١٤) حيث تشير الإحصائيات إلى أن نسبة الأطفال أقل من

١٥ سنة في أمريكا تبلغ ٢٧.١٦٪ وفي إنجلترا ٢٢.٦٣٪ (١٥).

### المساهمة في النشاط الاقتصادي

يشير واقع بلدان العالم الثالث إلى قلة عدد المشاركين في العملية الاقتصادية عموماً والعملية الإنتاجية بشكل أخص من مجموع السكان القادرين على العمل (٤)

ولا تختلف مصر عن وضع بلدان العالم الثالث في ذلك حيث نجد أن نسبة السكان في سن العمل أكبر من ١٢ سنة وأقل من ٦٥ سنة كانت ٧٩.١٪ في عام ١٩٦٠، ٧٩.٣٪ عام ١٩٧٦، ٧٨.٣٪ عام ١٩٨٦ ورغم ذلك فلم يتجاوز معدل المشاركة في العمل ٣٠.١٪، ٢٨.٤٪ وذلك بالنسبة لحجم السكان وكانت نسبة القوى العاملة بالنسبة للموارد البشرية ٣٨٪، ٣٨٪، ٣٦.٢٪ عن نفس السنوات السابقة (١٦) (انظر جدول ٤)

وهو ما يعني ليس فقط إنخفاض نسبة المشاركين في النشاط الاقتصادي ولكن أيضاً تناقص معدل زيادتهم وإذا ما أخذنا بتقديرات أخرى نجد أن نسبة القوى العاملة قد شهدت تناقصاً منذ أواخر الستينات حتى وصلت إلى ٢٦.٣٨٪ فقط من إجمالي (السكان في سن العمل) بينما تقل نسبة الخارجين عن قوة العمل ٣٠.٢٪ من إجمالي الموارد البشرية وتحسب تلك التقديرات الموارد البشرية إلى السكان بنسبة ٥٦.٥٪ وفقاً لتقديرها على أساس السن من ١٥ سنة فأكثر (١٧).

جدول رقم (٤)  
 حجم السكان ومؤهلات توافر العمل داخل الدولة  
 مصر ١٩٩٠-١٩٨٦

السنة	حجم السكان (بالملايين)	القوة البشرية (بالملايين)	قوة العمل (بالملايين)	القوة البشرية/السكان (%)	معدل المشاركة العام (١) (%)	معدل المسان المسح (٢) (%)
١٩٦٠	٢٥٩٨٤	٢٠٥٥٧	٧٨١٩	٧٩.١	٣٠.١	٣٨.٠
١٩٧٦	٣٦٥١١	٢٨٩١٧	١٠.٩٨٢	٧٩.٣	٣٠.١	٣٨.٠
١٩٨٦	٤٨٢.٥	٣٧٧١٣ (١)	١٣٦٧٨	٧٨.٣	٢٨.٤	٣٦.٢

(١) قدرت على أساس النتائج الأولية لتعداد ١٩٨٦، ونسب المتعلمين الأكبر من ٦٥ سنة والمؤهلة، إلى إجمالي السكان مع مسح قوة العمل بالمدينة لعام ١٩٨٤

(٢) قوة العمل / السكان

(٣) قوة العمل/ القوة البشرية

المصدر: تقديرات إحصاءات السكان ١٩٦٠، ١٩٧٦، والنتائج الأولية لتعداد ١٩٨٦ ومسح قوة العمل بالمدينة لعام ١٩٨٤

جدول رقم (٥)

بالمئات

السكان مايو ١٩٨٤	
٤٤٩٨٢	% ١٠٠
القوى البشرية	
٣٦٦٣٥٩	% ٨١,٤
خارج القوى البشرية	
٨٢٤٦١	% ١٨,٦
أقل من ٦ سنوات	
٧١٩٥١	% ٨٦,٢
٦ سنوات إلى ١٢ سنة	
١٠,٣٦٤	% ١٢,٤
المهجرة	
١١٩٦	% ١,٤
داخل قوة العمل	
١٤٣٦١٢	% ٣٩,٢
من ٦ سنوات إلى أقل من ١٢ سنة	
١,١٤٢	% ٢,٨
الشباب من ١٢-١٤ سنة	
١١٨١٨٦	% ٣٢,٢
الشباب من ١٤-١٦ سنة	
٧٥٦٠	% ٥,١
الشباب من ١٦ سنة فأكثر	
٧٧٢٤	% ٥,١
خارج قوة العمل	
٢٢٢٧٤٦	% ٦٠,٨
من ٦ سنوات إلى أقل من ١٢ سنة	
٥٢٥٩٢	% ١٤,٦
من ١٢ سنة فأكثر من ١٦ سنة	
١٦٩١٥٤	% ٤٦,٢

أما التقديرات النهائية لجهاز الإحصاء الرسمي فتعطي لنا الأرقام المبينة (بالمجدول رقم ٥) حيث نجد أن إجمالي السكان يتوزع بين القوى البشرية وخارج القوى البشرية ونجد أن الأولى تحتوى على الداخلين فى قوة العمل والخارجين منها.. ونلاحظ أن حجم الداخلين فى قوة العمل بما فيهم

المتعطّلون والأطفال من ٦ سنوات إلى ١٢ سنة لم يتجاوز ٣٩,٢٪ بينما كان خارج قوة العمل ٦٠,٨٪ من الموارد البشرية أو السكان في سن العمل ووفقاً للبيان السابق كان الخارج عن القوى البشرية وهم الأطفال أقل من ٦ سنوات ومن تجاوز ٦٥ سنة ولا يعمل والعجزه قد بلغ ١٨,٦٪.

على أية حال فإن البيانات السابقة تعكس في مجملها ضعف شديد لمعدل المشاركة في النشاط الاقتصادي بالنسبة للسكان في سن العمل - كما يعكس أيضاً تعطل قطاع كبير عن العمل ضمن الموارد البشرية المتاحة.. وإذا كان ذلك يجد أسبابه في العوامل الاقتصادية المرتبطة بخطة التنمية وآليات عمل هيكل الاقتصاد القومي وتخلفه كما سبق بيانها في الفصل السابق X.

فإنه يجد بعض أسبابه في تحليل العناصر الديموغرافية التي تعكس ضعف مشاركته المرأة بشكل عام في النشاط الاقتصادي وازدياد نسبة عمل الأطفال والشيوخ على حساب السكان في سن العمل وهو ضمن أسباب البطالة أيضاً والتي سنقوم بتحليلها في الجزء الثاني.

### مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي

أسم هيكل القوى العاملة في مصر بضعف شديد في نسبة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي حتى أوائل السبعينيات حيث نجد أن بيانات

X ذهبت بعض الدراسات إلى أن انخفاض نسبة قوة العمل للموارد البشرية والسكان يرجع إلى وجود طلاب متفرغين للدراسة تصل نسبتهم إلى ٢٤,٤٪ من الموارد البشرية في سن العمل (١٨).

لكن واقع الأمر يدل على أن هؤلاء الطلاب قد اندفعوا إلى سوق العمل تحت وطأة التدهور الاقتصادي في سنوات السبعينيات فقط اتضح من دراسة ميدانية أجريت على طلبة كلية الآداب في بنها أن ٩١٪ من الطلبة عملوا أو يعملون جزءاً من وقتهم إلى جانب دراستهم (١٩).

وبذلك فإن حجم الطلاب لا يقدم دليلاً على عدم رغبتهم على العمل بل أن تلك الرغبة موجودة وتعطلها آليات عمل الهيكل الاقتصادي وهو ما يتسارع فيه الطلاب مع غيرهم من الخريجين ومن هم في سن العمل.

الأمم المتحدة تعطى لنا الجدول (٦)

النسبة	١٩٣٧	١٩٤٧	١٩٦٠	١٩٦٦	١٩٧٠	١٩٧٢	١٩٧٦	١٩٨٦
النسبة	%٧.٩	%٧.٨	%٤.٨	%٤.٢	%٣.٥	%٤	%٥.٥	%٨.٩

المصدر: -أمينة شفيق -المرأة العاملة ص٦٤ قضايا فكرية ٥ مايو ٨٧ ص٦٤:٥٨

- أعوام ٨٦/٧٦ عن نادر فرجاني-طبيعة مشكلة التشغيل ص٢٦ (م.س).

ومن الجدول نلاحظ تراجع فى نسبة النساء العاملين المشاركين فى النشاط الاقتصادى بالنسبة للسكان فى سن العمل بعد سنوات التنمية فى عهد الثورة حتى يصل إلى أدنى حد عام ١٩٧٠ رغم أن تلك الفترة قد شهدت حرب الاستنزاف مما عطل أقساماً واسعة من الرجال عن العمل.. وفى رأينا لا يرجع ذلك إلى التقاليد بدرجة كبيرة حيث أن فترة السبعينات والتي أزداد فيها معدل مشاركة المرأة نسبياً مرة أخرى هى سنوات سادت فيها الأفكار السلفيه والرجعيه والدعوات المطالبه بعودة المرأة للمنزل.. ونعتقد أن تفسير الجدول يمكن أن يكون فى أن سنوات الستينات قد شهدت إزدیاد فى حجم قوة العمل من الرجال مما أثر على نسبة النساء ويرجع ذلك إلى تعديل قوانين العمل فى تلك الفترة وتخفيض ساعات العمل والتزام الدولة الدولة بتعيين الخريجين.

أما سنوات السبعينات والثمانينات فقد بدأت نسبة المرأة فى الإرتفاع كنتاج طبيعى لانتخاض الوزن النسبى للرجال بعد أرتفاع معدلات الهجرة إلى الخارج وهو ما سنقوم بدراسته تفصيلاً فى الجزء الثانى.

وأذا ما أخذنا بتوزيع مشاركة المرأة فى النشاط الاقتصادى حسب مناطق الحضر والريف سيتضح لنا أن معدلات المشاركة ترتفع فى المناطق المتحضرة عنها فى الريف حيث يبين (الجدول رقم ٧) أنها قد أرتفعت من

جدول رقم (٧)  
معدلات المشاركة (%) حسب النوع / هضير - ريف ١٩٨٦-١٩٩٠

السنه	١٩٩٠		١٩٨٦	
	ذكور	إناث	الجملة	النسبة
هضير	٤٩.٠٠	٥٠.٨	٢٧.٨	٣٠.٧
ريفي	٥٨.٩	٤.٢	٢١.٥	٣١.٥
الجملة	٥٥.١	٤.٨	٣٠.١	٣٨.٤

المصدر: نادر فرجاني - طبيعة مشكلة التشغيل - ص ٤٤ (م.س)

٨.٥٪ إلى ٨.١٪ إلى ١٣.٠٪ فى الحضر أما الريف فقد تناقصت من ٢.٤٪ إلى ٣.٥٪ ثم عادت للارتفاع ٩.٨٪ بعد ارتفاع نسبة مشاركة المرأة بشكل عام وذلك عن السنوات ٦٠، ٧٦، ١٩٨٦ على التوالى. ويرجع ذلك إلى ارتفاع نسبة التعليم فى المدينة عن الريف كما سيتضح بعد قليل عند دراسة مستوى تعليم الموارد البشرية هذا إلى جانب إغفال الأحصائيات للدور الذى تقوم به المرأة فى العمل الزراعى الغير مسجل فى مساعدة زوجها أو أسرتها حيث أثبتت الدراسات أن المزارع الصغيره - وهى الغالبية العظمى فى الريف المصرى - تعتمد بأكبر قدر على عمل المرأة (٢٠).

وذلك تحت وطأة التدهور الحاد فى مستويات المعيشة الذى تعاني منه الأسر محدودة الدخل فى الريف والمدينة.. فرغم تنوع أسباب ازدياد ظاهره نسبة مشاركة المرأة فى النشاط الأقتصادى منذ أوائل السبعينيات وفى سنوات الثمانينيات إلا أن العامل الأقتصادى كان العامل الرئيسى فى خروجها إلى العمل.

حيث أثبتت دراسات مجلس الشورى عام ١٩٨١ أن ٩٧.٩٤٪ من نساء مصر العاملات يسهمن بدخلهن كله أو جزء كبير منه لمواجهة نفقات الأسرة (٢١).

### عمل الأطفال

من الظواهر المميزة لسوق العمل فى مصر ولهيكلى القوى العاملة هى ظاهره عمل الأطفال دون سن العمل.. ففى أحصائيات لو كالة اليونيسيف نجد أن العالم النامى يضم ٧٥ مليون طفل يترواح سنهم بين ٨، ١٥ سنه يشكلون شريحة أساسية من قوة العمل فى تلك البلدان من بينهم مليون طفل عاملين فى مصر (٢٢).

وفى تقديرات أخرى نجدها تبلغ مليون ونصف المليون يمثلون ١٠٪ من قوة العمل فى مصر (٢٣).

وتدلل الأحصائيات التفصيلية على ارتفاع وتزايد معدلات مشاركة الأطفال فى النشاط الإقتصادى فتجد أنها قد وصلت فى عام ١٩٦٠ إلى ١٤,٧٪ من جملة عدد الأطفال تحت ١٥ سنة ثم ارتفعت إلى ١٧,٢٪ فى سنوات السبعينيات حسب تعداد ١٩٧٦، كما فى الجدول رقم (٨).

١٩٧٦			١٩٦٠			السنة
جملة	اناث	ذكور	جملة	اناث	ذكور	الصفة
٪١٧,٢	٪٧,٢	٪٢٦,٣	٪١٤,٧	٪٧,٦	٪٢١,٤	السن

وترجع تلك الزيادة بأكملها إلى تزايد مساهمة الأطفال من الذكور والتي ارتفعت كما يشير الجدول من ٢١,٤٪ إلى ٢٦,٣٪ بينما ظلت نسبة الإناث فى ثبات نسبي أو تناقصت قليلاً (٧,٦٪ إلى ٧,٢٪) (٢٤).

كما تشير الأحصائيات إلى أن نسبة الأطفال المشتغلين فعلاً تبلغ (٧:١) من الشريحة العمرية (١١:٦ سنة) رغم أن التشريعات تحرم تشغيل أو تدريب هذه الفئة على الإطلاق.

وتزيد تلك النسبة إلى (٣:١) فى الشريحة (١٤-١٢) سنة (٢٥). فقد بلغت عدد حالات المخالفات المضبوطة لتشغيل الأطفال دون السن القانونى (١٠٤٢١) حاله عن سنة واحدة هى ١٩٨٧.. وذلك لعدد محدود من المنشآت تبلغ (٤٣٦٣٩) منشأة فى ٢٦ محافظة فقط.. وبلغ عدد الأطفال المضبوطين ١٢ ألف طفل يعملون فى الصناعات التحويلية والتجارة والمطاعم (٢٦).

ويرجع ذلك إلى قيام الصناعات الصغيره وأنشطة الخدمات إلى إستخدام

الأطفال دون سن الثانية عشر باعتبارهم أيدي عاملة رخيصة غير مكلفة إلى جانب عدم خضوعهم لنظام التأمين على العمال وعدم احتساب مدة خدمتهم حتى الثانية عشر من عمرهم في مكافأة نهاية الخدمة وهو ما يؤدي إلى تعظيم فائض القيمة نتيجة لانخفاض ثمن سلعة العمل في هذه الحالة (٢).

ونحن نعتقد أن قضية استخدام الأطفال في العمل الصناعي ترتبط أيضاً بالهيكل الصناعي المتخلف الذى يعتمد فى جزء كبير منه على الصناعات الصغيرة والإنتاج الحرفى والذى يتصف دوماً بتخلف التكنولوجيا مما يمكن معه استخدام الأطفال وتدريبهم دون مشقة كبيرة أو تكلفه تدريب عالية.

أما الريف فهو يتميز بالإنتاج البضاعى البسيط ويتميز بالتشغيل الكامل لجميع أفراد أسرته المنتج الصغير حتى الأطفال دون سن السادسة مادامت الكفاة الجسمية متوافره لهم ذكوراً أو إناثاً.. وقد أوضحت دراسة لمعهد التخطيط القومى عن العمال فى القطاع الزراعى أن للأطفال دون سن السادسة دوراً منتجاً يختلف باختلاف الموسم والمحصول (٢٧).

### عمل كبار السن

الظاهرة الأخرى المميزه لهيكل العمال المصرى هي ارتفاع نسبة المشاركة لكبار السن فى النشاط الإقتصادى رغم عدم حسابهم ضمن الموارد البشرية فى سن العمل. جدول رقم (٩)

السن	السنة	
٦٤-٦٠	١٩٦٠	١٩٧٦
	٪٤٢.١	٪٣٩.٠
٦٥ فأكثر	٪٣٠.٠	٪٢٠.٠

- المصدر: تادر فرجاني - طبيعة مشكلة التشغيل (م.س) ص ٨.

فنجده أن الجدول (٩) يشير إلى وجود نسبة مرتفعة لمشاركة كبار السن فى النشاط الاقتصادى.. وقد أضطر كبار السن إلى البقاء فى قوة العمل والمشاركة فى النشاط الاقتصادى كنتيجة طبيعية للأزمة الاقتصادية.. ورغم أن معدل المشاركة ينخفض فى سنوات السبعينات إلا أن ذلك أمر طبيعى يتفق مع انخفاض نسبة المشاركة العامة على مستوى القوى العاملة والتي تعرضت للانخفاض فى تلك السنوات كما سبق بيانها.

### المستوى التعليمى ومشكلة الأمية

تفيد توزيعات السكان حسب المستوى التعليمى كما يبينها الجدول رقم (١٠) أن هرم السكان التعليمى يعانى من ضيق شديد فى القمة المتعلمة مع اتساع فى قاعدة غير المتعلمين حتى أن البعض يعلق على ذلك بأن البنيان الطبقي الهرمى فى مصر والذي يخلو من الطبقات الوسطى قائم أيضا فى مجال التعليم.. فمصر تكاد تكون الدولة الأولى بين بلدان العالم الثالث من حيث نسبة الحاصلين على مؤهلات عليا بين السكان.. وفى الوقت نفسه يعتبر مستوى الأمية فيها من أعلى المستويات (٢٩)، ويظهر ذلك بشكل أخص فى القوى العاملة حيث أشارت تقديرات الاتحاد العام لنقابات مصر إلى أن مستوى تعليم القوى العاملة كالاتى:

٥٠.٢٪ يقرأ ويكتب، ٤.٧٪ شهادة أقل من المتوسط مما يعنى تدهور المستوى التعليمى لحوالى ٧٥٪ من قوة العمل بإضافة الأميين- الأمر الذى يضعف من كفاءتها وقدرتها الانتاجية، (٢٩) ويضيف التقرير بأن نسبة المؤهلات الفنية المتوسطة للقوى العاملة تتراوح بين ١٣٪، ١٥٪ علما بأن هذه هى فئة العمالة الماهرة التى تحتاجها سوق العمالة والتى تعاني من نقص واضح بها (٣٠)، أما المؤهلات العليا فرغم ارتفاع نسبتها إلا أنها فى تقدير خبراء القوى العاملة كانت مؤهلات غير مطلوبة (٣١).

جدول رقم (١٠)  
توزيع السكان حسب الحالة التعليمية (١٠ سنوات فأكثر)  
١٩٨٦ - ١٩٧٦

١٩٨٦		١٩٧٦		الحالة الاجتماعية
إناث	ذكور	إناث	ذكور	أمن يقرا ويكتب مذهل أقل من جامعي جامعي فأكثر
%٦١.٨	%٣٧.٩	%٧٢.٢	%٤٢.٥	
%١٨.٠	%٣٠.٤	%١٣.٣	%٢٨.٧	
%١٧.٥	%٢٥.٩	%١٣.٢	%٢٥.٠	
%٢.٨	%٥.٨	%١.٣	%٣.٨	
%١.٠	%١.٠	%١.٠	%١.٠	الجملة

المصدر : تعدادات عام ١٩٧٦ و ١٩٨٦

## مشكلة الأمية

من السمات الأساسية المميزة لسوق العمل في مصر هي ارتفاع نسبة الأميين وهي من أعلى المعدلات في العالم ولا يتفوق عليها في النسب إلا الهند حيث تبلغ نسبة الأميين هناك ٦٤٪ من إجمالي السكان بينما لا تتجاوز في كوبا ٤٪ (٣٢).

وبوض (الجدول ٩) أن نسبة الأمية في تراجع مضطرد ولكن العدد المطلق للأميين يرتفع وإن كان بمعدل متناقص وتلك الإحصائيات وإن كانت تمثل اتجاهها عاما إلا أنه يشوبها بعض الأخطاء التي تتم عند حساب الأميين وبمعالجة تلك الأخطاء يمكن أن ترتفع نسبة الأميين من ٤٩٪ إلى ٧٣.٨٪ من نسبة السكان عام ١٩٨٦ بواقع ٦٨.٣٪ للرجال و٧٩.٨٪ للنساء (٣٣).

ومشكلة الأمية تقع ضمن أخطر المشكلات التي تواجه تطور القوى العاملة المصرية والتي لم تفلح معها جهود الدولة طوال العقود الأربعة بعد الثورة، فيورد تقرير الاتحاد العام لعمال مصر أن هناك ٥٠٪ من قوة العمل من الأميين (٣٤).

وبين الطبقة العاملة ترتفع النسبة إلى ٥٣٪ (٣٥)، وإذا أضيف إليهم غير الحاصلين على أي مؤهلات تصبح النسبة ٨٠٪ (٣٦).

وأن الأمية تتركز أكثر في مجموعة عمال الانتاج، فنجد أن ثلثي الأميين يتركزون في مجموعة عمال الانتاج العادية، وهو ما يعد من أهم المعوقات في سبيل تحديث القطاعات الانتاجية (٣٧).

أما في الريف المصري فنجد أن هناك الكثير من الدراسات التي تثبت تفاقم تلك المشكلة بين العمال الأجراء عنها في أوساط حائزي الأراضي.. فنجد أن نتائج دراسة علمية تشير إلى أن الأمية كائن في الستينيات أكثر انتشارا بين العمال الأجراء عنها بين صغار الحائزين وأكثر انتشارا بين صغار

الحائزين عنها بين كبارهم (٣٨).

ولم يتغير الوضع فى السبعينيات حيث تشير دراسة أخرى إلى أن الأمية لدى العمال الأجراء تصل الى ٨٢٪ من العينة.. فى حين أنها كانت ٦٣,٤٪ لصغار الحائزين.. فى الوقت الذى كانت فيه ١٥,٤٪ فقط لدى كبار الحائزين (٣٩).

وفى أواخر السبعينيات أكدت دراسة ثالثة بأن الأمية لدى العمال الأجراء كانت ٨٥٪ ولدى صغار الحائزين ٧٥٪ (٤٠) ويرجع تفاقم مشكلة الأمية فى مصر الى سياسة الحكومات المختلفة منذ قيام الثورة والتي اعتمدت على سياسة التعليم الإلزامى للأجيال الجديدة للقضاء على الأمية.. وهو علاج ثبت فشله حيث أن كثيرون يهرون من نظام الالتزام تحت وطأة الظروف المعيشية القاسية. أما برامج حو الأمية فلم تأخذ أى اهتمام من المسؤولين، ويتضح لنا ذلك من خلال استعراض الاعتمادات المالية لمحو الأمية حيث نلاحظ تناقصها عام بعد آخر مما أدى الى نقص اعداد الدارسين من ٤٢٢٠٠٠ عام ١٩٥٢ الى ١٣٤٣٥٠ عام ٦٥ حتى وصل الى ٤٨٠٠٠ فقط عام ٦٩/٧٠ (٤١).

أما سياسة الإلزام فى التعليم الابتدائى فقد أثبتت فشلها حيث أن ٢٦٪ من الأطفال رغم القانون فى السبعينيات لم يذهبوا المدرسة اطلاقاً (٤٢).

وتزداد حدة المشكلة بازدياد أعداد المتسربين من التعليم الابتدائى تحت وطأة الظروف المعيشية وارتفاع القيمة الاقتصادية للطفل.  
ففى المناطق الريفية تضطر الأسر الى تشغيل الأطفال فى سن التعليم للمساهمة فى تغطية نفقات المعيشة وتشير الشواهد الى تزايد حجم تلك الظاهرة خاصة خلال الفترة (٦٩-٧٤) حيث زادت نسبة التسرب من ٣٤,٥٪ الى نحو ٤٦,١٪ (٤٣) وتعكس نسبة التسرب التحلل

الاجتماعى فى مصر حيث تمثل نسب المتسربين من أبناء الفلاحين ٤٥.٦٪  
تليها نسب أبناء العمال ٣٢.٦٪ وأقل النسب للتسرب نجدها بين أبناء  
التجار ٣.٤٪ كما توضح الدراسات الى أن المتسربين لا يوجد بينهم حالة  
واحدة من أبناء ذوى الدخل المرتفع (٤٤).

### الهجرة الداخلية

توضح توزيعات السكان أن عدد السكان الريفيين زاد من ٩.٢٦٠  
مليون نسمة فى تعداد ١٩٠٧ الى ٢٠.٥٦٠ مليون نسمة فى تعداد  
١٩٧٦ والى ٢٧.٢٢ مليون نسمة فى تعداد ١٩٨٦، وبالرغم من زيادة  
السكان الريفيين من الناحية العددية إلا أن أهميتهم النسبية أخذت فى  
التقصان فى القطاع الزراعى حيث قلت نسبتهم من حوالى ٨٢.٨٪ فى  
عام ١٩٠٧ الى ٥٦.٢٪ فى تعداد ١٩٧٦ والى ٥٦.١٪ فى تعداد  
١٩٨٦، فى حين زاد سكان الحضر من ١.٩٣٠ مليون نسمة فى تعداد  
١٩٠٧ الى ١٦.٠٣٦ مليون نسمة فى تعداد ١٩٧٦ والى ٢١.١٨٣  
مليون نسمة فى تعداد ١٩٨٦.. وكذلك زادت نسبتهم من حوالى ١٧.٢٪  
فى تعداد ١٩٠٧ الى ٤٣.٨٪ فى تعداد ١٩٧٦ والى ٤٣.٩٪ فى  
تعداد ١٩٨٦.. إلا أن الزيادة النسبية لم تتجاوز ١٪ بين تعدادى  
١٩٧٦، ١٩٨٦ مما يوضح انكسار حدة الهجرة الداخلية من الريف الى  
الحضر عند مقبيل سنوات الثمانينيات (٤٥).

ويرجع انكسار موجة الهجرة فى تلك الفترة إلى أن المدينة لم تعد توفر  
فرص عمل ودخل مناسبين لفائض قوة العمل فى الريف هذا إلى جانب  
الارتفاع الكبير فى نفقات تدبير المسكن فى الحضر ويهنا الإشارة إلى أن  
الهجرة الداخلية وتزوج الفلاحين من الريف للمدن لم يكن لتلبية الطلب على  
العمال فى القطاع الصناعى.

فقد عجزت المدينة حتى فى أكثر الفترات نجاحا فى التنمية عن استيعاب نسبة كبيرة من المهاجرين داخل قطاع الصناعة. وفى السنوات ٥٢-٦٣ وهى سنوات تعد من أكثر الفترات الراجحة صناعيا كما سبق بيانه .. نجد الهجرة من الريف الى المدينة فى مصر تفوق احتياجات المقدرة الاستيعابية للصناعة من الأيدى العاملة.. فلم تسفر عمليات التوسع الصناعى عن خلق فرص جديدة للعمل لأكثر من ٣٥٠ ألف شخص (٤٦). وفى تقديرات أخرى نجدها ٣٠٠ ألف فرصة عمل فقط (٤٧).

وعلى ذلك فإن الهجرة الداخلية تتميز بأنها كانت نتاج لعوامل طرد من الريف وليس مصدرها فمو الطلب على الأيدى العاملة من قبل الأنشطة الصناعية المتنامية فى المدن.. فقد كان النمو الحضرى فى مصر مثل البلدان النامية فى آسيا وأفريقيا يسبق التطور الصناعى .. وهو ما يشكل ظاهرة معكوسة بالمقارنة لما شهدته أوروبا فى القرنين ١٨ . ١٩ أو بداية القرن العشرين .. فالفلاحون الذين لا يملكون حيازات عقارية يزحفون الى المدينة وهناك حيث لا يعثرون على عمل ثابت ينضمون الى صفوف من يعيشون على هامش المجتمع.

وحتى عمليات توزيع الأراضى على الفلاحين المعدمين فى الإصلاح الزراعى بعد الثورة لم تؤدى الى فائدة بالنسبة لعمال الزراعة والتراخيل - الأمر الذى ساهم أيضا فى زيادة حركة الهجرة من الريف الى المدينة هربا من البطالة الموسمية والمقنعة.

الأمر الآخر الذى ميز الهجرة الداخلية فى مصر هو أنها كانت هجرة انتقائية وارتبطت بالتحصيل العلمى أو إداء الخدمة العسكرية ووقعت فى إطار سن الشباب بما وسع الهوة بين الريف والمدينة حيث لم يبق بالقرية سوى أولئك الأقل تعليما والأقل اكتسابا للمهارات بالإضافة الى الأطفال

والشيوخ (٤٨) وحتى هؤلاء الأقل تعليماً والأقل مهارة أدت الهجرة الخارجية كما سيتضح فى الجزء الثانى الى حرمان القرية من جهودهم. وقد أدت موجات الهجرة المتزايدة حتى منتصف سنوات السبعينيات الى اتساع وتضخم المدن وزحفها الى المناطق الريفية وتكوين وحدات مدنية كبيرة، ويوضح هذه الظاهرة تقرير اتحاد الصناعات حيث نجد أن المدن الكبرى بالمحافظات الحضرية قد تقلصت من ٦ مدن سنة ١٩٣٧ الى ٥ مدن سنة ١٩٦٠ الى ٤ مدن سنة ١٩٦٦ وحتى سنوات ١٩٧٦.. كما ارتفع عدد مدن الوجه البحرى والوجه القبلى كما يلى ٤٦ مدينة سنة ١٩٣٧ الى ٧٩ مدينة سنة ١٩٧٦ الأولى.. و ٣٨ سنة ١٩٣٧ الى ٦٣ مدينة سنة ١٩٧٦.. أما القرى فلم تشهد إلا زيادات محدودة فأرتفع عددها فى الوجه البحرى من ٢٢٣٧ قرية سنة ١٩٣٧ الى ٢٤٠٠ سنة ١٩٧٦.. وبالنسبة للوجه القبلى من ١٦٨٤ قرية الى ١٦٦٦ قرية عن نفس السنوات (٤٩).

وقد انعكس ذلك كله على توطن القوى العاملة الذى تركز معظمها فى الحضر على حساب الريف كما تبين الأرقام أن معدلات النمو فى اتجاه القوى العاملة نحو التحضر قد بلغت ٣.٤٪ للذكور و ٥.١٪ للإناث ونسبة ٣.٦٪ اجمالياً.. فى الوقت الذى لم يزيد فيه المعدل الاجمالى لنموها فى الريف عن ١.٣٪ بنسبة ١.٤٪ للذكور و ٠.٢٪ للإناث وذلك عن الفترة ١٩٧٦-٦٠ (سمير رضوان - العمل والعدل الاجتماعى - دراسة فى سوق العمل - ص ٩٤).

### التوطن

يعد توطن العمالة فى مصر من أهم مظاهر التحلل فى توزيع القوى العاملة على الأقاليم (التوزيع الجغرافى) ولا تقصد بذلك اتجاه التركيز فى

الحضر فقد سبق لنا بيانه ، ولكن الأخطر هو الخلل فى التوزيع الجغرافى على مستوى الحضر نفسه- حيث نجد الدور المتميز للعاصمة والتضخم الاصطناعى لها وكذلك بالنسبة للميناء الأول (الاسكندرية) مما يعكس نموا حضريا زائفا وتضخما يؤثر بالسلب على التنمية فى مصر.

فعلى مستوى الحضر نجد أن العاصمة (القاهرة) والميناء الأول (الاسكندرية) يستحوزا على نسبة (٤٠.٢٪) من عدد السكان الإجمالى لمصر وفقاً لتعداد ١٩٧٦ (٥٠).

وهو ما انعكس على كثافة السكان فى الكيلو متر المربع فنجد أن الجدول التالى يشير الى ارتفاع كثافة السكان فى القاهرة والاسكندرية وبمعدلات تفوق معدل الكثافة على مستوى القطر كله (جدول رقم ١١)

السنة الموقع	١٩٢٧	١٩٣٧	١٩٤٧	١٩٦٠	١٩٦٦	١٩٧٦
	٦٥٨٤	٧٩٥٧	١١٧٠٤	١٥٦٣٤	١٩٥٩٤	٢٣٧٣٧
	٧٦٣١	٩٤٠٧	١٢٩١٠	٥٢٣٧	٦٢٢١	٨٦٥*
	٤١٠	٤٦٦	٥٤٦	٧٧٣	٨٤٥	٦٠١

- المصدر : السكان والتنمية ص ١٣٥ (م.س)

\* انخفض الرقم بعد إعادة التوزيع الإدارى وضم مساحات جديدة لمحافظة الاسكندرية.

ويعكس الجدول السابق أن الكثافة السكانية للقاهرة قد تضاعفت ثلاث مرات ونصف عن المعدل العام الاجمالى لكل الجمهورية x .. وهو ما يعكس اتجاه التنمية نحو الداخل فى العواصم الحضرية وخاصة العاصمة المركزية بدلا من نقلها الى الأطراف والاستفادة من المساحات الشاسعة التى تتوفر بالبلاد حيث تبلغ مساحة الأراضى الغير مأهولة (٩٧٪) من إجمالى مساحة البلاد .. وبذلك فإن المجتمع المصرى حتى الآن يعيش محصورا فى ٣٪

فقط من مساحة بلاده (٥١).

وبالنسبة للعمالة تشير دراسات وزارة القوى العاملة إلى أن أواخر السبعينيات وأوائل الثمانيات قد شهدت تركزا في القوى العاملة يبلغ ٥٤.٧٪ من إجمالي عددها في ٧ محافظات حضرية (٥٢) وقد احتلت القاهرة والاسكندرية النسب التالية (٥٣) كما يبينها الجدول رقم (١٢)

	١٩٨٦		١٩٧٦	
	عدد	%	عدد	%
القاهرة	١٨٧٦٣٤١	١٣.٧٪	١٥٢٧٦١٤	١٣.٩٪
الاسكندرية	٩٢٩٦١٩	٦.٨٪	٧١٨٨٨٨	٦.٥٪

ورغم أن النسب تدل على ثبات نسبي وحتى تناقص طفيف في القاهرة وهو ما يرجع الى انكسار موجة الهجرة في الثمانيات إلا أنها تدل على مدى تركيز العمالة حيث تصل نسبة القاهرة والاسكندرية ٢٠.٤٪ في ١٩٧٦، ٢٠.٥٪ في عام ١٩٨٦ ويرجع ذلك بالطبع في جزء منه الى تميز سياسات الاستثمار والتنمية لصالح تلك المدن على حساب باقى المحافظات والريف .. فنجد أن نصيب الاسكندرية والقاهرة معا قد بلغ ٦٨.٣٪ من جملة المؤسسات الصناعية في البلاد حسب بيانات ١٩٧٩ (٥٤).

وقد استولت القاهرة وحدها على ٥٤.٣٪ من اجمالي الاستثمارات لمشروعات الانفتاح الاقتصادى في السبعينيات وهو اتجاه لا يحدث تنمية متوازنة بين مختلف أقاليم الدولة (٥٥).

ومن المفارقات الغربية أن تستولى مدينة القاهرة على الكادر المفترض اعداده للمناطق الريفية فنجد أنها قد استحوزت على ٥٧.٧٪ من إجمالي حملة المؤهلات العليا في البلاد و ٤٨.٢٪ من الأطباء البيطريين و ٥٣٪ من المهندسين الزراعيين (٥٦).

## هوامش الفصل الثانى

- ١- د. سلوى سليمان - د. عبد الفتاح قنديل - مقدمة فى علم الاقتصاد ص ٦٦ - دار النهضة العربية - القاهرة ١٩٧٧ - ٥٤٣ صفحة.
- ٢- انظر اتحاد الصناعات المصرية - الكتاب السنوى ١٩٧٥ - القسم الثالث ص ٣ - الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية - القاهرة ١٩٧٥.
- ٣- هال هلمان - مشكلة تضخم السكان - ترجمة محمد بدر الدين خليل - دار المعارف - القاهرة ١٩٧٤ - ١٧٩ صفحة.
- ٤- انظر د. محمد صادق صبور - الأهرام الاقتصادى - العدد ٦٠٧ - أول سبتمبر ١٩٨٠ من ص ١٢ إلى ص ١٧.
- ٥- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - الكتاب الإحصائى السنوى (٥٢) - ١٩٨٦ - القاهرة - يونيو ١٩٨٧.
- ٦- د. محمد صادق صبور - الأهرام الاقتصادى (م. س).
- ٧- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - الكتاب الإحصائى السنوى (٥٢) - ١٩٨٦ - القاهرة يونيو ١٩٨٧.
- ٨- د. محمد السيد غلاب - د. محمد صبحى عبد الحكيم - السكان وديموغرافيا وجغرافيا - ص ٩٣ - مكتبة الانجليز المصرية - القاهرة - ١٩٨٦ - ٦٥٢ صفحة.
- ٩- السكان والتنمية ص ٢٢ - (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - القاهرة - سبتمبر ١٩٧٨ - ٢٨٦ صفحة).
- ١٠- ربع قرن مع وزارة الصناعة - مجلة العمل - العدد ٢٢٥ - ص ٢٩ - فبراير ١٩٨٢.
- ١١- أمينة شفيق - تراجع عدد النساء العاملات وتأثيره السلبى على المجتمع - الأهرام الاقتصادى العدد ٥٦٤ - ص ٤٦ - ١٥ فبراير ١٩٧٩ - ص ٤٦: ٤٨.
- ١٢- وداد مرقس - (سكان مصر ص ٣٢ - مركز البحوث العربية - القاهرة ١٩٨٨ - ٦٩ صفحة).
- ١٣- الجغرافيا الاقتصادية والاجتماعية - ص ٣٢ (م. س).
- ١٤- وداد مرقس - سكان مصر - ص ٣٣ (م. س).

- ١٥- د. عبد الفتاح قنديل - الاستراتيجية المضادة للتضخمات السكان ص ٤٨ - المؤتمر الثانى ص ٤٦١ : ص ٤٩٦ أبحاث ومناقشات فى المؤتمر السنوى للتصريفين المصريين - مارس ١٩٧٧ - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة ١٩٧٨.
- ١٦- د. نادر فرجاني - طبيلة مشكلة التشغيل فى مصر ص ٧ - مؤتمر استراتيجية الاستخدام فى مصر - سبتمبر ١٩٨٨ - (٥٠) صفحة.
- ١٧- وزارة القوى العاملة - هيكل العمالة المصرية حتى عام ١٩٨٧ - دراسة منشورة فى مجلة العمل / ٢٦٦ - يوليه ١٩٨٥ من ص ١٦ : ص ١٨.
- ١٨- وزارة القوى العاملة دراسة عن هيكل القوى العاملة ص ١٦ مجلة العمل (م.س). - ١٩- وداد مرقس (م.س) ص ٤٣.
- ٢٠- نتائج دراسة منشورة بجريدة الجمهورية - العدد الأسبوعى - الخميس ١٦ / يوليه ١٩٨٧ ص ٨.
- ٢١- مجلس الشورى - دور الأتعداد العادى الرابع - تقرير لجنة الخدمات عن تنمية المرأة كمدخل للتنمية الشاملة ص ٢٢ - الهيئة العامة للطابع الأميرية - القاهرة يونيه ١٩٨٤ - (٦٧) صفحة.
- ٢٢- أمينه شفيق - من وراء تشغيل مليون طفل مصرى الاهرام الاقتصادى - العدد ٧٥٧ - ١٨ يونيه ١٩٨٣.
- ٢٣- أحمد شرف الدين - الأحداث قضية مليون طفل عامل فى مصر ص ٦٥ - قضايا فكريه العدد الخامس - ص ٦٥ : ص ٦٧ - القاهرة.
- ٢٤- انظر د. نادر فرجاني - طبيلة مشكلة التشغيل (م.س) ص ٢٦.
- ٢٥- أحمد شرف الدين - الأحداث قضية مليون طفل - (م.س) ص ٦٥.
- ٢٦- أحمد عبد الرحمن - تشغيل الأطفال قبل السن القانونى - مجلة العمل ص ١٩ - العدد ٣٠٣ - أغسطس ١٩٨٨ - ص ١٥ : ص ١٩.
- ٢٧- عزت سامى - تنمية الثروة البشرية - مجلة العمل - العدد ٢١٨ - ص ٣٠ - يوليو ١٩٨١ - من ص ٢٨ : ص ٣١.
- ٢٨- أ. فاسيليف - نحن والعرب - ص ٤٦ (رأس ضخم على جسم نحيف - ص ٤١ : ص ٦٣ - دوريه نحن والعرب - دار التثقل - موسكو - ١٩٨٨).
- ٢٩- رؤية الاتحاد العام - مؤتمر الاستخدام - ص ٤ (الاتحاد العام لنقابات عمال مصر -

- رؤية الاتحاد فى الاستراتيجية القومية للاستخدام - مؤتمر استراتيجية الاستخدام فى مصر - القاهرة - ديسمبر ١٩٨٨ - (٢٠ صفحة).
- ٣٠- المرجع السابق.
- ٣١- د. أيهاب سلام - تطور الخصائص السكانية فى مصر وأرتباطها بقضية العمالة - مجلة العمل - ص ٣٥ - العدد ٢١٨ - يوليه ١٩٨١ - ص ٣٣: ص ٣٥.
- ٣٢- الاهرام الاقتصادى - ٧٦٨ - ٣ أكتوبر ١٩٨٣ ص ٢٩.
- ٣٣- وداد مرقس (م. س) ص ٣٦.
- ٣٤- (رؤية الاتحاد العام لنقابات عمال مصر- (م. س) - القاهرة (ص ٤).
- ٣٥- أمينه شفيق - الطبقة العاملة المصرية ص ٤٩ - شركة الامل - يناير ٨٧ - ١٣٣ صفحة.
- ٣٦- د. ابراهيم سعد الدين - الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للطبقة العاملة المصرية ص ٧ - بحث مقدم إلى المؤتمر الأول العام لعمال حزب التجمع - ١٩٨٥ - القاهرة - (١٩ صفحة).
- ٣٧- د. أيهاب سلام - الأيدى العاملة الحشنة بالقاهرة - الاهرام الاقتصادى العدد ٧٨١ (ص ٣٨) - ٢ يناير ١٩٨٤.
- ٣٨- د. محمد عوده - اساليب الاتصال والتغير الاجتماعى - دراسة ميدانية فى قرية مصرية ص ٣٠١، ٣٠٢ - رسالة دكتوراه غير منشورة - دار المعارف مصر - ١٩٧١ - القاهرة - (٥٤٠) صفحة.
- ٣٩- د. عبد الباسط عبد المعطى - الصراع الطبقي فى القرية المصرية - ص ١٤٥ - دار الثقافة الجديدة - القاهرة ١٩٧٧ - ٢١٥ صفحة.
- ٤٠- د. عبد الباسط عبد المعطى - توزيع الفقر فى القرية المصرية - ص ٧٩، ٨٠ - دار الثقافة الجديدة - القاهرة ١٩٧٩.
- ٤١- محمود عبد الرحمن - محو الأمية قضية لا تحتل التأخير ص ٨١ - الطليعة - أكتوبر ١٩٧١ - ص ٧٩ : ص ٨٣.
- ٤٢- محمود المراغى - مصر والمسألة الاقتصادية - ص ١١ - الهيئة العامة للاستعلامات - القاهرة - ١٩١ صفحة.
- ٤٣- د. عبد الباسط عبد المعطى وآخرين - الدولة والقرية المصرية ص ١١١ قضايا

- فكره - العدد ١ - القاهرة ١٩٨٥ - ص ٩٤ : ص ١٢٥ .
- ٤٤- المرجع السابق.
- ٤٥- انظر وزارة الزراعة - تقرير عن الوضع الحالى والتصور المستقبلى للعماله فى القطاع الزراعى ص ٤ - ورقة مقدمه إلى مؤتمر استراتيجيه الاستخدام فى مصر - أكتوبر ١٩٨٨ - (٤٠) صفحة.
- ٤٦- محمود عبد الفضيل - التحولات الاقتصادية والأجتماعية فى الريف المصرى (٥٢ - ١٩٧٠) ص ٢٣٥ - الهيئه المصريه العامه للكتاب - القاهرة ١٩٧٨ (٢٥٠) صفحة.
- ٤٧- محمود حسين - الصراع الطبقي فى مصر (٤٥ - ١٩٧٠) ترجمة عباس ندى - أحمد واصل ص ٢٣٣ - دار الطليعه - بيروت - ابريل - ١٩٧١ - ٣٨٣ صفحة.
- ٤٨- محمود عبد الفضيل - (م. س) التحولات ص ٢٣٦.
- ٤٩- اتحاد الصناعات المصريه - الكتاب الأحصائى السنوى - القسم الثانى ص ١ - المطابع الأميرييه - القاهرة ١٩٨٢ .
- ٥٠- السكان والتنمية - ص ١٣٥ (م. س).
- ٥١- تساؤلات حول أستراتيجيه التنمية - الجزء الاول - وزارة التخطيط - ص ١١ - مذكره رقم ٣٠ / ١٩٧٦ (٩٤) صفحة - مايو ١٩٧٦ - القاهرة .
- ٥٢- هيكل العماله المصريه - مجله العمل ص ١٣ - العدد ٢٦٦ - يولييه ١٩٨٥ .
- ٥٣- وزارة القوى العامله - الاستخدام وسوق العمل فى مصر - ص ٢٣ - تقرير مقدم إلى مؤتمر استراتيجيه الاستخدام (٢٩) صفحة).
- ٥٤- مجلس الشورى - تقرير لجنة القوى العامله عن سياسه التصنيع فى مصر ص ٨٢ - دور الاتمقاء العادى الخاص - ١٩٨٥ - الهيئه العامه لشئون المطابع الاميرييه - (١٢٦) صفحة.
- ٥٥- د. السيد عبد المولى - تقييم أهم النتائج الاقتصادية للقانون ٤٣ سنة ٧٤ - مصر المعاصره العدد (٤٠٠) ص ١٠٩ - القاهرة - أبريل ١٩٨٥ (من ص ١٠٥ : ص ١٤٠).
- ٥٦- القاهرة مدينه مفلقه - تحقيق صفى مجله أكتوبر العدد ٥٩٦ - ٢٧ مارس ١٩٨٨ - ص ٢٣ : ص ٢٦ .

## الفصل الثالث

قامت سلطة يوليو بعمل تغييرات  
كبرى فى السياسات الاقتصادية والنظام  
الاقتصادى القائم فى مصر وقد سبق أن  
بيننا كيف أرتفع الوزن النسبى لقطاع  
الدولة بعد الأحداث التى مرت فى مصر  
فى الخمسينيات أثناء فترة الصراع مع  
رأس المال الدولى.. وكيف ساهمت  
البرجوازية التقليدية بحكم نشأتها  
وتطورها المتخلف فى اندفاع سلطة  
يوليو نحو تقوية نفوذ برجوازية الدولة  
واتساع سيطرة ونفوذ قطاع الدولة. وقد  
كانت لتلك التغييرات بالطبع أثرها على  
توزيع القوى العاملة بعد انتقال النظام  
الاقتصادى من الحرية الاقتصادية فى  
اوائل الخمسينيات الى التدخل الحكومى  
فى أواخر الخمسينيات وحتى منتصف  
الستينيات ثم العودة الى قياده المشروع  
الخاص مرة أخرى تحت اسم السياسة

العمالة فى قطاع  
الدولة والقطاع  
الخاص

الجديدة فى السبعينيات وهذا ما سوف نقوم بدراسته فى هذا الفصل لتتعرف على اتجاهات توزيع العمالة على قطاعى الدولة والخاص وسمات بنية العمالة فى كل منهما.

### الوزن النسبى للعمالة فى قطاع الدولة والقطاع الخاص

انعكست سياسة التأميمات واضطلاع قطاع الدولة بمهام التنمية وتزايد وزنه الاقتصادى والإدارى فى الحياة الاقتصادية على تزايد امكانيات قطاع الدولة فى صياغة سياسة التشغيل وذلك بما أصبح يملكه من أدوات تأثير ضخمة.

وقد تزايدت الأهمية النسبية لقطاع الدولة فى التشغيل فنلاحظ ارتفاع عدد العاملين بقطاع الدولة من ٨٪ عام ١٩٥٠ (١) الى ٨٣٤ الف مشتغل بنسبة ١٢٪ عام ٥٩-٦٠ ثم الى ١١٤٠ الف مشتغل عام ٦٤-٦٥ بنسبة ١٤.٥٪ من إجمالى العمالة (٢)

جدول رقم (١٣)

توزيع السكان العاملين حسب القطاع المؤسسى فى ١٩٧٦ (٣)

القطاع	العدد بالآلف	النسبة المئوية
الحكومة	١٧٨٦.١	٪١٧.٥
المشاريع العامة	٩٦٤.٦	٪٩.٤
القطاع الخاص	٧٣٣٥.٨	٪٧١.٨
القطاع التعاونى	١٨.٥	٪٠.٢
القطاع الأجنبى والدولى	٥.٠	٪٠.٠
غير محدد	١٠٠.٠	٪١.٠
إجمالى	١٠.٢١٠.٠	٪١٠٠

وقد تزايد التوظيف حتى فى سنوات السبعينيات لصالح قطاع الدولة أيضا فنجد الجدول رقم (١٣) يعكس ارتفاع نسبة العاملين فى قطاع الدولة الى ٢٦.٩٪ من اجمالى المشتغلين بنسبة ١٧.٥٪ للقطاع الحكومى و ٩.٤٪ للمشاريع العامة أما القطاع الخاص فقد وصل فى تناقصه الى ٧١.٨٪ ولم يشكل القطاع التعاونى أو الأجنبى حديث النشأة نسبة تذكر. أما سنوات الثمانينيات فقد أستمر فيها نفس الاتجاه حيث شهدت ميلا واضحا لصالح التوظيف فى قطاع الدولة وتناقص حجم العمالة بالقطاع الخاص الى ٦١٪ من إجمالى المشتغلين أما قطاع الدولة فقد تضخم حجم العمالة به ووصل الى ٢٠.١٪ فى الحكومة بزيادة ٣.١٪ عن عام ١٩٧٦ كما زادت عمالة المشاريع العامة من ٩.٤٪ عام ١٩٧٦ الى ١٠.١٪ عام ١٩٨٤ وذلك حسب الجدول رقم (١٤)

جدول رقم (١٤)

التوزيع النسبى لقوة العمل حسب القطاع سنة ١٩٨٤ (٤)

القطاع	حكومى	عام	خاص
النسبة للعمالة	٢٠.١٪	١٠.١٪	٦١٪

وعلى ذلك يتضح أن عمالة قطاع الدولة لم تتأثر كثيرا بالسياسة الجديدة (الانفتاح الاقتصادى) فقد تزايد الوزن النسبى لها على مدار الفترات كلها بل وتزايدت بنسبة أكبر خلال السنوات التى تم فيها تطبيق السياسة الجديدة (الانفتاح)، وهو اتجاه يمكن تفسيره برغبة البيروقراطية فى تعزيز نفوذها أمام تصاعد نفوذ رجال الأعمال والنشاط الخاص واستخدامها هذا النفوذ فى نيل بعض الامتيازات وما يؤكد لدينا هذا التفسير تلك المقاومة الضارية التى قامت بها قيادات القطاع العام وبعض قيادات الحكومة فى مواجهة بيع مشروعات القطاع العام للقطاع الخاص واستطاعت اجهاض تلك المحاولات لسنوات طويلة

## السمات الأساسية للعمالة فى قطاع الدولة

١- أهم السمات المميزة لهيكل العمالة داخل قطاع الدولة هى النسبة التى يحظى بها قطاع الحكومة الإدارى فكما ظهر لدينا كانت نسبته الاجمالية ١٧.٥ ٪ من إجمالى العاملين فى السبعينيات وفى الثمانينيات ارتفعت النسبة الى ٢٠.١ ٪ فى الوقت الذى لم تبلغ فيه النسبة داخل المشروعات العامة سوى ٩.٤ ٪، ١٠.١ ٪ فى نفس السنوات.

وتدل البيانات الاجمالية للسنوات (٦٥-٧٩) أن معدل الزيادة فى العمالة الحكومية قد تزايد بأربعة أضعاف الزيادة فى معدل السكان فبينما كان الأخير يقدر بـ ٣٥ ٪ تزايد معدل الزيادة فى المشتغلين لقطاع الدولة الحكومى الإدارى بنسبة ١٣٧ ٪ (٥).

وهو اتجاه تاريخى لسياسة التشغيل فى قطاع الدولة تزايد خلال سنوات التدخل فى النشاط الاقتصادى فى عام ٣٠-١٩٣١ لم يبلغ عدد العمالة فى الحكومة أكثر من ٣٧.٩٨٠ موظف (٦)، وعشية ثورة يوليو عندما تمكنت الحكومة بفعل النهوض الشورى فى المجتمع وإلغاء الامتيازات الأجنبية وبداية سيطرتها على الاتفاق على الميزانية العامة للدولة.. وهى الوظيفة التى حرمتها منها سلطات الاحتلال، قامت الحكومة فوراً بزيادة أعداد موظفيها الى ٩٠ ألف موظف عام ١٩٥١ (٧)، زادت الى ٩٥ ألف سنة ١٩٥٢ (٨).

وفى سنوات الخطة ٦٠-٦٥ أرتفع الاتفاق العام من ٥٠٠ مليون جنيه الى ١٢٠٠ مليون جنيه عام ١٩٦٦ فنجد أن الحكومة قد قامت بمضاعفة أعداد الموظفين مرتين ونصف (٩).

وفى سنوات السبعينيات نجد أن قطاع الحكومة قد استولى على ١٧.٥ ٪ من إجمالى المشتغلين عام ١٩٧٦ أرتفعت الى ١٩ ٪ عام ١٩٨٠ وتضاعف عدد العاملين وفقاً لذلك ٢٢ مرة عن عام ١٩٥٢ (١٠).

وتواصل الارتفاع فى سنوات الثمانينات الى ٢٠٠٪ عام ١٩٨٤ أما عام ١٩٨٦ فقد وصل عدد المستخدمين لدى قطاع الحكومة الإدارى المدنى الى ٢٠٠.٢٠٠ موظف (١١).

وقد أشارت تقارير عديدة الى خطورة ذلك الوضع حيث أصبح الجهاز الإدارى الحكومى يتسم بعدم الكفاءة والترهل الشديد .. فقد ذكر مسح العمالة الحكومية الذى قام بها الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة أن نسبة موظفى الحكومة الى السكان تبلغ موظف لكل ٢٣ مواطن (١٢). هذا فى الوقت الذى نجده فى بلاد مثل إنجلترا وفرنسا لا يرتفع عن موظف واحد لكل ٩٩ مواطن بريطانيا و٨٧ مواطنا فرنسيا (١٣).

ويظهر لنا الخلل بشكل أوضح إذا ما تعرضنا لعينة من إحدى الوزارات الحكومية (الجهاز الإدارى) فنجد أن وزارة الشؤون الاجتماعية فى إحدى أوراقها تشير الى أن متوسط الزيادة السنوية فى التوظيف لديها يبلغ ٣٣١١ موظف بنسبة ٩٪ من الزيادة فى حجم العمالة.

ويعكس تقييم المجموعة الوظيفية داخل تلك الوزارة ازدياد حجم الخلل حيث نجد أن نسبة الوظائف الكتابية قد بلغت ٣٥,٧٪ والخدمات المعاونة ١١,٧٪ مما جعل الوزارة تشكو من الفائض الذى يمثل فى أغلبه بطالة مقنعة من العمالة فى الوظائف الكتابية والخدمات المعاونة (١٤).

٢- السمة الثانية لعمالة قطاع الدولة هى خلل أولويات التشغيل للعمالة حيث نجد أن معدل الزيادة السنوية فى العمالة فى جهاز الدولة كان خلال الفترة (١٩٧٧-١٩٨١/٨٠) حوالى أربعة أمثال معدل الزيادة السنوية فى السكان وأن الجهاز الإدارى للحكومة المركزية قد استطاع أن يستولى على نسبة ٤٠,٦٪ من إجمالى هذه الزيادة، وإذا ما أضفنا

× الأرقام مأخوذة عن : عادل غنيم - النموذج المصرى لرأسالية الدولة التابعة  
صفحات (٢٣٤-٢٣٥-٢٣٨-٢٣٩-٢٤٠) دار المستقبل العربى - القاهرة ١٩٩٨

النسبة العامة لزيادة العمالة فى أجهزة الحكم المحلى والتى تصل الى ٢٨.٧٪ يكون الاجمالى مساويا ٨٩.١٪ من النسبة العامة للزيادة فى العمالة هذا فى الوقت الذى لم تزد فيه نسبة الزيادة فى موازنات الهيئات الخدمية إلا بمقدار ٥.٤٪ وبلغت الزيادة فى موازنات الهيئات الاقتصادية ٤.١٪ فقط.

ويرتبط بذلك النمو غير المتوازن لهيكل العمالة فى جهاز الدولة نمو القطاعات القمعية والطفيلية على حساب قطاعات الانتاج، حيث يتضح لنا أن عدد العاملين بأجهزة القمع (قطاع الدفاع -والأمن -والعدالة) قد زاد من ٢١٤.٢٨ فى عام ١٩٧٧ الى ٤٥٥.٤١ فى عام ١٩٨١/٨٠ أى أنه زاد بنسبة ٢١٢.٦٪ أى أكثر من الضعف خلال ثلاث سنوات فقط مسجلاً أعلى نسبة للنمو القطاعى. فى الوقت الذى لم يزد فيه عدد العاملين فى قطاع التعليم والبحوث والشباب إلا بنسبة ١٢.٠٪ وفى قطاع الخدمات الصحية والاجتماعية بنسبة ١٢٥.٢٪ وفى الاسكان والتعمير بنسبة ١٢٠.٨٪، أيضاً فإن قطاع التموين والتجارة زادت العمالة بنسبة ١٤٣.١٪ وفى قطاع المال والاقتصاد بنسبة ١٣٩.٥٪ بينما كانت الزيادة فى عمالة قطاع الزراعة ١١٦٪ فقط وفى قطاع الكهرباء بنسبة ٦٣.٤٪ فقط.

٣- وقد ارتبط بالسمة السابقة تميز قطاع الدولة الحكومى بارتفاع نسبة الحاصلين على التعليم بين عمالته.. فنجد أن توزيع العمالة داخل قطاع الدولة الإدارى يشير الى استحوازه على ٢٧.٩٪ من حملة المؤهلات المتوسطة، ٢٦.٤٪ حملة مؤهلات عليا. ٩.٣٪ حملة مؤهلات فوق المتوسطة، ٧.٣٪ حملة مؤهلات دون المتوسطة، ٦.٤٪ حملة مؤهلات الماجستير والدكتوراه، ٢٢.٤٪ بدون مؤهلات ويجيدون القراءة والكتابة. أما نسبة الأمية بين العاملين فلا تبلغ سوى ٤.٣٪ فقط (١٥).

وهو ما يعكس تفوق قطاع الدولة الحكومى على كافة القطاعات الأخرى فى مجال مستوى تعليم القوى العاملة داخله حيث سبق أن رأينا ارتفاع نسبة الأمية للسكان والقوى العاملة بشكل عام، وداخل قطاع الإنتاج بشكل خاص.

٤- يرتبط بذلك السمة الرابعة فى التوظيف لدى قطاع الحكومة الإدارى حيث نلاحظ تركيز العمالة داخله فى المحافظات الحضرية وعلى وجه الخصوص العاصمة مما يضخم ويناقم من المشكلات الاجتماعية الأخرى. فنجد أن القاهرة تستحوذ وحدها على ٣٩.٢٪ من إجمالى العمالة فى القطاع الحكومى الإدارى تليها محافظة الجيزة (وهى امتداد للعاصمة) بنسبة ٧.٨٪ ثم الاسكندرية ٥.٢٪، ومحافظة الدقهلية ٥.١٪ (١٦٪). مما يعكس خلل فى توطين العمالة فى قطاع الدولة يتفق مع الاتجاه العام لتوطين العمالة داخل الجمهورية كما سبق ورأينا، ويجعلنا نعتقد أن التوظيف الحكومى قد فاقم من تلك المشكلة وكان أحد أهم العوامل الرئيسية فى التضخم الاصطناعى للعاصمة والنمو غير الانتاجى للحضر.

### توزيع عمالة القطاع العام والخاص

يوضح الجدول رقم (١٥) سيادة القطاع الخاص فى توظيف العمالة داخل قطاعات الزراعة والتجارة والمال والاسكان، كما يلعب دورا هاما فى تشغيل العمالة داخل قطاعات الصناعة والخدمات الاجتماعية أما القطاع العام فيسيطر على تشغيل العمالة داخل قطاعات التعدين والبتروى والصناعة التحويلية والكهرباء والنقل والمواصلات والمنافع العامة والخدمات الاجتماعية، أما التشييد فترجع سيطرة قطاع الدولة عليه الى احتساب (المقاولات من الباطن) ضمن أعمال القطاع العام، واحتساب العماله فيه (عمالة عامة).

والملاحظ على الجدول بشكل عام هو ارتفاع الوزن النسبي للتشغيل في مجالات الخدمات في القطاع العام والقطاع الخاص على حد سواء، وقد تزايد ذلك الخلل في سنوات الثمانينيات (٨١-٨٢/٨٦-٨٧) حيث استمر الخلل في التوظيف العام لصالح قطاع الخدمات فمثلت فرص العمل التي أتاحها قطاعات الخدمات الاجتماعية حوالى ٦٤.٧٪، أما قطاعات الخدمات الانتاجية فكانت ١٨.٤٪ ولم يقدم قطاع الانتاج السلعى (المادى) سوى ١٦.٩٪ فقط من إجمالى فرص العمل. أما القطاع الخاص فقد تركزت فرص العمل الذى أتاحها لقطاعات الانتاج السلعى التى بلغت حوالى ٧٢.٨٪ من مجموع فرص العمل التى أتاحها القطاع الخاص،، ووفر لقطاعات الخدمات الانتاجية حوالى ١٥.٥٪ أما الخدمات الاجتماعية فقد حصلت على ١١.٧٪ من مجموع فرص العمل (١٧).

جدول رقم (١٥)

الاستخدام العام والخاص حسب القطاعات الاقتصادية ١٩٧٩

القطاع الاقتصادى	القطاع العام	القطاع الخاص	المجموع الكلى
الزراعة	١١٢.٩	٤٠٥١.٢	٤١٦٤.١
التعدين	٢٥.٦	٨.٠	٣٤.٦
البتروك	٢١.٣	-	٢١.٣
الصناعة	٧٨٧.٤	٥٢٥.٩	١٣١٣.٣
الكهرباء	٦٠.٢	-	٦٠.٢
التشييد	٥٢٨.٢	١٠٠.٩	٦٢٩.٢
النقل والمواصلات	٣٥٢.٨	١٥٣.٣	٥٠٦.١
التجارة والمال	١٧٢.٧	٩٧٩.٣	١١٥٢.٠
الاسكان	١٢.٨	١٤٢.٢	١٥٥.٠
المشاريع العامة	٦٤.٠	-	٦٤.٠
الخدمات الاجتماعية	١٧٥٠.٠	٤٨٥.٤	٢٥٩٥.٤
المجموع الكلى	٢٨٨٧.٢	٦٨٠٦.٨	١٠٦٩٤.١

- المصدر: تقديرات وزارة التخطيط - نقلا عن سمير رضوان - العمل والعدل الاجتماعى (م.ص) ص ١٠٤

## السمات الأساسية لعمالة قطاع الدولة والقطاع الخاص فى القطاعات الاقتصادية المختلفة

### ١- العمالة الصناعية:

رغم أن سنوات السبعينيات قد أعطت مجموعة من الحوافز للقطاع الخاص أدت فعلا الى تنشيط القطاع الخاص الصناعى إلا أن الطبيعة الخاصة للبرجوازية المصرية استطاعت أن تحدد من اتجاه القطاع الخاص نحو الصناعة، كما أن مقاومة برجوازية الدولة العاملة فى مجال الانتاج الصناعى استطاعت أن تحتفظ بسيطرتها على القطاع الصناعى خاصة بعد أن توفرت لها امكانيات المشاركة مع رأس المال الأجنبى والمحلى. ولذلك فرغم أن القطاع الخاص كان يقدم ٤٥.٩٪ من الانتاج القومى إلا أنه لم يتجاوز حجم ما يقدمه عن ٢٥٪ من الانتاج الصناعى (انظر جدول ١٦) (١٨).

وقد كان لذلك أثره على العمالة حيث ظل القطاع العام الصناعى مستحوذا على أغلبية العمالة الماهرة من ناحية والعمالة المؤهلة للعمل فى الانتاج الكبير من ناحية أخرى، فنجد أن العمالة الصناعية للقطاع العام تقترب من ٧٥٪ من اجمالى العمالة الصناعية حيث وصلت فى عام ١٩٨٣ الى ٢٧٩.٦١ الف بينما كان القطاع الخاص ١١.٦٦٧ الف والقطاع المشترك ٨١.٩٩٠ الف عام (١٩)، ونجد أحد تقارير وزارة التخطيط تشير الى أن العمالة الصناعية قد بلغت فى عام ١٩٧٩ (٣.١٣٤٩) الف مشغول منها نحو (٥٧٪) للقطاع العام، وفى عام ٨٢/٨١ بلغت (١٤٤٨.٥) الف مشغول كانت نسبة القطاع العام ٥٨٪ (٢٠).

مع ملاحظة اختلاف طبيعة أنشطة القطاع العام الصناعى عن القطاع الخاص الصناعى فى أن الأول يتضمن أنشطة ذات كثافة استثمارية كبيرة كالحديد والصلب ومجمع الألومنيوم والصناعات الكيماوية فى حين أن أنشطة القطاع الخاص ما زالت غالبيتها وحدات صغيرة ذات كثافة

استثمارية صغيرة.

فإذا ما انتقلنا لتحليل سمات العمالة داخل كل منهما يتضح لنا أن السمة الرئيسية للعمالة في القطاع الخاص وخاصة الصناعي هو توزيعها على منشأة كثيرة العدد قليلة في حجم المشتغلين داخلها مما يعكس التكوين البدائي لمستوى تأهيل القوى العاملة داخل القطاع الخاص حيث جدول رقم (١٦)

انتاج القطاع الصناعي العام والخاص  
(١٩٧٠ - ١٩٨٠)

نسبة الخاص الى العام %	القطاع الخاص	القطاع العام	إجمالي	السنوات
٢٠.٢%	٢٢٢	٩٨٨	١٣٢١	١٩٧٠
٢٤.٦%	٣٥١	١١٠٣	١٤٦٢	١٩٧١
١١.٨%	١٦٨	١٢٥١	١٤١٩	١٩٧٢
١٠.٧%	١٧٠	١٤١٤	١٥٨٤	١٩٧٣
٢٥%	٤٧٥	١٤٢٤	١٨٩٩	١٩٧٤
٢٩.٦%	٦٥٥	١٥٦١	٢٢١٦	١٩٧٥
٢٩.٩%	٧٣٥	١٧٢٤	٢٤٥٩	١٩٧٦
٢٨.٥%	٧٩٣	١٩٩٠	٢٧٨٣	١٩٧٧
٢٥.٢%	٩٩٤	٢٩٤٣	٣٩٣٧	١٩٨٠

المصدر - نقلاً عن عادل حسين - الاقتصاد المصري بين الاستقلال والتبعية  
الجزء الثاني - ص ٤٨٢

تتسم تلك الوحدات بسيادة التقنية المتخلفة، بحكم قزميتها× وهى سمة من سمات مصر كبلد متخلف(٢١)، وهو ما تدل عليه بيانات المشروعات قبل ١٩٥٢.

فعشية ثورة يوليو كان هناك ٥١ ألف مشروع من بين ٢١٩ ألف مشروع صناعى فى عام ١٩٤٥ لا تستأجر أى عمال، وأن ٣٤ ألف مشروع لا يعمل بها الا عامل مأجور واحد، وأن ٣٤.٥ ألف مشروع تستأجر من ٢-٤ عمال، وأن ٩.٥ ألف مشروع فقط هى التى يعمل بها ٥ عمال فأكثر(٢٢).

ولم يؤثر قيام قطاع عام كبير فى الصناعة آواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات على ذلك الاتجاه، فإذا ما عقدنا مقارنة بين كل منهما يتضح لنا أن ملكية القطاع العام كانت تمثل ٩٥٪ من مجموع المنشآت التى يعمل فيها ٥٠٠ عامل فأكثر فى عام ٦٦-٦٧، بينما بقيت ٥٪ فقط من هذه المنشآت فى أيدي القطاع الخاص، أما المنشآت التى يعمل فيها ١٠٠-٤٩٩ عامل فقد كان نصيب القطاع العام منها ٦٥٪ والخاص ٣٥٪، وكانت النسبة ٥١٪، ٤٩٪ بالنسبة للمنشآت التى يعمل فيها بين ٥٠-٩٩ عامل، أما الصناعات التى يعمل بها ١٠ عمال حتى ٤٩ عامل فكانت تقريبا فى أيدي القطاع الخاص الذى كان يمتلك ٩٣٪ من هذه المنشآت مقارنا بـ ٧٪ فقط للقطاع العام(٢٣).

أما العمالة أقل من عشرة عمال فقد سجل تعداد ١٩٦٦ بأن القطاع الخاص يحتكرها بالكامل فنجد أن عام ٦٦-١٩٦٧ كان هناك ١٤٤ ألف منشأة يعمل بها أقل من عشر عمال وتوفر هذه المنشآت عملا لما يزيد عن ٩٠٠. ٢٨٣ عامل بنسبة ٦٩٪ من حجم العمالة فى القطاع الخاص(٢٤).

---

× بالطبع نحن لا ننكر وجود وحدات صناعية كبيرة تتمتع بتكنولوجيا عالية فى القطاع الخاص ولكنها لا تمثل الاتجاه العام داخل هذا القطاع.

أما سنوات السبعينيات فتوضح بيانات تعداد ١٩٧٦ بأن تركيز القوى العاملة فى قطاع الدولة العام يأتى فى المشروعات الكبيرة ١٠٠ عامل فأكثر حيث تبلغ نسبتهم ٨٧.١٪ من إجمالى عدد المشتغلين بقطاع الدولة، بينما تتركز العمالة فى القطاع الخاص فى المنشآت التى تبلغ حجم العمالة أقل من ١٠ وتستحوذ على ٨١.٥٪ من إجمالى العمالة فى القطاع الخاص (٢٥). واستمر نفس الاتجاه فى الثمانينات.

## ٢- قطاع الزراعة:

وإذا كان هناك كما اتضح تفتت لهيكل العمالة الصناعية فى القطاع الخاص على الوحدات الصغيرة فإن هناك تفتت أكبر فى هيكل العمالة الزراعية التى تعاني هى الأخرى من تفتت الوحدات الانتاجية وارتفاع نسبة الوحدات القزمية وبالتالي عدم حاجتها الى عمالة ذات مستوى عالى خاصة فى وجود مستوى ضعيف للتكنيك الزراعى فى الريف المصرى، وهى ظاهرة تاريخية لم تنجح ثورة يوليو أن تمجد لها حلا وقد ساد تفتت هيكل العمالة الزراعى طوال العقود الأربعة الماضية بشكل مطلق حيث أن قطاع الدولة لم يكن له أدنى دور فى القطاع الزراعى، وظل القطاع الخاص محتكرا لهذا القطاع طوال السنوات التى تلت الثورة وحتى الآن، بل أن الحادث فى الريف المصرى يتجه أكثر الى مزيد من التفتت للوحدات القزمية ومن ثم تفتت هيكل القوى العاملة الزراعية فقد كان وضع الملكيات الصغيرة قبل ١٩٥٢ أن عدد من يملكون أقل من ٥ أفدنة بلغ ٢,٦٤٢,٠٠٠ مالك يمثلون ٩٤.٢٪ من مجموع ملاك الأراضى ويملكون مساحة قدرها (٢,١٢٢,٠٠٠) فدان تمثل ٣٥.٤٪ من مجموع مساحة الأراض الزراعية.

وفى عام ١٩٦٥ بلغ عدد هؤلاء (٣,٠٣٣,٠٠٠) مالك يمثلون

٩٤.٥٪ من الملاك ويملكون مساحة قدرها ٣.٦٩٣.٠٠٠ فدان تمثل ٥٧.١٪ من مجموع مساحة الأراضي الزراعية أى أن المساحة المعرضة للتفتت قد زادت خلال المدة بـ ٧٤٪ وتتضح طبيعة تلك الظاهرة أكثر إذا ما نظرنا الى هذه الشريحة من الملاك من داخلها حيث يمثل من يملك فدان فأقل ٨٩٪ من مجموع من يملكون أقل من خمسة أفدنة، هؤلاء هم أصحاب الملكيات القزمية، نصفهم على الأقل أى ما يزيد على المليون وثلاث المليون من الأفراد ينضم الى العمال الزراعيين الأجراء (٢٦)، (٢٧).

### ٣- قطاع الخدمات:

تكاد تكون السمة المشتركة فى مستوى التأهيل بين قطاع الدولة والقطاع الخاص هى عمالة قطاع الخدمات التى تمتاز بارتفاع كفاءتها النسبية فى القطاع الخاص عن باقى القطاعات، وعلى وجه الخصوص فى بعض الأفرع مثل البنوك والسياحة الخ...

وإن كان ذلك يرجع بدرجة كبيرة الى عملية الاستنزاف التى تمت خلال سنوات السبعينيات للقطاع العام للاستيلاء على كوادره التى تم تدريبها واعدادها لفترات طويلة وهى سمة من أهم سمات التوظيف فى القطاع الخاص حيث أنه لا يستطيع أن يفى بحاجاته من العمالة المؤهلة إلا عن طريق مؤسسات الدولة التعليمية أو الاقتصادية.

وعلى الرغم من قلة البيانات وعدم وجود مسح شامل لظاهرة استنزاف الكادر المؤهل للقطاع العام لصالح القطاع الخاص، إلا أن كافة الدراسات الميدانية (بطريقة العينة) قد اثبتت خطورة الحالة، حيث نجد أحد البحوث عن إدارة الأفراد فى ظل سياسة الانفتاح يؤكد بأن استنزاف عمالة القطاع العام لا يقع إلا فى دائرة العمالة الماهرة، وقد كشف البحث عن أن أقل المجموعات التى تركت شركات القطاع العام هم العاملون حديثى التخرج من

الجامعات (٢٨) مما يوضح أن القطاع الخاص يقبل ويستنزف العمالة المدربة بالأساس كما أشارت تقارير حكومية أيضا الى تلك الظاهرة وأرجعت ذلك الى النظام الأجرى (الاجور) الحالى المطبق فى الحكومة والقطاع العام وأعتبرت تلك الظاهرة هى استنزاف خطير للقوى العاملة فى قطاع الدولة (٢٩).

وقد أشار تقرير آخر إلى أن قطاع البنوك الخاص استطاع أن يجذب عدد كبير من المديرين والفنيين والعاملين.. حتى أن نسبة من ترك العمل فى الرقابة المركزية للبنك المركزى والذى يشرف على كل البنوك بلغت ٨٥٪ من الوظائف العليا. كلها ذهبت الى بنوك القطاع الخاص والأجنى (٣٠).

## هوامش الفصل الثالث

- ١- محمود المراغى - القطاع العام فى مجتمع متغير ص ٤٠ - دار المستقبل العربى - القاهرة - ١٩٨٣ - (١٢٦) صفحة
- ٢- ثورة النظام الاقتصادى - ص ٢٨٩ (م. س)
- ٣- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - بنت هانس - سمير رضوان - العمل والعدل الاجتماعى - دراسة سوق العمل ص ١٠٣ - دار المستقبل العربى - القاهرة ١٩٨٣ - (٤٠٢ صفحة)
- ٤- وزارة القوى العاملة والتدريب - الاستخدام وسوق العمل فى مصر - ورقة مقدمة إلى مؤتمر استراتيجية الاستخدام فى مصر - ص ٢٤ - القاهرة - ١٩٨٨ - (٢٩) صفحة.
- ٥- الجهاز المركزى للتنظيم والأدارة - العمالة فى الجهاز الأدارى للدولة ص ٢ - بحث مقدم إلى مؤتمر استراتيجية الاستخدام فى مصر - القاهرة ١٨ - - ٢٠ ديسمبر ١٩٨٨ - (٣٢) صفحة
- ٦- كامل مرسى - أسرار مجلس الوزراء ص ٢٣٩ - المكتب المصرى الحديث - القاهرة - ١٩٨٥ - (٤٠٣) صفحة
- ٧- مصر من واقع ميزانياتها - الأهرام الاقتصادى - العدد ٥٩٥ ص ٢٥ - ١ مارس ١٩٧٩ (ص ٢٠ : ص ٣٩)
- ٨- صلاح العمروسى - حول الرأس مالية الطفيلية ص ١٠٥ - (دار الفكر المعاصر - القاهرة ١٩٨٥ - (١١٩) صفحة.
- ٩- محمود حسين - الصراع الطبقي فى مصر (٤٥ - ١٩٧٠) - ترجمة عباس بزي، أحمد واصل - ص ٢٣١، ٢٣٣ - دار الطليعة - بيروت - أبريل ١٩٧١ - ٢٨٣ صفحة
- ١٠- صلاح العمروسى - (م. س) ص ١٠٥
- ١١- بنت هانس - د. محمود الامام - مؤتمر الاستخدام فى مصر - ص ٣٩ (استراتيجية العمالة فى مصر فى السبعينات - القاهرة ديسمبر ١٩٨٨ - (٥٧) صفحة)

- ١٢- الاهرام الاقتصادي - ٧٢٣ - ص ٩ - ٢٢ نوفمبر ١٩٨٢
- ١٣- أحمد فؤاد عيسى - الخصائص العامة لنظام التوظيف والاستخدام - مجلة العمل - ٣٠٣ - ص ١٤، ١٥، ١٦ - أغسطس ١٩٨٨.
- ١٤- وزارة الشؤون الاجتماعية - الاستخدام فى وزارة الشؤون الاجتماعية ص ٢١ - مؤتمر استراتيجية الاستخدام فى مصر - (٢٤) صفحة - القاهرة ١٨ - ٢٠ ديسمبر ١٩٨٨.
- ١٥- المجالس القومية المتخصصة - دراسة العمالة فى القطاع الحكومى - منشورة فى مجلة العمل - ٢١٨ - ص ١٥ - يوليو ١٩٨١
- ١٦- المرجع السابق
- ١٧- وزارة التخطيط - الاستخدام فى مصر المخطط الخمسية (٨٧/ ٨٨ / ٩١ - ٩٢) - مقدم إلى مؤتمر استراتيجية الاستخدام فى مصر ص ٥، ٦ - القاهرة - ١٩٨٨ - ديسمبر - (٣٣) صفحة
- ١٨- د. فؤاد مرسى - التخلف والتنمية ص ٢٨٠ - دار المستقبل العربى - القاهرة ١٩٨٢ - (٢٩٤) صفحة
- ١٩- د. فوزى رياض فهمى وآخرين - دراسة عن سرق العمل فى مصر (قطاع الصناعة) - ص ٨١، ٨٢ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - القاهرة - بدون عام إصدار.
- ٢٠- وزارة التخطيط - مشروع المخطط الخمسية ٨٢ - ٨٣ / ٨٦ - ٨٧ - المجلد الرابع - الاستراتيجية العامة للصناعة والتعدين ص ٢٤، ٢٥ - القاهرة أغسطس ١٩٨١ - ٥٤٤ صفحة.
- ٢١- أحمد صادق سعد - مصر شبه الشرقية ص ١٣ - قضايا فكرية ٣، ٤ - أغسطس أكتوبر ١٩٨٦ - ص ١١ : ص ١٩
- ٢٢- سيراتيان ص ٢٢ (م. س.)
- ٢٣- د. أبراهيم سعد الدين - التغييرات الاساسية فى هيكل الرأس مالية فى مصر (٥٢) - (١٩٧٠) - قضايا ٣، ٤ - أغسطس أكتوبر ١٩٨٦ - ص ٥٠ : ص ٤٠

٢٤- محمد السيد سعيد - الصناعات الصغيرة فى مصر - الاهرام الاقتصادي - أول

- يونيه ١٩٧٨ - من ص ٣٨ : ص ٤٣ )
- ٢٥- وزارة التخطيط - الخطط الخمسية ٨٧- ٩٢ - الاستخدام فى مصر ص ٥ مؤتمر استراتيجية الاستخدام فى مصر - (٣٢) صفحة - القاهرة - ديسمبر ١٩٨٨
- ٢٦- د. محمد دبودار - المشكلة الزراعية والتطور الرأسمالى فى مصر ص ١١٣/١١٤ - قضايا ٣، ٤ - أغسطس أكتوبر ٧٦ / ص ٧٨ : ص ١٢٣
- ٢٧- انظر أيضاً فوزى عبد الحميد - المسألة الزراعية فى الدول النامية وتجربة الإصلاح الزراعى فى مصر ص ١٠٦ - الهيئة العامة للكتاب - القاهرة ١٩٧٣ - (١٩٤) صفحة.
- ٢٨- عادل حسين - الجزء الثانى - الاقتصاد المصرى بين الاستقلال والتبعية ص ٥٩٥ دار المستقبل العربى - القاهرة - ١٩٨٢ - (٦٤٣) صفحة
- ٢٩- عادل حسين (م. س) ص ٢٧٧ الجزء الثانى.
- ٣٠- المراعى - القطاع العام - ص ٩٨ (م. س).



## الفصل الرابع

عشية ثورة يوليو كان موقف هيكل  
العمالة المصريه يتصف بأرتفاع الوزن  
النسبي للعمالة الزراعيه تليها العمالة  
فى قطاع الخدمات ومن بعد ذلك العمالة  
الصناعية.. وكنا قد سبق أن بينا فى  
الفصل الأول أن ذلك التشوه فى هيكل  
العمالة قد أرتبط بتشوه الهيكل  
الاقتصادى المرتبط فى آليات عمله  
بالخارج - كما أشرنا إلى أرتباط ذلك  
أيضاً بتخلف البرجوازيه المصريه بحكم  
نشأتها وتطورها التاريخى وميلها إلى  
تفضيل توظيف رؤوس أموالها فى  
القطاع الزراعى..

وبعد ثورة يوليو أخذ الهيكل  
الاقتصادى فى الاتجاه نحو القطاع  
الخدمى وتفاقم ذلك الاتجاه كما ظهر فى  
الفصل الأول فى سنوات السبعينات  
وأرتبط بالآليات جديده فى عمله أعتمد

توزيع العمالة  
على القطاعات  
الاقتصادية

ففيها الاقتصاد المصري على الموارد الريعيه مثل البترول والدخل من قنّاة  
السويس والسياحة إلى جانب تحويلات المصريين العاملين بالخارج.  
وكان لابد لكل هذه التغييرات من أن تعكس نفسها على هيكل العمالة  
والقوى البشرية ويصبح السؤال في أى اتجاه تغير هيكل القوى العامله وما  
هى السمات التى أتصف بها مع تلك التغيرات فى الهيكل الاقتصادى.

هذا سنحاول الإجابة عليه فى الصفحات القادمة

## تطور التركيب الاقتصادى للقوى العاملة

يعتبر التركيب الاقتصادى لقوة العمل وتوزيعها على الأنشطة الاقتصادية أحد المؤشرات التى تعكس مرحلة النمو الاقتصادى (١).

وتكاد تكون السمة المميزه لواقع بلدان العالم الثالث هى التوزيع السئ للقوى العاملة بين القطاعات والفروع الاقتصادية (٢) مما يعكس تخلف مراحل النمو الاقتصادى بها.

وبالنسبة لمصر نجد أن هيكل القوى العاملة قد أُنصف منذ التغييرات التى طرأت على الهيكل الاقتصادى بزيادة الوزن النسبى لعمالة قطاع الخدمات خاصة غير الإنتاجية منها وقد تفاقم ذلك الوضع على سنوات السبعينيات والثمانينيات.

وتمطى مؤشرات تطور هيكل القوى العاملة كما يرصدها (الجدول رقم ١٧) الآتى:

### أولاً

أن الفترة من ١٩٦٠/٥٩ وحتى ١٩٨٠ قد شهدت نموا هائلاً فى عمالة قطاع الخدمات فأرتفعت من (٣٣.٩٪) إلى (٤٤.٣) وأن ذلك تم بالأساس على حساب العمالة فى قطاع الأمتاج المادى التى تناقصت من (٦٦.١٪) إلى (٥٥٪) وكان ذلك تحديداً على حساب قطاع الزراعة الذى إندفعت منه العمالة طوال الفترة إلى قطاع الخدمات فتناقص نصيبه من (٥٣٪) إلى (٣٦.٦٪).

ويرجع إخفاق قطاع الصناعة فى امتصاص قوة العمل المتحرره من العمل الزراعى إلى ضعف القاعده الصناعيه بشكل عام والتى وقفت كعقبة رئيسيه ضد أستيعاب تلك العمالة (٣).

## ثانياً

أن معدلات الزيادة فى العمالة لقطاع الخدمات وتناقصها فى قطاع الإنتاج المادى قد أرتبطت أساساً بسنوات السبعينيات حيث بلغت نسبة الزيادة (٩,٢٪) فأرتفعت من (٣٥,١٪) إلى (٤٤,٣٪) وقد تناقصت القطاعات الماديه بنسبة (٩,٤٪) فأخفضت من (٦٤,٩) إلى (٥٥,٥٪) وهو ما يتسق مع اتجاه الهيكل الاقتصادى نحو قطاع الخدمات.. كما يتسق مع الاهمال الذى تم لقطاع الإنتاج المادى وتدهوره أثر ذلك..

## ثالثاً

أن الفترة المزدهره فى تاريخ التنمية فى مصر (٦٠ - ١٩٦٥) لم تعكس تطوراً كبيراً فى عمالة القطاع السلى ويرجع ذلك إلى ما سبق بيانه حول توجهات الخطه الأساسيه.. وأن كان (الجدول رقم ١٧) يرصد لنا انخفاض معدل نمو دخل عمالة الخدمات الا أنه كان أنخفاض نسبى حيث زادت العمالة فى تلك الفترة داخل هذا القطاع من ٣,١٩٦٢ عام ٥٩ - ١٩٦٠ إلى ٤,٤٢٣٤ عام (٦٤ - ٦٥) وكانت نسبة العمالة الجديدة بها ٣٤,٥٪ من الأجمالى (٤)

وبالنسبة لعمالة قطاع الإنتاج المادى نجد أن التطور فيها كان إلى حد ما ضعيف فى الصناعه للعوامل التى سبق ذكرها.. وأن القطاع الوحيد فى الإنتاج المادى الذى حقق تطوراً مرتفعاً خلال فترة الخطه كان قطاع التشييد وذلك يرجع إلى النهوض فى أعمال البناء العام والخاص فى تلك الفترة.

## رابعاً

إن الفترة ٦٤ / ٦٥ - ٦٩ / ١٩٧٠ قد عكست أثر توقف العمل بخطط التنمية واتجاه الدوله نحو رفع يدها عن النشاط الاقتصادى وأثار حرب يونيو ١٩٦٧ - حيث نجد (جدول ١٧) يؤكد أن معدل النمو فى

جدول رقم (١٧)

تطور هيكل القوى العاملة ٦٠ - ٨٠

٨٠	٧٥	٧٠/٦٩	٦٥/٦٤	٦٠/٥٩	
٣٦.٦	٤٣.٨	٤٨.٩	٥٠.٧	٥٣	الزراعة
١٢.٥	١٢.١	١١.٠	١١.٠	٩.٨	المناعة
٠.٢	٠.٢	-	-	-	بترول
٠.٥	٠.٤	٠.٣	٠.٣	٠.٢	الكهرباء
٥.٩	٤.٧	٤.٧	٤.٦	٣.٠	التشييد
٥٥.٥	٦١.٢	٦٤.٩	٦٦.٧	٦٦.١	الإجمالي
٤٤.٣	٣٨.٨	٣٥.١	٣٢.٣	٣٣.٩	إجمالي قطاعات الخدمات
<p>بيانات ٨٠/٧٥ من الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء نقلاً من د. محمد محمد يوسف، الزراعة تهدد التنمية - الأهرام الاقتصادي - ٣١ - العدد ١٧/٧٧ أكتوبر ١٩٨٧.</p>					بيانات ٧٠/٦٩/٥٩ من وزارة التخطيط - نقلاً من د. محمد عبد المنعم صبر، منهجيات التخطيط المصري في الستينات، ص ٢٨ / معهد التخطيط القومي سبتمبر ١٩٧٣، مذكرة داخلية رقم (٣٣٩) من ٦٨

العمالة الصناعية قد توقف عند (١١٪) والكهرباء عند (٣.٠٪) ولم يرتفع التشييد إلا بنسبة ٠.١٪ وأنخفضت العمالة الزراعية من (٥٠.٧٪) إلى ٤٨.٩٪ وكان ذلك لصالح عمالة قطاع الخدمات التي أرتفعت نسبتها من (٣٢.٣٪) إلى (٣٥.١٪)

#### خامساً

أن الفترة ٦٩ - ٧٠ / ١٩٧٥ رغم أنها تعكس انخفاضاً متتالياً لعمالة الانتاج السلمي الا أننا نلاحظ ارتفاع نسبة العاملين بالصناعة من (١١٪) إلى (١٢.١٪) ونعتقد أن ذلك يعود في أغلبه إلى تسريع المجندين بعد أنتهاء حرب ١٩٧٣ وبداية استيعابهم في القطاع العام الصناعي دون ارتباط ذلك بأي زيادة في معدل الاستثمارات الصناعية أو زيادة الناتج بها كما سبق بيانه..

يلاحظ أيضاً بداية ظهور العمالة داخل قطاع البترول - كظاهرة جديدة في الأحصائيات - وذلك بعد بدء عمليات الاستخراج الواسعه والإكتشافات البترولية الجديدة.

#### سادساً

. أن الفترة من (٧٥ - ١٩٨٠) تعتبر فترة الانتعاش القصوى ضمن الفترات السابقة لعمالة قطاع الخدمات حيث أرتفعت نسبته من (٣٨.٨٪) إلى (٤٤.٣٪) وقد تم ذلك بالاساس على حساب العمالة الزراعية التي أنخفضت مره أخرى من (٤٣.٨٪) إلى (٣٦.٦٪) أما العمالة الصناعية فلم تتغير الا تغييراً طفيفاً بالارتفاع من (١٢.١٪) إلى (١٢.٥٪) وإن كان قد عاد مره أخرى للأنخفاض حسب مصادر وزارة التخطيط في عام (٨١ - ١٩٨٢) فوصل إلى (١٢.٣٪) (٥).

ويتضح لنا عمق التحلل الهيكلي في بنية القوى العامله من أثر السياسات التي أتبعتها الطبقة الحاكمة بشأن التوظيف وفرص العمل التي

أتاحتها داخل كل قطاع - حيث نجد أن قطاع الخدمات قد أرتفع فيه التوظيف في الفترة ٥٩ - ٦٠ / ٦٤ - ١٩٦٥ بـ (٤٧٢.١) فرصة عمل بنسبة (٣٤.٥٪) من الأجمالي وفي الفترة (٦٦ - ٧٣) توفرت فرص تقدر بـ (٦٩٩.٣) ألف فرصة عمل بنسبة (٥٢.٧٪) وفي الفترة (٧٣ - ١٩٧٦) كانت الفرص المتوفرة للعمل (٤٦٤.٠) ألف فرصة عمل بنسبة (٦٢.٦٪)

وإذا ما قارنا ذلك بقطاع الصناعة لوجدنا أثر الأهمال الشديد لذلك القطاع الحيوى حيث زادت فرص التوظيف من (٢٢٩.٣) ألف إلى (٢٨٢.٧) ألف فرصه عمل ثم أنخفضت إلى (٩٩.٨٪) وكانت نسبة الفرص المتوفرة داخل قطاع الصناعة بالنسبة للإجمالى هى (١٦.٨٪) - (٢٣٪) - (١٣.٤٪) على مدار نفس الفترة. (جدول رقم ١٨)

أما سنوات الثمانينيات فقد سادها ثبات نسبى لكل من القطاعات السلعيه وقطاعات الخدمات حيث كانت فرص العمل المتوفرة وفقاً لما سعى بالخطة الخمسيه ٨٢ - ٨٣ / ٨٦ - ١٩٨٧ هى (٦٨٤.٤) ألف فرصة عمل لقطاع الأنتاج المادى، (٨٢٣.٦) ألف لقطاع الخدمات أحتل فيها قطاع التوزيع (٢٥٤.٣) ألف فرصه وكان نصيب الخدمات غير الأنتاجية (٥٦٩.٣) (٦).

وهو ما يفوق فرص العمل التى توفرت لقطاعى الزراعة والصناعة والبتترول والكهرباء معا حيث كان نصيب فرص العمل بهم ٢٠٥.٠، ٢٨٥.٧، ٨٠.٠، ١٢.٦ ألف على التوالى (٧).

## الوحدة بالألف

جدول رقم (١٨)

الإجمالي	الخدمات					الزراعة والري		المصايد المصايد الجديدة
	الخدمات	التشيد	المصايد	الزراعة والري	المصايد الجديدة	الزراعة والري	المصايد الجديدة	
١٣١٧.٦	٪٣٤.٥	٤٧٣.١	٪١١.٧	١٦.٧	٪١٦.٨	٢٩٩.٣	٪٣٧	٥.٦
١٢٢٥.٩	٪٥٢.٧	٦٤٩.٣	-	(٥.٣)	٪٢٣	٧٨٢.٧	٪٢٤.٣	٢٩٩.٣
يلاحظ نسبة تسبب كل قطاع في المصايد الجديدة إلى إجمالي المصايد الجديدة								
والتأثير النسبي في المصايد في قطاع التشيد								
٦٤٥	٦٢.٦	٤٦٤.٠	٢٤.٠	١٧٧.٧	١٣.٤	٩٩.٨	-	(٩٦.٠)
نسبة الزيادة في كل قطاع إلى الزيادة في الإجمالي زائد النقص في الزراعة								
١٩٧٦ - ١٩٧٣								

الجدول مأخوذ من البنك المركزي المصري - الميزانية الاقتصادية - الجلد الثالث عشر للمدة الثالث والرابع،  
التطبيقات الهيكلية في الاقتصاد المصري منذ ١٩٥٢/٥٢ صفحات ٢٣٣، ٢٣٩، ٢٤٤

## سمات بنية القوى العاملة القطاعية

### ١- سمات العمالة فى قطاع الخدمات

سبق وأن بينا التفوق المطلق لعمالة القطاع الخدمى على قطاعى الزراعة والصناعة وعرفنا فى الفصل السابق أن قطاع الخدمات الحكومى يتفوق على باقى القطاعات الخدمية بما يتكدس داخله من عمالة - فما هو موقف أفرع قطاع الخدمات والتي تتوزع وفقاً لما أُنْفَق عليه بين قطاع للتوزيع ويطلق عليه الخدمات الإنتاجية وقطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية.

رغم أن قطاع الخدمات الاجتماعية كما سبق ورأينا يتفوق على قطاع التوزيع إلا أن هذا الأخير يسيطر على حجم ليس قليلاً من العمالة الخدمية - وهو ما يعد تناقضاً مع مقتضيات تطور الإنتاج السلعى الذى أخذ نصيبه فى التناقص خلال الفترات السابقة.. والمفروض أن يتطور قطاع الخدمات الإنتاجية وفقاً لتطور الإنتاج السلعى وغير منفصل عنه.. أما فى حالة العمالة المصرية - فإن قطاع التوزيع (الخدمات الإنتاجية) يتطور بالزيادة فى الوقت الذى يتراجع فيه القطاع الأساسى المتحكم فى حركته (قطاع إنتاج السلع).. مما يعكس ارتباط ذلك القطاع (التوزيع) بالأهمية المتزايدة للتجارة الخارجية فى الاقتصاد المصرى فى سنوات السبعينيات والثمانينيات ومعنى آخر أن نمو هذه القطاعات قد ارتبط بزيادة توجه الاقتصاد المصرى إلى الخارج أكثر من ارتباطه بتوسع الطاقات الإنتاجية المحلية.

ونجد أن البيانات عن سنوات الثمانينيات تعكس ذلك حيث نرى وفق (المجلد رقم ١٩، ٢٠)

أن فرع المال والاقتصاد قد نمت فيه العمالة بمعدل (١٦٦٪) عن سنة

١٩٨٢ ووفر فرص عمل تقدر بـ ١ (٣١.٦) ألف فرصة عمل ويرجع ذلك إلى إزدياد حجم البنوك العاملة فى مصر وفتح المجال أمام الاستثمار الخاص بفضل سياسة الانفتاح .

أما التجارة فقد بلغ معدل النمو فى عمالتها (١٢٦٪) ووفرت قرص عمل تقدر بـ (١٣٣) ألف فرصة عمل.. كما نمت عمالة السياحة والطيران بـ (١١٨٪) وأستطاع قطاع السياحة والمطاعم والفنادق أن يوفر (٢٨) ألف فرصة عمل.. وقد ظهر أيضاً للمرء الأولى عمالة قطاع قناة السويس حيث أستطاع هذا القطاع أن يوفر (١.٣) ألف فرص عمل.

أما قطاع الخدمات الاجتماعية... فالملاحظ رغم غياب ذلك فى أحصاءات النمو أن قطاع الخدمات الحكومية قد حاز نصيب الأسد بما وفره من فرص عمل بلغت (٤٣٦.٣) وهو ما يقترب من مجموع فرص عمل قطاعى الزراعة والصناعة (٤٩٠.٧) معا.. ويفوق بشكل مطلق على كل القطاعات الأخرى بما فيها أجمالى الخدمات الأتتاجية.. وهو ما يتفق مع ما سبق استنتجته فى الفصل السابق.

تأتى بعد ذلك الخدمات الشخصيه والأجتماعيه بـ (٨٢.٧) ألف فرصة عمل والعقارات (٣٦.٥) ألف فرصة عمل والمرافق العامه (٨.١) ألف فرصة عمل ثم التأمينات الأجتماعية (٥.٧) ألف فرصة عمل.

الملاحظ أيضاً أن البيانات تعكس أهمية العمالة فى بعض الأفرع مثل الخدمات الرئاسيه التى بلغ فيها نمو العمالة (١٣٩٪) وهى عمالة فى خدمة مؤسسة الرئاسة المصريه وتعمل فى مجالات التشريع والترجمة والاستشارات الخ...

جدول رقم (١٩)

التطور النسبى للعمالة على مستوى القطاعات  
فى عام ٨٢ - ٨٧ مرتبة ترتيبيا تنازليا

٨٧ / ٨٦	٨٣ / ٨٢	القطاع	م
١٦٦	١٠٠	المال والاقتصاد	١-
١٥٤	١٠٠	الاسكان والتشييد	٢-
١٤٦	١٠٠	التعليم والبحوث والشباب	٣-
١٣٩	١٠٠	الخدمات الرئاسية	٤-
١٣٦	١٠٠	التموين والتجارة	٥-
١٢٢	١٠٠	الخدمات الصحية والاجتماعية	٦-
١٢٢	١٠٠	الزراعة والرى	٧-
١١٨	١٠٠	السياحة والطيران	٨-
١١٧	١٠٠	الكهرباء والطاقة	٩-
١١٥	١٠٠	الثقافة والإعلام	١٠-
١١٤	١٠٠	التأمينات	١١-
١٠٧	١٠٠	مصناعة والبتترول	١٢-
١٠٦	١٠٠	الدواوين العامة والمحال المحلية	١٣-
١٠٥	١٠٠	النقل والمواصلات	١٤-

المصدر - الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة - العمالة فى الجهاز الإدارى  
للدولة ورقة مقدمة الى مؤتمر استراتيجية الاستخدام فى مصر  
التصميمات ٢٧ - القاهرة - ديسمبر ١٩٨٨

جدول رقم (٢٠)

القطاعات الاقتصادية	فرص العمل الجديدة
الزراعة	٢٠٥
الصناعة والتعدين	٢٨٥.٧
البترول	٨.٠
الكهرباء	١٢.٦
المقارلات	١٧٢.١
مجموع القطاعات السلعية	٦٨٣.٤
النقل والمواصلات والتزيت	٦٠.٤
قناة السويس	١.٣
التجارة	١٣٣
المال والتأمين	٣١.٦
السياحة والمطاعم والفنادق	٢٨
مجموع الخدمات الانتاجية	٢٥٤.٣
ملكية العقارات	٣٦.٥
المرافق العامة	٨.١
الخدمات الشخصية والاجتماعية	٨٢.٧
التأمينات الاجتماعية	٥.٧
الخدمات الحكومية	٤٣٦.٣
مجموع الخدمات الاجتماعية	٥٦٩.٣

المصدر - وزارة التخطيط - ورقة مقدمة الى مؤتمر استراتيجية  
الاستخدام في مصر التصميميات - ص ٣٢.

بقيت ملاحظة على البيانات تختص بقطاع التشييد والمقاولات.. وهو خطأ تقع فيه أجهزة الأحصاء فى مصر حيث أن ذلك القطاع يتم حسابه ضمن قطاع الإنتاج السلمى.. ورغم إتفاقنا على ذلك حيث تحول التشييد إلى صناعة رأسمالية لديها كافة المقومات من عمل مأجور ورأس مال الخ.. إلا أن هذا القطاع - يخدم بالأساس قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية حيث أن ما يخرج من نتاج عمله يكون فى أغلبه بناء المساكن وبالذات النوع الفاخر منها.. ولا يساهم بنسبه كبيره فى بناء أعمال أنتاجيه (مصانع - تنمية وإصلاح أراضى - شق طرق وبناء سدود - رصف وبناء طرق وكبارى الخ..)

## ٢- العمالة الصناعية

سنقصر تحليلنا للعماله الصناعيه على تلك المشتغله فى الصناعات الأستخراجيه والتحويليه وذلك لبيان مدى تطور العماله فى كل منهما مما يعكس تركيب القوى العامله الداخلى وأتفاقه أو أختلافه عن تركيب هيكل هذه الصناعات سواء من ناحية التوظيفات الرأسماليه أو الناتج.. مع ملاحظه أن التحليل ينصب على العماله الصناعيه ككل والتي تختلف عن الطبقة العامله.

### أ- العماله فى الصناعات الأستخراجيه

(من الجدول رقم ٢١) يتضح أن أجمالى العماله فى الصناعات الأستخراجيه قد تطورت من (٢٠.٨) الف عام ١٩٦٠ إلى (٣٥) الف عام ١٩٧٨ - لكن الجدول يعكس عدم ثبات معدلات التطور فنجد أرتفاعات وأنخفاضات فى حجم العماله داخل هذا القطاع تكاد تكون سنويه - وهو يعكس إلى حد كبير طبيعه النشاط فى هذا القطاع الذى يتعرض

إلى الرواج أو الكساد وتأثير ذلك على الشركات العامله به خاصة وأن النشاط الاستخراجى يعتمد بالأساس على الموارد الطبيعیه (فحم - بترول - معادن - الخ...).

### جدول رقم (٢١)

تطور العمالة فى الصناعة الاستخراجية  
مقارنة بالصناعة التحويلية فى مصر

السنوات	العمالة الاستخراجية	العمالة التحويلية
١٩٦٠	٢٠.٨ ألف	-
١٩٦٣	١٤.٤ ألف	-
١٩٦٤	١٩.٦ ألف	-
١٩٦٦	١٧.٧ ألف	-
١٩٧٠	٢٩.٨ ألف	٥٨١.٠ ألف
١٩٧١	٧.٢ ألف	٥٤٨ ألف
١٩٧٢	١٩.٨ ألف	٦.٩ ألف
١٩٧٣	١٥.٤ ألف	٦٣٧ ألف
١٩٧٤	٢٠.٣ ألف	٦٤٧ ألف
١٩٧٥	١٣.١ ألف	٧.٣ ألف
١٩٧٦	٣٣.٤ ألف	- ألف
١٩٧٧	١٩.٩ ألف	- ألف
١٩٧٨	٣٥.٧ ألف	- ألف

المصدر - مجلة فكر - ص ٩٥

الأمر الآخر أن نسبة العاملين في مجال الإستخراج حتى في أوج نشاطها لا تقل سوى نسبة قليلة من العاملين في الصناعات التحويلية مما يدل على ثقل وزن العاملين في الصناعات التحويلية وتزايد ذلك الوزن النسبي عاما بعد آخر بين العمالة الصناعية (جدول رقم ٢٢)

#### ب - العمالة في الصناعات التحويلية

و(يدلل الجدول رقم ٢٢) على تطور العمالة في الصناعات التحويلية وذلك بالنسبة للعاملين في المنشآت التي تستخدم أكثر من عشرة أشخاص في كل من القطاعين العام والخاص.. ومن الجدول نلاحظ الآتي:

- إن أجمالى العمالة الصناعية قد تطور من (٥٨١.٠) ألف عامل إلى (٦٨٣) ألف خلال الفترة (٧٠ - ١٩٧٦) أى زيادة حوالى (١٠٣) ألف بمتوسط (١٧.٢) ألف سنوياً.. وهو معدل ضعيف للغاية خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار أن عدد عمال الصناعات التحويلية في عام (١٩٢٧) كان يبلغ (٥٤٦.٢٥٩) عامل(٨) x.

- إن ترتيب العمالة داخل الصناعات يعكس إلى حد كبير الوزن النسبي لهذه الصناعات والسابق بيانه في (الفصل ١).

وهو الخلل الذى تعاني منه الصناعة قبل الثورة وبعبء من غلبة وسيادة الصناعات الاستهلاكية - حيث نجد أن المركز الأول تحتله عمالة صناعة الغزل والنسيج (٢٤٩ ألف عامل أول الفترة)، (٢٧٩) ألف عامل آخر الفترة مع ملاحظة أن عمالة القطاع العام الصناعية في الغزل والنسيج قد بلغت (١٩٩.٧٣١) عام ١٩٧٣ أرتفعت إلى (٢١٨.٧٨٣) ألف عام ١٩٧٧(٩).

---

x مع ملاحظة أن ذلك المدد يتضمن كل الوحدات أقل أو أكثر من عشرة أشخاص.

جدول رقم (٢٢)  
المصاحف في المستعمرات التونسية

عدد المصاحف بالالف

اكتوبر من كل سنة

١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٠	
١٠٠٠٠	١٠.٥٠٠	١.٤٠٠	٩١.٠٠	٩٤.٠٠	٩٥.٠٠	٨٨.٠٠	المصاحف الجزائرية
٦.٠٠	٦.٠٠	٦.٠٠	٥.٠٠	٦.٠٠	٦.٠٠	٦.٠٠	المفروشات
١٣.٠٠	١٣.٠٠	١٢.٠٠	١٣.٠٠	١٢.٠٠	٦.٠٠	٩.٠٠	الدعائن
٢٧٨.٠٠	٢٩٣.٠٠	٢٧٤.٠٠	٢٦٩.٠٠	٢٥٩.٠٠	٢٣٣.٠٠	٢٢٦.٠٠	المنسوج
٢.٠٠	٢.٠٠	٢.٠٠	٢.٠٠	٢.٠٠	٨.٠٠	٤.٠٠	ملابس
٤.٠٠	٤.٠٠	٤.٠٠	٢.٠٠	٤.٠٠	٤.٠٠	٢.٠٠	الجلود ومنشجاتها
٥.٠٠	٥.٠٠	٦.٠٠	٦.٠٠	٦.٠٠	٥.٠٠	٥.٠٠	الاصطفية
٦.٠٠	٤.٠٠	٦.٠٠	٥.٠٠	٥.٠٠	٤.٠٠	٥.٠٠	منشجات الاصطافى
٢.٠٠	٢.٠٠	٥.٠٠	٢.٠٠	٢.٠٠	٤.٠٠	٢.٠٠	اللائات والتجهيزات
١١.٠٠	١٣.٠٠	١١.٠٠	١٣.٠٠	١١.٠٠	٩.٠٠	١٠.٠٠	البورق ومنشجات
١٦.٠٠	١٥.٠٠	١٤.٠٠	١٤.٠٠	١٦.٠٠	١٣.٠٠	١٦.٠٠	الطباخة والظفر
١٩.٠٠	٢٠.٠٠	١٦.٠٠	٢٠.٠٠	١٣.٠٠	١١.٠٠	١١.٠٠	المصاحف الكبرارية
٤.٠٠	٧.٠٠	٨.٠٠	٦.٠٠	٦.٠٠	٤.٠٠	٤.٠٠	منشجات البلاستيك
٢.٠٠	٢.٠٠	٤.٠٠	١.٠٠	١.٠٠	١.٠٠	١.٠٠	منشجات اللغاف والمبلى
١٠.٠٠	٨.٠٠	٩.٠٠	١٠.٠٠	٩.٠٠	٦.٠٠	٢.٠٠	الزجاج ومنشجاته
٢٣.٠٠	٢٢.٠٠	١٩.٠٠	١٩.٠٠	٢٠.٠٠	٢٠.٠٠	٢٠.٠٠	المنشجات الالامدنية

تابع جدول رقم (٢٢)

عدد العاملين بالآلاف

أكتوبر من كل سنة

١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٠
٣٣.٠٠	٣٨.٠٠	١١.٠٠	٣٢.٠٠	١٧.٠٠	١٢.٠٠	٣٣.٠٠
٤.٠٠	٤.٠٠	٧.٠٠	٨.٠٠	٥.٠٠	٤.٠٠	٤.٠٠
٣٣.٠٠	٣٣.٠٠	٣٣.٠٠	٢٤.٠٠	٣٧.٠٠	١٣.٠٠	٣٠.٠٠
٣٣.٠٠	٣٩.٠٠	٢.٠٠	٣٧.٠٠	١٨.٠٠	١٢.٠٠	١٤.٠٠
٣٦.٠٠	٣٨.٠٠	٢١.٠٠	٣٧.٠٠	٢٤.٠٠	٣٣.٠٠	٢٤.٠٠
٤.٠٠	١٤.٠٠	١.٠٠	٥.٠٠	٨.٠٠	٥.٠٠	٥.٠٠
٦.٠٠	٤.٠٠	٤.٠٠	٣.٠٠	٤.٠٠	٤.٠٠	٣.٠٠
٥.٠٠	٥.٠٠	٣.٠٠	٥.٠٠	٥.٠٠	٤.٠٠	٥.٠٠
٢٨.٠٠	٢٩.٠٠	١٥.٠٠	٢٤.٠٠	٢١.٠٠	١٩.٠٠	٣٧.٠٠
٦.٠٠	١.٠٠	١.٠٠	١.٠٠	١.٠٠	٣.٠٠	٢.٠٠
١.٠٠	٣.٠٠	٣.٠٠	٣.٠٠	١.٠٠	١.٠٠	١.٠٠
٦٨٣.٠٠	٧٠٢.٠٠	٦٤٧.٠٠	٦٣٧.٠٠	٦٠٩.٠٠	٥٤٨.٠٠	٥٨١.٠٠

بالنسبة للعاملين بمنشآت تستخدم ١٠ أشخاص وأكثر في كل من القطاعين العام والخاص  
المصدر : B. I. AST, 1981, P221

وهو ما يزيد من الأهمية النسبية للقطاع العام فى ذلك النوع من الصناعات.

يأتى بعد ذلك فى المركز الثانى عمالة الصناعات الغذائية (٨٨ ألف - ١٠٠ ألف) (انظر الجدول رقم ٢٢) وفى المركز الثالث عمالة المنتجات المعدنية بنصيب (٣٠ ألف - ٣٣ ألف)

- إن صناعات وسيطه مثل الحديد والصلب مثلاً وأن كانت تقترب العمالة فيها إلى عمالة المنتجات المعدنية (٢٣ ألف - ٣٣ ألف) إلا أننا نلاحظ عدم ثباتها طوال الفترة وهى تقريباً تخضع لارتفاعات وانخفاضات سنوية.. ويرجع ذلك إلى حجم الداخلين والخارجين من المشتغلين داخل تلك الصناعة كما سيظهر لنا فى الجزء الثانى عند معالجة ظاهرتى البطالة والهجرة فنجد أن تلك الصناعة شهدت أكبر تذبذب فى عمالتها (٢٣ - ١٢ - ١٧ - ٣٢ - ١١ - ٣٨ - ٣٣) ألف طوال الفترة..

- إن عمالة صناعة تكرير البترول قد تناقصت رغم ارتفاع إنتاج البترول ومعدلات استخراجه مما يؤكد على النتيجة السابق الإشارة إليها فى ازدياد الأهمية النسبية للبترول كخام طبيعى للتصدير أكثر من استخدامه فى الصناعة ونلاحظ أن التناقص فى العمالة داخل هذا القطاع كانت كالتالى (٥ - ٨ - ٥ - ١٠ - ١١ - ٤)

وإذا انتقلنا إلى تحليل العمالة الصناعية حسب المجموعات الصناعية المختلفة فنجد أن هناك أربع مجموعات أساسية احتلت المراكز الأولى داخل هيكل العمالة الصناعية فى الفترة ١٩٦٠ - ١٩٧٦ (١٠) الأولى هى عمالة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة (٣٤.٨ ٪)، ٣.٤٠ ٪.

الثانية هى عمالة صناعة المنتجات المعدنية والمعدات (١٩.٨ ٪) أنخفضت فى آخر المدة إلى (١٤.٩ ٪).

الثالثة هى عمالة صناعات المواد الغذائية والمشروبات والتبغ (٩، ١٣٪) أنخفضت فى آخر المده إلى (٧، ١٢٪).

الرابعة هى عمالة صناعات الخشب والمنتجات الخشبية بما فيها الأثاث (٤، ١٢٪) أنخفضت فى آخر المده إلى (٧، ١١٪).

أى أن تلك المجموعات الأربعة كانت فى الأجمالى تمثل (٦، ٧٩٪ - ٩، ٨٠٪) بين ١٩٦٠ و ١٩٧٦ وقد حصلت على ٥/٤ الزيادة فى عدد المشتغلين إلا أن عمالة الغزل والنسيج قد استحوزت وحدها على ما يقرب من نصف هذه الزيادة - مع ملاحظة أنخفاض كافه المجموعات لصالح الغزل والنسيج - أما سنوات الثمانينيات فلم يتغير الحال كثيراً حيث احتفظت مجموعة الغزل والنسيج بالمركز الأول بعمالة قدرها ٢٨٧، ٢ ألف عامل وجاءت الصناعات الغذائية فى المركز الثانى بـ (١، ١٠٢) ألف عامل وفقاً لبيانات ٨٣ - ٨٤ (١١١).

وهكذا فإن ترتيب الوزن النسبى للعمالة الصناعيه وفقاً لتوزيعها على الأفرع الصناعيه قد عبر عن خلل هيكلى فى بنية القوى العامله الصناعيه لصالح عمالة الصناعات الأستهلاكيه وهو ما يتوافق أيضاً مع التحلل العام فى هيكل الصناعه المصريه.

### ٣ - العمالة الزراعيه

يمكن تقسيم العمالة الزراعيه إلى ثلاث أقسام عمال الزراعة - عمال التراحيل - صغار الحائزين حيث أن كبار الملاك نادراً ما يشاركون فى العمل الزراعى.

وبالنسبة لعمال الزراعة نجد أن بيانات تعداد ١٩٦٦ قد حددت نسبة العمال الاجراء فى الزراعة بنسبة (٦، ٥٦٪) من قوة العمل الزراعيه يعمل منهم بأجر تقدي حوالى (٧، ٤٠) ويعمل الباقي بأجر عينى لدى الغير أو

لدى ذويهم (١٢)

وأن الخصائص النوعية والعمرية تدلل على أن حوالى ربع قوة العمل فى الريف المصرى من الأطفال تقريباً مما يعنى حرمانهم من فرص التعليم ودخولهم إلى جيش الأمية وانهاك مبكر لقوة العمل إلى جانب انحسار قدراتهم ومهاراتهم فى متطلبات الزراعة وهى بدائيه نتيجة لبدائيه وتخلف الزراعة المصريه نسبياً (١٣).

وقد ازداد ذلك الانحسار فى سنوات السبعينات نتيجة لما وصفه البعض "بالشيخوخة" أى تفريغ قوة العمل الزراعى من قواها الشابة العمرية (٢٠ - ٤٠ سنة) بتأثير الهجرة وعوامل الطرد من القرية المصريه (١٤)، (١٥).

أما عمال التراحيل فهم العمالة المتنقلة حسب مناطق العمل وهى ظاهرة عرفتھا الزراعة المصريه نتاج لتراكمات نظام السخرة واستمرت فى ظل نمو العلاقات الرأسماليه فى القرية المصريه حتى أواخر الستينات - وهى جماعات كانت تواجه أسوأ ظروف عمل حيث كان عامل التراحيل يعمل بعيداً عن أهله وقريته وينقل بوسائل المواصلات غير أدميه إلى مناطق العمل ويعيش فى الخيام أو العراء حسب الظروف (١٦).

وقد ذهبت تقديرات وزارة القوى العاملة إلى أنهم كانوا فى الستينات (٨٧٨.١٢٩.١) عامل (١٧).

وإذا كانت قوة العمل الزراعيه قد تعرضت للتناقص الكبير فى سنوات السبعينات. فإن تفسير ذلك يرجع إلى حد كبير إلى بداية أقول وأختفاء ظاهرة عمال التراحيل - حيث نجد أن العمالة الريفيه اللازراعيه (من يتهنون أنشطة لازراعيه داخل القرية) قد تزايد عددها من نحو (٩٤٨) ألف عامل ١٩٧١ إلى نحو (٢.٢) مليون عامل عام ١٩٨٢ وتضاعفت نسبتهم من نحو ١٧.٩٪ إلى ٣٧.٤٪ (١٨).

وهو ما يؤكد اعتقادنا بأن معظم هؤلاء هم من عمال التراحيل رغم عدم

وجود دراسات ميدانية تدل على ذلك.. فعمال التراحيل مؤهلين أكثر من غيرهم لتترك الزراعة وإمتحان مهن أخرى. حيث أن عامل التراحيل كان غالباً ما يعمل فى مجالات لا ترتبط بالزراعة وعملياتها المختلفه إرتباطاً مباشراً.. على عكس عامل الزراعة الأجير الذى غالباً ما يعمل فى الإنتاج الزراعى النباتى فى المقام الأول والحیوانى فى المرتبه الثانیه.

### صغار الحائزين

عشیه ثوره یولیو كان هناك حوالى (١.٤٩٦.٥٠٠) فلاحاً یملكون (٤٢٤.٢٨) فدان بمتوسط ملكیه تصل إلى ٢٨٪ من الفدان (١٩) وهى ظاهره مازالت تسيطر على وضع الريف المصرى وتخلق أزواجیه فى عمل العماله الزراعیه فصغار الحائزين والملاك یعملوا فى أراضيهم القزمیه كملاك لبعض الوقت وفى أراضى الغير كأجراء فى وقت آخر حتى أن البیانات تدلل على أن هناك ٢٤.٩٪ من حجم العماله الزراعیه تقوم بدور مزدوج.. فهم یعملون فى أراضى عائلاتهم وأحياناً یعملون لدى الغير فى شكل زمامله أو مقابل أجور غیر نقدیه (٢٠)

### التوزيع الوظيفى للعماله الزراعیه

السهم الأخرى التى تميز العماله الزراعیه هى توزيعها الوظيفى وفقاً للمحاصيل المنتجه.. ونتیجه لاتعدام البیانات حول ذلك التوزيع رغم أهميته فى بیان الوزن النسبى للعماله وفقاً للتركيب المحصولى والذى یمكن معه الاستفاده من ذلك سواء فى تخطيط العماله أو تخطيط السياسه الزراعیه فقد أضطررنا إلى اللجوء إلى ما توفره البیانات حول توزيع العماله وفقاً لتوزيع المحاصيل فى مجموعات (صیفیه - نیلیه - شتویه - فاکهه). (ویشیر جدول رقم ٢٣) إلى إن وزن العماله الزراعیه العامله فى مجال

جدول رقم (٣٣)  
احتياجات الانتاج الزراعي في المعالة الزراعية  
١٩٨٢

البيان	المساحة مليون فدان	المعالة الزراعية مليون عامل / يوم	%
الزروع المقوية	٤.٩٤٦	١٣٣	١٤.٦
الزروع الصيفية	٥.٠٠٧	٢٨٠	٤١.٦
الزروع الخيلية	٠.٨٢١	٤٣	٤.٨
الزروع فاكهية	٠.٣٩٠	٧٤	٨.١
جملة الانتاج النباتي	١١.٦٤	٦٣٠	٦٩.١
جملة الانتاج الحيواني		٢٨٢	٣٠.٩
جملة الانتاج الزراعي		٩١٢	١٠٠٠

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، سوق العمل في مصر (قطاع الزراعة السيد) يونيو ١٩٨٥ عن وزارة الزراعة -  
الوضع الحالي والتطور المستقبلي للمعالة في القطاع الزراعي - مؤتمر استراتيجيات الإستخدام في مصر ص ٣٥-  
الطبعة ١٨-٢٠ ديسمبر ١٩٨٨ (٤) صفحة

الإنتاج النباتى للمحاصيل تبلغ أكثر من ثلثى العمالة فى الإنتاج الزراعى حيث تمثل (٦٩.١٪) بينما لا يمثل العاملون فى الإنتاج الحيوانى سوى (٣.٩٪) مع الأخذ فى الاعتبار التداخل فى العمل الزراعى بين الإنتاج النباتى والحيوانى الا أننا نستطيع مع ذلك أخذ تلك المؤشرات كاتجاه عام. أيضاً وبشكل عام يمكن الاستنتاج - رغم التداخل فى العمل الزراعى بأن العمالة فى إنتاج المحاصيل الصيفيه تحظى بالمرتبه الأولى ٦٤.٦٪ وبعدها الشتويه ١٤.٦٪ وأخيراً النليليه ٤.٨٪. ومنه تبين إذا صحت تلك المؤشرات على طفيان العمالة داخل المحاصيل النقدية أكثر من المحاصيل التقليدية.

### بنية العمالة موزعة طبقاً للأقسام المهنية

وفقاً لتقسيم القوى العامله حسب الأقسام المهنية والذي يعطيه لنا (جدول رقم ٢٤) يتضح لنا أن معدلات نمو العمالة الإجماليه تقل عن معدلات نمو السكان الذى بلغ عن نفس الفترة حوالى ٣٪ كما سبق ورأينا فى (الفصل ٢) وهو ما يعنى تراجع قوة العمل بالنسبه لزيادة السكان

أما ترتيب الأقسام المهنية فالملاحظ أنه كان على النحو التالى:

أولاً : أصحاب المهن العلميه والفنيه ومن إليهم بمعدل نمو ٧.٨٪

ثانياً: التنفيذيون والإداريون ومديرو الأعمال بنسبه ٧.٣٪

ثالثاً : المشتغلون بالأعمال الكتابيه بنسبة ٥.١٪

ويرجع ذلك إلى ما سبق أن أكدنا عليه فأرتفاع نسب أصحاب المهن العلميه والفنيه جاء نتيجة لسياسه الدوله بتعيين كافة خريجي الجامعات - أما أرتفاع معدل نمو التنفيذيين والإداريين ومديري الأعمال فيرجع إلى اهتمام قطاع الدوله بزيادة عدد وظائف المستويات العليا. ويرجع نمو المشتغلين بالأعمال الكتابيه أرتفاع نسبة خريجين المدارس

التجاريه والزراعيه - كما سيأتى فى الجزء الثانى - وتعيينهم فى وظائف كتابيه - ويعكس كل ذلك خلا أساسيا فى كفاءة عمل هيكل الإنتاج الذى يدفع القوه العامله نحو الأعمال الغير أنتاجيه حيث أن نصيب النمو فى المهن الأنتاجيه لم يتجاوز (٣.٣) فى عمال الإنتاج و(٠.٦)٪ فى المشتغلون بالزراعة وصيد البر والبحر.

أخيراً فإن (الجدول رقم ٢٤) يعكس ضخامه حجم ما يسمى بالعماله الهامشيه أو الهامشين فى المجتمع وهم غير المصنفين مهنياً حيث بلغ معدل فوهم (١١.٥)٪ وهى تعكس عجز الهيكل الاقتصادى والأنتاجى عن إستيعاب هذا الحجم الضخم من القوه العامله..

حيث تتركز تلك المجموعه فى وظائف السعاه وفى أنشطة غير منتجيه مثل بلطجيه دور الملاهى والثقافه ومنادى السيارات وفشات الدلائل والمشتغلين بحجز الأماكن فى وسائل المواصلات والباعه الجائلين وماسحى الأحذية وغيرها... وقد أمكن تقدير تلك الفئات فى أحصاء ١٩٨٦ بحوالى (١.٤٢٨) مليون شخص (٢١)

وفى سنوات الثمانينات نجد ارتفاع جديد فى نسبة أصحاب المهن الفنيه والعلميه ومن إليهم فتصل إلى (١١.٣)٪ × كما زادت أيضاً نسبة المديرين والإداريون ومديرو الأعمال إلى ٢.٥٪.. وأرتفعت نسبة أعداد المشتغلون بالأعمال الكتابيه إلى ٨.٥٪

بينما واصلت نسبة العاملون فى الزراعة وتربية الحيوان وصيد البحر والبر وأعمال الغابات أنخفاضها إلى ٣٧.٥٪.. كما أنخفضت نسبة عمال الإنتاج ومن إليهم بنسبه طفيفه فكانت ٢١.٢٪ (٢٣).

وهو ما يعكس صحة الأتجاه الذى سبق الإشارة إليه من زيادة الاعتماد

× نجد أن تلك النسبة تتفوق عما لدى الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٦٨ حيث لم تكن نسبتهم هناك إلا ١١.٢٪ فقط (٢٢) والفرق الوحيد يكمن فى استخدام تلك العناصر هناك داخل الهيكل الإنتاجى

جدول رقم (٢٤)

قوة العمل موزعة طبقا للأقسام المهنية (١٥ سنة فأكثر)

معدل النمو السئوى المتوسط	١٩٧٦	١٩٦٠	الأقسام المهنية
٧.٨	٧.٥	٣.٢	أصحاب المهن العلمية والفنية ومن اليهم
٧.٣	١.١	٠.٥	التنفيذيون والإداريون ومديرو الأعمال
٥.١	٧.٣	٤.٧	المشتغلون بالأعمال الكتابية
٠.٨	٦.٦	٨.٢	المشتغلون بأعمال البيع
١.٣	٨.٥	٩.٨	المشتغلون بالخدمات
٠.٦	٤١.٩	٥٤.٠	المشتغلون بالزراعة وصيد البر والبحر
٣.٣	٢١.٣	١٨.٢	عمال الانتاج ومن اليهم
١١.٥	٥.٨	١.٤	غير المصنفين مهنيا
-	١.٠	١.٠	للمجموع
٢.٢	٩.٦٤٢.٢٣٤	٦.٧٨٣.٧٤٨	الإجمالي بالأرقام

المصدر: محسوب من تعدادى ١٩٧٦، ١٩٦٠ عن د. إيهاب سلام مزار القوى العاملة  
فى مصر ص ٤٠ - الأهرام الاقتصادى العدد ٧٦٩ ص ٣٨ ص ٤١ مايو ١٩٨٤.

على العمالة الخدمية لتتفق مع تحول الاقتصاد إلى الاتجاه الخدمي الربحي. فلم يكن نمو أصحاب المهن الفنية والعلمية ومن إليهم إضافة إلى القوى الإنتاجية في المجتمع..

فإذا أهملنا نسبة حملة المؤهلات النظرية في العلوم الإنسانية مثل خرجى كليات التجارة والأدب والحقوق وما إلى ذلك والتي يستأثر قطاع الخدمات بأغلبها. وأخذنا أعداد العلميين والمهندسين والتقنيين نجد أنها حسب مصادر اليونسكو قد بلغت في مصر عام ١٩٧٣ حوالى (٥٩٣٢٥٤) شخصاً لم يعمل منهم سوى (١٠٦٦٥) في مجال البحث والتطوير التجريبي ولا يعمل من بين هؤلاء الـ (١٠٦٦٥) سوى (١٣٢٨) شخصاً فقط في الهندسة والتكنولوجيا.. و(٤٧٨١) شخصاً في مجال الزراعة (٢٤) مما يدل على ضعف القاعده البشرية للتطوير العلمى والتكنولوجيا.

وإذا ما أنتقلنا إلى تحليل فئه المهندسين وسط أصحاب المهنى الفنية والعلمية فسنجد انعكاسات الآثار السابق ذكرها بشكل أوضح حيث أن توزيع المهندسين والذي يفترض أن يأتى فى صالح القطاع الصناعى لمجده يأتى فى الواقع لصالح قطاعات الخدمات فتشير أحصاءات تعداد السكان ١٩٧٦ إلى أن :

عدد المهندسن العاملين فى قطاع الصناعة التحويلية يبلغ (٤٣٨٤٩) بينما يرتفع عددهم فى مجال خدمات المجتمع العامه والخدمات الإجتماعيه والشخصيه إلى (٤٤١٧٤) مهندس.

وإذا ما أخذنا المهندسين والكهربائيين ومهندسى الألكترونيات فإن عددهم فى الصناعه التحويلية لا يزيد عن (١٨٢١) شخصاً بينما يعمل منهم فى قطاع الكهرباء والغاز والمياه (٢١٦٢) بينما يرتفع عددهم فى مجال الخدمات إلى (٤٢٨٦) شخصاً بنصيب (١٤٢٥) للنقل والتخزين والمواصلات و(٢٨٦١) لخدمات المجتمع العامه والخدمات الإجتماعيه

والشخصية (٢٥).

وإذا إنتقلنا لفئة الفنيين فى مجال الهندسة الكهربائيه والألكترونيه نجد أن من يعمل منهم فى قطاع الصناعه التحويليه هم (٤٧٢٤) شخص فقط بينما يعمل فى مجالات الكهرباء والغاز والمياه (٦٦٢١) .. أما الخدمات فتتفوق على القطاعين مجتمعين حيث تبلغ نسبة الفنيين العاملين فى الخدمات (١١٧٥٧) شخص بنصيب (٥٠٨٠) للنقل والتخزين و(٦٦٧٧) شخص لخدمات المجتمع العامة والخدمات الاجتماعيه والشخصية (٢٦).

## هوامش الفصل الرابع

- ١- د. عبد النبي الطوخى - تحليل التفسيرات فى خصائص القوى العاملة (٤٧ - ١٩٧٤) ص ٢١٤ - المؤتمر الثالث للاقتصاديين المصريين - ص ٢٠٩ : ص ٢٤١ - القاهرة - مارس ١٩٧٨ - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٧٨
- ٢- د. كاظم حبيب - مفهوم التنمية الاقتصادية ص ٣٥ - الفارابى - بيروت - ١٩٨٠ - (١٩١) صفحة
- ٣- أمينة شفيق - الطبقة العاملة المصرية (م. س) ص ٤٤
- ٤- البنك المركزى المصرى - المجلة الاقتصادية المجلد الثامن عشر - (م. س) ص ٢٣٣
- ٥- وزارة التخطيط - مشرّع الخطة الخمسية ٨٢ - ٨٣ / ٨٦ - ١٩٨٧ - المجلد الرابع - الاستراتيجية العامة للصناعة والتعدين ص ٣٣ - القاهرة أغسطس ١٩٨١ - ٥٤٤ صفحة
- ٦- وزارة التخطيط - الاستخدام فى مصر (م. س) ص ٣٧ - مؤتمر الاستراتيجية.
- ٧- المرجع السابق.
- ٨- جمال الشرقاوى - الطبقة العاملة النشأة والتطور - قضايا فكرية - الكتاب ٥ - ص ١٤ - مايو ٨٧ - القاهرة - ص ١٣ : ص ٢٥
- ٩- البنك المركزى المصرى - صناعة غزل ونسيج القطن - المجلة الاقتصادية - العدد الثانى ص ١١١ - المجلد العشرون - القاهرة - ١٩٨٠ - ص ١٠٥ : ص ١٢٤
- ١٠- انظر د. فوزى رياض وآخرين - دراسة لسوق العمل (قطاع الصناعة) - ص ٧٤ - الجهاز المركزى للتعينة العامة والاحصاء (م. س).
- ١١- البنك الأهلى المصرى - التطورات المحلية - النشرة الاقتصادية - المجلد السابع والثلاثون - العددان ٣، ٤ - ص ٣٣٤ - القاهرة ١٩٨٤ ص ٣٣١ : ص ٣٥١.
- ١٢- د. عبد الباسط - توزيع الفقر فى القرية المصرية (م. س) - ص ٦٥ عن الجهاز المركزى للتعينة العامة والاحصاء - أبعاد قوة العمل فى ج. م. ع ص ٣٧ - جدول ١٧ - مريع رقم ٣٥٠٥ - يناير ١٩٧٥
- ١٣- د. عبد الباسط - توزيع الفقر (م. س) ص ٦٦ (١٢٠) صفحة

١٤- انظر - د. حسين الفقير - العمالة الزراعية ومشكلة التحديث والتشبيخ في  
المقتصد الزراعى المصرى ص ٤٦ - قضايا فكرية ٥ - مايو ١٩٨٧ - ص ٤٤: ص

٥٧

١٥- ايضاً - د. السيد يوسف - اقتصاديات الملكية الزراعية ص ١٣١ - الهيئة  
المصرية العامة للكتاب - القاهرة ١٩٨١ (١٦١) صفحة.

١٦- انظر عطيه الصيرفى - عمال التراحيل ص ٦٢ - دار الثقافة الجديدة - القاهرة -  
١٩٧٥ - (١٤٧) صفحة.

١٧- د. عبد الباسط - توزيع الفقر (م. س) ص ٦٠، ٦١

١٨- د. عبد الباسط عبد المعطى ود. محمد أبو مندور الديب ود. محمد منصور عبد  
الفتاح (الدولة والقرية المصرية - قضايا فكرية - ١ - ص ١٢٠ - القاهرة - ص  
٩٤ : ص ١٢٥)

١٩- د. على بركات - الملكية الزراعية بين ثورتين (١٩١٩ - ١٩٥٢) ص ٥٩ -  
مركز الدراسات الاستراتيجية - القاهرة - ديسمبر ١٩٧٨ - (١٢٨) صفحة.

٢٠- عبد الباسط - توزيع الفقر (م. س) ص ٤٣.

٢١- د. سعد حافظ - الطبقة العاملة المصرية - ماهيتها وخصائصها الهيكلية - قضايا  
فكرية ٥ - ص ٣١ - القاهرة - مايو ١٩٨٧ - ص ٢٦ : ص ٤٣

٢٢- انظر عبد الفتاح قنديل - نقل التكنولوجيا المتطورة إلى الدول النامية ص ٣١٤ -  
بحث مقدم إلى المؤتمر الأول العلمى السنوى للاقتصاديين المصريين - ص ٢٠٥ : ص

٣٥٧ - القاهرة مارس ٧٦ - الهيئة العامة للكتاب - القاهرة ١٩٧٦

٢٣- وزارة القوى العاملة - الاستخدام فى مصر - (م. س) ص ١٩ جلول ١

٢٤- محمد عبد الشفيق - التطور التكنولوجى والأعتماد على الذات فى التجربة  
الصناعية المصرية (٧٠ - ١٩٨٠) ص ١٦٤ - ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمى

السنوى السادس للاقتصاديين المصريين - القاهرة ٢٦ / ٢٨ مارس ١٩٨١ -

جمعية الاقتصاد السياسى والتشريع - دار المستقبل العربى - القاهرة ١٩٨٤

٢٥- محمد عبد الشفيق - التطور والتكنولوجيا (م. س) ص ١٦٤.

٢٦- المرجع السابق ص ١٦٥.



## الجزء الثانى

مشكلات تطور الموارد  
البشرية  
فى مصر

## الفصل الأول

تمثل مشكلة البطالة أحد أهم المشكلات التي تواجه تطور الموارد البشرية والقوى الكاملة المصرية وتعمق نموها وإعادة إنتاجها وهي ظاهرة سبق أن تناولنا سماتها المشتركة بين بلدان العالم الثالث وأختلافها عما تشهده بلدان الغرب الرأسمالي (أنظر المدخل)... حيث أن ما تشهده مصر - وأيضاً بلدان العالم الثالث - هي بظالة نشأت لقصور الطاقة الإنتاجية عن استيعاب الموارد البشرية وارتبطت بنمط توظيف الفائض الاقتصادي وآليات تهديده.. وهي فى المحصلة الأخيرة بطالة هيكلية نتاج للمهاكل الاقتصادية المتخلفة والمختلة... وسنقوم فى الصفحات التالية بتحليل تلك الظاهرة فى الواقع المصرى.... كما سنتوقف أمام سياسة

البطالة وسياسة  
إعداد الكادر

إعداد الكادر لما لها من تأثير على تفاقم تلك المشكلة...

## البطالة

### أ- البطالة السافرة

اختلفت التقديرات الرسمية حول حجم البطالة السافرة... وإن اتفقت جميعها على ارتفاع معدل البطالة باضطراد منذ النصف الثانى من السبعينيات. ويشير (الجدول رقم ٢٥) إلى عدة حقائق :

أولا : أن أعداد العاطلين قد ارتفعت من (١٧٥) ألف فرد فى تعداد ١٩٦٠ إلى (٨٥٠) ألف عام ١٩٧٦ ثم إلى (٢.٠١١) مليون عام ١٩٨٦ وهو ما يوازي (٢.٢٪، ٧.٧٪، ١٤.٧٪) من حجم القوى العاملة على التوالي فى تلك السنوات - وعلى ذلك ارتفاع معدل البطالة قد شهد تضاعفاً خلال سنوات السبعينيات والثمانينيات.

ثانياً: أن معدلات البطالة هى أعلى فى الإجمالى بين الإناث عنها فى الذكور حيث مثلت (٥.٨٪، ٢٩.٧٪، ٤٠.٦٪)، بينما لم تكن إلا (١.٩٪، ٥.٦٪، ١٠.٠٪) بالنسبة للذكور عن السنوات (٦٠)، ٧٦، ١٩٨٦ وترتفع النسبة أكثر فى الريف المصرى.

ثالثاً: أن معدل البطالة هى أعلى منها فى الحضر عن الريف حيث كانت ٦.٣٪، ٩.٥٪، ١٥.٨٪ على امتداد الفترات الثلاثة.

وقد تواصل الارتفاع فى معدلات البطالة حتى أننا نجد النسبة الأجمالية للبطالة فى السنة التالية تصل وفقاً لتقديرات جهاز الإحصاء الرسمى إلى ١٥.٦٪ من القوة العاملة فى آخر يونيو ١٩٨٨ (١)، بينما تصل بها تقديرات منظمة العمل الدولية إلى أن البطالة تمثل (٢٠٪) من حجم قوة العمل (٢)، والسمة الرئيسيه التى تشير إليها بيانات البطالة السافرة فى

مصر هي ارتفاع نسبة المتعلمين بين أعداد المتعطلين عن العمل فقد زاد عددهم من (٤٠) ألف متعطل عام ١٩٦٠ إلى حوالي (٣١٠) آلاف عام ١٩٧٦... ويقدر عددهم منذ منتصف الثمانينيات بمليون متعطل أى أن نسبتهم حوالي (٥٥٪) من إجمالي المتعطلين(٣).

وتذهب تقديرات أخرى إلى أن أعدادهم تتراوح بين (٢) مليون و(٢.٥) مليون متعطل في الثمانينيات بمعدل (٣:٢) عاطل بالأسره الواحد(٤)، ولنا عوده لمناقشة ذلك في سياسه إعداد الكادر في نهاية الفصل وتشير بيانات عام ١٩٧٦ إلى أن نسبة البطالة بين الأميين لم يتجاوز (٢.٥٪) بينما هي في أصحاب التعليم الابتدائي (٦.٢٪) ... والتعليم المتوسط (٢٠.٦٪) ... والتعليم الجامعى (١١.٣٪) (٥) وقد ارتفعت تلك المعدلات في ١٩٨٦ حتى أن العاطلين من أصحاب المؤهلات الجامعية قد بلغوا نسبة (٢٦٪) من إجمالي المتعطلين(٦) بينهم (٤٠) ألف مهندس(٧).

السمة الأخرى المميزه للبطالة السافرة في مصر هي ارتفاع نسبة الشباب فنجد أن (٩٠٪) من المتعطلين هم من الداخلين الجدد إلى سوق العمل(٨) وهو مايعنى انعكاساً مباشراً لتأثير الهيكل الاقتصادى وعدم قدرته على أستيعاب العمال الجديده

## جدول رقم (٢٥)

مستوى البطالة (الأفراد في سن ٦ سنوات وما فوق حسب الجنس ومكان الإقامة  
في المناطق الريفية والحضرية - سنوات التعداد ١٩٨٦، ١٩٦٠

١٩٨٦	١٩٧٦	١٩٦٠	
			<u>عدد العاطلين (بآلاف)</u>
٢.٠١١	٨٥٠	١٧٥	الاجمالي
١١٥٩	٥٥٨	١٣٩	ذكور
٨٥٢	٢٩٢	٣٦	إناث
٩٨٥	٣٩٦	٥٦	مناطق ريفية
٥٩٦	٢٦١	٤٦	ذكور
٣٨٨	١٣٦	١٠	إناث
١.٢٧	٤٥٤	١١٩	مناطق حضرية
٥٦٢	٢٩٧	٩٣	ذكور
٤٦٤	١٥٧	٢٦	إناث
			<u>معدل البطالة (%)</u>
١٤.٧	٧.٧	٢.٢	الاجمالي
١٠.٠	٥.٦	١.٩	ذكور
٤.٠٦	٢٩.٧	٥.٨	إناث
١٣.٧	٦.٤	١.١	مناطق ريفية
٩.٣	٤.٥	١.٠	ذكور
٥.٠٤	٣٨.٠	٣.٠	إناث
١٥.٨	٩.٥	٤.٣	مناطق حضرية
١٠.٩	٧.٢	٢.٨	ذكور
٢٤.٨	٢٥.٠	٩.١	إناث

المصدر: الجهاز المركزي : تعداد السكان ١٩٦٠، ١٩٧٦. النتائج الأولية  
لتعداد ١٩٨٦.

## ب - البطالة المقنعة

### ١- فى الزراعة

رغم أن القطاع الزراعى فى مصر يعتبر مستودعاً للبطالة بكافة أنواعها (٩) إلا أن هذا القطاع يتميز بارتفاع البطالة المقنعة بالأساس، وذلك لطبيعته موسمية النشاط به. وفى مصر تشير البيانات إلى أن قطاع الزراعة كان يعانى عام (١٩٥٠) من بطالة مقنعة قدرتها وزارة الزراعة بنسبة ٣٠٪ (١٠). وفى أوائل الستينيات قدرتهم بعض المصادر بـ ٢ مليون معظمها عامل زراعى (١١)، بينما قدرتها مصادر أخرى بحوالى ٢ مليون معظمها بطالة مقنعة (١٢). وحتى نهاية الستينيات كان هناك فائض فى العمالة بين البطالة السافره والمقنعة والموسمية يقدر بين (٣٠، ٥٠٪) من القوى العاملة الزراعية (١٣).

ورغم انخفاض إجمالى العمالة الزراعية بالنسبة لهيكل العمالة المصرى فى أعوام السبعينيات والثمانيات إلا أن الدراسات تشير إلى أن فائض العمالة الزراعية واصل ارتفاعه.. حيث قدرها البعض فى عام (١٩٧٣) بحوالى (٢٥٪) (١٤) وواصلت ارتفاعها إلى (٥٥٪) عام ١٩٨٥ (١٥).

### ٢- فى قطاع الدولة

من السمات المميزه للبطالة فى مصر هى البطالة المقنعة داخل قطاع الدوله والتى بدأت منذ النشأة الحديثه للقطاع العام، وتعاظم الدور الاقتصادى للدولة ورسومها لسياسات التشغيل (أنظر فصل رقم ٣ ج١). وتختلف التقديرات حول حجم تلك العمالة الفائضة... فنجد أنها فى أحصائيات وزارة القوى العاملة تبلغ حوالى (٤٠٪) فى الجهاز الإدارى الحكومى و (٣٠٪) من حجم العاملين فى القطاع العام (١٦) فى أواخر السبعينيات، بينما تقدرها أجهزة الإحصاء الرسميه فى منتصف الثمانينيات

بـ (٤٣٪) فى الجهاز الإدارى الحكومى و(٤٠٪) فى القطاع العام (١٧).  
بينما تشير تقديرات لبعض الخبراء بأن هناك (٧٥٪) من موظفى الحكومه  
عماله زائده وأن نحو (٢٥٪) من العاملين فى هذا القطاع لا يقومون بأية  
أعمال (١٨).

على أية حال فالانحجاء العام بكافه التقديرات يؤكد وجود تلك الظاهرة  
وتعاضدها - وتتضح معالم تلك الظاهرة أكثر إذا ما أخذنا حجمها وفقا  
للقطاعات المختلفة حسب الوظائف، حيث يقدر بعض الخبراء عدد السعاة  
العاملين بالمصالح الحكومية بحوالى (٢٥٠) ربع مليون ساع وأن هذا  
الجيش يتزايد بمعدل ٢,٥٪ سنويا (١٩). وأن تلك الظاهرة قد امتدت  
للقطاع العام مما اضطر وزير الصنائه إلى اتخاذها مبررا لوقف التعميمات x  
( التوظيف) بعد أن تبين له وفقا لتصريحه أمام مجلس الشعب المصرى أن  
هناك شركة قطاع عام بها (١٦) ألف عامل خدسى وإدارى... فى حين أن  
العاملين المنتجين بها لايزيدون على (٣) آلاف عامل (٢٠).

وداخل قطاع الإنتاج نجد أن نتائج دراسة مقارنة عن موقف قطاع الغزل  
والنسيج فى مصر فى منتصف السبعينيات قد بينت أن هناك فائضا فى  
العصالة فى مشروعات القطاع العام تبلغ (٤٠٪) فى عمليات الغزل  
(٢٥٠٪) فى عمليات التجهيز و(٥٠٠٪) فى عمليات تفصيل  
الملابس (٢١).

وقد تسببت تلك الظاهرة فى انخفاض إنتاجية العامل داخل ذلك القطاع  
- وإذا ما أخذنا مؤشرا لذلك متمثلا فى فاقد العمل... سنجد أن أحد  
الدراسات الميدانية قد أوضحت أن نسبة فاقد العمل فى الوقت المتاح للعمل  
تبلغ بين (٢٠ - ٤٠٪) كحد أدنى ... بمعنى أن كفاءة استغلال عنصر

x كانت بالطبع هناك أسباب أخرى على رأسها شروط صندوق النقد الدولى بوقف التعميمات

العمل × يتراوح بين (٦٠ - ٨٠٪) (٢٢) ونجد تقديرات دراسة علمية أخرى تشير إلى أن القطاع العام يخسر شهريا حوالى (١.٥) مليون ساعة عمل وأن الأجازات العامة تصل إلى (٦٣٪) من أيام السنة (٢٣).

## العوامل المؤثرة فى رفع معدلات البطالة

تنوعت العوامل المؤثرة على رفع معدلات البطالة فى مصر... وقد تفاعلت عناصر الخلل والتخلف فى الهيكل الاقتصادى مع نط التنمية الرأسمالية بأساليبه المختلفه فى الستينيات والسبعينيات لتخلق فى ظل علاقات التبعية الاقتصاديه للخارج مشكلة ضخمة أمام الموارد البشرية تعوق نموها وإعادة إنتاج الأيدى العاملة.

### العوامل الخارجية

تختلف اقتصاديات بلدان العالم الثالث -ومن بينها مصر- عن اقتصاديات العالم الرأسمالى المتقدم، لذلك فإن آليات عمل الهياكل الاقتصاديه فى العالم الرأسمالى المتقدم تختلف عن حال بلدان العالم الثالث فهذه الأخيرة يكاد يختفى منها فرع إنتاج وسائل الإنتاج... كما أن التناقض بين الإنتاج والاستهلاك يظهر بصورة عكسيه حيث يكون الاستهلاك أكبر كثيرا من الإنتاج، وإذا كانت مصر قد اتجهت خلال السبعينيات إلى الخارج لحل تلك المشكله عن طريق الاستيراد فقد أصبحت أكثر عرضة للتأثر بأزمات العالم الرأسمالى المتقدم... ولكن تأثيرات الازمة

$$X = \frac{\text{ساعات العمل الفعلية}}{\text{ساعات العمل المتاحة}} \times 100$$

الدورية لبلدان الغرب الرأسمالي لم تظهر في مصر بشكل مباشر على تعطل القوى العاملة ... حيث أن سياسات التوظيف والتي تتحكم فيها إلى حد كبير الدولة خاصة في المجال الصناعي قد عطلت فعل تأثير الدورات الرأسمالية في الغرب على ارتفاع معدلات البطالة في مصر..

ونلاحظ ذلك إذا ما حاولنا المقارنة بين ما شهده العالم الرأسمالي من أزمات دورية خلال السبعينيات وارتفاع معدلات البطالة في تلك الفترة ففي السبعينيات مر العالم الرأسمالي منذ أواخر (١٩٧٣) بأزمة عميقة أنتشرت إلى كل العالم الرأسمالي المتطور ولم يخرج منها إلا في النصف الثاني من عام (١٩٧٥) وأوائل عام (١٩٧٦) ... وكانت سنوات (١٩٧٧، ٧٦) هي فترة ازدهار نسبي، فمعدلات النمو كانت متواضعة وكانت بين ٣.٥ ٪، ٥ ٪ تقريبا ولكن هذا الوضع استمر فقط حتى النصف الأول من عام ١٩٧٩، ففي النصف الثاني بدأت تظهر أعراض الأزمة الجديدة ومنذ بداية عام ١٩٨٠ استمر اشتداد تفاقم الأزمة حتى الوصول إلى مستويات الركود التي لم يسبق لها مثيل في كل فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية (٢٤).

أما مصر فيشير (الجدول رقم ٢٦) إلى أن معدلات البطالة كانت حتى عام ١٩٧٤ في مستويات متواضعة فكانت ١٠٠ - ٧٧ ٪ - ٦٨ ٪ - ٧٣ ٪ - في سنوات (١٩٧٠ - ٧١ - ٧٢ - ١٩٧٣) على التوالي، وإذا كانت بداية الارتفاع في عام ١٩٧٤ إلى ١٠٥ ٪ بارتفاع أعداد المتعطلين من ١٠٧ إلى ١١٠ آلاف متعطل، فإن ذلك كان سببه الأساسي هو بداية تسريح المجندين من القوات المسلحة المصرية بعد انتهاء حرب أكتوبر ١٩٧٣.

الملاحظ أيضا أن سنوات الازدهار في الغرب لم تشهد تحسنا لوضع المتعطلين في مصر حيث استمرت معدلات البطالة من (١٤٩ ٪ إلى ١٧٩ ٪ إلى ٢٣١ ٪) في السنوات (١٩٧٧، ٧٨، ١٩٧٩) على التوالي.

جدول رقم (٢٦)  
بيانات من قوة العمل في جمهورية مصر العربية في السنوات من ١٩٧٠ إلى ١٩٨٤  
(الأعداد بالآلاف)

قوة العمل						
السنوات	المشتغلون		المتطلعون		إجمالي	
	المعد	النسبي	المعد	النسبي	المعد	النسبي
١٩٧٠	٨٠٤٤٢	١٠٠	١٩٨٠	١٠٠	٨٢٤٢٢	١٠٠
١٩٧١	٨٢٥٢٥	١٠٣	١٥٣١	٧٧	٨٤٠٥٦	١٠٢
١٩٧٢	٨٦٨٢٠	١٠٨	١٣٤٦	٦٨	٨٨١٦٦	١٠٧
١٩٧٣	٨٥٦٧٣	١٠٧	١٤٥١	٧٣	٨٧١٢٤	١٠٦
١٩٧٤	٨٨٦٧٣	١١٠	٢٠٨٦	١٠٥	٦٠٧٥٩	١١٠
١٩٧٥	٩٠٣٠٧	١١٢	٢٣٢٤	١١٨	٩٢١٤١	١١٢
١٩٧٦	-	-	-	-	-	-

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - رضا إبراهيم وآخرين. الاستقرار التوجيهية القومية للاستخدام ص ٧٨ - ورقة مقدمة للوزير الاستخدام ديسمبر ١٩٨٨.

تابع جدول رقم (٧٦)

١١٥	٩٤٩٤٣	١٤٩	٢٩٦١	١١٤	٦١٩٨٢	١٩٧٧
١١٩	٩٨.٢٥	١٧٩	٣٥٤٥	١١٨	٩٤٤٨٠	١٩٧٨
١٢٢	١٠٠.٣٣٥	٣٣١	٤٥٨٢	١١٩	٩٥٦٥٣	١٩٧٩
١٢٥	١.٠٣٣٥٠	٢٧١	٥٣٥٩	١٢٢	٩٧٩٩١	١٩٨٠
١٢٨	١.٥١٧٩	٢٨٩	٥٧٢٢	١٢٤	٩٩٤٥٧	١٩٨١
١٣٠	١.٧٣.٨	٣٠٦	٦.٦٢	١٢٦	١.١١٤٦	١٩٨٢
١٤٩	١٢٣٣٨٧	٤١٠	٨١٢٧	١٤٣	١١٥٣٦٠	١٩٨٣
١٥٣	١٢٥٧٤٦	٣٨٢	٧٥٦٠	١٤٦	١١٨١٨٦	١٩٨٤

مع ملاحظة أن بيانات بحث القوى العاملة تختلف من بيانات التعداد من حيث:  
١- قوة العمل بالبحث من ١٢-٦٤ سنة ولكن في التعداد من ٦ سنوات حتى ٦٤ سنة ٢- البحث لا يشمل أفراد القوات المسلحة في حين تشملهم بيانات التعداد. - لم يتم تنفيذ البحث في عام ١٩٧٦ نظرا لإجراء تعداد السكان.

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - رهنا إبراهيم وآخرين. الاستراتيجيات القومية للاستخدام من ٢٨ - ورقة مقدمة لمؤتمر الاستخدام ديسمبر ١٩٨٨.

يؤكد ذلك أن تأثير الأزمات الدورية فى العالم الرأسمالى كان محدودا على معدلات التضخم الداخلى والتى ارتفعت كثيرا فى السبعينيات فقد أكدت دراسة هامة قام بها أحد الباحثين المصريين بأن الاقتصاد المصرى فى ظل الانفتاح قد أصبح حساسا للأزمة الاقتصادية العالمية ودورات فيض الإنتاج فى بلدان الغرب الرأسمالى وذلك خلافا لعصر ما قبل الانفتاح حيث أن سياسه الانفتاح قد ترتب عليها زيادة حجم التجارة مع الدول الغربية موطن الأزمة (٢٥) ورغم ذلك فإن تأثير ذلك على التضخم كان بدرجة محدودة (٢).

أما سنوات الثمانينيات فيمكن ملاحظة تأثير أزمات الدورة الاقتصادية على وضع البطالة فى مصر، ولكن أيضا ليس بشكل مباشر، فقد تفاعلت عوامل الضغط الخارجى (صندوق النقد الدولى) على الحكومة المصرية لوقف التوظيفات الجديدة مع تأثير الأزمة العالميه التى أدت إلى هبوط أسعار النفط فى النصف الأول من الثمانينيات حيث أدى ذلك العامل الأخير إلى تغيرات على الطلب على العمالة فى أسواق البترول، حيث عانت (البلدان النفطية العربية) من آثار أنخفاض أسعار البترول وقامت بعمل سياسات انكماشية أدت إلى التخلص من بعض العمالة الأجنبية وتعرضت العمالة المصرية -بالتالى- لنقص الطلب عليها فى تلك البلدان، بل وإنهاء عقود توظف العاملين المصريين بها ... وقد جاء ذلك ليفاقم الاتجاه الذى ظهر فى تلك البلدان من تقليص العمالة المصرية منذ أواخر ١٩٧٨ ردا على سياسة السادات الخارجيه بالصلح مع إسرائيل... وقد مثلت العمالة العائده من بلدان النفط أو التى ضاعت منها فرص التوظيف فى بلدان النفط السبب المباشر الخارجى فى ارتفاع معدلات البطالة الداخليه حتى أن التقديرات تذهب إلى أن النصف الثانى من الثمانينيات كان متوقعا أن يعود فيه (٤٠٠ . . . .) مصرى من العاملين فى الدول العربيه إلى مصر كما قدرته

مصادر آخر بجليون ومصدر ثالث بـ (١.٦) مليون حتى أوائل ١٩٨٥ (٢٧).

وعلى مقدار أهميه تأثير العوامل الخارجيه على ارتفاع معدلات البطالة الداخليه خاصه (الطلب البترولى) إلا أننا نعتقد أن تأثير العوامل الداخليه كان أكثر عمقا× منذ توقف العمل بخطط التنميه عام ١٩٦٥، وسيادة القطاع الخدمى على الهيكل الاقتصادى وانتهاج سياسات تنميه مبدده ومعوقه لتطور القوى العاملة تتمثل فى سياسات إعداد الكادر وتبديد الفائض الاقتصادى فى توظيفات غير منتجة.

وقبل الانتقال لمناقشة العوامل الداخليه نرى ضرورة التعرض لعامل أساسى شكل إعاقه مباشره أمام القوى العاملة وكان يجمع بين العامل الداخلى والخارجى وهو الحرب مع إسرائيل.

فقد جاءت حرب يونيو (٦٧) لتضع نهايه لاي حديث حول التنميه... وكانت الحرب هدفا أساسيا من قبل دوائر رأس المال الدولى لضرب التجربة المصريه وبعد الهزيعه تركزت كل جهود النظام الناصرى نحو إعادته بناء القوات المسلحة، حتى أن برنامج الإصلاح الذى أعلنه فى (٣٠) مارس ١٩٦٨ كان جوهره الأساسى حشد القوى العسكريه والاقتصاديه والفكرية لتحرير الأرض (٢٨).

وأنعكس ذلك فى تخفيض حجم الاستثمارات المدنييه وتحويل الموارد المخصصه لها لتحويل أعاده بناء الجيش مما كان له آثار اقتصاديه بالغه الخطورة.

ويظهر لنا ذلك من خلال متابعة تطور معدلات الاستثمار حيث كانت

---

× فإن اتجاه القوى العاملة نحو العمل فى بلدان النفط كان أساسا من عدم قدرة الهيكل الاقتصادى على استيعابهم داخل مصر، كما أن سياسة تصدير العمالة الى البلدان النفطية أصبحت سياسة رسمية للحكومة المصريه (انظر ج٢-٥) وهو ما يعنى أن ذلك الاتجاه كان ضمن العوامل الداخليه.

١٥.١٪ - ١٣.٤٪ - ١١.٩٪ - ١٤.٤٪ - ١٣.٠٪ - ١٢.٨٪  
- ١٣.١٪ فى خلال الفتره (٦٧/٦٦ - ١٩٧٣) بمتوسط عام لكل  
الفتره لايزيد على ١٣.٣٪ (٢٩) وارتفعت بالمقابل نفقات مصر الحربيه فى  
الفتره (٦٧ - ١٩٧٤) من (٧١٨) مليون جنيه أول الفتره إلى  
(١٢٦٣) عام ١٩٧٠ ثم إلى (٢٢٩٥) عام ١٩٧٤ (٣٠)

وأدى ذلك إلى غو عدد القوه العامله المقتطعة من القطاع المدنى لخدمه  
أغراض القوات المسلحه حتى وصلت أعداد القوات المسلحه عام ١٩٧٣ إلى  
(٣٩٨) الف شخص (٣١)

وهو ما حافظ من جهه أخرى على انخفاض نسب البطالة (٢.٨٪ عام  
١٩٦٨، ٢.٥٪ عام ١٩٦٩، ٢.٢٪ عام ١٩٧٠، ١.٧٪ عام ١٩٧١،  
١.٤٪ عام ١٩٧٢) (٣٢).

وقد أدى ذلك فى مجمله إلى أن بدايه ارتفاع معدلات البطالة قد جاءت  
بعد الانتهاء من حرب ١٩٧٣ ونتيجة لتسريح المجندين والذين ظلوا فى  
الخدمه العسكريه طوال الفتره (٦٧-١٩٧٣) وهو ما أدى إلى ظهور البطالة  
السافره (المكشوفه) فيما بعد نتيجة لعدم قدرة الهيكل الاقتصادى على  
استيعابهم بعد أن ازداد تحوله نحو القطاعات الخدميه ... أيضا فإن قدرة  
الدوله على التشغيل فى ظل الهيكل الاقتصادى المتخلف قد أدت إلى  
تكديس المجندين المسرحين فى قطاع الدوله الحكومى الإدارى والخدمى مما  
ارتفع أيضا بنسب البطالة المقنعه داخل تلك القطاعات فإن حروب الاستنزاف  
والتي أستمرت من (٦٧ - ١٩٧٣) بالرغم من أستنزافها لموارد الدوله الا  
أن السياسه الاجتماعيه فى توظيف ( تعيين ) الخريجين ظلت كما هي...  
مما ضاعف من تكديسها داخل قطاع الخدمات الحكوميه وداخل الجهاز الأدارى  
للدوله وهو المجال الوحيد المفتوح بعد إغلاق الباب أمام أستثمارات جديده  
فى القطاعات الإنتاجيه.

وبهمنا الإشارة فى نهاية هذا التحليل إلى أن تأثير الحروب على البطالة فى مصر لم يكن بدرجة واحدة، فلم تؤثر حروب مصر كلها بدرجة متساوية على توظيف القوى العاملة... فقد أدت حرب السويس إلى نقص الإيرادات وذلك بعد انخفاض الواردات من الخارج ونقص الحصيلة الجمركية.. أما حرب ٦٧ فقد أدت إلى توقف مصادر تمويله هامه أهمها البترول وقناه السويس لعدة سنوات، أما حرب ١٩٧٣ فقد ترتب عليها رجوع بترول سيناء ودخل قناه السويس.

والمشكلة تكمن فى السبعينيات فى تهديد تلك الموارد على توظيفات غير إنتاجيه.

الملاحظ أيضا أن الإتفاق العسكرى لم يتوقف عن النمو طوال الفترات التاليه لحرب ١٩٧٣، مما كان له أثره -بالطبع- على زيادة الإقتطاعات من التوظيفات المدنيه وان كان الدخل من الموارد الرعيه قد عوض ذلك فنجد أن الاتفاق العسكرى قد وصل فى ١٩٧٩ إلى ١٨٦٩ مليون دولار وفى عام ٨٢/٨٣ وصل إلى (٢٣٨٠) مليون دولار (٣٣) وهو ما أثر على فرص التوظيف فيما لو كان قد أستخدم ذلك فى القطاع المدنى، فقد أظهرت الاحصائيات أن مليار دولار فى الانتاج المدنى يوفر فرص عمل (٩٢) ألف فى النقل ، (١٠٠) ألف فى البناء ، (١٣٩) ألف فى الرعاية الصحيه ، (١٨٧) ألف فرصه عمل فى التعليم (٣٤).

أخيرا فقد ترتب على نتائج حرب أكتوبر وارتفاع النفقات الحربيه أن ارتفعت نسب الاستهلاك العام لتصل حتى بعد حرب ١٩٧٣ إلى ٢٩.٢٪ من الناتج المعلى الإجمالى عام ١٩٧٤، مما ترتب عليه أن مساهمه قطاع الدوله فى المدخرات المعليه عن طريق الميزانيه أصبحت مساهمه سالبه، ويمقدار أكبر متزايد (٣٥).

وقد كان ذلك ضرورياً فانخفاض الاستثمارات ترتب عليه ضآله فرص التوظيف للعماله فى القطاعات الإنتاجيه ونظراً لالتزام الحكومة بتوظيف الخريجين وسياسه العماله الكامله فقد اضطرت إلى زياده الاستهلاك العام لتحتوى فى جانب منه على أماكنات تشغيل للقوى العامله الوافده إلى سوق العمل أو المسرحين من الجيش بعد انتهاء الحرب.

### العوامل الداخليه

كانت سياسات التوظيف المتبعه ضمن إطار التنميه الرأسماليه أحد أهم الأسباب المباشره وراء ارتفاع معدلات البطاله فى السبعينيات والثمانينات... حيث أن حكومه الثوره قد لجأت بعد توسع دور قطاع الدوله فى أواخر الخمسينيات إلى صياغه سياسه التشغيل والتوظيف على أساس سياسه التوظيف الكامل والالتزام بتعيين وتوظيف الخريجين وهو ماكان بمثابة تحويل البطاله السافره ( المكشوفه ) إلى بطاله مقنعه (٣٦) فتشير إحصائيات ما قبل الثوره إلى أن ٥٧٪ من العمال كانوا يعملون لمدة ٦٠ ساعه أسبوعياً وكان هناك (١٧٪) يشتغل ٨٠ ساعه أسبوعياً... وفى تقرير جمعيه الحيز والحرية صادر عام (١٩٤١) جاء فيه أن بعض الصناعات ترتفع فيها عدد ساعات العمل اليوميه إلى ١٧ ساعه (٣٧).

وعندما جاءت قوانين يوليو بتخفيض عدد ساعات العمل إلى ٤٢ ساعه أسبوعياً أدى ذلك إلى ضم أقسام جديده من البطاله السافره إلى العمل داخل قطاع الدوله أو حتى القطاع الخاص وفتح مجالاً لعمل أقسام أخرى لم يكن متاحاً أمامها العمل فى ظل النظام السابق.

وحين استنفذت تلك السياسه إمكانياتها الفعلية بعد ارتفاع نسب البطاله المقنعه كما ظهر فى الصفحات السابقه حيث كانت تلك التوظيفات حلاً وهمياً لا يقوم على أسس واقعيه ودخلت معظمها داخل القطاع الإدارى

الحكومي والخدمي نتج عن ذلك في فترة السبعينيات والثمانينيات التحول مره أخرى نحو ظاهره البطالة السافرة وقد ضاعف من تأثير ذلك سياسات التوظيف بعد الانفتاح والتي قامت باتخاذ الإجراءات اللازمة إلى تحقيق الاتضباط في صفوف القوى العاملة ومن أهمها الإلغاء التدريجي لسياسه توظيف الخريجين (٣٨).

وهو ما فاقم من مشكلة البطالة السافرة حيث ان وزاره القوى العاملة لم تقم إلا بتمهين ( توظيف ) (٢٥٪) فقط من الخريجين خلال الفتره (٧٧ - ١٩٨٧) والذين بلغت جملتهم (٨٠٠) ألف خريج (٣٩).

ويرى البعض أن مشكله العمالة الفائضة في قطاع الدولة بعد انتهاج سياسه التوظيف الكامل قد نشأت مع نزوع البرجوازيه البيروقراطيه إلى توسيع أجهزه البيروقراطيه ومصادره الصراع الطبقي عن طريق سياسه توظيف العمالة بغض النظر عن حاجه المؤسسات اليها (٤٠).

ورغم اتفاقنا على ذلك إلا أننا نرى ان ذلك التفسير أحادي الجانب حيث أنه يركز على العوامل الاجتماعيه لنشأه فائض البطالة، أما العوامل الاقتصادية فقد كانت أساسا من داخل سياسات التنميه المتبعه وخاصة استراتيجيه إحلال الواردات التي سبق التعرض لها (أنظر الفصل ج الجزء ١) والتي لم تغلح في تغيير تركيب الهيكل الاقتصادي وفاقمت من أزمته ومهدت الطريق نحو سياده القطاع الخدمي والاعتماد على الموارد الريعيه في السبعينيات، وكانت سببا مباشرا وراء ارتفاع معدلات البطالة في أعوام السبعينيات.

توافق مع ذلك التهديد الهائل للفائض الاقتصادي... وإذا كنا سبق وأن رأينا أولويات التوظيف تتجه نحو القطاع الخدمي وهو ما اعتبرناه تهديداً غير مباشر للموارد، ففي سنوات السبعينيات ونتيجته لسياسات التنميه المتبعه ظهرت أشكال كثيره لتهديد الفائض الاقتصادي بشكل مباشر سنأخذ

منها عده أمثله وقد ساهمت تلك الأشكال إلى تعميق أزمة الاقتصاد المصرى وأزمه القوى العاملة المصريه، حيث أنها كانت تمثل أقتطاعات مباشره من الموارد المحدودة لمصر وتبديدها فى غير صالح الهيكل الاقتصادى، وفى غير صالح تطوير القوى البشرىه وكما لاحظ أحد الباحثين فإن سنوات السبعينيات قد اتسمت بتصدير بعض الدول الفقيره لرأس المال وذلك على عكس مرحلة تصدير رأس المال التى تحدث عنها "لينين"... فتجد بلداً مثل مصر أستطاعت البنوك العاملة بها وفقاً لنظام الاستثمار ( القانون ٧٤ ) أن تصدر (٢.٤) مليار دولار خارج البلاد حتى ديسمبر ١٩٨٠ - وقد بلغت جملة توظيفات بنوك الاستثمار والأعمال فى مصر فى الخارج (٥٢٪) من إجمالى توظيفاتها عام ١٩٧٩، وكانت النسبة (٢٧٪) للبنوك المشتركة فى نفس العام(٤١).

هذا إلى جانب عمليات التهريب التى شاركت فيها كافة البنوك حتى أن أحد البنوك فى عام ١٩٨١ استطاع وحده بوسائل ملتويه ومخادعه أن يحول (٥.٩) مليون دولار للخارج(٤٢).

وفى سنوات الثمانينيات ووفقاً لقانون الاستثمار استطاعت شركات توظيف الأموال الاسلاميه وهى ظاهره ارتبطت (بعصر الانفتاح) بتبديد (٥) مليارات جنيه من رأس مال التنمية بمصر(٤٣).

وإذا ما انتقلنا إلى الموارد الاقتصاديه المبدده نجد أحد الدراسات العلميه تشير إلى أن هناك فاقدأ مبدداً فى استخدام الموارد الاقتصاديه يصل سنويا إلى ما قيمته (١٣) مليار جنيه عن سنوات الثمانينيات وتلك القيمه تشمل بعض العناصر الاقتصاديه فقط على سبيل المثال دون حصر إجمالى التبديد فى الموارد الاقتصاديه(٤٤).

وبإجراء مقارنة بسيطه مع تكلفة التشغيل لفرصه عمل واحده فى القطاعات المختلفه لاستطعنا حساب حجم الفرص الضائعة على العمالة فى

التوظيف نتيجة لتبديد الفائض الاقتصادى.

والتقديرات تختلف حول التكلفة المتوسطة لفرصة العمل الواحد فنجد رئيس مجلس الشورى يقدرها بـ (١٨) ألف جنيه (٤٥). كما قدرتها دراسة مقدمة إلى ندوة تنمية فرص العمل بـ (٢٥ ألف جنيه) وفى نفس الندوة اكدت دراسة أخرى على أن سوق العمل يدخلها سنويا حوالى (٤٠٠) ألف شخص، ولأن فرصه العمل تتطلب استثمارات قدرها (٣٢) ألف أو (٢٠) ألف جنيه وفقا لتقديرات الخطة فإن الاستثمارات اللازمة لخلق فرص عمل كافية هي (١٢.٨٠٠) مليون جنيه سنويا أو على الأقل (٨٠٠٠) مليون جنيه سنويا (٤٦).

وهو - فى كل الأحوال - رقم يقل عما يتم تبديده من الفائض الاقتصادى والذي بلغ ١٣ ملياراً كما سبق أن اشرنا وتزيد الصورة إيضاحاً إذا ما أخذنا بدراسة الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء لتكلفه فرصة العمل الواحد وفقاً للقطاعات المختلفة فنجدها فى التشييد والبناء تتكلف (١٠.٨٣٠) ألف جنيه، الصناعة (٤٢.٦٠٤)، الزراعة (٧.١٥٦)، التجارة المنظمة (٩.٩٢٢)، القطاع المصرفى (٢٧.٨٩٣)، الخدمات التعليمية (١.٦٤٦)، الخدمات الصحية (٤.٧٩٠) وفى النقل والمواصلات (٢.٢٠٠)، وفى القطاع غير المنظم (٢.٣٩٠) ألف جنيه (٤٧).

ولنا أن نقدر بعد ذلك حجم الفرص المبددة على تشغيل القوى العاملة نتيجة لاستمرار سياسات تبديد الفائض الاقتصادى!!!

## سياسات إعداد الكادر

تأتى أهمية دراسة عملية إعداد الكادر وتأهيل الموارد البشرية من أهمية ما يسمى بالثروة البشرية أو رأس المال البشرى فإذا كانت ثروة أية أمة تكمن أساسا فى سكانها فلا بد من قياس هذه الثروة بدرجات مهاراتهم وقدراتهم ومعارفهم .. وهذا القدر الإجمالى من المهارات والقدرات والمعارف لدى الأفراد هو ما يمكن وصفه بالثروة البشرية أو الثروة الانسانية.

كما تأتى أهمية تلك الدراسة أيضا لما لاحظناه فى الصفحات السابقة عن نوعية البطالة فى مصر حيث أصبحت تتسم بأنها بطالة متعلمين .. مما يعنى مسئولية سياسات إعداد الكادر وتأهيله ... فسياسات التعليم والتدريب هى الترجمة الطبيعية لسياسات ومؤشرات خطط القوى العاملة اللازمه لتحقيق الموازنة الفعلية بين جانب الطلب والعرض.

وإذا كان معظم الباحثين قد اتفقوا على أن مشكله إعداد وتأهيل الكادر ترجع بشكل أساسى إلى غياب السياسات المدروسة والمخططة فى مختلف مجالات التعليم.

فتحن نرى أن ذلك كان على العكس يحمل فى طياته سياسة ثابتة تتفق مع اتجاه التغيرات التى حدثت فى الاقتصاد المصرى واتجاهه الخدمى ...

### لمحة عن تطور نظم التعليم فى مصر

حتى عام ١٩٥٢ كان وضع التعليم وإعداد الكادر للمصريين يتسم بتوجهه إلى تعليم أبناء الفئات القادرة وانخفاض أعداد المتعلمين فى ظل سياسه الاحتلال البريطانى التى حرصت على أن يزداد المصريون أمية وبعداً عن التعليم ... فى الوقت الذى انتشرت فيه المدارس الخاصة الفرنسية والإنجليزيه والإيطاليه والأمريكية واليونانية لتعليم الأجانب (٤٨) وبعد

ثورة يوليو تطور نظام التعليم فى الاتجاه نحو المصريين خاصة بقَد سنوات المواجهة مع بلدان الغرب، والتمصير والتأميم حتى إقرار الدستور المؤقت عام ١٩٦٤ والذي أقر المجانية الكاملة للتعليم فى جميع مراحل الأبتدائية والإعدادية والثانوية والجامعية.

ومن بعدها أخذت أعداد الكادر من المصريين فى الازدياد بمعدلات كبيره بعد أن تم فتح مجال التعليم أمام الجميع بعد أن كان قاصرا فقط على الأغنياء.

كما نتج عن تلك الفترة أن عملية إعداد وتأهيل القوى العاملة وتدريب الكادر اللازم للتنمية أصبحت -بدرجة كبيرة- مرتبطة بسياسات الدولة فى مجال التعليم... وأصبحت عملية إعداد الكادر تعتمد بالدرجة الأساسيه على توجيهات الدولة فى هذا المجال حيث احتكرت العملية التعليميه عن طريق ما امتلكته من أدوات مالية واقتصادية.

ويمكننا بذلك الاعتماد على بيانات التعليم العام فى مصر حيث أنه يلعب الدور الرئيسى لتكوين وتأهيل العماله... فوفقا لهيكل العمالة فهو يتكون - باستبعاد قطاع الزراعة - برأى خبراء القوى العاملة (٤٩) من :

- ١- مستوى الأخصائيين... ويقابله خريجو الجامعات.
- ٢- مستوى الفنيين ومساعدى الأخصائيين ومصدرهم خريجو الكليات المتوسطة العملية ومعاهد إعداد الفنيين.
- ٣- مستوى العمالة الماهرة ومصدرهم خريجو المدارس الثانوية الفنية ومراكز التدريب المتخصصة
- ٤- مستوى العمالة متوسطة المهارة والحرفيين ومصدرهم الأساسى مراكز التدريب القصيره والتلمذه الصناعيه ومراكز التكوين والتدريب المهني والمدارس الإعداديه الفنيه والعملية.

وبذلك نجد أن التعليم العام (جامعات ومدارس) والذي تسيطر عليه الدولة يمتلك آليات التحكم فى مدخلات سوق العمل فى مصر ... حيث يسيطر على مراكز إعداد الأخصائيين (الجامعات) ومساعدتهم والعمالة الماهرة وجزء كبير من العمال متوسطى المهاره (خريجى المدارس المختلفه) ونظرا لضعف بنية القطاع الخاص فى مصر خاصه الصناعى والطبيعه الريعيه المسيطره على البرجوازيه الكبيره فإننا نجد أهمالاً كاملاً بإعداد الكادر داخل مؤسسات القطاع الخاص حيث تفضل ترك تلك المهمه للدولة وتستفيد بما أنتجته مراكز الدوله ومؤسساتها من عماله مؤهله جديدة دون أن يترتب على ذلك أية تكلفة داخلية لمؤسسات القطاع الخاص فى مجال التدريب والتاهيل.

لذا فيركز البحث على تحليل دور مراكز الدوله ومؤسسات التعليم المختلفه فى التعامل مع قضية إعداد الكادر، ونرى أن اتجاهات ذلك ستكون -إلى حد كبير- دقيقة وصحيحة ومعبره عن اتجاهات سياسات إعداد الكادر فى مصر.

### التدريب والتأهيل للقوى العاملة

قبل التحليل القطاعى للعناصر الأربعة السابق الاشاره اليها يمكن بيان صوره إجماليه عن واقع حال التدريب والتأهيل للقوى العاملة ويوضح الجدول رقم (٢٧) توزيعاً تقريبياً للقوى العاملة فى مجال التعليم والتدريب من خلال جهد المؤسسات والمراكز التعليميه المختلفه (٥٠) مع ملاحظة أن هذه الأعداد محدده باعتبار التحاق التلاميذ بالمرحله الابتدائيه فى عام ١٩٦٠ وتدرجها فى المراحل المختلفه حتى عام (١٩٧٥) ... وأن عدد الأطفال فى سن السادسة عام ١٩٦٠ كان (٥٨٠) ألف طفل، كذلك تم استبعاد مجهود القطاع الخاص فى مجال التلمذه الصناعيه

للعوامل السابق الإشارة إليها x.

جدول رقم (٢٧)

عدد المتخرجين سنوياً بالآلاف	عدد المقبولين سنوياً بالآلاف	المرحلة التعليمية
٢٥٠	٦٠٠	الابتدائي
٢٠٠	٢٤٠	الاعدادي
٨٥	٩٠	الثانوي العام
٣٢	٥٥	الثانوي التجاري
٨	١٠	الثانوي الزراعي
١٧	٢٤	الثانوي الصناعي
٨	١٠	دور المعلمين
١٠	-	مراكز التكوين المهني بالشئون الاجتماعية
١٤	-	جهاز التدريب والتشبيد والبناء والإسكان
١٢	-	مراكز تدريب أخرى
٩	-	مراكز تدريب وزارة الصناعة
٥٠	-	مراكز تدريب أخرى
٥٠	٥٥	جامعات

x على سبيل المثال لم يزيد حجم العمالة في مراكز تدريب الصناعات الصغيرة (قطاع خاص) عن (١٣٣٨) عامل وفقاً لإحصائيات الهيئة العامة للصناعات عام ١٩٧٧ (انظر: اتحاد الصناعات المصرية-الكتاب السنوي - القسم الأول ص٤٢ -القاهرة ١٩٧٨).

ويوضح الجدول السابق الآتى:

- أن مستوى الاختصاصيين فى تلك العينة وهم خريجو الجامعات لا يتعدى (٦٪)، أما مستوى الفنيين ومساعدى الاختصاصيين فقير مبین لغياب معاهد إعداد الفنيين والكليات المتوسطة .. ولكن يمكن ضم هذا المستوى مع مستوى العمالة الماهرة وهم خريجو المدارس الثانوية الفنية ومراكز التدريب المتخصصة فنلاحظ أن نسبة خريجي المدارس الفنية حوالى (٨٪) ومن هؤلاء حدد الاحصاء نسبة العمالة الماهرة بـ (٥.٥٪) فقط أما المستوى الرابع والعمال متوسطو المهارة والحرفيون فنلاحظ أنهم حوالى ٦٪ ... أما الحرفيين فلم يتجاوزوا (٥.٥٪) بالنسبة للعينة (٥١) والملاحظ أن النسبة العظمى من العينة (٨٠٪) قد تسرب من المراحل التعليمية المختلفة وهو مادعى أصحاب التقرير لوضعهم ضمن العمالة غير الماهرة.

أى أن خلاصة العملية التعليمية لإعداد وتأهيل الكادر تفقد القوى العاملة (٨٠٪) من إجمالي المرشحين لتلقى التدريب والتعليم سنويا وهى نسبة غايه فى الارتفاع.

وقد كانت النتيجة الفعلية لتلك السياسه هى ارتفاع نسب العجز فى العمالة الفنية المدربه من خريجي المدارس الفنية الثانوية ومراكز التدريب ومستوى العمالة الماهرة من خريجي مراكز التدريب والتلمذة الصناعية بعد المرحلة الإعداديه حتى أنه قد بلغ بالنسبة للفنيين عام (١٩٨٠) حوالى (٨٩٢.٨٪) وفى عام ١٩٨٥ (٢٥١٪) وبالنسبة للعمالة الماهرة (٥٨.٧٪)، (٨٩.٢٪) عن نفس الفترة (٥٢).

وقد نتج أيضا عن ارتفاع نسبة المتسربين من كافة المراحل التعليمية أن أصبح عدد المقيدین فى صفوف التعليم الإبتدائى لايجاوز (٧٢٪) من الفئه السنيه (٦-١٢) سنه، وأن نسبة المقيدین فى صفوف التعليم الثانوى

بأنواعه لا تتجاوز ٤٠٪ من الفئة (١٥ - ١٨) سنة .. أما التعليم الجامعى فلا تتجاوز النسبة (١٣٪) من الفئة (١٩ - ٢٢) سنة.

### مستوى الأخصائيين

تطورت أعداد طلاب الجامعات فى مصر طوال الفترات محل الدراسات فنلاحظ أن البيانات الإحصائية توضح تطوّرهم فى السبعينيات من (٢٢٧، ٨٧٨) طالباً وطالبة إلى (٢٠٧، ٦٩) طالب وطالبة عام ١٩٨٣/٨٢ وكانت معدلات تطوّرهم هى ٢٨.١٪ عام ٧٣/٧٢، ١٩.٢٪ عام ٧٤/٧٣، ٢٩.٦٪ عام ٧٦/٧٥، ٢٩.٨٪ عام ٧٧/٧٦، ٢٩.٥٪ عام ٧٨/٧٧، ٣٠.٨٪ عام ٧٩/٧٨، ٣١.١٪ عام ٨٠/٧٩، ٣٢٪ عام ٨١/٨٠، ٣٢.٦٪ عام ٨٢/٨١، ٣٢.٧٪ عام ٨٣/٨٢ (٥٣).

وكانت نسبة تطوّرهم إلى جملة السكان (٥٤) كما يعكسها جدول رقم (٢٨)

٧٩/٧٨	٧٨/٧٧	٧٧/٧٦	٧٦/٧٥	٧٥/٧٤
١.٣٣	١.٣١	١.٢٧	١.٢١	٩.٦٪
٨٤/٨٣	٨٣/٨٢	٨٢/٨١	٨١/٨٠	٨٠/٧٩
١.٥٩	١.٥٥	١.٤٨	١.٤١	١.٣٥

وهو ما يعكس زيادة مستمرة فى أعدادهم بالقياس لإجمالي السكان مما يعطى مؤشرا إيجابيا لارتفاع نسبة الأخصائيين فى المجتمع رغم بطء معدلات نموهم.

ولكن هذا المستوى فى تطور إعداد كادر الأخصائيين لا يعكس حقيقة أوضاعهم واتجاهات أعدادهم الحقيقية، حيث أن هذا التطور فى الأعداد قد أرتبط بكادر الأخصائيين الخدمى أكثر من الأخصائيين فى مجالات القطاعات المادية... وهو اتجاه تواصل وتفاقم منذ منتصف الستينيات.

فتشير البيانات الإحصائية إلى أن تطور خريجي الجامعات فى مصر قد عكس فى الفتره من ١٩٦٦ إلى (٧٨ - ٧٩) تطوراً فى إجمالي الكادر النظرى من (١٣٢٠) كادراً عام ١٩٦٦ إلى (١١.٨٧٠) كادر عام ١٩٧١/٧٠ ثم إلى (٤٦.١٠٤) كادراً عام ١٩٧٩/٧٨... بينما كان وضع خريجي الكليات العملية هو (٨٧٩١) - (١٢.٨٢٩) - (٢٦.٢٨٦) عن نفس السنوات (٥٥).

بل إن الأمر قد تطور فى الثمانينيات إلى نقص معدلات خريجي الكليات العملية عن أواخر السبعينيات ولم يتجاوز تطوره بين (٢٤) ألف كادر و(٢٨) ألف كادر، فى الوقت الذى ارتفع فيه خريجو الكليات النظرية إلى أكثر من (٨٠) ألف خريج عام ٨٤/٨٣ (٥٦).

ونستكمل إيضاح ذلك الخلل فى عملية إعداد الكادر بعقد مقارنه بين تطور خريجي إحدى الكليات النظرية (التجارة) المتجهين لخدمة القطاع الخدمى، وخريجي إحدى الكليات المخصصه لخدمة القطاعات المادية (الهندسة)

ف نجد أن عدد خريجي التجاره يكاد يبلغ ضعف الهندسه طوال الفترة ويرتفع فى عقد السبعينيات حيث تضاعف من (٧٥٤٩) خريجاً إلى (١٨٣١٧) خريجاً بينما كان التطور فى خريجي كليات الهندسة عن نفس

الفترة (٧٣-٧٩) هو (٣٩١٠) ارتفع إلى (٥٩٢٧) خريجاً (٥٧).  
رغم أن ذلك لا يوضح إجمالاً الكادر التجارى والذى تعدده أكثر من  
معهد وكلية، حيث كانت معدلات الزيادة فى تلك الفترة لخريجي كليات  
التجارة بين عامى ١٩٧١، ١٩٧٩ تصل إلى (٤٢٦٪) (٥٨).  
على أية حال فإن النتيجة النهائية هى أن خريجي الكليات الخدمية  
(التجارة) وصلت إلى (٣.٥) ضعف بالنسبة لخريجي الهندسة وهو  
ما يعكس إلى أى مدى كان تأثير اتجاه الاقتصاد نحو القطاعات الخدمية  
وتلبية احتياجاتها من العمالة المؤهلة لذلك، وهو ما يتفق مع اتجاهات الطلب  
على العمالة منذ أواخر الستينيات، حيث تغير نمط الطلب الداخلى بالاتجاه  
نحو الخدمات وعلى الأخص الخدمات الخاصة (٥٩).  
بل إن إعداد الخريجين لتلبية احتياجات القطاعات الخدمية فى تلك  
الفترة قد ارتفعت لدرجة تفوق استيعاب هذه القطاعات أيضاً، مما نتج عنه  
فائض ضخم كان نصيبه العمل فى قطاع الخدمات الحكومى ليزيد من تفاقم  
مشكلة البطالة الممنعة أو الانضمام إلى جيش المتعطلين وليعطى فرصة  
جيدة لأصحاب الأعمال فى القطاعات الخدمية لفرض شروطهم على سوق  
عمل واسع تتسع فيه أعداد المتعطلين عاباً بعد آخر وتغلب على  
تخصصاتهم التخصصات الخدمية.  
وهو ما يؤكد صحة ما ذهبنا إليه من كون تلك السياسة مقصودة  
ومتوافقة مع الاتجاه الخدمى للاقتصاد المصرى، وسيوضح لنا ذلك أكثر عند  
مناقشة باقى المستويات.

جدول رقم (٢٩)

تطور الخريجين بالمعاهد الفنية الصناعية والتجارية

المعاهد الصناعية	المعاهد التجارية	السنه
٧١١	١٣٥٩	٦٧ / ٦٦
٩٦٠	١١٨١	٦٨ / ٦٧
٩١٢	١٥١١	٦٩ / ٦٨
١٢٨٨	١١٧٢	٧٠ / ٦٩
١٤٦٦	٩٦٠	٧١ / ٧٠
١٥٥٤	١٧٩١	٧٢ / ٧١
٢٥٧٤	٤٤٢٤	٧٤ / ٧٣
٢٤٤٦	٤٤٤٤	٧٥ / ٧٤
٢٥٣٥	٤٤٠٠	٧٦ / ٧٥
٢٧٢٩	٥١٢٦	٧٧ / ٧٦
٣٢١٦	٥٥٤٧	٧٨ / ٧٧
٣٧٨٤	٨٦٨٥	٧٩ / ٧٨
٣٧٤٥	٨٦٤٧	٨٠ / ٧٩
٣٤٣٩	١٠٧٧٠	٨١ / ٨٠
٣٩٩٨	١٢٨٣٨	٨٢ / ٨١
٤٤٦٨	١٢٥٥٩	٨٣ / ٨٢
٣٩٧٩	١٤٩١٥	٨٤ / ٨٣
٣٩٢٥	١٦٣٦٨	٨٥ / ٨٤

المصادر:

سنوات ٦٦ - ٧١ / ٧٢ : الكتاب السنوى للأحصاءات العامة من ٢٠٤ - (٥٢ - ٧٢) القاهرة ١٩٧٣

سنوات ٧٣ / ٧٤ - ٧٨ / ٧٧ : الكتاب الإحصائى السنوى (٥٢ - ٧٩) من ١٩٣ - يوليو ١٩٨٠ القاهرة

سنوات ٧٨ / ٧٩ - ٨٢ / ٨١ : الكتاب الإحصائى السنوى (٥٢ - ٨٣) من ٢٢٧ - القاهرة يونيو ١٩٨٤

سنوات ٨٢ / ٨٣ - ٨٥ / ٨٤ : وزارة القوى العاملة - مؤتمر الاستخدام من ٢٧

## مستوى الفنيين ومساعدى الأخصائيين

تدل بيانات توزيع تلك النوعية من الفنيين ومساعدى الأخصائيين على الاتجاه العام السابق فتفيد البيانات (جدول ٢٩) الرسمية أن تطور الخريجين من المشرفين والمعاهد العليا الفنية قد ارتفع من (١٠٧٠) عام ٦٦/٦٧ إلى (٢٤٢٦) عام ٧١/٧٠ إلى (٢٠٢٩٣) عام ٨٤/٨٥.

أما التوزيع النوعى فيكشف عن زيادة الوزن النسبى لخريجي المعاهد العليا التجارية عن خريجي المعاهد العليا الصناعية، وهو ما يتوافق مع الاتجاه العام لحركة الاقتصاد المصرى وما كشف عنه تحليل مستوى الأخصائيين.

ف نجد بأن الفترة ٦٦ / ٧١ قد تطور فيها مستوى الفنيين ومساعدى الأخصائيين الخدميين من (١٣٥٩) إلى (١٧٩١)، ثم قفزت فى ٧٨/٧٩ إلى (٨٦٨٥)، ثم نجدها تصل إلى (١٦.٣٦٨) كادر عام ٨٤ / ١٩٨٥ من خريجي المراكز التعليمية.

أما الصناعة فكانت عن نفس الفترة ٧١ - ١٥٥٤ - ٢٧٨٤ - ٣٩٢٥.. أى أن الثمانينيات قد شهدت تطوراً فى معدلات خريجي المعاهد الفنية العليا التجارية تبلغ (٤) أضعاف خريجي المعاهد الفنية الصناعية، كما يتضح من البيانات أيضاً أن معدل الزيادة متواصل لخريجي المعاهد الفنية التجارية باستثناء سنوات (٧٠/٦٩/٦٨)، أما معدلات خريجي المعاهد الفنية الصناعية فهي عرضة لتقلبات مستمرة طوال السبعينيات وأوائل الثمانينيات خاصة فى السنوات ٦٨ / ٦٩ - ٧٤ / ٧٥ - ٧٨ / ٧٩ - ٨٣ / ٨٤..... وكانت كل التقلبات فى اتجاهات النقص لإجمالى الخريجين من الكادر الصناعى -

## مستوى العمالة الماهرة

تتيح لنا الإحصائيات الوقوف بدقة عند ذلك المستوى.. حيث سبق الإشارة إلى أن خريجي المدارس الثانوية الفنية وهم المصدر الأساسي لذلك المستوى مالا تنتج سوى عمال مهرة بنسبة (٥٠٪) في المتوسط سنوياً كما سبق الإشارة :-

هذا على الرغم من اتساع أعداد خريجي هذا النوع من المدارس نسبياً.. والأمر يرجع إلى ارتفاع نسبة الكتبه (المشتغلين بالأعمال الكتابية) من بين خريجي هذا النوع من المراكز حيث يطفى عليه التعليم التجارى عن الصناعى والزراعى وهو اتجاه عام سبق الحديث عنه فى المستويات السابقة :-

وإذا ما أخذنا بالبيانات الرسمية فنجدها تتوافق مع ذلك الاتجاه العام.... حيث أن الفترة من ١٩٦٦ حتى أعوام ٨٢ / ١٩٨٣ شهدت تزايد الثقل النسبى سنوياً لحملة شهادات التعليم التجارى، فقد زادت أعداد خريجي المدارس الثانوية التجارية من (٤٣٣. ١١) خريجاً عام ٦٦ / ١٩٦٧ إلى (٧٦٩. ٢٨) عام ٧٠ / ١٩٧١ ثم (٦٢٥. ٧٥) عام ٧٨ / ١٩٧٩ إلى (٥٥٨. ١٢٥) عام ٨٢ / ١٩٨٣... بينما كان خريجو التعليم الصناعى عن نفس السنوات (٨٩٠٣) - (١٩٠٠٥) (٣٣. ١١٠) - (٥٧. ٣٦٧).

أما التعليم الزراعى فلم يكن سوى (٣٢٧. ٥) - (٨٠. ٥٤) - (٥٧٨. ١١) - (٢٣. ١١٠) عن نفس الفترات (٦٠) .

أى أن خريجي التعليم التجارى قد تضاعفوا حوالى (١٢) مرة بينما لم يتضاعف خريجو التعليم الصناعى إلا حوالى (٨) مرات فقط أما التعليم الزراعى فلم يتضاعف خريجوه إلا (٥٠. ٤) مرة فقط :-  
وهى سياسة استقرت عليها الدولة بما وفرته من امكانيات واعتمادات

للتعليم التجارى سواء لنظام الثلاث سنوات أو نظام الخمس سنوات بعد المرحلة الإعدادية حيث نلاحظ وفقا للموقف عام ٨٥-١٩٨٦ من خلال أحصاء عدد مدارس التعليم الفنى فى مصر أن إجمالى مدارس التعليم التجارى كانت (٤٥٦) مدرسة بنسبة (٦٤.٦ ٪) من إجمالى عدد المدارس أما المدارس الصناعية فكانت ١٧٩ مدرسة بنسبة (٢٥.٤ ٪) وكانت المدارس الزراعية (٧١) مدرسة بنسبة (١٠ ٪) فقط من الإجمالى (٦١)

وتسير تلك السياسة على الرغم من معرفة المسئولين بها وبخطورة اتجاهاتها ... ففى منتصف الستينيات أكد تقرير اللجنة الوزارية للقوى العاملة (١٩٦٥) وجود عجز عن توفير الأعداد الكافية من العمال المهرة، مساعدى الفنيين بسبب قلة الأماكن المخصصة لأعداد هذه الفئة بالمدارس الثانوية الفنية- وبعد أكثر من عشرين عاما نجد أمين المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا يؤكد على أن حجم العمالة الماهرة مازال قاصرا عن الوفاء بمتطلبات سوق العمل كما ونوعا (٦٢).

### المستوى الرابع

أما المستوى الرابع... فعلى الرغم من أهميته باعتباره القاعدة العريضة لهيكل العمالة إلا أن هذا المستوى ليس له مكان فى سياسة التعليم أو سياسة التدريب، وذلك بسبب خلو المقررات والمناهج الدراسية فى المرحلة الإعدادية من المجالات الفنية والعلمية... كما أن مراكز التدريب المحلية بالأقاليم محدودة الطاقة وفقيرة الامكانيات، ولا تتماشى مع التطور التكنولوجى فى عمليات التدريب ولا تفى بالغرض المطلوب من حيث نوعية المتخرج. كما أنها لا تجد أية رعاية حقيقية من المسئولين بالمحافظات (٦٣). هذا بالإضافة إلى عدم توافر إحصائيات متكاملة أو دقيقة عن أحوال تلك

#### المراكز....

فإذا ما أخذنا مراكز ومعاهد التدريب المهني التابعة للوزارات فنجد أن عددها يصل إلى (٢٤٤) مركز ومعهد... منهم (٩٨) معهداً تابعاً لوزارة الشؤون الإجتماعية و(٤٠) لوزارة الصناعة و (٣٠) لوزارة التعمير والمجتمعات الجديدة والباقي تتوزع بين باقى الوزارات(٦٤).

وإن تلك المراكز لم تنتج حسب الموقف فى سنوات الثمانينيات سوى نسبة ضئيلة فكانت (٥١٢٩) عام ١٩٨٢، (٥٧٠٠) عام ٨٣، ٦١٦٨ عام ١٩٨٤، (٦٦٠٦) عام ٨٥، (٧٣٩٣) عام ١٩٨٦ (٦٥).

أما قطاع التدريب التابع للمحافظات والذي يشرف عليه جهاز الصناعات الحرفيه والتعاون الإنتاجى... فقد أبرزت الدراسات المشتركة بين الجهاز والجهات المعنية أن أهم المشاكل التى تعترض رفع كفاءة وفاعلية التدريب الحرفى هى:

عدم الربط بين خطط التنمية والتعليم والتدريب وانعدام التنسيق بين أجهزة التدريب المختلفة وقصور الاعتمادات المالية ونقص الامكانيات الفنية وانعدام وسائل الصيانه المهنيه....

وقد أدت تلك العوامل مجتمعة إلى أن تصبح تلك المراكز هامشية وشكلية فى عملية التدريب والتأهيل للعماله. كما أدت إلى انصراف من هم فى سن العمل عن الالتحاق بتلك المراكز، وتفضيل تدريب القطاع الخاص غير المنظم أو العمل فى أنشطة الخدمات المختلفة، ويستدل على ذلك من خلال بيانات الجهاز التى تبين أن سعة تلك المراكز مجتمعة للتدريب قد بلغت (١٣٤٥) طالباً سنوياً ورغم ذلك فلم يلتحق بها للتدريب سوى (٤٣٥) شخصاً فقط ونشك كثيراً إذا عملوا بعد ذلك فى مجالات الإنتاج الحرفى خاصة وأن تكلفة التدريب الشهرى تبلغ (٣٢) جنيه فقط وقيمة المكافأ للتدريب (جنيه واحد فقط) للطالب ولا تسمح الاعتمادات المالية

بالتدريب إلا لمدة عشرة شهور فقط وهى مدة لا تكفى لتخريج عامل ماهر. وقد كانت النتيجة وفقا لبيانات الجهاز هى تناقص أعداد المتدربين من (١١١٦) متدرباً عام ١٩٧٩ إلى (٦٨٣) فقط عام ٨٦ / ١٩٨٧.. كما يظهر أيضا تناقص الإعانات المخصصة للتدريب من (٢٠١.٠٠٠) جنيه عام ٨٣ / ١٩٨٤ إلى (١٩٢.٠٠٠) جنيه عام ٨٦ / ١٩٨٧ (٦٦) وإذا ما أخذنا بنسبة التضخم وارتفاع الأسعار خلال الفترة التى لا تقل عن (٣٠ ٪) لاتضح لنا مدى التناقص فى حجم الإعانات المخصصة لتلك المراكز وأسباب انصراف المتدربين عنها... وهو عكس ما يذهب إليه وزير القوى العاملة حيث يرى أن عدم وجود طلبه تتفق مع حجم المراكز يرجع إلى القيم والمفاهيم التى مازالت سائده فى المجتمع المصرى حالياً.

## هوامش الفصل الاول

- ١- الأهالي - ٣٦٨ - ٢٦ أكتوبر ١٩٨٨ - ص ٨.
- ٢- الأهالي - ٣٥٦ - ٣ أغسطس ١٩٨٨ - ص ٥.
- ٣- المكتب الاقتصادي لحزب التجمع - تقرير عن البطالة: الجنور والخلول ص ١١ - مطابع الحزب - القاهرة ١٩٨٩ - (٣٣) صفحه.
٤. د. سليمان نور الدين - تصريح - الأهالي ٣٠ ديسمبر ١٩٨٧.
- ٥- بنت هانس - د. محمود الامام - استراتيجية العماله (م. س) ص ٢٥
- ٦- يوسف عباس - البطاله فى مصر - اليسار العربى - ٨٤ - ص ٩ - باريس - ديسمبر ١٩٨٨ (ص ٩ ، ص ١٠)
- ٧- الشعب ٩ / ٨ / ١٩٨٨.
- ٨- البطاله - الجنور والخلول (م. س) ص ٩.
- ٩- انظر خليل برسوم - مشاكل تخطيط القوى العامله - ص ٣٠ - كتاب العمل - العدد ١٨٥ - القاهرة - يوليو ١٩٧٩ - (٤٧) صفحه.
- ١٠- د. محمد عبد البديع - حساسيه التطور الاقتصاديه العالميه ص ٢٤ - بحث مقدم إلى المؤتمر العلمى السنوى التاسع للاقتصاديين المصريين - القاهرة نوفمبر ١٩٨٤ - (٣٨) صفحه.
- ١١- فتحي عبد الفتاح - القريه المعاصره بين الإصلاح والثوره (٥٢ - ١٩٧٠) - ص ١٨٠ - دار الثقافه الجديده - القاهرة ١٩٧٥ (٢٦٥) صفحه.
- ١٢- صلاح الدين الشريف - البطاله المقنعه - ص ١٩ - كتاب العمل ١٦٢ - القاهرة أغسطس ١٩٨٨ - (٤٦) صفحه.
- ١٣- فتحي عبد الفتاح - القريه المعاصره (م. س) ص ١٧٨.
- ١٤- يوسف أبو حجاج - من المسئول عن تدهور الوضع الاقتصادى فى مصر - كتابات مصريه ٢ - ص ١٦١ - دار الفكر الجديد - بيروت ١٩٧٥
- ١٥- د. حسين الفقير - العماله الزراعيه ومشكلات التحديث والتشبيخ فى المقتصد الزراعى المصرى - قضايا فكرية- ص ٤٥ ، ص ٤٦ - القاهرة - مايو ١٩٨٧ - (ص ٤٤ : ص ٥٨).

- ١٦- وزارة القوى العاملة - تقرير منشور فى مجله العمل - ٢١٨ - ص ١٤ - يوليو ١٩٨١ (ص ١١ : ص ١٤)
- ١٧- يوسف عباس - البطالة فى مصر - (م. س) ص ٩.
- ١٨- رؤوف اسكندر - أهرام ٩ / ٤ / ١٩٨٨.
- ١٩- المرجع السابق.
- ٢٠- وزير الصناعة - تصريحات أمام مجلس الشعب ولجنة الصناعة - منشوره فى صوت العرب ص ١ - العدد ٢٤ - ١٨ يناير ١٩٨٧.
- ٢١- د. هبه خندوسه- مستقبل القطاع العام فى مصر - ص ٤١٣ - بحث مقدم للمؤتمر العلمى السنوى السادس للاقتصاديين المصريين -دار المستقبل العربى- القاهرة ١٩٨٤ - (ص ٤٠٧ : ص ٤٢١).
- ٢٢- د. منصور فهمى - دراسته استكشافيه عن الفاقد فى عنصر العمل - ملخص منشور فى مجلة العمل - ٢١١ - ص ٢٥ - ديسمبر ١٩٨٠ ص ٢٤:ص٢٧.
- ٢٣- نتائج دراسة عليه منشوره - مجلة المصور - ٣٠٠٩ - ١١ يونيه ١٩٨٢.
- ٢٤- أزمة العالم الاقتصادية والاجتماعية (م. س) ص ٣١، ٣٢، ٣٣.
- ٢٥- د. محمد عبد البديع - حساسية التطور الاقتصادى فى مصر - ص ٣٤- المؤتمر العلمى السنوى التاسع للاقتصاديين المصريين - الجمعيه المصريه للاقتصاد والسياسة - القاهرة - نوفمبر ١٩٨٤ - (٣٨) صفحه.
- ٢٦- المرجع السابق ص ٣٤.
- ٢٧- أعمال المؤتمر الاقليمى لتنمية واستخدام وهجرة القوى البشرية - ملخص منشور بمجلة العمل ص ٢١ - (٣٠٨) يناير ١٩٨٩ - ص ٢٠:ص٢٢.
- ٢٨- بيان ٣٠ مارس - جمال عبد الناصر - هيئة الاستعلامات ص ١٢ - القاهرة ١٩٦٨ (٢٤) صفحه.
- ٢٩- د. رمزى ذكى - دراسات فى أزمة مصر اقتصاديه ص ٢٤٥ - مكتبة مدهبولى - القاهرة ١٩٨٣ - (٣١٨) صفحه.
- ٣٠- روبرت مابرو وسمير رضوان - التصنيع فى مصر ص ٥٩ (م. س)
- ٣١- فؤاد التهامى - سياسة أرهاط الدولة - الندوة العلميه السياسيه الثانيه لمجلة النهج - ص ٢١٦ - العدد ٤ - يوليو/ أب ١٩٨٦ - عدد خاص - مركز

- الدراسات الاستراتيجية فى العالم العربى - ص ٢١٠ : ص ٢١٨
- ٣٢- د. محمد ديودار - الاتجاه الريعى (م. س) ص ١٦٧
- ٣٣- فؤاد التهامى - (م. س) ص ٢١٦.
- ٣٤- المرجع السابق.
- ٣٥- د. صقر أحمد صقر - الأدخار وأستراتيجية التنمية فى مصر- ص ٣٠٧ (المؤتمر الثانى).
- ٣٦- كامل فهمى بشاى - دور الجهاز المصرفى فى تحقيق التوازن المالى ص ١٤٥ الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة ١٩٨١ - (٣١٣) صفحة.
- ٣٧- امينة شفيق - الطبقة العاملة المصرية ص ٣٦، ص ٣٧ (م. س)
- ٣٨- د. أحمد عبد العزيز شلبى - الصناعات التحويلية فى مصر - ص ١٥ - مكتبة التخطيط بجهاز تنظيم الأسرة والسكان مشروع ايد كاس (٢٠٠٠) ورقة رقم ١٢ - فبراير ١٩٨١ - (٨٣) صفحة.
- ٣٩- تقرير حزب التجمع المكتب الاقتصادى - البطالة (م. س) ص ١٣.
- ٤٠- انظر طه عبد العليم - مشروع تطوير القطاع العام (م. س) ص ١٦ (ايضاً عادل غنيم/ النموذج المصرى، محمود حسين /الصراع الطبقي)
- ٤١- انظر محمد المراغى - نقود من طراز خاص - ص ١٠٤ ، ١٠٨ - دار المستقبل العربى - القاهرة ١٩٨٢ - (١٤٦) صفحہ.
- ٤٢- انظر وقائع قضية البنوك - الاهرام الاقتصادى - ٨٤٧ - ص ١٥ ، ١٦ - ١٨ أبريل ١٩٨٥.
- ٤٣- عبد القادر شبيب - الاختراق قصة شركات توظيف الأموال - ص ٩ - دار سينا - القاهرة ١٩٨٩ - (٢٣٧) صفحہ.
- ٤٤- د. حسين الفقير - الفاو فى استخدام الموارد الاقتصادية - دراسة ملخص منشور فى الاهرام الدولى ص ٥ - ٦ / ٣ / ١٩٨٨.
- ٤٥- د. على لطفى - اهرام ٩ / ٤ / ١٩٨٤.
- ٤٦- الاهرام الاقتصادى - العاطلون - ندوة تنمية فرص العمل -أهر ص ١٩ عدد ٩٩٢ - ص ١٦: ص ١٩ - ١٨ يناير ١٩٨٨
- ٤٧- الجهاز المركزى للمعيشة العامة والاحصاء - رضا سيد أبراهيم وآخرين (م. س)

ص ١٧.

- ٤٨- انظر د. نبيل عبد الحميد سيد أحمد - النشاط الاقتصادي للأجانب وأثره في المجتمع المصري (١٩٢٢-١٩٥٢) ص ٥٢ (٥١٦) صفحة.
- ٤٩- المركز القومي للبحوث التربوية - القوى العاملة في (ج. م. ع) نحو ثلاث أفضل في إطار خطط التنمية ص ٤ - ورقة مقدمه إلى مؤتمر استراتيجية الاستخدام في مصر - القاهرة ١٨ - ٢٠ - ديسمبر ١٩٨٨ - ١٩ صفحة.
- ٥٠- المجالس القومية المتخصصة - التعليم الفني ودوره في أعداد القوى العاملة ص ٥٢ / المركز العربي للبحث والنشر / القاهرة ١٩٨٠ / (٩٧) صفحة.
- ٥١- المرجع السابق.
- ٥٢- أشرف لطفى مصطفى - نتائج وتحديات تنمية الموارد البشرية لدول العالم الثالث ص ١٥ - كتاب العمل ١٨٠ - فبراير ١٩٧٩ - (٤٧) صفحة.
- ٥٣- المجالس القومية المتخصصة - سياسة التعليم الجامعى ص ١٤٤ - المركز العربى للبحث والنشر - القاهرة ١٩٨٦ - (١٨٩) صفحة.
- ٥٤- المرجع السابق ص ١٤١.
- ٥٥- انظر:
- ١) الكتاب السنوى للاحصاء - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء (٥٢-٧٢) ص ١٩٩، ٢٠٠ - القاهرة ١٩٧٣.
- ٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء (٥٢ - ٧٩) ص ١٨٥، ص ١٨٦ القاهرة يوليو ١٩٨٠.
- ٥٦- انظر - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - الكتاب الاحصائى السنوى - (٥٢ - ٨٤) ص ٢٢٩ - يونيو ١٩٨٥.
- ٥٧- انظر - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - الكتاب الاحصائى السنوى - (٥٢ - ١٩٧٩) ص ١٨٢، ص ١٨٥ - يوليو ١٩٨١.
- ٥٨- نعمان الزياتى - التعليم التجارى وسنوات الانفتاح- الاهرام الاقتصادى ٧٩٩ - ص ٣٥، ٣٦، ٣٧ - ٧ مايو ١٩٨٤ -
- ٥٩- ديودار - الاتجاه الرئصى - (م. س.) ص ١٦٦.
- ٦٠- بيانات مجمعه من :

- ١) الكتاب السنوى (٥٢ - ١٩٧٢) ص ١٨٩، ص ١٩٠ (م. س) - القاهرة ٧٣.
- ٢) الكتاب الاحصائى السنوى (٥٢ - ٧٩) يوليو ١٩٨٠ ص ١٦٤
- ٣) الكتاب الاحصائى السنوى (٥٢ - ١٩٨٢) يونيو ١٩٨٤ ص ١٩٨، ١٩٧.
- ٦١- الاهرام ٢٦ / ٩ / ١٩٨٦
- ٦٢- المركز القومى للبحوث التربوية ص ٤، ٥ - مؤتمر الاستخدام (م. س).
- ٦٣- مجلس الشورى - سياسات التدريب ص ٣٥ (م. س).
- ٦٤- رضا وآخرين - جهاز الاحصاء - مؤتمر سنوات الاستخدام (م. س) جدول ص ٣٧.
- ٦٥- المرجع السابق ص ٣٦.
- ٦٦- انظر جهاز الصناعات الحرفيه - مؤتمر الاستخدام (صفحات ٤، ٥، ٦ والملاحق الاحصائية ص هـ، ز).

## الفصل الثانى

تعد مشكلات الأجور ونظمها وطرق توزيعها من أهم المشكلات التى تواجه تطور الموارد البشرية وعليها يتوقف الى حد كبير إعادة إنتاج القوى العاملة بما يتضمنه ذلك من تلبية إحتياجاتها الأساسية... ويتفق مع دراسة الأجور أهمية تحليل نصيب القوى العاملة من الدخل القومى أو بمعنى اخر الى أى مدى يتمتع أصحاب الأجور بنصيبهم من الثروة القومية بالتناسب مع أصحاب رأس المال أو عوائد الملكية وقبل أن نقوم بتحليل ذلك تفصيليا نود الإشارة الى واقع يميز أصحاب الأجور فى مصر وهو إضطراب تطوره مع أضطراب تطور الرأسمالية وتغلغل علاقاتها فى المجتمع المصرى.

فى عام ١٩٦٠ كان عدد القوى العاملة المدنية (المشتغلين والعاطلين) يقدر بحوالى (٧.٨) مليون مشتغل

الأجور ونصيب القوى  
العامة من الدخل  
القومى

منهم (٥٧٦.٤) ألف مشغول من أصحاب الأعمال وهم كبار ومتوسطى البرجوازية من برجوازية بيروقراطية وتكنوقراطية وزراعية وعقارية ومالية وصناعية أى مايشكل حوالى (٧.٤٪) من عدد المشتغلين.. كما بلغ عدد الذين يعملون لحساب أنفسهم وهم صغار المنتجين من فلاحين وأصحاب ورش ومصانع صغيرة ودكاكين ومهنيين الخ.. حوالى (١.٨) مليون مشغول وهم من يمكن أن نطلق عليهم البرجوازية الصغيرة - أما المشتغلين بأجر فكانوا حوالى (٣.٨) مليون مشغول بنسبة (٤٩.٢٪) من الإجمالى - والى جانبهم كان هناك حوالى (١.٤) مليون مشغول بدون أجر وهم فى العادة أفراد عائلة صغار المنتجين بالإضافة الى حوالى (١٥٠) ألف عاطل (١).

ولقد تغيرت الصورة بعد تغلغل العلاقات الرأسمالية اكثر فى المجتمع المصرى أثر تنفيذ الخطة الخمسية وتحقيق التراكم الرأسمالى اللازم سواء للدولة أو للقطاع الخاص الذى انتعش هو الآخر والإنتقال بعد ذلك الى سنوات الإفتتاح فأظهر تعداد ١٩٧٦ أزياد عدد أصحاب الأعمال الى (٨.٩٪) والعاملين بأجر الى (٦٤.٢٪) وكان العاملون لحسابهم (٢٠.٧٪) والعاملون بأجر عيىنى أو بدون أجر لدى عائلاتهم (٦.٢٪) (٢).

وقد جاء الإرتفاع فى نسب أصحاب الأعمال والعاملين بأجر نقدى على حساب العاملون لحسابهم والعاملون بدون أجر نقدى وهو ما يؤكد النتيجة السابقة.

### نصيب الأجور وعوائد التملك من الدخل القومى

تعطى مؤشرات الانصببة النسبية بين الأجور وعوائد التملك حجم الفارق بين شرائح القوى العاملة وفقا لمصادر الدخل حيث يستدل من الإحصائيات

على إرتفاع الوزن النسبي لأصحاب عوائد التملك من أصحاب الأجور وهو ماكانت ثورة يوليو تحاول أن تحدد منه حتى نهاية فترة الستينيات فعشبة ثورة يوليو كانت نسبة الأجور لاتمثل سوى (٣٥٪) من الدخل الوطنى بينما كانت عوائد التملك تصل نسبتها الى ٦٥٪ (٣).

ومع أواخر الخمسينيات وبداية الدور المتعاطف لقطاع الدولة فى النشاط الاقتصادى بدأت نسبة أصحاب الأجور فى الإرتفاع كما يبين (الجدول رقم ٣٠) حتى وصلت أعلى نسبة لها سنة ١٩٧١ (٥٠.٣٪) وتفاوتت على نسبة أصحاب عوائد التملك (٤٩.٧٪) ... لكن ومن بعد ذلك وأثر تطبيق السياسة الجديدة «الإنتفاع» بدأ الإتجاه التنازلى لنسبة أصحاب الأجور من الدخل القومى حتى وصلت عام ١٩٧٩ إلى (٢٩.٨٪) ورغم أن هناك تقديرات أخرى تذهب إلى إنها قد وصلت إلى (٣٠.٤٪) فقط (٤)، إلا إن ذلك لا يغير شيئا فقد انخفضت

نسبة أصحاب الأجور من الدخل القومى<sup>٥</sup> إلى مستوى أقل مما كانت عليه عشبة ثورة يوليو ولا يمكن أن نجد تفسيراً لذلك سوى فى السياسة التى طبقت فى السبعينيات وإتجاه الاقتصاد نحو القطاعات الخدمية التى تدر عوائد لأصحاب حقوق التملك (الرأس مال) بنسبة أكبر.

ولا يمكن القبول بالتفسير الذى ذهب إليه البعض بأن ذلك الوضع قد نتج بعد إرتفاع حجم ملكية الدولة ومن ثم عائد ملكيتها.. حيث أن الدخل المتولد من الصناعة والتعدين والبتروىل معا كانت نسبته على سبيل المثال فى عام ١٩٧٩ - التى تمثل أزدهارا - (٢٨.٣٪) من مجموع الدخل المحلى فقط (٥).

---

<sup>٥</sup> يجرى هذا فى الوقت الذى ترتفع فيه نسبة أصحاب الأجور فى الدخل القومى حتى فى البلدان الرأسمالية المتقدمة وفى الولايات المتحدة الأمريكية نجد النسبة على عكس ما هو حادث فى مصر حيث يحصل عنصر العمل (أصحاب الأجور) على (٧٠٪) أما رأس المال (أصحاب عوائد التملك فلا يحصل إلا على (٣٠٪) من إجمالى الناتج القومى -انظر: د. أحمد الصقى-الأهرام ١٩٨٦/٩/٢٦

جدول رقم (٣٠)

النصيب النسبي لكل من الاجور وعوائد حقوق التملك من الناتج المحلي

النصيب النسبي لهواة التملك	النصيب النسبي للاجور	المسنوات
٥٧.٢	٤٢.٨	٦٠/٥٩
٥٨.٥	٤١.٥	٦١/٦٠
٥٦.٢	٤٣.٨	٦٢/٦١
٥٤.٨	٤٥.٢	٦٣/٦٢
٥٤.٥	٤٥.٥	٦٤/٦٣
٥٤.٦	٤٥.٤	٦٥/٦٤
٥٣.٦	٤٦.٤	٦٦/٦٥
٥٣.٥	٤٦.٥	٦٧/٦٦
٥٢.٨	٤٧.٢	٦٨/٦٧
٥٢.٧	٤٧.٣	٦٩/٦٨
٥٧.٩	٤٢.١	٧٠/٦٩
٥٥.١	٤٤.٩	٧١/٧٠
٥٥.٩	٤٤.١	٧٢/٧١
٥٤.٨	٤٥.٢	١٩٧٣
٥٥.١	٤٥.٩	١٩٧٤
٥٢.٦	٤٧.٤	٧٥
٥٨.١	٤١.٩	٧٦
٦١.٨	٣٨.٢	٧٧
٦٤.٢	٣٥.٨	٧٨
٧٠.٢	٢٩.٨	٧٩
٦١.٤	٣٨.٦	٨١/٨٠
٦١.٤	٣٨.٦	٨٢/٨١
٦٣.١	٣٦.٩	٨٣/٨٢

المصدر : لطفى نور الدين. الاجور والاسعار والانتاجية فى مصر ٥٩/ ٦٠ - ٨٢/ ١٩٨٣. "دراسة تحليلية" معهد التخطيط القومى، دراسة غير منشورة ص ٢٨.

كما أن الزيادة الكبيرة التي تحققت في عوائد البترول وقناة السويس لم تبلغ نسبتها إلى إجمالي الدخل المحلي في الفترة (٧٤ - ٧٩) سوى (٢.٥٪) حيث ارتفعت نسبتها من ٢٢٪ إلى ٢٣.٥٪ من إجمالي الدخل المحلي (٦).

وإذا أخذنا فترة السبعينيات في إجمالها فسنجد أن معدل زيادة الأجور في الفترة (٦٩ - ٧٩) بلغت (٢٧٨٪) مما كانت عليه بينما زادت عوائد التملك إلى (٦١٤٪) خلال نفس الفترة (٧).

وإذا أخذنا التوزيع القطاعي لتطور النصيب النسبي لأصحاب الأجور في الفترة (٧٥ - ١٩٧٩) يتضح لنا الأمر أكثر... حيث يوضح الجدول رقم (٣١) أن نسبة أصحاب الأجور قد إنخفضت في القطاعات السلعية من (٣٧.٤٪) إلى (٢٢.٩٪) بنسبة ١٤.٥٪ ويرجع ذلك بالأساس للإخفاض الذي حدث في قطاع الزراعة وقطاع التشييد... أما قطاع التوزيع x (الخدمات الإنتاجية) فقد أنخفضت بنسبة ٢٦.٥٪ حيث تناقصت من (٤٠.٩٪ إلى ٢٤.٧٪) وهي أكبر نسبة بين القطاعات الثلاثة.. أما قطاع الخدمات الغير إنتاجية فقد إنخفض نصيب أصحاب الأجور فيه من (٧٣.٢٪ إلى ٥٩.٧٪) بنسبة (١٣.٥٪) ويرجع ذلك إلى تركيز العمالة داخل ذلك القطاع بنسب ضخمة وتزايد الوزن النسبي لعمالة قطاع الخدمات الحكومية (على النحو الذي سبق أن رأيناه في الفصل ٤.٣ الجزء الأول).

---

x من ضمن التناقضات في قطاع التوزيع أن هناك ٤ آلاف عامل في مدينة بورسعيد يعملون في ترسانة قناة السويس يتقاضون سنوياً ٦ ملايين جنيه في الوقت الذي يحصل على نفس المبلغ ٢٠ تاجر في اليوم الواحد في نفس المدينة وهم أيضا يعملون في قطاع التوزيع لكن في فرع التجارة.

جدول رقم (٣١)

تطور النصيب النسبي للأجور في القطاعات الاقتصادية المختلفة  
المكونة للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ٧٥ - ١٩٧٩

بالأسعار الجارية

١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	حجم العمالة بالآلاف (١٩٧٩)	القطاعات
٢٢.٩	٢٨.٤	٢٩.٨	٣٢.٨	٣٧.٤	٦٢.٦.٣	القطاعات السلعية:
٢١.٧	٢٣.٢	٢٣.٧	٢٥.٢	٣٠.٥	٤١٦٥.٠	الزراعة
٤٧.٧	٤٦.٩	٤٩.٥	٤٨.٨	٥١.٢	١٣٥١.٩	الصناعة التعدين والبترو
٣١.٢	٢٥.٢	٢٥.٥	٢٣.٧	٢٢.٣	٦.٢	الكهرباء
٣٨.٢	٣٩.٤	٤٢.٩	٥٤.٧	٥٥.٨	٦٢٩.٢	التشيد
٢٤.٧	٢٩.٦	٣٤.٨	٣٣.٨	٤٠.٩	١٥٨.٩	القطاع التوزيعي
٢٤.٥	٣٠.١	٣٧.٩	٤١.٦	٥٩.٣	٤٥٢.٥	النقل والمواصلات
٢٤.٩	٢٩.٤	٣٣.٦	٣١.٠	٣٤.٨	١١٢٨.٧	التجارة والمال
٥٩.٧	٦٤.٦	٦٨.٦	٧٠.٠	٧٣.٢	٢٧٧٣.١	القطاعات الخدمية:
٦.٧	٦.٤	٦.٥	٦.٥	٦.٤	١٥٥.٠	الاسكان
٦٨.٥	٧١.٠	٦٨.٨	٧٣.١	٧٢.٠	٦٤.٠	المنافع العامة
٦٧.٤	٧٣.٩	٧٩.٤	٨١.٦	٨٧.٤	٢٥٥٤.١	خدمات أخرى
٣٠.٣	٣٦.٥	٣٩.٦	٤١.٩	٤٦.٧	١٠.٥٦٠.٢	الإجمالي

ملاحظات: أرقام العمالة مأخوذة من وزارة التخطيط. أما أرقام تطور النصيب النسبي للأجور يراعى أنها مقدرة على أساس تكلفة العوامل. ومصدرها، وزارة الاقتصاد. وحدة البحوث الاقتصادية، المصدر الألف الذكر، ص ٢٤  
المصدر: د. رمزي زكي-التضخم وأحوال كاسبي الأجور ص ٢٨ - الإنفتاح والمصاد والمستقبل.

## الأفقار المطلق

وقد أرتبط بذلك الإتهام فى أعادة توزيع الدخل القومى لصالح أصحاب عوائد التملك أن زادت نسبة السكان من أصحاب الأجور الذين يعيشون تحت مايسمى «بخط الفقر».

ففى تقديرات البنك الدولى عن مصر فى عام ١٩٧٥ أوضح أن (٢٧٪) من العائلات (أسر الحضرة) و(٣٥٪) من أسر الريف يعيشون تحت خط الفقر المطلق فى ذلك العام حيث حدد التقرير مستوى خط الفقر بدخل مقداره (٣٠٠) جنيه لكل أسرة فى الحضرة و(٢٤٠) جنيه للأسر الريفية(٨).

وبالنسبة للفرد قدر البنك الدولى خط الفقر المطلق بـ (١٣١) دولار فى السنة للحضرة و(٩٤) دولار للريف فى المتوسط وبناء عليه كان هناك (٢١٪) من سكان الحضرة و(٢٥٪) من سكان الريف يقعون تحت خط الفقر فى أعوام (٧٦ - ١٩٧٩)، وفى أوائل الثمانينيات بلغت نسبة من يعيشون تحت خط الفقر (٤٢٪) فى الريف و(٣٣٪) فى المدينة بنسبة (٣٧٪) على المستوى القومى(١٠).

## هيكال الدخل القومى

إذا ما انتقلنا لتحليل هيكال الدخل فى مصر فسنجد تفاوت صارخ (شديد) على المستوى القومى بين الريف والحضرة وداخل كل من الحضرة والريف.... وهو ما أكدته معظم أبحاث الاقتصاديين المصريين فى مؤقراهم السنوية.

فعلى المستوى القومى نجد أن أفقر (٥٠٪) من السكان لم يطرأ تحسين على أوضاعهم الاجتماعية فهم يحصلون على (٢٣٪) من إجمالى الدخل العائلى ( الدخل المحلى الإجمالى / عدد الأسر) منذ عام ١٩٧٣ وحتى

عام ٨١ - ١٩٨٢ وتبدو المفارقة الصارخة من إرتفاع دخل أغنى (٥٪) و(١٠٪) من السكان بما يعنى زيادة تركيز الدخل فى أيديهم فقد زاد دخل أغنى (١٠٪) من أسر مصر من (٣٣٪) عام ١٩٧٣ إلى (٣٦٪) عام ١٩٨٢ - أما أغنى (٥٪) من أسر مصر فقد زاد متوسط دخلها من (٢٢.٥٪) إلى (٢٧.٥٪) خلال نفس الفترة وازيادة سنوية تعادل (٧٨٪) بل أن نصيب هذه الـ (٥٪) من الأسر المصرية يزيد على نصيب أفقر (٥٠٪) من الأسر المصرية حيث أن الأولى تستحوذ على (٢٧.٧٪) بينما الثانية التى تبلغ عشرة أضعافها تحصل على (٢٣٪) فقط (أنظر جدول رقم ٣٢).

والتفاوت فى توزيع الدخل هو ظاهرة قديمة فى مصر ازدادت مع بدايات عصر الإنفتاح الاقتصادى حيث تكشف احصائيات عام ١٩٧٢ أن عدد الأسر التى لايتجاوز دخلها ١٠٠ جنيه فى العام (٢.٣٠٥.٠٠٠) أسرة تشكل ٣٤٪ من مجموع عدد الأسر المصرية ولم يحصل هذا العدد الضخم من الأسر عام ١٩٧٢ إلا على ١١٪ فقط من الدخل القومى. وعلى عكس ذلك بالنسبة للأسر التى تحتل قمة الهرم الاجتماعى فى مصر حيث لايزيد عددها عن ٣٢٢ أسرة تمثل ٥٪ من مجموع عدد الأسر المصرية بينما بلغ نصيبها ٢٢٪ من الدخل القومى (١١).

جدول رقم (٢٢) قطاع الحضر

المحصن النسبية من الدخل العائلي المتاح عامي ١٩٧٤/١٩٧٥ و ١٩٨١/٨٢

بيانات	١٩٧٤/٧٥	١٩٨١/٨٢
أفقر ١٠٪ من الأسر	٢.٢٨٨	٢.٢٧٩
الـ ٥٠٪ ذوي الدخل المنخفضة	٢٤.٠٢٧	٢٣.١٣٣
الـ ٣٠٪ ذو الدخل المتوسطة	٢٨.٨٨٩	٢٦.٦٢٢
الـ ٢٠٪ ذوي الدخل المرتفعة	٤٧.٠٨٤	٥٠.٢٤٤
أغنى ١٠٪ من الأسر	٣٢.١٨٩	٠.٢١٤
أغنى ٥٪ من الأسر	٢١.٦٦١	٢٨.٧٢٨
إجمالي الأسر الحضرية	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠
المحصن النسبية من الدخل العائلي المتاح للاتفاق في الريف عامي ١٩٧٤/١٩٧٥ و ١٩٨١/٨٢ (قطاع الريف)		
أفقر ١٠٪ من الأسر	٢.٢٢٠	٣.٣٥٤
الـ ٥٠٪ ذوي الدخل المنخفضة	٢٤.٥٥٣	٢٤.٩٧٣
الـ ٣٠٪ ذو الدخل المتوسطة	٢٨.٤١٤	٢٨.٠٥٨
الـ ٢٠٪ ذوي الدخل المرتفعة	٤٧.٠٣٣	٤٦.٩٦٩
أغنى ١٠٪ من الأسر	٣٢.٤٩٩	٣٣.٥٥٩
أغنى ٥٪ من الأسر	٢١.٧٩١	٢٤.٩٢٣
إجمالي الأسر الريفية	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠

تابع جدول رقم (٣٢)  
الحصص النسبية من الدخل المتاحة الانفاق على المستوى القومى  
عامى ١٩٧٤ / ١٩٧٥ و ١٩٨١ / ٨٢

بيان	٧٥ / ١٩٧٤	٨٢ / ١٩٨١
أفقر ١٠٪ من الأسر	٢.٤٩	٢.١٨٧
الـ ٥٠٪ ذوى الدخل المنخفضة	٢٣.٣٦	٢٣.١٩٩
الـ ٣٠٪ ذو الدخل المتوسطة	٢٢.٨٥٨	٢١.٤٨٤
الـ ٢٠٪ ذوى الدخل المرتفعة	٥٤.١٠٦	٥٥.٣١٧
أغنى ١٠٪ من الأسر	٢٣.٢٠١	٣٦.٢٢٦
أغنى ٥٪ من الأسر	٢٢.٥٠٢	٢٧.٧١١
أغنى ١٪ من الأسر	٩.٥٨٠	١٧.٢٠٠
إجمالى أسر المجتمع	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠

المصدر : د. احمد السمان - توزيع الدخل فى مصر (٥٢ - ١٩٨١) - رسالة  
دكتوراه - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة - ص ١٨٨ -  
الاهرام الاقتصادى - العدد ٨٧١ - ٢٣ سبتمبر ١٩٨٥

وفى تقديرات البنك الدولى لعام ١٩٨٠ فإن نصيب أعلى (٥٪) من السكان من الدخل القومى قد إرتفع من (٧٪) إلى (٢٢٪) خلال فترة السبعينيات بينما إنخفض نصيب أفقر (٢٠٪) من السكان من (١٥٪) الى (٧٪) (١٢).

وإذا ما انتقلنا إلى توزيع الدخل بين الريف والحضر فإنه يتضح أيضا أن هناك تفاوت فى التوزيع بينهم حيث أن الأسر الريفية تمثل (٥١.٤٪) من إجمالى الأسر بالمجتمع وتحصل على (٤٣.٣٪) من الدخل المتاحة للقطاع

العائلى كله... فى حين أن الحضر الذى يمثل (٦.٤٨٪) فى جملة الأسر يستحوذ على (٧.٥٦٪) من الدخل كما أن متوسط دخل الأسرة فى الريف يبلغ (١٢٥٨) جنيهها سنويا فى المتوسط بينما متوسط دخلها فى الحضر يبلغ (١٧٤٣) جنيهها وهو يرتفع بذلك عن المتوسط القومى للدخول الذى يبلغ (١٤٩٤) جنيهها سنويا عام ١٩٨٢/٨١ (١٣).

وإذا ما أخذنا قطاع الحضر نفسه لوجدنا تمايزاً فى توزيع الدخل فيما بينه حيث تستحوذ المدن الحضرية الكبرى ( القاهرة - الأسكندرية - الجيزة) على النصيب الأكبر من توزيع الدخل فى المجتمع... حيث أنها تحصل على (١.٦٠٪) من إجمالى الدخل المحقق فى قطاع الحضر على المستوى القومى... بينما لا يصل نصيب الوجه البحرى الحضرى إلا (٨.٢٩٪) والقبلى على (٢٢.٢٧٪) وهى نسبة تقل عن عدد سكانها حيث تبلغ حجم الأسر فى (القاهرة والأسكندرية والجيزة) ٥٤.٧٪.. والوجه البحرى (٢٢.٢٧٪) والقبلى (١٢.٧٧٪) وهو ما يعنى أن كل ١٪ من الأسر القاطنة فى المدن الكبرى الثلاث تحصل فى المتوسط على (١.١٪) من دخل قطاع الحضر ككل بينما (١٪) من أسر كل من مدن الوجه البحرى والوجه القبلى تحصل على (٩.٠٪) و (٨.٠٪) فقط على التوالى (١٤).

وهكذا فقد كانت نتائج سياسة الإفتتاح الاقتصادى كما لخصها أحد الاقتصاديين المصريين تتمثل فى الواقع فى الإثراء السريع لبعض رجال الأعمال القادمين من الطبقة الجديدة وفى التدهور الأكثر عمقا لأوضاع الجماهير الشعبية (١٥).

### الأجور

أستمت السبعينيات بتعدد السياسات الأجرية حيث توزعت العمالة على

قطاعات متعددة قطاع الدولة بفروعه المختلفة (الحكوى الإدارى - القطاع العام - قطاع التوزيع - القطاع المشترك) والقطاع الخاص بفروعه (التقليدى والحرفى - التعاونى - الأجنبى - المشترك) وهو ما أثار العديد من المشاكل عند رسم وتطبيق السياسة الأجرية التى تتبناها الدولة ذلك أن لكل قطاع من قطاعات الإنتاج والتوظيف السابقة أهداف ومصالح معينة يسعى إلى تحقيقها... يضاف إلى ذلك غياب النقابات كمدافع عن مصالح القوى العاملة وذلك لإرتباطها بالدولة. فقد جعلت سنوات مابعد الثورة من التنظيمات النقابية أداة للسيطرة على القوى العاملة أكثر من كونها مدافعة عن حقوقها النقابية والاقتصادية.

### الأجور فى القطاع الخاص والعام

جدول رقم (٣٣)

النشاط الاقتصادى	القطاع العام	القطاع الخاص
الصناعات التحويلية	٢.٧٧٪	٤.١٢٪
الخدمات العامة والشخصية	٠.١٨٪	٠.٨٠٪
التشييد (١٠ عاملين فأكثر)	٢.٦٥٪	٣.٧٧٪
التشييد (أقل من ١٠ عاملين)	لا ينطبق	٥.٣٢٪

- المصدر: د. وادى أسعد - هيكول وتطور سوق العمل فى قطاع التشييد والبناء فى التسعينيات - ص ٥ - ورقة مقدمة الى مؤتمر استراتيجية الاستخدام فى مصر - القاهرة ١٨-٢٠ ديسمبر ١٩٨٨.

يوضح الجدول (٣٣) ثبات نسبي في الإرتفاع لجدول أجور عمالة الصناعات التحويلية والتشييد.. بينما تلاحظ إنخفاض لعمالة الخدمات العامة والشخصية في القطاع العام.. ويرجع ذلك إلى اللوائح المالية الحكومية حيث أن التضخم في حجم العمالة داخل القطاعات الحكومية الخدمية قد أدت إلى إنخفاض أجورها الإجمالية مع إرتفاع معدلات التضخم... أما قطاعي التشييد والصناعة التحويلية فقد ساهم إلى حد كبير وجود لوائح خاصة للأجور، في كل منها وحوافز الإنتاج الخاصة إلى إرتفاع الأجور الحقيقية لعمالة تلك القطاعات.

نلاحظ أيضا أن معدل الزيادة في أجور عمالة القطاع الخاص قد ازدادت بمعدلات كبيرة ويرجع ذلك إلى أن القطاع الخاص في سنوات الإفتتاح كان مجبرا على أن يقوم برفع الأجور للمشتغلين به وذلك لجذب العمالة المتواجده داخل القطاع العام من ناحية وجذب الداخلين إلى سوق العمل من ناحية أخرى اليه خاصة في ظروف تزايد حجم الإستثمارات الموجهة للتعمير والتشييد... وإزدیاد الطلب على العمالة في تلك المجالات... ولكن هذا الإتجاه لم يلبث أن تصدّل بتوافر العمالة وأزدیاد الفائض في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات بعد أن تباطأت معدلات الإستثمار الموجهة للتعمير والتشييد وعودة العمالة المهاجرة حتى أن الأجور داخل القطاع الخاص قد شهدت تحولا نزوليا وصل إلى ١١٪ فإنخفضت داخل القطاع الخاص (١٠ عاملين فأقل) وهي المحتكرة بالكامل للقطاع الخاص من ٣٢.٥٪ إلى ٣.٨٪ (١٦).

### الأجور بين القطاعات الاقتصادية

يدل توزيع متوسط الأجر السنوي للعامل في مختلف القطاعات لسنوات ١٩٧٣ حتى ١٩٨٠ ( جدول رقم ٣٤ ) على:

جدول رقم (٣٤)  
تطور متوسط الأجر السنوي للمعامل في مختلف القطاعات الاقتصادية

القطاعات	السنوات					
	١٩٧٣	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
القطاعات السلعية	١١٥.٨	١٤٦.٨	١٦٧.٨	١٧٣.٩	٢٠٢.٥	٢٤٥.٣
قطاعات التوزيع	٢١٨.٥	٢٤٠.٠	٢٠٣.٤	٣٠٤.١	٣٣٦.٨	٣٩١.٨
القطاعات الخدمية	٢٦٦.٠٠	٢٣٦.٨	٣٣٧.٨	٢٤٠.٠	٤٢٢.٠	٥٠٤.٩
الإجمالي للعام	١٦٤.١	٢٠١.٠	٢٢٧.٣	٢٣٣.٤	٢٧٩.٤	٣٣٦.٣
						٣٨٩.٧

• بيانات ١٩٧٣: من د. رمزي زكي - التقييم وأحوال كسبي الأجور - الانفتاح الجذور والمصادر - ص ٤١٢  
 باقي البيانات من البنك الأهلي المصري - النظرة الاقتصادية - الجدل الخامس والثلاثون - المدة الأولى -  
 المظفرة ١٩٨٢ - القسم الإحصائي ص ١٥٣

١- أن متوسط الأجر السنوى للقوى العاملة قد إرتفع من (١٦٤.١) إلى (٣٨٩.٧) جنيه فى الإجمالى وقياس ذلك على القطاعات المختلفة نجد أن متوسط الأجر السنوى فى القطاعات السلعية كان أقل من المتوسط العام فى كل الفترة حيث لم يتجاوز فى بدايتها (١١٥.٨) وفى نهايتها (٢٧٩.٤) جنيه على الرغم من إرتفاع إنتاجية هذا القطاع بالنسبة للقطاعات الأخرى.. كما أن تلك الزيادة تعود فى أغلبها إلى نصيب العمالة فى قطاع البترول.

٢- أن أعلى متوسط للأجور كان فى قطاع الخدمات حيث إرتفعت من (٢٦٦.٠) إلى (٦٠٩.٤) ... ورغم إن ذلك لا يتفق مع ماسبق بيانه من إتجاه الأجور داخل هذا المجال إلى الإنخفاض داخل القطاع العام إلا أن ذلك يرجع فى الغالب إلى النسب التى تحصل عليها بيروقراطية الدولة ورجال الإدارة العليا والمستويات الوسيطة فى قطاع الخدمات الحكومية وحتى داخل القطاع العام.

فعلى الرغم من أن الحد الأقصى للأجور فى الحكومة والقطاع العام لا يتجاوز (٤١٨) جنيها شهريا فقد وصل إجمالى مرتب رئيس هيئة عامة إلى (٢٥٢٥) تشمل بجوار المرتب الشهرى. حوافز شهرية وبدل سفر وبدل حضور جلسات الخ.... بالإضافة إلى (٣٠٠٠) جنيه سنويا بدل حضور جلسات الجمعية العمومية لشركات هذا القطاع (١٧).

وهذا مثال لواحد من أفراد الإدارة العليا والمتوسطة التى يقدر عددها داخل قطاع الدولة فى عام ١٩٨٠ بـ (٣٤٧٦) للموظائف العليا و(٦٥٧٥٦١) للموظائف الوسطى (١٨).

٣- أما قطاع التوزيع فوفقا (للجدول ٣٤) فقد أحتل المركز الثانى فى متوسطات الأجور حيث إرتفع متوسط الأجر به من (٢١٨.٥) جنيه إلى (٤٢٦.٦) ويرجع ذلك إلى إرتفاع متوسطات أجور العاملين فى مجالات

التخزين والتجارة والمال إلى جانب ما عاد على العمالة من أفتتاح قناة السويس ونشاط الموانئ والنقل الداخلى...

### الأجور ومستوى التأهيل العلمى

من السمات المميزة لهيكل الأجور فى مصر هو عدم تناسب الأجور مع درجة تأهيل القوى العاملة.

ويرجع ذلك لظاهرة الفائض والعجز فى العمالة داخل القطاعات المختلفة والتي سبق الإشارة إليها فى الفصول السابقة ورغم صدور عدة قوانين لرفع بداية التمهين (أول مرتب) لخريجي الجامعات والمعاهد العليا فارتفعت من (٢٠) جنيه عام ١٩٧٢ بالقانون ٥٨ إلى (٢٥) جنيه عام ١٩٧٤ ثم (٣٠) جنيه عام ١٩٧٨ إلى (٣٣) عام ١٩٨٠ وأخيرا (٣٨) عام ١٩٨١ (١٩).

إلا أنها زيادات كانت من الضالّ به لا يقارن مع الزيادات التي كانت فى المهن الأخرى من ذوى التأهيل المنخفض أو التي لم تحصل على أى تأهيل أو تعليم منظم.

فنجد أن خريجي الجامعات زادت أجورهم بنسبة (٢٥٠٪) بينما كانت الزيادة فى أجور عمالة قطاع المهني الهامشية (١٥٠٪) إلى (٢٥٠٪) ... أما الحرفيون وصغار التجار فقد بلغت الزيادة فى دخولهم (٢٠٠٪) إلى (٣٠٠٪) (٢٠).

وإذا ما أخذنا توزيع لتلك المهن يتضح لنا التفاوت بدرجة أكبر... حيث بلغت أجور خريجي الجامعات من (٥٠) جنيه إلى (٢٠٠) جنيه شهريا (حسب القطاعات الحكومية والعام والاستثمارى والخاص) بينما كانت دخول حملة الدكتوراه (٢٥٠) جنيه... ومقارنة ذلك مع المهن الأخرى يتضح لنا حجم الفارق حيث أن الأجر الشهري لعمال اليومية (٢٥٠) جنيه وهو

مايوازي دخل حامل الدكتوراه.... وأما الحلاق فيصل إلى (٢٥٠) -  
 والبتال المتوسط (٥٠٠) جنيه وعامل إصلاح تليفزيون نصف الوقت  
 (٥٥٠) جنيه - والسباك (٦٠٠) جنيه... وعامل القيشاني (٦٥٠)  
 جنيه... وميكانيكى السيارات أكثر من (٧٠٠) جنيه.  
 وفى المهن الهامشية نجد بائع الفل (١٥٠) جنيه... الشحات (٢٠٠)  
 جنيه... سمسار المواشى (٣٠٠) جنيه، منادى السيارات (٣٥٠) جنيه...  
 قحاط بسوق الخضار (٤٠٠) جنيه... سمسار سيارات (٤٥٠) جنيه...  
 سمسار عقارات أكثر من (٧٠٠) جنيه (٢١).  
 وهى كلها مهن لاتعتمد على أى درجة تعليم أو تأهيل...

### الأجور الحقيقية

لا يمكن حساب دخل القوى العاملة ومستويات أجورها بشكل حقيقى إلا  
 إذا ادخلنا فى التحليل نسبة التضخم وإرتفاع الأسعار.. فقد مثل التضخم  
 الذى شهدته مصر بمعدلاته المرتفعة أخطر الوسائل التى أدت إلى إنخفاض  
 الدخل الحقيقى للقوى العاملة المصرية وقد ساهم بالإضافة إلى السياسات  
 المالية والنقدية الأخرى فى إرتفاع حده الأتقار النسبى والمطلق للقوى  
 العاملة حيث عمل على إعادة توزيع الثروة الإجتماعية لصالح أصحاب  
 رؤوس الأموال ( عوائد التملك) وتفيد البيانات المختلفة إلى أن إرتفاع  
 نسب التضخم منذ سنوات الستينيات.. فقد كان معدل التغير فى الأسعار  
 على مدى الخطة الخمسية الأولى (٨٪) إرتفع إلى (٢٠٪) فى الفترة  
 (٦٥ - ٧٠/٦٩) (٢٢).

وظلت معدلاته فى إرتفاع مستمر طوال سنوات السبعينيات  
 والثمانينيات رغم إختلاف التقديرات. فنجد أن وزارة التخطيط تقدره فى  
 الفترة (٦٩ - ١٩٧٥) بنسبة (٥٪ - ٦٪) سنويا... وإرتفعت فى

١٩٧٦ إلى ١٩.٧٪ ثم إلى (٢١.٥٪) عام ١٩٧٨ إلى (٣٨.٧٪) عام ١٩٧٩ (٢٣).

أما وزارة الاقتصاد فقد قدرته بين ٢٥٪ / ٤٠٪ (٢٤) وهو تقدير يتفق إلى حد كبير مع تقدير خبراء حزب التجمع... حيث كان التضخم وفقا لحساباتهم (٣٥٪) إلى (٤٠٪) سنويا (٢٥).

على أية حال فإن كل التقديرات تشير إلى إرتفاع وخطورة حجم هذه الظاهرة خاصة إذا ما علمنا بأن نسبة الزيادة النقدية للأجور في السبعينيات لم تتجاوز ١٠٪ لأصحاب الأجور الثابتة (٢٦).

وفي محاولة للوصول إلى تقدير للدخل الحقيقي للقوى العاملة أتضح أن الأجر الحقيقي بعد خصم نسبة التضخم على المستوى القومى للعامل فى القطاعين العام والخاص قد إنخفض بنسبة (٣٣٪) خلال الفترة ما بين عامى (٧٥ - ١٩٧٩) ثم إنخفض مرة أخرى فى ١٩٨١ بمقدار (١٥٪) ووفقا لذلك فإن مخصصات الأجور من الناتج المحلى الإجمالى قد إنخفضت من (٤٨٪) فى الستينيات إلى (٣٤٪) عام ١٩٧٩ ثم إلى (٣١٪) عام ١٩٨١ (٢٧).

وذلك على الرغم من الزيادة الرقمية التى تعلنها الجهات الرسمية .  
- فتقول ارقام موازنات الدولة إن مخصصات الأجور فى موازنة عام ١٩٧٦ بلغت (٧٦٨) مليون جنيه بزيادة نسبتها ١٨٪ عن عام ١٩٧٥ ) كان من ضمن أهم أسباب الزيادة ٨ مليون جنيه تكاليف تعيين المسرحين من القوات المسلحة (٢٨).

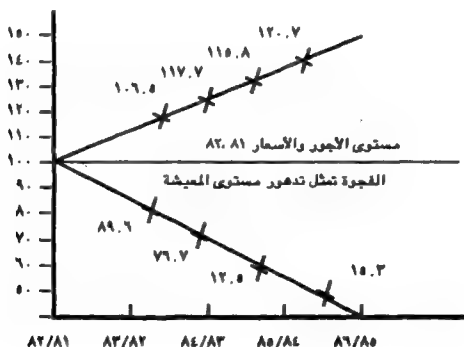
- وفى موازنة ١٩٧٨ بلغت مخصصات الأجور (١.١٠٠) مليون جنيه مقابل (٩٤٢.٦) مليون جنيه عام ١٩٧٧ (٢٩).  
- وفى موازنة ١٩٧٩ بلغت مخصصات الأجور (١.٢٥٧.٨) مليون جنيه بزيادة (١٥٧.٨) مليون جنيه (٣٠).

- وفى موازنة ٨١/٨٠ بلغت مخصصات الأجور (١٤٥٣) مليون جنيه زيادة (٣٤.٧٪) عن العام السابق (٣١).

وفى موازنة ٨٥/٨٤ بلغت مخصصات الأجور (٣.٢٩٥.٠) مليون جنيه مقابل (٢.٢٣٥.٠) مليون جنيه فى العام السابق لها بزيادة (٣٦٠.٠) مليون جنيه أو بنسبة (١٢.٣٪) بالمقارنة بعام ٨٣/١٩٨٤ (٣٢).

وفى موازنة ٨٧/٨٦ بلغ إجمالى مخصص الأجور (٣.٨٦٥.٠) مليون بزيادة (٢١٥.٠) مليون جنيه عن سنة ٨٥/١٩٨٦ وبزيادة قدرها ٥.٩٪ (٣٣).

وبالقياس إلى مقدار الزيادة فى أسعار السلع والخدمات كانت النتيجة كما يوضح الشكل التالى حيث إتسعت الفجوة التى تقبل تدهور مستوى المعيشة طوال سنوات الثمانينات (٣٤).



وترجع أسباب إرتفاع ظاهرة التضخم إلى السياسة التى أتبعتها الدولة داخليا... حيث إن العوامل الخارجية قد لعبت دورا محدودا (انظر الفصل السابق) على الرغم من إتساع حجم الواردات . حيث تعرض الجنيه المصرى للإتخفاض أكثر من مرة تحت ضغوط صندوق النقد الدولى.

أما التضخم العالمى فى السوق الدولية فلم يؤثر كثيرا على التضخم فى مصر حيث إن الأخير قد زاد بفعل عوامل داخلية أهمها كان زيادة الاقتراض من الجهاز المصرفى... وأن إرتفاع أسعار الواردات يرجع إلى إنخفاض سعر الجنيه المصرى أمام الدولار الأمريكى عمله الشراء فى السوق الدولية.

فقد زاد حجم الدين الداخلى فى مصر (الاقتراض من الجهاز المصرفى) خلال الفترة (٧٤ - ١٩٨٤) أربعة أضعاف (٣٥).

وهو ما أدى فى ظل تدهور أحوال القطاعات الإنتاجية إلى أزياد السيولة المحلية النقدية<sup>٥</sup> فقفزت إجمالى كمية النقود المتداولة خلال السنوات الستة من آخر ديسمبر ١٩٧٤ إلى آخر ديسمبر ١٩٨٠ من (٢٥٦٠) مليون جنيه إلى (١١٨٩٩) مليون جنيه بزيادة أربعة أضعاف أيضاً (٣٦).

وهو ما يؤثر أبلغ الأثر على الدخل الحقيقى للقوى العاملة بما أحدثه من إنفلات فى الأسعار دون أن يكون لهيكل الأجور المقررة فى اللوائح الحكومية قدرة على مواجهتها أو اللحاق بها وهى ظاهرة تواصلت واشتدت منذ أوائل السبعينيات وهو ما أثر على حوالى ٧ ملايين فرد من أصحاب الدخل الثابتة يعول كل منهم لأسرة يبلغ متوسط حجمها (٤.٤) فرد فى المتوسط أى (٣٠) مليون نسمة يشكلون أغلبية المجتمع المصرى (٣٧).

٥. يضاف إلى عوامل زيادة السيولة النقدية تمويلات المصريين من البلاد الصربية والقروض التى حصلت عليها مصر من الخارج ولكن الأثر هنا ترتب فقط على الاقتراض من الجهاز المصرفى وطبع أوراق بنكوت لا يقابلها إنتاج.

## الموازنة والأجر الحقيقي

إلى جانب التضخم لعبت السياسات المالية للدولة دورا كبيرا فى إرتفاع حدة الاقتار النسبى والمطلق للقوى العاملة حيث ساهمت الأدوات المالية فى ظل (الميزانية العامة للدولة) التى انحازت لصالح الأغنياء إلى إنخفاض الأجر الحقيقى للشغيلة فى المستويات الدنيا وأصحاب الأجور الثابتة على وجه الخصوص... وهو أمر طبيعى فى ظل علاقات الإنتاج الرأسمالية حيث تكون الموازنة عبارة عن موازنة طبقية.

وسنختار من أدوات الموازنة العامة للدولة الضريبة حيث أنها تعد من أكثر الوسائل المالية فاعليه فى تحقيق سياسات معينة تستهدفها الدولة.. وهى أكثر الوسائل فاعليه فى إعادة توزيع الدخل القومى.

## خلل النظام الضريبى

اثبتت العديد من البحوث الاقتصادية أن النظام الضريبى خلال الفترة (٥٢ - ١٩٧٧) يعانى من عدم العدالة فى توزيع الأعباء الضريبية أفقيا بين النشاطات الاقتصادية ومصادر الدخل المتماثلة ورأسيا بين الشرائح الدخلية المختلفة (٣٨).

ويفضل ذلك النظام الضريبى أصبح الممولين الأساسيين للضريبة فى مصر هم من العمالة المرتبطة بقطاع الدولة... فنجد أن الضرائب على المهن لم تتعد حصيلتها فى المتوسط خلال السبعينيات (٣.٢) مليون جنيه بنسبة (٠.٩٪) من الحصيلة الضريبية.. ولم تتعد حصيلتها فى المتوسط خلال السبعينيات بالنسبة للضريبة العامة على الإيراد سوى (٣٠٦) مليون جنيه بنسبة (١.١٪) أى أن إجماليتها لم يصل إلى (٠.٣٪) من إجمالى الحصيلة وذلك على الرغم من أنهما ضريبتان تفرضان أساسا على مولين ذوى دخول كبيرة نسبيا (٣٩).

أما الضرائب على الأجور والمرتبات فقد إرتفعت من (٢٤) مليون جنيه عام ١٩٧١/٧٠ إلى نحو (٤٠) مليون جنيه عام ١٩٧٩ بنسبة (٧٠٪) من مجموع الضرائب على دخول الأفراد (٤٠).

ونلاحظ مثلاً فى عام ١٩٧٨ فقط أن نسبة تمويل أصحاب المهابا والأجور للضرائب تصل إلى نسبة (٨٢.٦٪) من الحصيلة الأجمالية للضرائب (٤١) ... وهم أساسا من العاملين بأجر فى قطاع الدولة الحكومى والعام.

هذا عن مجال الضرائب المباشرة أما الضرائب الغير مباشرة فنجد أن نظام الضرائب الغير مباشرة المعمول به فى مصر يصيب بالدرجة الأولى أصحاب الدخل الصغيرة والمحدودة أكثر مما يصيب أصحاب الدخل الكبيرة كما أن الخلل فى ذلك النظام كان يتجه دائما ضد مستهلكى السلع الضرورية... بينما لاتسهم السلع المعمرة والتى يستهلكها أصحاب الدخل المرتفعة مثل أجهزة التكييف وسيارات الركوب بأكثر من ٤٪ من حصيلة ذلك النوع من الضرائب على السلع (٤٢).

فقد بلغ بند فروق الأسعار فى ميزانية الدولة خلال السبعينيات (من عام ١٩٧٠ حتى عام ١٩٧٨) حوالى (١٥.٧٪) من إجمالى الإيرادات السيادية يتحمل معظمها (٦٨ - ٧٠٪) بعض السلع الضرورية مثل الشاى والسكر والسجائر والأدوية أو السلع الوسيطة كالأسمدة وهو ما يؤثر فى النهاية - مثل الضرائب غير المباشرة - على القدرة الشرائية للمستهلك ذى الدخل المحدود بينما لاتتحمل السلع غير الضرورية مثل الفورمايكا وأجهزة التكييف وسيارات الركوب وقطع غيارها والمشروبات الكحولية أكثر من (١ - ١.٥٪) من حصيلة فروق الأسعار (٤٣).

من جهة أخرى تكاد الدولة تعتمد فى تمويل إيراداتها من الضرائب بشكل أساسى على ذلك النوع من الضرائب حيث أن حصيلة الضرائب من

الغير مباشرة (على السلع) قد بلغت فى السبعينيات (٧٧٪) من إجمالى الإيرادات... وهى نسبة أعلى حتى من بلدان العالم الثالث الأخرى والتى لا تزيد فيها النسبة عن ٦٥٪ (٤٤).

وفى الوقت الذى تستخدم فيه الدولة الادوات المالية بفرض مزيد من الأعباء على محدودى الدخل نجدها تساهم فى رفع الأعباء عن أصحاب الأعمال بما توفر لهم من أعفادات ضريبية وجمركية وتكشف لنا الارقام عن ذلك فنجد أن :

---

---

فى عام ١٩٧٥ كانت الواردات المعفاة ٦٠٠ مليون جنيه يستحق عنها ١٥٠ مليون جنيه رسوم جمركية.

فى عام ١٩٧٦ كانت الواردات المعفاة ١٣٠٠ مليون جنيه يستحق عنها ٦٥٠ مليون جنيه رسوم جمركية (٤٥).

فى عام ١٩٧٩ كانت الواردات المعفاة ٧٠٧ مليون جنيه يستحق عنها ٥٠٥ مليون جنيه رسوم جمركية.

فى عام ١٩٨٠ كانت الواردات المعفاة ٧٧٥ مليون جنيه يستحق عنها ٧٣٤ مليون جنيه رسوم جمركية.

فى عام ١٩٨١ كانت الواردات المعفاة ٨٠٧ مليون جنيه يستحق عنها ٥٢٩ مليون جنيه رسوم جمركية (٤٦).

---

---

وقد أثبتت إحدى الدراسات المقدمة لمؤتمرات الاقتصاديين المصريين أن معامل الارتباط بين الإعفاءات الضريبية ورؤوس الأموال طردى ومرتفع ويعكس ارتباط قوى بين حجم رؤوس الأموال وزيادة الأعفادات الضريبية (٤٧).

بل أن الدولة تقوم بتمويل أصحاب الأعمال ورؤوس الأموال من حصيللة

ما يتوافر لها من إيرادات عن طريق أصحاب الدخول المحدودة. فتقوم الدولة باستخدام أدواتها السيادية فى الاستفادة من مدخرات العاملين ذوى الدخول المحدودة بما يمولوا به الدولة من تأمينات إجتماعية حيث تحقق الدولة عن هذا الطريق فائض ضخم بلغ فى عام واحد هو عام ١٩٨٠ (٥٥٠) مليون جنيه ولا تتحمل الخزنة العامة من هذه الأموال سوى فائدة قدرها (٤.٥ ٪) سنويا إرتفعت إلى (٦ ٪) بعد عام ١٩٨٠ وهذه الفائدة تقل كثيرا عن معدلات الفائدة السائدة فى السوق النقدية (٤٨). ورغم ذلك الإتحياز الواضح فى السياسة الضريبية إلا إن أصحاب الأعمال ورؤوس الأموال يقومون بعمليات تهرب ضريبى واسعة... فقد قدر البنك الدولى جملة الضرائب التى تهرب منها القطاع الخاص التجارى والصناعى بنحو مليارى (٢ مليار) جنيه فى سنوات الثمانينيات (٤٩) وذلك بشكل مباشر.

هذا بالإضافة إلى استخدام أصحاب الأعمال ورؤوس الأموال وسائل خاصة محاسبية ومالية للتهرب من الضرائب دون أى عقاب قانونى وهى الاشكال غير مباشرة وغير معروفة.. وحتى فى حالات ضبطها يمكن التنصل منها فرغم حجم التهرب الضريبى الضخم إلا أنه لم يصدر طوال السبعينيات والثمانينيات حكم واحد بعقوبة جنائية (٥٠) رغم أن تقارير مصلحة الضرائب المصرية قد أثبتت فى عام ١٩٨٢ أن هناك (٩٢٣) مليونيرا تهربوا من الضرائب... وتبلغ قيمة المستحق عليهم (٣) مليار جنيه (٥١).

## هوامش الفصل الثامن

- ١- انظر حديث أحمد نبيل الهلالي لمجلة النهج - ص ١٠٥ - العدد ١٢ - ١٩٨٦ - مركز الابحاث والدراسات الاشتراكية فى العالم العربى - ص ٨٠ : ص ١١٣
- ٢- عادل غنيم - النموذج المصرى لرأسمالية الدولة التابعة - (م. س) ص ٨٦.
- ٣- د. فؤاد مرسى - مدخل إلى الاشتراكية ص ١٠٩ (م. س)
- ٤- انظر محمود المراغى - مصر والمسألة الاقتصادية (م. س) ص ٨٥، ايضا: د. رمزى ذكى - دراسات فى أزمة مصر (م. س) ص ٨٠
- ٥- المراغى - مصر والمسألة الاقتصادية ص ٨٥ (م. س)
- ٦- كريمة كريم - توزيع الدخل والدعم - الافتتاح الحصاد والجنود - ص ٣٢٤، ص ٣٢٥ (م. س) ص ٣٣٩: ٣٥٤
- ٧- المراغى - مصر والمسألة الاقتصادية (م. س) ص ٨٦.
- ٨- الافتتاح والتضخم وسوء توزيع الدخل القومى - الاهرام الاقتصادى العدد ٧٥٧ - ص ١٠، ١١، ١٢ - ١٨ يوليو ١٩٨٣
- ٩- المراغى - مصر والمسألة الاقتصادية (م. س) ص ٤٧.
- ١٠- د. فؤاد مرسى - البعد الاجتماعى للمسألة الاقتصادية الاهرام الاقتصادى - ٦٨٤ - ٢٢ فبراير ١٩٨٢ ص ٢٨ : ٣٠
- ١١- انظر حول احصاءات الدخل فى مصر - ص ١٦٩ / ١٧٠ / ١٧١ / ١٧٢ - كتابات مصرية ٢ - دار الفكر الجديد - بيروت ١٩٧٥
- ١٢- عزت سامى - ثورة يوليو وماذا تبقى للعمال والفلاحين - مجلة العمل - ٢٧٩ - ص ٢٣ - أغسطس ١٩٨٦ - ص ٢٠ : ص ٢٤
- ١٣- د. صبرى أحمد ابو زيد - توزيع الدخل ورقة مقدمة للمؤتمر الثالث للاقتصاديين المصريين (م. س) ص ٣١، ص ٣٢
- ١٤- د. كريمة كريم - السياسة المالية وتوزيع الدخل فى حضر مصر - المؤتمر العاشر للاقتصاديين - ص ٢٨ - القاهرة نوفمبر ١٩٨٥ - (٤٣) صفحة.
- ١٥- د. سمير أمين - الامة العربية - القومية وصراع الطبقات - ص ١٢٠ - دار ابن رشيد للطباعة - بيروت ١٩٧٨ - (١٩٨) صفحة.

- ١٦- د. راجى أسعد - هيكمل وتطور سوق العمل فى قطاع التشبيد (م. س) ص ٦
- ١٧- الأهالى ص ٣ - ١٢ / ٦ / ١٩٨٥
- ١٨- عادل غنيم - النموذج - (م. س) ص ٣٢
- ١٩- مجلة العمل - العدد ٢٣٣ - ص ٢٩ - أكتوبر ١٩٨٢.
- ٢٠- د. جمال أبو العزائم - الحريجون بين الاقتصاد الرماوى والاقتصاد الاسود - الاهرام الاقتصادية - ٩٩٢ - ص ٢١ - ١٨ يناير ١٩٨٨ - ص ٢٠ : ص ٢٣
- ٢١- د. جمال أبو العزائم - الحريجون (م. س) ص ٢٢
- ٢٢- انظر د. سمير ناصف - محددات السياسة النقدية فى مصر (٦٠ - ١٩٧٠) ص ٩٧ - معهد التخطيط القومى - مذكره داخلية رقم (٣، ٢) سبتمبر ١٩٧٣ - القاهرة - (١٠٥) صفحة.
- ٢٣- المرازى - مصر والمسألة الاقتصادية (م. س) ص ٨٣، ١٨٩
- ٢٤- عبد الحالى فاروق - الآثار الاجتماعية للإنتاح الاقتصادى - ص ٤ - الحساب - كتاب غير دورى - العدد الاول - سبتمبر ١٩٧٩ - (٤٧) صفحة.
- ٢٥- د. فؤاد مرسى - الأهالى ٣ أغسطس ١٩٨٨ - ص ٥ - العدد ٣٥٦
- ٢٦- عبد الحالى فاروق - الآثار (م. س) ص ٤
- ٢٧- الاهرام الاقتصادية العدد - ٧٩٥ - ٩ أبريل ١٩٨٤ ص ٩.
- ٢٨- البنك الاهلى المصرى - النشرة الاقتصادية - إدارة البحوث - المجلة التاسع والعشرون - العدد الثانى - الموازنة العامة ١٩٧٦ ص ١٨١ - القاهرة ٧٦ - ص ١٧٥ : ص ١٩٥
- ٢٩- البنك المركزى المصرى - الموازنة العامة للدولة - المجلة الاقتصادية المجلد الثامن عشر العدد الثانى ص ١٠٢ - القاهرة ٧٨ - ص ٨٧ : ص ١١٥
- ٣٠- البنك المركزى المصرى - الموازنة العامة للدولة - المجلة الاقتصادية المجلد الثامن عشر العدد الاول ص ٣ - القاهرة ٧٩ - ص ١ : ص ١٥
- ٣١- البنك الاهلى المصرى - النشرة الاقتصادية - إدارة البحوث - الموازنة العامة - ص ٣٠٦ - العددان الثالث والرابع - المجلد السابع والثلاثون - القاهرة ٨٤ - ص ٣٠٠ : ص ٣٢٦
- ٣٢- البنك المركزى - المجلة الاقتصادية - ص ٥٠٨ - المجلد الرابع والعشرين - العدد

- الرابع ١٩٨٤ - القاهرة من ص ٥٠٧ : ص ٥٢٣
- ٣٣- البنك المركزى - المجلة الاقتصادية - ص ١٥٠ - المجلد السادس والعشرون - العدد الثانى ١٩٨٦ - القاهرة من ص ١٤٩ : ص ١٦٥
- ٣٤- حزب التجمع - المكتب الاقتصادى - مشكلة الفلاء وكيفية مواجهتها - ص ٤ - القاهرة - أبريل ١٩٨٨ - تقرير فى (٢٣) صفحة.
- ٣٥- د. محمد الهنا - العلاقة بين السياسة المالية والسياسة النقدية فى إطار إدارة الدين العام الداخلى ص ٣، ٢ - المؤتمر العاشر للاقتصاديين المصريين- القاهرة - نوفمبر ٨٥ - (٢٧) صفحة.
- ٣٦- د. محمد على رفعت - السيناريو المصرى للانفتاح - المشهد التاسع ص ١٨، ١٩ - الاهرام الاقتصادى - ٦٨٦ - ٨ مارس ١٩٨٢
- ٣٧- د. محمد عبد الشفيق - دراسات الموقف العربى - جذور الازمة الاقتصادية - العدد ٦٢ - يونيه ١٩٨٥
- ٣٨- د. محمود عبد الفضيل - تطور الهيكل الضريبى فى مصر - (٥٢ - ١٩٧٧) ص ٦٧ - المؤتمر الثالث للاقتصاديين المصريين - ص ٤٩ : ص ٦٤
- ٣٩- البنك الأهلى المصرى - النشرة الاقتصادية - العدد الأول - المجلد السابع الثلاثون - النظام الضريبى المصرى - ص ٢٦ / ٢٧ - القاهرة ٨٤ - ص ١١: ص ٥٤.
- ٤٠- المرجع السابق ص ٢٧
- ٤١- البنك المركزى المصرى - الموازنة العامة للدولة - ص ١٠٢ - المجلة الاقتصادية - المجلد الثامن عشر - العدد الثانى ص ١٧ : ص ١١٥ - القاهرة ١٩٧٨
- ٤٢- محمد ابراهيم عبد الرحمن - الفائض الاقتصادى المصرى - الاهرام الاقتصادى- العدد ٨٠٢ ص ١٤ - ٢٨ مايو ١٩٨٤ ص ١٤، ١٥
- ٤٣- انظر عادل الجهار - سياسات توزيع الدخل فى مصر - ص ٧١ - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام - القاهرة ١٩٨٣ - (١١٢) صفحة.
- ٤٤- عفاف على عزت - تطور الدين العام الداخلى - ص ٢٣ - المؤتمر العاشر للاقتصاديين المصريين - نوفمبر ١٩٨٥ - (٢٥) صفحة.
- ٤٥- اسامة غيث - الدعم الجمركى للتجارة والسماسره - الاهرام الاقتصادى- العدد

- ٥٣٩ - ص ٣٢ - ١ فبراير ١٩٨٧ - ص ٣٢ / ٣٣ / ٣٤
- ٤٦ - مصطفى أمام - هل ينتهى الاستغلال الافتتاحى للجمارك - الاهرام الاقتصادى - العدد ٧٦١ / ص ١٥ - ٥ اغسطس ٨٣ ص ١٤ : ص ٢٠
- ٤٧ - محمد عبد البديع - الاعفاءات الجمركية والتراكم الرأسمالى فى مصر - الفترة ٧٤ - ١٩٨٤ - ص ٢٥ - المؤتمر العاشر القاهرة - نوفمبر ١٩٨٥ - (٣٧) صفحة.
- ٤٨ - أحمد بديع بليح - التأمين الاجتماعى وإعادة توزيع الدخل القومى ص ٢٣. ٢٤ - المؤتمر العاشر - القاهرة (١٩٨٥) نوفمبر.
- ٤٩ - الاهالى - ٣٢٦ - ٦ يناير ١٩٨٨ ص ١.
- ٥٠ - التهرب الجمركى والضريبى الاهرام الاقتصادى - العدد ٩٧٤ / ١٤ سبتمبر ١٩٨٧ ص ٣٠ / ٣١ / ٣٢
- ٥١ - مجلة التضامن - (٩٢٣) مليونيرا تهربوا من الضرائب - ص ٣١ - العدد ٤٦ - يناير فبراير ١٩٨٢ (ص ٣١ - ص ٤٢) - بيروت.

## الفصل الثالث

استكمالا لما طرحه الفصل السابق من مناقشة حول الاقترار النسبي والمطلق للموارد البشرية يتعرض الفصل الحالى لمشكلات تلبية الاحتياجات الأساسية... وأهمية قياس مؤشرات أشباع الحاجات للسكان تأتى من كون الهدف النهائى للتنمية هو الإنسان... وغاية النشاط الاقتصادى هو إشباع الحاجات وبعد هذا الفصل مكمل لما سبقه من فصول حيث أن أشباع الحاجات يرتبط وهيكل النشاط الإنتاجى على نحو يمكن من أشباع هذه الحاجات ويرتبط بالطبع بنمط توزيع الدخل القومى.

وسيلتزم البحث فى الصفحات القادمة بالمفهوم الذى أعطته الأمم المتحدة لقياس مدى تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان فقد حددت الأمم المتحدة عدة مجالات للقياس... وهى الطعام وإجمالى

تلبية الاحتياجات  
الأساسية للسكان

الأستهلاك والإدخار والصحة والسكن والتعليم والمواصلات والترفيه والملبس والتأمينات الاجتماعية وحرية الفرد (١).

## ١- الغذاء والاستهلاك

أن قلة الغذاء وسوء التغذية من العوامل المؤثرة التي تجعل كثير من البلدان النامية تدور في حلقات مفرغة.. فالفقر يجعل الناس يأخذون كميات ضئيلة من الغذاء وبسوء نوعية سيئه تنعكس على حجم ونوعية القوى العاملة وبالتالي تساهم في إزدياد الفقر... كما أن مشكلة سوء التغذية الناتج عن نقص البروتين والسعرات الحرارية في باكورة العمر يمكن أن تؤدي إلى إعاقة النمو جسدياً وعقلياً إعاقة لا يمكن تعويضها في المراحل المتقدمة من العمر.

وتشير بيانات الاحتياجات الغذائية للأسرة المصرية إلى أن مشكلة الغذاء للسكان قد تفاقمت بدرجة كبيرة في سنوات السبعينيات حيث يدل (جدول رقم ٣٥) أن هناك نقصاً في تغطية احتياجات الأسرة المصرية من الحبوب والسكر والبقوليات والخضروات والفواكه ومنتجات الألبان والمنتجات الحيوانية بالمقارنة مع الميزان الغذائي اللازم للأسرة.. ولا يوجد زيادة في الاستهلاك عن معدلات الميزان الغذائي إلا في النشويات والزيوت والدهون النباتية.. وهو ما يعكس درجة الفقر وتدنى مستويات الدخل التي تقبل على أستهلاك تلك الأصناف.. فالمعروف أنه كلما أرتفع الدخل كلما زاد إستهلاك الفرد من المنتجات الحيوانية بينما يقل معه استهلاك النشويات ويتأكد لنا ذلك إذا ما قارنا بين مستويات الاستهلاك من البروتين المتاح من المنتجات الحيوانية يومياً للفرد حيث نجده لا يتجاوز في مصر (١٣.٢٪) بينما هو في البلدان المتقدمة يصل إلى (٥٨.٥٪) (٢).

جدول رقم (٣٥)

مقارنة بين نموذج كميات الاطعمة اليومية اللازمة لتغطية الاحتياجات الغذائية للأسر المصرية والميزان الغذائي (١٩٧٧)

الكميات / يوم/ جرام/ للأسرة		المجموعات الغذائية
نموذج الاسرة المصرية (٢)	الميزان الغذائي (١)	
٢٩٥٤	٣٦٧٤	الحبوب
٢٩٤	٢٥٣	المحاصيل النشوية
٢٠٠	٣٩١.٣	السكر
١٠٠	١٤٤.٣	البقوليات
١٣٥٥	١٤٩١.٨	الخضروات
٩٩٣	٧٦٢.٦	الفواكه
		المنتجات الحيوانية:
٢٠٠	٢٤٣.٦	اللحوم، الأسماك، البيض.
٧٥٠	٩٠٠.٢	الألبان
١٨٠	١٦٠	الزيوت والدهون النباتية

المصدر: هايدة الاصفاقي كيف ويكم يعيش الانسان المصري - الجزء الثاني - الاهرام الاقتصادي - ٦٢٨ - ص ٢٠ - ٢٦ يناير من ١٨ : ص ٢٣

ولا تعكس أرقام المتوسطات العامة للاحتياجات الغذائية حقيقة مشكلة الغذاء في مصر حيث أن المتوسطات تغفل توزيع الغذاء بين السكان- وما أن توزيع الدخل كما سبق ورأينا يعاني من خلل واضح فإن توزيع الاحتياجات الغذائية أيضا لا يعد توزيعا عادلا.. وهو يتفق ونقط توزيع

الدخل الحالى فيؤدى إلى سوء تغذية من جانب وتبيد جزء من المنتجات الغذائية بواسطة القلة من جانب آخر.

فتقول أرقام الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء عن الإنفاق والاستهلاك فى مصر السبعينيات أن (٢.٣) من مجموع المصريين يستهلكون قرابه (٢٥٪) من إجمالى الأستهلاك القومى كله وأن أقل من (١٠٪) من سكان مصر يستهلكون حوالى نصف الإجمالى من الغذاء (٤٩٪) بينما على العكس نجد (٩٠٪) هم أصحاب الأجور والدخول المحدودة يمثلون القوة العامله الأساسيه وعائلاتهما يستهلكون النصف الباقي(٣).

أيضا تشير الإحصائيات أن (٤٥٪) من جملة الأسر فى مصر تحصل على دخل أقل من (٢٥٠) جنيه سنويا تعاني من نقص فى السعرات الحرارية المطلوبة يوميا للفرد بنسبة (٢٥٪) .. كما أن نسبة البروتين الحيوانى إلى جملة السعرات الحرارية تقتل (٦.٣٪) فقط للفرد فى تلك الأسره(٤).

كما تفيد البيانات عن السبعينيات بانتشار نقص التغذية الحاد والمزمن والأثيميا وبالذات فى وسط الأطفال وهم القوى العاملة المستقبلية. فينتشر نقص التغذية الحاد بنسبة (٢٠.٥٪) .. ويعانى من نقص التغذية المزمن (٢٢٪) تزيد نسبتهم بين أطفال الوجهة القبلى حيث تصل أكثر من (٢٧٪) .. وتنتشر الأثيميا بين (٤٠٪) من الأطفال فى المتوسط .. ويقع ذلك منه إلى تكوين الطفل أثناء الحمل حيث يعانى الكبار من تلك الأمراض... فنجد أن الدراسات قد أثبتت أن هناك (٢٢٪) من النساء الحوامل على المستوى القومى مصابات بالأثيميا... وتصل النسبه إلى (٢٥٪) بين السيدات المرضعات وتختلف هذه النسبه تبعاً للمواقع المختلفة فنجدها فى بعض المحافظات (٤٠٪)(٥).

ونعود مره أخرى إلى الخلل الاجتماعى حيث إن هؤلاء الأطفال ليسوا سوى أبناء القوى العاملة محدودة الدخل... فيشير الجدول (٣٦) إلى أن أقل الأطفال تعرضا لسوء التغذية هم أبناء أصحاب المهن الفنية والإدارية بينما ترتفع النسبة بين أطفال العمال الزراعيين الأجراء إلى ٢٥.٤٪.

جدول رقم (٣٦)

الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية حسب وظيفة الأب (٦)

المهنة	نسبة الأطفال
المهن الفنية والإدارية	٤.٩٪
المهن الكتابية والعمال المهرة	١٦.٢٪
العمال شبه المهرة وغير المهرة	١٩.٨٪
العمال الزراعيين والأجراء	٢٥.٤٪
آخرين	٢.٠٪

والملاحظة الأخيرة على سوء تلبية حاجة الغذاء للطبقات الكادحة من السكان هى أن ذلك قد أرتبط بزيادة معدلات الاستهلاك الخاص... فقد أنتهت إحدى الدراسات بعد تحليل الاستهلاك النهائى الخاص والعام فى مصر فى الفترة (٥٩-١٩٧٠) إلى أن اتجاهات الاستهلاك الخاص رغم تصاعدها المستمر إنما تعنى فى المقام الأول- (وبالقياس لمعدلات زيادة الناتج القومى الصافى ومتوسط دخل الفرد)- تدهورا مستمرا فى مستوى معيشة الغالبية (٧).

وطبقا للبيانات الرسمية أيضا نجد أن القوة الشرائية للفئات الكادحة قد انخفضت بنسبه (٢٠٪) فى الفترة (٧٥-١٩٧٩) فى ذات الوقت الذى زاد فيه الاستهلاك الخاص بنسبة تتراوح بين (١٢٪، ٢٠٪) (٨) وهو

ما يعنى أن نصيب الفئات الكادحة من السكان ينقص فى الوقت الذى يتزايد فيه نصيب الأغنياء من الاستهلاك.

### الخدمة العلاجية

تفيد بيانات الإمكانات العلاجية المتاحة للسكان إلى أن إجمالى عدد أسرہ العلاج (للإقامة فى المستشفيات) يبلغ (٥٨.٩٦١) سرير علاجى تتوزع بين وزارة الصحة بنسبة (٦٣.٦٪)، الوزارات الأخرى بنسبة ١٥.٤٩٪ والمستشفيات والمعاهد التعليمية (٣.٧) والقطاع العام (٩.١٦٪) والقطاع الخاص (٧.٨٧٪) (٩) وأن الوحدات الصحية العلاجية فى مصر (سواء كانت بها أسرہ علاجية أو بدونها) تبلغ (٥٧٠٠) وحدة كما تصل جملة الأسرہ العلاجية فى هذه الوحدات إلى (٩٢.٧٠٠) سرير ويبلغ معدلها لكل ألف من السكان (١.٩) سرير (١٠).

لكن توزيع تلك الوحدات يعكس تميزا لصالح مدن الحضر (القاهرة والأسكندرية) حيث يستحوذ على نصف الخدمة السريرية عددا... ويستحوذان على أرقى المستشفيات والأسرہ نوعا وكيفا (أى أن هناك ٥٠٪ من الطاقة السريرية المتاحة فى الجمهورية لخدمة أقل من ٣٠٪ من سكان الجمهورية) (١١).

وهو ما يمثل إنحياز ضد السكان والقوى العاملة بالريف خاصة العمالة الزراعية والتى تعاني من الأمراض المتوطنة أكثر من العماله الحضرية... وتنتشر بينهم أمراض البلهارسيا... وهى وفقا للتقديرات المختلفة يعاني منها بين (٨) و(١٨) مليون مواطن (١٢)... ويزيد من حدة التدهور فى الخدمة العلاجية فى الريف نقص تكلفة العلاج لذلك المرض المنتشر بين سكان الريف حيث أن تكلفة العلاج تتراوح بين (٦٤) قرشا وجنيه واحد سنويا.... رغم أن تكاليف العلاج لذلك المرض تحتاج إلى جرعتين

سنويا... كل جرمه تتكلف (٧) جنيهات (١٣).

ويظهر ذلك الأتحياز أيضا فى مجال الخدمة العلاجية التى تقدمها مراكز وفروع الأسعاف السريع حيث أن عددها على مستوى الجمهورية يبلغ (٢٦٤) مركز- تستحوذ القاهرة والأسكندرية والجيزة على (٧٢) منها أما الصيدليات فيصل عدد الإجمالى (٧٥٣٠) يخص القاهرة منها (١٥٧٩) صيدلية والأسكندرية (٨٧٠) صيدلية والجيزة (٧٢٢) صيدلية (١٤) وتلك الظاهرة لا تقتصر على الريف بل تمتد داخل المدن الحضريه فنجد التميز بين الأماكن الراقية والأحياء الفقيرة أو العالیه رغم حاجة الاخير.

فنجد على سبيل المثال المناطق العالیه تعاني من نقص حاد فى الخدمات الصحية والطبيه.... ففى منطقة التبين وهى مركز عمال حلوان للحديد والصلب لا توجد صيدلية واحده تعمل بالخدمة الليلية رغم أهميه ذلك للمنطقة التى بحكم طبيعه عملها أكثر حاجه لذلك... وليس هناك آيه مستشفى أو عياده للخدمة الليلية ونقطة الأسعاف الوحيديه مهمتها فقط نقل المصاب أو المريض إلى مستشفيات حلوان فلا يوجد بها طبيب مقيم (١٥).

ورغم أن ثورة يوليو قد حاولت القيام بإصلاحات فى مجال الخدمة العلاجية لتطورها على أسس جديدة إلا أن نقص الإعتمادات المالىة وإستيلاء الجهاز البيروقراطى على الجزء الأعظم من نفقات الدوله أدى إلى حرمان الشغيله من الأستفاده بها... ففى عام ١٩٦٤ أستحدثت سلطه يوليو خدمات التأمين الصحى وكان المستهدف أن يغطى خلال عشر سنوات كل المصريين ولكن وبعد أكثر من (٢٥) سنه لم يستطع نظام التأمين الصحى بما رصد له من إعتمادات مالىه أن يغطى سوى (٣.٥) مليون منتفع بنسبة (٧٪) من السكان (١٦).

وأدى ذلك إلى تدهور الخدمة حيث أن عيادات التأمين الصحى مجهزه

لخدمة (٢٠ - ٤٠) ألف مواطن ولكن وصل عدد المترددين فى بعضها إلى (١٠٠) ألف منتفع (١٧).

وقد كان السبب الرئيسى وراء تدهور الخدمة العلاجية للمواطنين كما سبق القول هو نقص التوظيفات اللازمه لذلك القطاع الحيوى فقد كانت على سبيل المثال نسبة إعمادات وزارة الصحة من الموازنه العامه للدولة فى أعوام ١٩٦٠ بنسبة (٤.٦٪)، عام ١٩٦٥ (٥٪)، وأنخفضت إلى (١.١٪) فقط عام ١٩٧٥، ثم ارتفعت لتصل إلى (٢.٥٪) فى عام ٨٥ / ١٩٨٦.

وحتى هذا القدر المحدود من الإعتمادات المالىه للخدمة العلاجيه نلاحظ إستيلاء الجهاز البيروقراطى على أغلبه فإذا ما أخذنا موازنة ٨٥ / ١٩٨٦ كمثال تبين لنا أن الجهاز الإدارى والخدمى والفنى قد أستولى على (٦٧.٤٪) من إجمالى المخصص للخدمات العلاجية فى شكل أجور وبلغ الاتفاق الجارى ٣٠.٢٪ من الإجمالى بينما لم يتجاوز الاتفاق الأستثمارى من تجهيزات وعدد ومبانى سوى (١٢.٣٪) فقط من حجم الأعتمادات المخصصه لعام ٨٥ / ١٩٨٦ (١٨).

### مشكلة السكن

من المشكلات الكبرى التى تواجه الموارد البشرىه وتعوق تطورها هى مشكلة السكن والتى أرتبطت بفترة السبعينيات من حيث زيادة حدتها وتفاقمها وأثارها الاجتماعية الأقتصادية المختلفه... حيث أن الأولويات فى ظل سياسة الأنتفاخ كانت لا تهدف لتحقيق مصالح الفئات الشعبيه وبالذات فيما يتعلق بتوفير الأحتياجات الأساسيه لهذه الفئات وعلى رأسها السكن. وتعمكس مشكلة الأسكان فى مصر ما سبق أن تأكد لدينا من آثار سلبيه لتوجه الأقتصاد المصرى فى الإنجهاه الخدمى واعتماده على الموارد

الريعيه.... حيث أن بناء الشقق لم يكن فى أغلبه يعود إلى تلبيه احتياجات القوى العامله بل أساسا لتحقيق هوامش ضخمة من الأرباح العقاريه فى ظل مناخ انفتاحى ساعد على تنمية تلك الاتجاهات مما حرم القوى العامله من الحصول على احتياجات السكن.... وأصبحت مشكلة تترك آثارها على مستقبل القوى العامله كان أهمها إرتفاع سن الزواج وتفشى الأمراض الاجتماعية المرتبطة بالسكن.

والغريب فى الأمر أن مشكلة الأسكان هى فى حقيقتها ليست بأزمه نقص المعروض عن المطلوب وإنما هى أزمة توزيع تعكس إلى حد كبير نمط توزيع الدخل فى مصر السابق بيانه فى الفصل السابق.

ففى تقرير السفاره الأمريكيه بالقاهرة قدرت الاحتياجات المطلوبه بـ (٢٥٠) ألف وحده سنويا (١٩) أما الجهات الرسمية فقد قدرت حجم الاحتياجات السكنيه بـ (١٧٠٠) ألف وحده عام ١٩٨١ للقضاء على الأزمة الحالية (٢٠) وقد أرجع تقرير مجلس الشورى أسباب ذلك إلى تراجع الأهميه النسبيه للأسكان فى الاستثمارات حيث تناقص نصيب الأسكان تدرجيا فى إجمالى الاستثمارات<sup>x</sup> من (٨.٨٪) عام ١٩٧٣ إلى (٥.٩٪) عام ١٩٧٩ (٢١).

ورغم ورغم ذلك التراجع فإن هذه النسبه المحدوده قد أتمجعت فى أغلبها لبناء المساكن الفاخره<sup>xx</sup>... وهذا النوع من الاسكان ليس فى متناول الفئات محدوده الدخل فقد كان معدل بناء الاسكان الفاخر (١١٥٪) بينما لم يتعدى بناء الاسكان الأقتصادى لمحدودى الدخل (١٤٪) فقط (٢٢).

---

<sup>x</sup> بالطبع المقصود هنا استثمار الدوله فى الاسكان أما القطاع الخاص فقد زادت ترقيته فى هذا المجال كما سبق بيانه فى (ج-١-١)

<sup>xx</sup> بلغت الأرباح الصافيه فى الاسكان الفاخر (من ٢٠٪ إلى ٣٠٪) -انظر: د. ميلاد حنا -الاسكان والمصيده (المشكلة والحل) ص ٦٢ -دار المستقبل العربى -القاهرة ١٩٨٨.

وقد أرجع التقرير الرسمى أسباب أزمة الاسكان إلى عوامل التضخم وهجرة العمالة خاصة فى مجال البناء واختلال هيكل الأجور وتوسع الأنشطة غير الإنتاجية مما ترتب عليه تحول سوق الإسكان إلى هذه المجالات استجابة للقوى الشرائية الجديدة فى المجتمع (٢٣) ورغم إتفاق الباحث مع أن هذه العوامل قد أثرت بشكل كبير على حدة الأزمة إلا أننا نرى أن الأسباب الحقيقية تقع فى دائرة النظام الاجتماعى الاقتصادى وغط التنمية الذى تم أتباعه وطبيعة العلاقات الإنتاجية المسيطره والتي أدت إلى وقوع الأزمة فى مجال التوزيع للاحتياجات كما سيتضح.

فقد تأثرت الأزمة بالانحماض الحاد الذى سار عليه الاقتصاد المصرى والذى أدى إلى اتجاه التوظيفات الاستثمارية إلى بناء الفنادق السياحية والكبارى العلويه والاتفاق اللازمة لطرق التجارة- مما أدى إلى أنخفاض معدل بناء المساكن من (٤٧) ألف مسكن سنويا فى المتوسط فى الستينيات إلى (٣١) ألف فى السبعينيات... وفى الريف كان المعدل (١٣.٩) ألف مسكن عام ١٩٦٥ تناقص إلى (١.٥) ألف فقط مما يعكس معه تحيز السياسات القائم ضد إحتياجات سكان الريف (٢٤).

وقد ساهمت السياسه الجديده "الانفتاح" فى خلق ما يسمى بسوق الأراضى والمضاربه عليها حتى أن أسعارها قد أرتفعت فى الفترة (٧٤-١٩٨٠) بنسبة (٢٠٠٪ - ٣٠٠٪) (٢٥).

وقد فاقم من الأزمة أهوال القطاعات المادي (السلعيه) خاصه الصناعه فاقم من مشكله مواد البناء وتجهيزاته فتجد على سبيل المثال أن إنتاج الأسمنت قد أنخفض منذ بداية السبعينيات كما يشير جدول (٣٧). وكان تسلسل الانخفاض كالاتى: (٢٦)-

جدول رقم (٣٧)

١٩٧٤ (٣٢٦٤)	١٩٧٣ (٣٦١٧)	١٩٧٢ (٣٨٢٥)	١٩٧١ (٣٩٢١) ألف طن
١٩٧٨ (٢٣٢٢)	١٩٧٧ (٣٢٣٢)	١٩٧٦ (٣٣٦٢)	١٩٧٥ (٣٥٧٩)

كما وصل العجز فى إنتاج حديد التسليح اللازم لتغطية الطلب على البناء (١٠٤٣) ألف طن عام ١٩٨٥/٨٤ (٢٧) ونتج عن ذلك أن أصبح سوق الحديد والأسمنت فرصة سهلة فى يد تجار الاستيراد من القطاع الخاص بما ضاعف من الأسعار عدة مرات.

على أن الجانب الأخطر من الأزمه والذي تهمله التقارير الرسميه يتمثل فى غلط توزيع الاحتياجات اللازمه من السكن بشكل عام... فنجد أنه فى الوقت الذى تتراكم فيه أعداد المواطنين (طالبى السكن) دون أن يحصلوا عليه... نجد مساكن تزيد عن حجم الطلب مغلقة بدون سكان وهو ما عبر عنه خبير الإسكان المعروف "ميلاد حنا" بأن هناك سكان بدون مساكن فى الوقت الذى توجد فيه مساكن بدون سكان.

فنجده أن النتائج الأوليه لتعداد ١٩٨٦ قد أثبتت بأن هناك (مليون و ٨٠٠ ألف) وحده سكنيه خاليه من السكان (٢٨) منها مليون وحده سكنيه خاليه (٩٩٧٥٢٦) وحده) بالحضر وتستحوذ القاهرة على (٢٥١٦٢٥) وحده والأسكندريه على (١٠٠٧٤١) وحده. والجيزه (١٢١٧٨٣) وحده خاليه وهى جميعها شقق مغلقة لا ينتفع بها أحد.

بالإضافة إلى ذلك فقد خلق الافتتاح ظاهرة الشقق المفروشه... وهى شقق تؤجر لفترات محدوده وبأسعار باهظة... حتى أننا نجد فى محافظة

الأسكندرية بإعتبارها مصيفا متميزا أن هناك (١٧٠) ألف شقه مفروشه وفقا لتقديرات تقرير الأسكندرية. (٢٠٠٠)، الذى أعده خبراء جامعة الأسكندرية (٢٩).... ويبلغ أيجار الشقه الواحد منهم فى فصل الصيف بين (٣٠٠)، (٣٠٠) جنيه شهريا حسب إمكانيات الشقه بأسعار ١٩٨٦ (٣٠).

وظهرت أنواع جديده من الشقق الفاخره تتراوح أسعارها بين (ربع ونصف) مليون جنيهها بدون سكان فى الوقت الذى تنهار فيه المنازل فى الأحياء الشعبيه يوميا تقريبا... ويحتاج حاليا (٣٠٠) ألف منزل فى القاهره إلى ترميمات عاجله (٣١) وتزداد الأزمه للفئات الشعبيه أحتداما حتى أن المواطنين أضطروا فى النهايه إلى السكن فى المقابر المخصصه للموتى وفى القاهره نجد أن هناك (٣٥٠) ألف نسمة يسكنون حاليا فى المقابر وقد تعاملت الدوله مع ذلك كأمر واقع فبدأت قد خطوط الأتوبيس وشبكات الكهرباء اليهم (٣٢) وفى أحد الأحياء الشعبيه نجد مثال (١٣٢١) أسره فى حى شرق القاهره يعيشون فى الشارع بلا مأوى (٣٣).

وقد أدت الأزمه فى نتائجها المباشره على تطور الموارد البشرية إلى إرتفاع نسبة السكان الذين لم يسبق لهم الزواج مما يعيق من إعادة إنتاج البشر فنجد أن نسبة السكان الذين لم يسبق لهم الزواج قد ارتفعت من (١٧.٩٪) فى تعداد ١٩٦٠ إلى (٢٤.٩) فى تعداد ١٩٧٦ (٣٤).

### المواصلات

لا يختلف وضع المواصلات عما سبق بيانه... حيث تعاني الموارد البشريه من تدهور أحوال مرافق النقل إلى جانب إرتفاع أسعارها فإذا ما أخذنا الانتقالات بين المدن نجد أن وسيلة الانتقالات الرئيسيه لنقل الركاب على الطريق هى الأتوبيس... وتقوم بها أربع شركات تابعه للقطاع العام

تتلك (٢٦٠٠) سياره متوسط عمرها (٧.٥) سنوات وأغلب هذه السيارات جاوزت عمرها الأقتصادي للتشغيل خلال فترة السبعينيات.

ونتيجة لذلك سيطر القطاع الخاص على المواصلات الداخليه بين المدن مما يعنى إرتفاعات مستمره فى أسعار الانتقال الداخلى فنجد أن حجم الانتقالات التى يديرها القطاع الخاص قد وصل فى السبعينيات إلى (٤٢٪) لسيارات التاكسى (٢١٪) للسيارات الخاصه أما سيارات الأتوبيس العام فهى لم تتجاوز (٣٧٪) (٣٦).

أما وسائل الانتقال بالقطارات فقد تدهورت أحوالها فى فترة السبعينيات حتى أن ٤٠٪ من اسطول عربات القطارات البالغ (٦٠٠) عربة أنتهى عمرها الإقتراضى المقدر بـ (٢٠) عاما ومن بين هذه العربات (٢٠٠) عربة تترواح أعصارها بين (٣٥) سنه وأكثر.. أما إسطول الجرارات فيبلغ (٣٨٤) قاطره يوجد منه (٢٢٠) قاطرة ينتهى عمرها الإقتراضى تباعا عام ١٩٨٠ بنسبه أكثر من (٥٧٪) الأمر الذى ينعكس على أنتظام مواعيد التشغيل للقطارات (٣٧).

وبأتى تدهور المرافق العامه للمواصلات فى الوقت الذى يتصاعد فيه الإتفاق الحكومى على مواصلات الجهاز الإدارى لخدمة بيروقراطيه الدوله فنجد مثلا فى ميزانية عام ٨٦ / ١٩٨٧ أن عدد السيارات الحكوميه قد أرتفع من (١٨٥) ألف إلى (٢٠٠) ألف سيارة تستحوذ على (١٠٠-١٢٠) مليون جنيه سنويا... بينها سيارات مرسيدس يبلغ سعر الواحد منها (٤٠٠) ألف جنيه (٣٨).

هذا فى الوقت الذى تنخفض فيه نسبه ما يحصل عليه السكان فى المواصلات العامه حتى تصل إلى (٥) سم مربع فقط من المواصلات العامه كما أشارت بذلك إحصائيات رسميه (٣٩).

وهو ما يؤثر على أنتاجيه العامل بما يعنى ذلك من ضياع وقت وتأخير

حتى أننا نجد في أحد الأحصائيات أن التأخير الناجم عن مشكلة المواصلات في الذهاب للعمل يقدر بـ (١٨٠) مليون جنيه سنوياً ناتجاً عن تأخير نصف ساعته عن المواعيد الرسمية مما يؤدي إلى ضياع (١,٢٥) مليون ساعه فاقد من ساعات العمل (٤٠).

### الخدمة التعليمية

في سنوات السبعينيات تم إهدار حق المواطنين في الحصول على الخدمة التعليمية بشكلها الصحيح- فقد تدهورت أحوال التعليم... وأرتفعت نفقاته... وظهرت الطبقية الصارخة في تلبية احتياجات السكان من تلك الخدمة الأساسية... وقد سار التدهور في أحوال التعليم إلى جانب باقي الاحتياجات الأخرى.

وتفيد البيانات الرسمية للدولة بأن هناك تدهور حاد في أوضاع الأماكن التعليمية وأهمها المرافق المخصصة لتلقى العملية التعليمية خاصة في المراحل الأولى من التعليم. فتشير الأحصائيات إلى أن (٤١):-

١- مدارس التعليم بها نسبة كبيرة مشيدة لأغراض غير تعليمية... فتبلغ نسبتها في التعليم الابتدائي ٢٢.٥٪ وفي الإعدادي ٩٪ والثانوي العام ٧٪ والزراعي والصناعي ٤.٥٪ ودور المعلمين والمعلمات ٦.٥٪... وأقل النسب في التعليم التجاري ٤٪ وهو ما يتوافق مع الاتجاه الذي سبق الإشارة إليه من الأهتمام النسبي لهذا الأخير.

٢- من حيث صلاحية المدارس نجد أن:

نسبة المباني الصالحة في التعليم الابتدائي (٥٩٪) فقط والتي تحتاج إلى إصلاح (٣٠.٥٪) وأن هناك (١٠.٥) آيله للسقوط وبالنسبة للتعليم الإعدادي (٦٨٪)، (٢٨.٥٪)، (٣.٥٪) والتعليم الثانوي

العام (٧٨.٥٪)، (٢٠٪)، (١.٥) والتعليم الصناعي (٧٣.٥٪)، (٢١٪)، (٥.٥٪)، الزراعى (٧٩.٧٪)، (١٨.٨٪)، (١.٦٪)، والتعليم التجارى / (٧٥.٢٪)، (٢٢.٥٪)، (٢.٣٪) أما دور المعلمين فكانت (٦٥٪)، (٢٦.٥٪)، (٨.٥٪).

٣- فى عام ٨٠ / ١٩٨١ كان تشخيص المجلس القومى للتعليم للاحتياجات المطلوبة لمواجهة المشكلة كالتالى:

(٩٨٧) مبنى مدرسيا للأحلال بدلا من المدارس الآيله للسقوط.

(٤٤٤٩) مبنى مدرسيا لالغاء نظام الفترتين بالتدريج\*.

(٢٩٩٨) مبنى مدرسيا لتنفيذ خطة الأستيعاب ومدى الألتزام إلى ١٥ عاما.

(٣٣٥٣) مبنى مدرسيا تحتاج إلى ترميمات عاجله.

(٢١٨٥) مبنى مدرسيا تحتاج إلى مرافق صحية.

(٥٠٤٧) مبنى مدرسيا تحتاج إلى توصيلها بالكهرباء..

ونتيجه لأهمال الدولة فى توفير الأمكانيات التعليميه وبناء مدارس جديده لمعالجة الوضع المتدهور فقد أرتفعت نسبة الكثافة للفصول الدراسيه حتى أن تقرير المركز القومى للبحوث الاجتماعيه والجنائيه قد أشار إلى أن متوسط عدد التلاميذ فى الفصل الواحد يصل من (٧٠) إلى (٨٠) تلميذ وقد يصل إلى (٩٠) تلميذ فى مدارس محافظة الشرقيه أو (١٢٠) تلميذ كما فى مدارس شبرا بالقاهره (٤٢).

وأستتبع ذلك أن تحول المبنى الواحد لخدمة أكثر من مدرسه بنظام الفترات الصباحيه والظهيره والمساويه. وقد قامت وزارة التعليم بأجراء دراسه

---

\* بالطبع لم يتخذ شئ وتفاقم الوضع حتى وصل إلى نظام الثلاث فترات وتستدل على ذلك من خلال وجود ٤١٢٢ مدرسة فى عام ١٩٨٥ بنسبة ٢٥٪ من جملة عدد المدارس بدون مبنى دراسى - انظر: د. سعيد اسماعيل نهم يخرمون للتعليم ص- ٢٤ كتاب الأهالى - يناير ١٩٨٦.

على نظام الفترات فاتضح لها أن (٤٠٪) من مجموع تلاميذ المرحلة الابتدائية يتعلمون ليلا(٤٣).

وتكشف أوضاع التدهور التعليمي عن طبقة صارخة في تعليم الموارد البشرية- فنتيجة للتدهور التعليمي بدأت ظواهر جديدة تأخذ في الانتشار كان أهمها الدروس الخصوصية مدفوعة الأجر في المنازل للقادرين على الدفع ومدارس اللغات الخاصة التي تبلغ مصاريف الدراسة بها مبالغ باهظة وتؤدي خدمة تعليمية أرقى من الموجودة في التعليم العام... وقد كشف تقرير رسمي لجهاز رقابي أن الإتفاق على الدروس الخصوصية في جميع المراحل التعليمية العام والجامعي بلغت (٩٧) مليون جنيه في عام واحد... وأن تلك الظاهرة تمتد من الحضانه حتى الجامعه... ويعلق التقرير بأن الطالب لم يلجأ إلى الدروس الخصوصية إلا بعد أن أفقر إلى الخدمة التعليمية الحقيقية داخل الفصل أو المدرج الجامعي وأصبح عليه أن يبحث عنها خارج أسوار المدرسة والجامعة وأن يدفع الثمن(٤٤).

وبالطبع فإن أصحاب الدخل المحدود من السكان لن تستطيع مواجهة تلك المتطلبات التي تحتاج إلى أمانيات ماله عاليه مما يؤدي إلى تسرب إبنائها من مراحل التعليم المختلفه وتفوق أبناء الطبقات القادرة وكما سبق وأن رأينا في الفصل (٢/ج١) والفصل (١/ج٢) ومع مرور الوقت سيصبح التعليم حقا يحصل عليه القادر فقط وهو ماسيهرم أبناء الغالبية العظمى من الطبقات محدودة الدخل من الفلاحين والعمال والموظفين الصغار من الخدمة التعليمية.

أخيرا فإن أحوال الخدمة التعليمية تشير وتؤكد على الاتجاه الذي لاحظناه من أستيلاء الجهاز البيروقراطي على معظم نفقة التعليم رغم محدوديتها- ففي سنة واحدة هي ١٩٧٩ وصل حجم الإتفاق الحكومي (٣٦.٧٪) من إجمالي الدخل المعلى الإجمالى كان نصيب التعليم منها

(٨.٤٪) فقط وتشير الإحصائيات إلى أن القطاع الحكومي يوظف مقابل كل مدرس واحد (١.٥) من موظفي الجهاز الإداري (٤٥).  
هذا على الرغم من العجز الذي تعاني منه العملية التعليمية من نقص أعداد المدرسين اللازمين.... فقد أكدت التقديرات الرسمية في النصف الثاني من السبعينيات على أن المرحلة الابتدائية تعاني من وجود (٢٥٪) من مدرسيها بغير تأهيل - بالإضافة إلى وجود عجز في أعداد المدرسين اللازمين يصل إلى (٩٠) ألف مدرس (٤٦).

### الترفيه

لصعوبة قياس ذلك النوع من تلبية الاحتياجات فسننخذ عدة مؤشرات من خلال الإحصائيات الرسمية لما تبثه وسائل الإعلام لتلبية احتياجات المواطن من المواد الترفيهية إلى جانب أخذ مؤشرات المسارح والكتب.  
وتفيد البيانات الإحصائية على أن المواطن المصري لا يتمتع من خلال تلك المؤشرات بالترفيه اللازم بل ويتعرض نصيبه الضئيل إلى التناقص.  
فبديل توزيع المتوسط اليومي لساعات إرسال الأذاعة حسب مواد البرامج أن نصيب المواد الترفيهية قد انخفض من (٥٦.١١) ساعة في اليوم عام ١٩٧٨ إلى (٥٥.٠٧) عام ١٩٧٩ ثم إلى (٥٢.٤٦) ساعة في عام ١٩٨٠... هذا على الرغم من إرتفاع ساعات الإرسال اليومي من (١٣٠.٤٧) ساعة عام ٧٨ إلى (١٣٤.٠٧) عام ١٩٨١ (٤٧).  
أما البرامج الموجهة فقد تناقص نصيب المواد الترفيهية بها من (٢٠.٥٠) ساعة عام ١٩٧٨ إلى (٢٠.٠٣) عام ١٩٧٩ ثم (١٩.٣٣) عام ١٩٨٠ إلى (١٦.٤١) ساعة عام ١٩٨١ إلى (١٤.٥٢) ساعة عام ١٩٨٢ هذا على الرغم من إرتفاع ساعات الإرسال اليومي من (٤٧.١٧) ساعة عام ١٩٧٨ إلى (٤٩.١٨) ساعة عام ١٩٨٢/٨١.

أما الإرسال التليفزيونى فقد كانت المواد الترفيهية فى عام ١٩٧٨ تمثل (٣.٣٤) ساعة أنخفضت إلى (٣.٠٨) عام ١٩٧٩ ثم إلى (٣.١٨) عام ١٩٨٠ ثم إلى (٢.٤٦) عام ٨١ وأخيراً (٢.٢٨) عام ١٩٨٢ وذلك أيضاً على الرغم من إرتفاع ساعات الإرسال التليفزيونى اليومى من (١٨.١٣) ساعة إلى (٢٤.٤٠) ساعة خلال الفترة نفسها (٤٩) ويعود ذلك إلى طفيان المساحات الإعلانية للسلع والخدمات بالإذاعة والتلفزيون كتعبير مباشر عن عصر الانفتاح وأقتطاع تلك الإعلانات لمساحات زمنية كبيرة على حساب المواد الترفيهية....

- وإذا ما أخذنا مؤشراً آخر يتمثل فى عدد القراء للكتب المطروحة بالأسواق فسنجد ظاهرة غريبة تتمثل فى تناقص أعداد قراء الكتاب خلال النصف الثانى من السبعينيات فتشير الأحصائيات إلى أنهم كانوا (٣١٦) ألف قارئ. إنخفضوا إلى (٢٨٤) ألف عام ١٩٧٩ ثم إلى (١٩٧) ألف قارئ عام ١٩٨٠ (٥٠) ويرجع ذلك أساساً إلى إرتفاع أسعار الكتب والتى أرتبطت بالتضخم من جانب وأحتكار شركات النشر من جانب آخر... كما يرجع أيضاً إلى رفع الدولة يدها عن دعم أسعار الكتب وترك سوق الكتاب للعرض والطلب وأعتبره سلعة وليس خدمة تقدمها إلى المواطنين.

- المؤشر الأخير الذى سوف نستدل به على تدهور تلبية حاجات الترفيه لدى المواطن المصرى يتمثل فى عدد المشاهدين للمسارح الثابتة حيث نجد الظاهرة تتكرر أيضاً... فقد تناقصت أعداد المشاهدين للمسارح الثابتة من (٥٩١.٣٤٠) مشاهد عام ١٩٧٨ إلى (٤٧٥.٤٥) عام ١٩٧٩ إلى (٤٤١.٩٨٥) مشاهد عام ٨١/١٩٨٢ (٥١)- وهو يرجع أيضاً لنفس الأسباب التى أدت إلى أنخفاض أعداد القراء للكتب.

## حرية الفرد

لا يلزم ذكر أمثله على إهدار حرية الفرد فى مصر حيث أن تلك الظاهرة تقارس بشكل يومى ولا يخلو من رصدها تقرير واحدا للمنظمات الدولية أو المحلية لحقوق الإنسان ويخرج رصدها عن إطار الدراسة الحالية.

## تدمير الموارد البشرية

وإذا كانت الموارد البشرية من خلال العرض السابق لا تتمتع بحقوقها فى الحصول على الاحتياجات الأساسية اللازمة لتطورها فإن ذلك قد تواكب مع ازدياد الانحواء نحو تلبية الاحتياجات المؤثرة بالسلب على تطورهما بل وتدميرها... وسنأخذ نموذجا لذلك من خلال تناول ظاهرة إنتشار المخدرات فى مصر فى فترة السبعينيات.

جاء ظهور المخدرات فى مصر على يد الإستعمار الإنجليزى حيث كان حريصا على إباحة زراعته وتعاطيه (استهلاكه) كسياسة استعمارية سبق أن رأينا أسلوبها فى الصين والهند... وبلغت المساحات المنزرعة بالمخدرات على يد الأستعمار فى مصر فى تلك الفترة (٢٤٠٠) فدان بالوجه القبلى وفقا لاحصاء ١٩١٨ (٥٢).

ووفقا لآخر الاحصائيات التى جاءت بتقرير وزارة الخارجية الأمريكية فإن مصر فى الثمانينيات قد أصبحت تحتل المركز الثانى بعد الولايات المتحدة الأمريكية فى نسبة المدمنين.... وأن زراعة صنف واحد من المخدرات هو الأفيون قد تزايدت حتى وصلت إلى (٢.٧) طن متري عام ١٩٨٧... وأن إستهلاك مصر من ذلك المخدر وحده قد وصل إلى (٣٥٠) طن متري (٥٣).

وتختلف التقديرات حول خسارة مصر والقوى البشرية المصرية من إنتشار ظاهرة المخدرات فى مصر- فنجد أحد الدراسات تقدر حجم الإنفاق

على المخدرات فى مصر عام ١٩٨٤ وحده يصل إلى (٧٥.٠٠٠, ١٩٤٦) دولار أمريكى وذلك وفقا لحسابات متخذة من عدد القضايا المضبوطة... وهو مبلغ يصل إلى (٠.٥٠, ٦٦١, ٧٢٤) جنيه مصرى وفقا لحساب الدولار بـ (١٤٠) قرشا بأسعار ١٩٨٤... وهو مبلغ يمثل إجمالى المبالغ المهربة إلى الخارج لتمويل عمليات الإستيراد للمخدرات.

بينما تؤكد احصائيات وزارة الداخلية بأن الرقم يرتفع إلى (١٣) مليار دولار بحساب أن المضبوط يمثل (٢٠٪) فقط من المتداول وأن ذلك الرقم يصل إلى نصف الإتفاق القومى على الطعام والشراب (٥٥) وبأسعار ١٩٨٧ نجد الخسارة ترتفع إلى (٤٠) مليار دولار بتقديرات أحد أعضاء مجلس الشعب المصرى (٥٦).

أما الخسارة فى الموارد البشرية فهى تقدر بحوالى (٢) مليون مدمن مخدرات فى مصر (٥٧).

وفى إحدى الدراسات العينية كان توزيع المدمنين حسب المهنة لعينه من (١٠٩) أفراد تحت العلاج هى (٣٣) أعمال غير منتظمة- (٢٦) أعمال حرة (٢٢) عامل مهنى (١٦) أعمال حكومية- (٩) بدون عمل (٣) خدمات (٥٨).

وهو ما يعكس أن أكثر الفئات تضررا هى القوى العاملة من أصحاب الأجور وليس أصحاب عوائد التملك... فالعينة كلها تقع داخل دائرة أصحاب الأجور والمرتبات كما نجد أكبر نسبة بينها هى للعائلة الهامشية فى المجتمع (أعمال غير منتظمة) مما يعكس تأثير غير مباشر للهيكل الإقتصادى الذى عجز عن توفير أعمال منتظمة لقطاع كبير من القوى العاملة كما سبق ورأينا أدى بهم إلى سوق المخدرات فأغلب هؤلاء هم من العاطلين والنازحين من الريف إلى المدينة على أن الأخطر من ذلك هو وصول

دائرة المدمنين إلى طلاب المدارس والجامعات بل وفي الفترة الأخيرة إلى أطفال المرحلة الابتدائية من التعليم... فوفقا لدراسة أعدها أحد الباحثين بالعينه ثبت أن (٢٠٪) من تلاميذ المدارس والجامعات قد تعاطوا وأدمنوا المخدرات (٥٩).

وقد إستحدث تجار الهيروين (أخطر أنواع المخدرات) طريقة حديثة في ترويج ذلك السم القاتل ليضمنوا إتساع متصل لسوق المخدرات تتلخص في رش الزهور بالمخدر القاتل وتوزيعها على تلاميذ المدارس حيث يأتى الأدمان بعد ثلاث شحات من الزهرة (٦٠).

ودلالة ذلك تعنى أن هناك عمل منظم لتخريب وتدمير الموارد البشرية المصرية فهذا النموذج لترويج المخدرات لا يقوم به تاجر واحد ولن يستفيد به تاجر واحد ليضمن زبائن متعددين... بل هو عمل جماعى لتوسيع دائرة سوق المخدرات فى مصر بإتساع حجم المتعاطين والمدمنين<sup>x</sup>.

ويتفق مع ما سبق بالطبع هو دخول طائفة جديدة ضمن مليونيرات مصر هم تجار المخدرات والذين لا يقل عددهم وفقا لتقديرات مجلس الشعب المصرى عن (٥٠) مليونيرا معروفين أما الآخرين الغير معروفين فلا يمكن تحديد عددهم (٦٢).

---

x كما تجد سوق المخدرات مجالا خصباً لها وسط المدخنين حيث يترواح عدد المدخنين فى مصر بين (٦.٥)، (٩) مليون شخص تنفق (٥٪) من دخلها على منتجات التبغ التى بلغ قيمة الإلتحاق الكلى عليها عام ١٩٨٦ رحلة (١١٦٤) مليون جنيه... وقد بلغ عدد المتوفين فى مصر بسبب أمراض التدخين (٤٤٩) حالة نتيجة سرطان الرئة- (٧٩٣٩) نتيجة الالتهاب المزمن للشعب الهوائية (٦٣٤) نتيجة الذبحة الصدرية عن نفس العام (٦١)

## هوامش الفصل الثالث

- ١- كريمه كريم - ص ٩٥ - المؤتمر الثالث للاقتصاديين المصريين (م. س).
- ٢- د. عابدة الأصنفهاني - كيف وبكم يعيش الانسان المصري - الجزء الأول الاهرام الاقتصادي - العدد ٦٢٧ - ص ٣٢ - ١٩ يناير ١٩٨١ ص ٢٨ : ٣٤.
- ٣- عبد القادر شهيب - محاكمة الانفتاح الاقتصادي ص ١٧٧ (م. س).
- ٤- حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدى - الجزء الثانى من رد الحزب على برنامج التشكيل الوزارى - ص ١٧ - يوليو ١٩٨٠ - القاهرة - مطابع الحزب - تقرير فى (٢٥) صفحة.
- ٥- المجالس القومية المتخصصة - تقرير التغذية الصحية ص ١٤ ، ١٥ - المركز العربى للبحث والنشر - القاهرة ١٩٨٤ - (١٢٢) صفحة.
- ٦- حزب التجمع - الجزء الثانى من الرد على برنامج التشكيلى الوزارى (م. س) ص ١٨.
- ٧- د. محمد الطيب - تحليل الاستهلاك النهائى الخاص والعام فى مصر - (٥٩ - ٦٠ / ١٩٧٧) - المؤتمر الثالث للاقتصاديين المصريين - ص ١٦٩ : ص ١٩٢.
- ٨- عبد الله محمود - سياسة الانفتاح الاقتصادى فى مصر - ص ٨٥ / ندوة مصر ١٠ سنوات بعد عبد الناصر - ص ٧٣ : ص ٩٠ - دار النديم - بيروت - ١٩٨٠ - (١٧٤) صفحة.
- ٩- مجلس الشورى - لجنة الخدمات - تقرير رقم ١٠ - قضية العلاج فى مصر ص ١٦ ، ١٧ - القاهرة ٨٧ - دار الشعب (٧٣) صفحة.
- ١٠- المرجع السابق ص ١٩.
- ١١- حزب التجمع - المكتب الاقتصادى - تقرير عن الخطه والسياسات ص ٢٣.
- ١٢- انظر د. صلاح حمادى - عضو مجلس الشعب - مناقشة المجلس يوم ٨٨/٦/٢٥ والمنتشرة ص ٤ جريدة الاخبار ٢٦ / ٦ / ١٩٨٨
- ايضاً: د. صلاح أحمد - الطب والاحصاء فى مصر - مجلة التضامن العدد ٤٣ ص ١٢ ص: ١٤ أبريل ١٩٨١.
- ١٣- انظر - د. صلاح حمادى (م. س).

- ايضاً: فاطمه العطار - تكلفة مريض البلهارسيا - روز اليوسف - ١٩٩٩ - ص ٣٨ / ٣٩ - ٢٨ يولييه ١٩٨٨.
- ١٤- تقرير مجلس الشورى - قضية العلاج (م. س) ص ١٩.
- ١٥- عاطف فتحى - تقرير عن أحوال المعيشة فى منطقة عماليه - قضايا فكرية (٥) - مايو ١٩٨٧ - ص ١٥١ / ص ١٤٧ : ص ١٥٥
- ١٦- تقرير التجمع عن الخطه والسياسات ص ٢٣.
- ١٧- تصريحات رئيس هيئة التأمين الصحى - مجلة العمل ٢٥١ - ص ٢٦ - ابريل ١٩٨٤ - ص ٢٦ / ٢٧ / ٢٨.
- ١٨- مجلس الشورى - قضية العلاج (م. س) ص ٣٣.
- ١٩- السفاره الأمريكـية - تقرير اقتصادى سياسى عن الاوضاع فى مصر - فبراير ١٩٨٢ - منشور بالأهرام الاقتصادى - العدد ٦٩٤ ص ٢٩ - ٣ مايو ١٩٨٤ ص ٢٢ : ص ٢٩.
- ٢٠- مجلس الشورى - مشكلة الاسكان فى مصر ص ١٦ - القاهرة - دار الشعب . ١٩٨٧ / ٧٥ صفحة - التقرير رقم ٢٠.
- ٢١- المرجع السابق ص ٢٢
- ٢٢- المرجع السابق ص ٢٣.
- ٢٣- المرجع السابق ص ٢٩ / ٣٠ / ٣١ / ٣٢ / ٣٣.
- ٢٤- د. محيىاززون - الافتتاح ومشكلة السكن (م. س) ص ٧٤ المؤتمر الخامس للاقتصاديين المصريين - ص ٤١٣ ، ص ٤٤١.
- ٢٥- د. ميلاد حنا - الإسكان والمصيده المشكله والحل ص ٥٢ - دار المستقبل العربى - القاهرة ١٩٨٨ - (٤٧) صفحة.
- ٢٦- الاهرام الاقتصادى - عشر سنوات إنتاج صناعى ص ٤٠ - ١٦ أكتوبر ١٩٨٠ ص ٣٨ : ص ٤٢.
- ٢٧- مجلس الشورى - لجنة الانتاج والقوى العامله - مواد البناء . ص ٣٨ - القاهرة ١٩٨٥ - الهيئه العامه لشئون المطابع الاميريه (٩٧) صفحة.
- ٢٨- تقرير حزب التجمع عن السياسات ص ٢٤ (م. س).
- ٢٩- الاهالى - ص ٦ - ٢٢ يولييه ١٩٨٧.

- ٣٠- الاهالى - ص٣ - ١٧ يونيو ١٩٨٧.
- ٣١- فاسيليف (نحن والعرب) (م. س) ص ٥٣
- ٣٢- المرجع السابق ص ٥٤
- ٣٣- روز اليوسف - ١١ ديسمبر ١٩٨١ ص ٢٠ / ٢١ / ٢١.
- ٣٤- عبد الحالى فاروق - الاثار الاجتماعية للانفتاح (م. س) ص ٤١.
- ٣٥- على فهمى الداغستاني / وزير المواصلات الأسبق - النقل فى مصر - المؤتمر الثالث للاقتصاديين المصريين ص٢٧٨ - مارس ٧٨ - الهيئة العامة للكتاب ٧٨ - ص٢٧٣: ص٢٨٠.
- ٣٦- الداغستاني ص ٢٧٨.
- ٣٧- أحمد عصمت - المرافق لماذا تدهورت - الاهرام الاقتصادى.
- ٣٨- الاهالى (١٣) ديسمبر ١٩٨٧
- ٣٩- فؤاد التهامى - النهج (م. س).
- ٤٠- المجلس القومى للخدمات - الفاقد والمتاح من القوى العاملة فى مصر - ملخص دراسة منشور بمجلة العمل ص ٥٢ / العدد ٢٧٧ يونيو ٨٧ ص٥١: ص٥٢.
- ٤١- انظر سعيد اسماعيل - أنهم يخبرون التعليم ص ٢٣٤، ٢٤٥، ٢٣٦، ٢٣٧ - كتاب الأهالى يناير ١٩٨٦.
- ٤٢- المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية - اوضاع التعليم فى مصر ١٩٨٧ - منشور فى صوت العرب ١٠ / ٥ / ١٩٨٧.
- ٤٣- صوت العرب ١٠ / ٥ / ١٩٨٧.
- ٤٤- الأهرام النولى - المجمع ١٩ / ٢ / ١٩٨٨ ص ٢.
- ٤٥- صلاح العمروسى - حول الرأسمالية الطفيلية - ص ١٠٦ (م. س).
- ٤٦- الجريلى - ٢٥ سنة (م. س) ص ١١٢.
- ٤٧- الجهاز المركزى الكتاب الاحصائى السنوى ٥٢ / ١٩٨٣ (م. س) ص ٢٤٣.
- ٤٨- الجهاز المركزى الكتاب الاحصائى السنوى ٥٢ / ١٩٨٣ (م. س) ص ٢٤٤.
- ٤٩- الجهاز المركزى الكتاب الاحصائى السنوى ٥٢ / ١٩٨٣ (م. س) ص ٢٤٦.
- ٥٠- الجهاز المركزى الكتاب الاحصائى السنوى ٥٢ / ١٩٨٣ (م. س) ص ٢٤٧.
- ٥١- المرجع السابق ص ٢٤٨.

- ٥٢- كامل مرسى - أسرار مجلس الوزراء - ص ١٥٤ - المكتب المصرى الحديث - القاهرة ١٩٨٥ - (٤٠٣) صفحة.
- ٥٣- انظر الأهالى العدد (٤٠٣) ص ١ - ٢٨ يونيو ١٩٨٩.
- ٥٤- رضا هلال - سوق التجمعات فى مصر - الاهرام الاقتصادى ٨٤٤ - ص ١٨ - ١٨ مارس ١٩٨٢ الجزء الثانى ص ١٨ : ص ٢١.
- ٥٥- جريدة الشعب - ١٩ / ١١ / ١٩٨٥.
- ٥٦- علوى حافظ - جلسة مجلس الشعب ٢٥ / ٦ / ١٩٨٨ المنشورة بجريدة الاخبار ص ٤ - ٢٦ / ٦ / ١٩٨٨.
- ٥٧- د. جمال ماضى أبو العزايم - هل تعلم ٢ مليون مدمن - الأهالى ص ٦ . ١٢ أكتوبر ١٩٨٨.
- ٥٨- رضا هلال - سوق المخدرات فى مصر ص ١٨ - الاهرام الاقتصادى - العدد ٨٤٣ - ١١ مارس ٨٥ - ص ١٦ : ص ٢٠ - الجزء الاول.
- ٥٩- وفاء عوف - أطفال فى دائرة الأدمان ص ١٤ ، ١٥ - مجلة الأذاعة والتليفزيون العدد ٢٨٤ - ١٠ يونيو ١٩٨٩.
- ٦٠- الاهرام الدولى - ٢ / ٦ / ٨٦ ص ١٣.
- ٦١- الوفد - الجمعة ٢ سبتمبر ١٩٨٨ - العدد ٤٦٥.
- ٦٢- جريدة الراى العام الكويتيه العدد (٨٧٢٩) - ٢٢ مارس ١٩٨٨.



## الفصل الرابع

كانت الهجرة هي النتيجة المنطقية لكل المعوقات التي اعترضت طريق تطور القوى البشرية... وأصبحت -فيما بعد- أكثر العوامل تأثيراً على تطورها بما تركته من آثار اقتصادية وسياسية واجتماعية... وقد جاءت الهجرة أيضاً نتيجة طبيعية لفعل تأثير أسواق العمل الخارجية في الوقت الذي شهدت فيه ضعفاً في السيطرة على سوق العمل الداخلي (١).

وقد تفاقمت واتسعت ظاهرة الهجرة للأبدى العاملة في السبعينيات استجابة للطلب البترولى أساساً خارج مصر... وعدم قدرة البناء الداخلي على خلق فرص عمل مناسبة للقوى العاملة وبقاء مستويات الدخل في توضعها أمام معدلات التضخم وانتهت باعتناق الدولة سياسته تصدير القوى العاملة (٢). بعد أن أصبحت الهجرة أمام العاطلين حلاً لازمة

### الهجرة الخارجية

النظام نفسه

وقد كانت سياسة الهجرة للعمالة هي واحدة من أهم دعائم السياسة الاقتصادية الجديدة ويرجع وضع نظام الهجرة إلى مايو ١٩٦١... وبعد احتدام الأزمات صدرت عدة قرارات لتشجيع الهجرة للفنيين وخريجي الجامعات ابتداءً من عام ١٩٦٧ (٣).

أما سنوات السبعينيات فقد شهدت تسابقاً بين المسؤولين في تشجيع الهجرة وعلى حد قول رئيس الوزراء كان لابد من كسر قيود الهجرة والعمل على تصدير البشر وأن تتوجه إمكانياتنا لتأهيل وإعداد العمالة للسوق الخارجي (٤).

ويؤكد رئيس الجمهورية على ضرورة تنظيم الدولة لهجرة العمالة في الخارج (٥) ويعلن وزير الداخلية استياءه من نظم منع التأشيرات للخارج قبل عام ١٩٧١ ويؤكد على أن فتح المجال أمام العمالة للهجرة في السبعينيات هو دعم للاقتصاد القومي وعلاج مما تعانيه الدولة من انفجار سكاني (٦).

أما وزير الاسكان والتعمير فهو يقوم بتشجيع عمال البناء في مصر على الهجرة رغم علمه بالنقص الذي تعانيه مصر من تلك الفئة... وكان قرار وزير الاسكان والتعمير الذي ألغى فيه القيود على هجرة العمالة الفنية أحد الأسباب المباشرة وراء إرتفاع تكلفة البناء في مصر (٧).

وهذا الاتجاه الذي عبرت عنه سياسة مسئولى الدولة لا يتناسب حتى مع طريقة عمل النظم الرأسمالية في بداية عهدها فقد لجأ رأس المال الانجليزي إلى التشريع لتحريم هجرة الميكانيكيين الذين يشتغلون في صناعة الآلات في إنجلترا حتى عام ١٨١٥ مع توقيع أشد العقوبات على من يخالف ذلك (٨).

وهو ما يعكس إذا ما عقدنا مقارنة بين سلوك البرجوازية البريطانية في

أثناء الثورة الصناعية وبين البرجوازية المصرية فى السبعينيات مدى انحطاط الأخيرة.

كما مثلت الهجرة الخارجية ظاهرة جديدة تنفرد بها البلدان المتخلفة فى الحقبة البترولية، فقد انقسمت الأقطار العربية فى الحقبة النفطية إلى مجموعتين: مجموعة الأقطار المصدرة لرأس المال ومجموعة الأقطار المصدرة للعمالة مع ملاحظة أن تصدير رأس المال يتم إلى بلدان الرأسمال الصناعى المتقدم... وأن تصدير العمالة يذهب إلى البلدان النفطية (٩).

وهو ما يتناقض مع أصول النظرية الاقتصادية التى تقول بأن رأس المال يذهب إلى حيث العمالة الرخيصة... حيث ذهبت العمالة الرخيصة إلى موطن رأس المال.

#### الحجم الإجمالى للمهاجرين x

فى آخر بيانات عن جهاز الإحصاء فى عام ١٩٨٦ (١٠) قدر عدد السكان بـ (٤٩٠.٤٥٥.٠٥٠) شخص منهم (٤٩.٢٠٥.٠٤٨) داخل الوطن و (٢.٢٥٠.٠٠٠) متواجدون بالخارج ما بين هجرة دائمة أى الإقامة والإستيطان بالخارج أو هجرة مؤقتة أو متقطعة ينتقل فيها السكان لبعض الوقت إلى الخارج.

ووفقا لتلك البيانات تكون نسبة المتواجدين بالخارج حوالى (٤.٥ ٪)

---

x توجد تقديرات متعددة لحجم المهاجرين تؤكد الاتجاه المتصاعد للهجرة رغم اختلافاتها.. فنجد تقدير وزارة الهجرة يذهب إلى أن عدد المصريين بالخارج فى عام ١٩٨٥ يصل إلى ٣.٤ مليون مصرى، أما وزارة التنمية الإدارية فقد أعلن الوزير المختص بها فى عام ١٩٨٧ أن عدد المهاجرين يبلغ ٣.٤١٥ مليون مصرى.

انظر: (١) محمد إبراهيم السقا - دراسة عودة العمالة المصرية وأثارها على البنية الاقتصادية ص ٤٧ - الأهرام الاقتصادى ٨٧ - ١٦ سبتمبر ١٩٨٥ ص ٤٦: ٥.

(٢) د. إيهاب سلام - المصريون فى الخارج - مجلة العمل ٢٤٥ ص ١٢ - أكتوبر ١٩٨٣ ص ١٢، ١٣، ١٤.

من عدد السكان فى عام ١٩٨٦ فى حين كان عددهم فى إحصاء ١٩٧٦ يبلغ (١.٤٢٥.٠٠٠) فردا ونسبة قدرها (٣.٧٪) ... مما يعنى تزايد حجم هجرة السكان فى السبعينيات والثمانينيات على الرغم من الآثار المعاكسة فى اوائل الثمانينيات فى بلدان النفط والهجرة المعاكسة للعمالة فى ذلك الوقت إلى مصر (انظر الفصل ١ ج ٢).

ورغم عدم وجود إحصائيات عن حجم القوى العاملة المهاجرة تحديدا فإن مؤشرات هجرة السكان تعطى لنا إمكانية تبين ازدياد معدل هجرة القوى العاملة باعتبار أن المهاجرين لا يمكن أن يكونوا كلهم من الأطفال، بل أغلبهم لا بد وأن يكون فى سن العمل... وقد قام جهاز الإحصاء المركزى بعمل محاولة لقياس حجم القوى العاملة المهاجرة بناء على نسبة قوة العمل إلى إجمالى السكان وفقا لتعداد ١٩٧٦ (والسابق الإشارة إليها فى الفصل ١ ج ١) فكانت النتيجة كما يبين الجدول (٣٨) (١١).

جدول (٣٨)

السنة	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
المهاجرين	١٤٢٥٠٠٠	١٤٤٧٠٠٠	١٤٨٣٠٠٠	١٥٢٩٠٠٠
القوة العاملة	٤٢٧٥٠٠	٤٣٤١٠٠	٤٤٤٩٠٠	٤٥٨٧٠٠
السنة	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	
المهاجرين	١٥٧٨٠٠٠	١٦٢١٠٠٠	١٦٦٦٧٠٠٠	
القوة العاملة	٤٧٣٤٠٠	٤٨٦٣٠٠	٥٠٠١٠٠	

ويعاب على التقدير السابق أن جذب السوق الخارجى للعمالة يأتى فى المقام الأول للعمالة الفردية والتى لا تكلف نفقات إعاشة زوجة وأولاد المشتغلين... ومن هنا كانت الأفضلية فى عقود العمل الخارجية لغير

المتزوجين أو من يقبل أن يترك أسرته في الوطن... وبناء على ذلك نجد أن تقديرات العمالة المهاجرة ترتفع عن تلك المحسوبة بواسطة جهاز الإحصاء والتي تتبع أسلوب القياس (نسبة قوة العمل إلى نسبة السكان)... حيث نجد تقديراً آخر يذهب إلى أن العمالة بالخارج تصل (٢,٥) إلى (٣) ملايين مشغول عام ١٩٨٠، وهو ما يعنى أن هناك (٢٠٪) من قوة العمل تعمل خارج مصر وأن تلك النسبة حسب التدفق السنوي للعمالة تقترب من نصف العمالة الجديدة المطروحة بالأسواق (١٢).

وقد يكون هناك مبالغة في ذلك التقدير غير أننا لا نستطيع الجزم بأن العمالة المهاجرة كانت أقل من ذلك لأن سنة ١٩٨٠ كانت تمثل آخر سنوات الانتعاش لأسواق البترول كما أن التعداد العام للسكان في مصر يقع كل (١٠) سنوات (٧٦، ١٩٨٦) ويغفل التطور السنوي.

### حجم القوى العاملة المهاجرة وتوزيعها

في البداية لابد من التفرقة بين نوعين من الهجرة... الأولى: والتي تهدف إلى الإقامة والاستيطان وهي الهجرة الدائمة. والثانية: هي في شكل هجرة مؤقتة أو متقطعة تنتقل فيها القوى العاملة لبعض الوقت إلى الخارج، ثم تبدأ في العودة مرة أخرى مع ارتباطها أثناء فترة الهجرة بأرض الوطن...

### الهجرة الدائمة

تكاد ترتبط الهجرة الدائمة قبل ثورة ٢٣ يوليو بعنصر (الاكراه)... فعين وقعت مصر في يد الاحتلال العثماني (التركي).. أمر السلطان العثماني (التركي) بتهجير رؤساء الطوائف وأرباب الحرف والحرفيين من مصر إلى (الأستانة) عاصمة دولة العثمانيين... وهو ما أثر تأثيراً شديداً

على تطور الحرف والقوى العاملة وقتها... وفى بدايات القرن العشرين، وبعد بداية الحرب العالمية الأولى قررت قوات الاحتلال الانجليزى تصدير القوى العاملة المصرية للعمل فى الخارج وتم ترحيل (٥٠٠) عامل من صعيد مصر فى أغسطس ١٩١٦ إلى جزيرة مود وروس بالبحر الأبيض وصلت إلى (٣) آلاف عامل فيما بعد، كما تم ترحيل (٨٥٠٠) للعراق و(١٠٥٠٠) إلى فرنسا فيما بين خريف (١٩١٥، ١٩١٦) حتى أن التقديرات تذهب إلى أن الهجرة الإجبارية للقوى العاملة وصلت فى نهاية الحرب العالمية إلى حوالى مليون و(١٧٠) ألف عامل... ولم يتم التأكد من عودة هؤلاء إلى مصر عقب انتهاء الحرب(١٣)

هذا إلى جانب عشرات آلاف اختطفتهم قوات الاحتلال وأرسلتهم إلى فلسطين للخدمة المدنية وبناء الاستحكامات الحربية... وقد استقر منهم الكثيرون هناك ولم يرجعوا مرة أخرى إلى الوطن(١٤). أما الهجرة الدائمة فيما بعد الثورة وحتى سنوات السبعينيات فقد اقتصرت بأسباب اقتصادية وسياسية...

وفقا لأول بيان متاح عنها<sup>x</sup> نجد أنه منذ عام ١٩٦٢ وحتى ١٩٧٩ بلغ إجمالى المهاجرين (٣١٦٤٩) مهاجراً، منهم ٥٣.٨٪ عاملين و٤٦.٢٪ مرافقين هذا بالإضافة إلى (٢٣٥٥٩) فرداً اكتسبوا صفة المهاجر وفقاً للدستور المصرى وهم بالخارج...

وتشير الإحصائيات إلى أن الهجرة الدائمة تركزت فى أربع دول رئيسية هى: كندا وأستراليا والولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل... فكانت النسبة (٣٣٪) لأمريكا، (٣٢٪) لكندا، (٣١٪) لأستراليا، (٣٪) للبرازيل... ولما تتجاوز نسبة باقى المهاجرين الدائمين إلى باقى الدول أكثر

---

<sup>x</sup> كافة البيانات والأرقام الواردة فى هذا الجزء تعتمد بشكل أساسى على تقرير مجلس الشورى عن الهجرة ص ٢١٠، ٢٠١٩.

من (١,٥٪)

كما يعكس التوزيع العمري للمهاجرين ارتفاع نسبة الشباب فنسبة الفئة (٢٠-٣٠ سنة) كانت (٣٧,٨٪) من الإجمالي والفئة (٣٠-٤٠ سنة) كانت تمثل (٣٢,٢٪)، والفئة (٤٠-٥٠ سنة) تمثل (١٣,٢٪)، والفئة (٥٠-٦٠ سنة) تمثل (٦,٨٪) ... أى أن (٧٠٪) من الهجرة الدائمة تقع فى المرحلة (٢٠-٤٠ سنة) وهى سن العمل والإنتاج وهو ما يعنى حرمان المجتمع من ثمار الجهد وعائد التكلفة على تكوين هذه العمالة.

الأمر الآخر أن هؤلاء المهاجرين قد ارتبطوا بظاهرة استنزاف العقول التى سبق الإشارة إليها فى "المدخل" والتى تعانى منها بلدان العالم الثالث... فنجد أن أصحاب المهن الفنية والعلمية هم أكبر نسبة بين المهاجرين المصريين الدائمين حيث تصل نسبتهم إلى (٣٤,٢٪) من الإجمالي على مدار الفترة (٦٢ - ١٩٧٩) تليهم الأفراد الذين لا يمكن تصنيفهم حسب المهن ونسبتهم (١٤,٨٪) ثم عمال الإنتاج والتشغيل لوسائل النقل بنسبة (٩,٣٪) ثم المديرون والإداريون ومديرو الأعمال بنسبة (٤,٨٪) وأخيرا العاملون بالخدمات بنسبة (١٪) فقط.

وبالتالى فقد اتسمت تلك الهجرة بارتفاع مستوى التأهيل والتعليم للمهاجرين... فنسبة الحاصلين على درجة البكالوريوس وما يعادلها كانت (٣٧٪) من الإجمالي... تليهم نسبة الحاصلين على الثانوية العامة وتصل إلى (٢٣٪) ... أما المهاجرون الذين لا مؤهل لهم فقد بلغت نسبتهم (١٦٪) فقط.... يليهم الحاصلون على شهادات أقل من الثانوية العامة ونسبتهم (١١٪) ...

وبين المهاجرين نجد أن أصحاب الدرجات العلمية العالية (دكتوراه) تصل إلى نسبة (٣٪) من الإجمالي، وإذا ما أخذنا مؤشراً لنسبة استنزاف العقول. خاصة النادرة من أصحاب الكفاءات والحاصلين على درجات علمية

مثل الدكتوراه نجد أن نسبة المتخلفين عن العودة من المبعوثين إلى الدراسة في الخارج تصل إلى (١٢٪) من الإجمالي في الفترة (٦٢-١٩٧٩) وترتفع النسبة خلال السبعينيات... فوقاً لأحد الدراسات العينية خلال الفترة (٧٣ - ١٩٧٨) كان هناك (١٣١١) مبعوثاً تخلّفوا عن العودة إلى الوطن من بين (٣٢٨٤) مبعوثاً أرسلتهم الدولة للدراسة بالخارج أي بنسبة (٤٠٪) وهي نسبة ضخمة لاستنزاف العقول المصرية لصالح البلدان الرأسمالية المتقدمة وعلى الأخص لصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

### الهجرة المؤقتة

تكاد تكون السمة الأساسية للهجرة المؤقتة أنها تنجّية إلى بلدان النفط العربية... وهي من حيث الفترة الزمنية تأتي في أعقاب طفرة البترول التي حدثت في السبعينيات... فقبل بدء الحقبة البترولية واجتذاب السوق البترولي للعمالة المصرية لم يكن يعمل في بلدان النفط العربية أكثر من (١٠٠) ألف شخص فقط (١٥)... وهم في -أغلب الأحوال- موفدين بشكل إعاره من قبل الدولة...

أما سنوات السبعينيات فتختلف حولها الإحصائيات نظراً لصعوبة إحصاء حجم هذه الهجرة المؤقتة فتشير أحد التقديرات إلى أن القوى العاملة المهاجرة إلى البلدان العربية تقترب من المليون عام ١٩٧٦ وإنها قد بلغت (١.٧٥٠.٠٠٠) فرد عام ١٩٨٠ (١٦).

بينما تذهب وزارة الخارجية إلى أنهم في أوائل الثمانينيات كان عددهم يقدر بـ (٢.٩٦٢) مليون مصري (١٧)، بينما تعود مرة أخرى إلى تقديرهم في عام ١٩٨٥ بحوالي (٢.٩٤٣) مليون مصري يعملون في أسواق النفط واليونان ويمثلون (٨٦٪) من إجمالي عدد العاملين بالخارج (١٨) وهو أقل من التقدير السابق بينما تذهب وزارة القوى العاملة

إلى تقديرهم بـ (٢.٥) مليون عامل مصري عام ١٩٨٤ (١٩٩).

أما بيانات مجلس الشورى والتي تعد أدق البيانات المتاحة عن الهجرة المؤقتة (٢٠) فهي تنقسم بين الإعارة وتشمل العاملين فى الحكومة والقطاع العام الذين يسافرون للعمل فى الخارج بتصريح من جهات عملهم لفترات محددة ووفقا لشروط وأجور متفق عليها بين الجهتين المصرية والخارجية يعود بعدها المهاجر إلى مصر لاستئناف عمله وفقا للقوانين واللوائح.

ثانيا: التعاقد... وتشمل كافة المواطنين المصريين الذين يسافرون للعمل فى الخارج بتعاقدات مباشرة بينهم وبين الجهات التى يعملون بها فى الخارج.

ووفقا لتعريف الهجرة المؤقتة فإن أعداد المهاجرين قد ارتفعت منذ (١٩٦٧) تحديدا حتى عام (١٩٧٢) بنسبة زيادة قدرها (٢٩٩.٥٪) ويعادل زيادة سنوى بلغ (٣٦.٧٪) وقد ارتفع توجه العمالة نحو بلدان النفط منذ بداية السبعينيات وظهور الحقبة النفطية فنلاحظ أن نسبة الدول العربية من العمالة المصرية كانت (٩١.٥٪) فى نهاية عام ١٩٧٢ بالنسبة للمعاري، أما بلدان الغرب فلم تحظ إلا بنسبة (٥.٥٪).. أما الدول الأفريقية فكانت (٢.٧٪)... وكانت أغلب تلك الأعارات من هيئات التدريس بالجامعات حيث كانت نسبتهم (٥٢٪)... واحتل الموظفون المرتبة الثانية ثم هيئة الطب والتحريض ثم فئة العمال وتحتل المرتبة الرابعة.

وقد تواصل الارتفاع فى نسبة الدول العربية من المهاجرين المؤقتين (المعاري) عن طريق الدولة خلال سنوات السبعينيات، فإذا كان عددهم قد زاد فى نهاية عام ١٩٨٠ بنسبة (٢٥٨.٣٪) حيث وصلوا إلى (١٣٢.٤٩٧) معاراً لمختلف البلدان فقد كانت نسبة البلدان العربية منهم (٩٩.٢٪)، أما باقى دول العالم فقد وصلت إلى (٠.٨٪) فقط

ولكن السمة الأساسية التى اتسمت بها الهجرة المؤقتة هى ارتفاع نسبة المتعاقدين بشكل فردى دون تدخل الدولة وهو ما يتناقض مع السياسة التى

اتبعتها... فالدولة التي اتبعت سياسة تصدير العمالة لم تحرص على أن تنظم ذلك، وسيتضح لنا خلال الصفحات القادمة الأسباب والنتائج التي ترتبت على ذلك.

فإذا كانت التقديرات المختلفة تذهب إلى أن إجمالي العمالة المهاجرة تصل بين مليون إلى (٢.٥) مليون في الفترة (٧٦ - ١٩٨٠) فإن جملة المعارين (من خلال الدولة) لم تقتل سوى (٢٩٧.١٣٢) فردا بنسبة حوالى (٢٠٪) فى أقل التقديرات ونسبة (٨٪) فى أكثر التقديرات لإجمالى حجم العمالة المؤقتة.

### التوزيع المهني للعمالة المهاجرة مؤقتا

اتسم التوزيع المهني للعمالة المهاجرة مؤقتا بارتفاع نسبة العمالة المؤهلة والماهرة التي تحتاجها مصر، وذلك على عكس ماقيل وقتها من أن الهجرة تمثل حلا لمشكلة البطالة المكننة فأسواق النفط اجتذبت بحكم انتقائيتها أفضل العناصر المدربة وأكثر أنواع القوى العاملة تأهيلا وبالذات فى إطار المهن الفنية رغم شدة حاجة مصر لتلك العمالة...

وقد تأثرت نتيجة لذلك القطاعات المادية بتلك الهجرة المنتقاة حيث لوحظ بالنسبة للسنوات (٧٤ - ١٩٧٩) أن نسبة مايمثله إجمالى عدد المغادرين للقطر المصرى من حجم العمالة أعلى ما تكون فى قطاع الصناعة والتعدين والكهرباء، فقد كانت (٦.٥٪) عام ١٩٧٢ ارتفعت إلى (١٢.٩٪) عام ١٩٧٩... ثم عمالة النقل والمواصلات التي ارتفعت من (٢.١٤٪) إلى (١٣٪)... وعمالة التشييد التي ارتفعت من (٢٪) إلى (٥.١٪) عن نفس الفترة (٢١).

أما العمالة الزراعية فقد قدرها أحد الباحثين بحوالى (٧) ملايين عامل زراعى هاجرت فى شكل موجات متتاعدة خلال الفترة (٧٤ -

١٩٨٤)... بإعتبار أن كل موجة هجرة منهم تستمر بين سنتين إلى ثلاث سنوات، ولا يعود بعدها العامل الزراعى إلى الأرض بل إلى عمل آخر فى المدينة أو الريف (٢٦).

وإذا كانت بيانات التركيب المهن للعمالة المهاجرة مؤقتا تعاني من نقص شديد فيمكن اتخاذ بيانات التعاقدات الخاصة بالعمل فى الخارج والتي تتم عن طريق وزارة القوى العاملة لبيان مدى الخسارة التي لحقت عن انتهاج سياسات الهجرة المفتوحة.

ووفقا لتلك البيانات والتي تغطى العمالة المهاجرة مؤقتا من القطاع العام والحكومي إلى جانب جزء صغير من حالات السفر للعاملين فى القطاع الخاص نجد أن أهم ملامح التركيب المهني للعمالة المهاجرة مؤقتا (٢٣) فى عام ١٩٨١ كان كما يوضحه جدول (٣٩):

جدول رقم (٣٩)

النسبة من حجم التعاقدات	المهن
(٤٨٪)	أصحاب المهن الفنية والعملية
(٢١.٨٪)	المدرسون
(٧.٦٪)	الأطباء
(٧.١٪)	المحاسبون
(٣.٧٪)	المهندسون
(٢٤٪)	عمال الإنتاج وعمال تشغيل وسائل النقل

وهو ما يبين أن كل المهن التي تعاني عجزا واضحا حتى داخل القطاع الحكومي مثل: أصحاب المهن الفنية والعلمية والمدرسين وعمال الإنتاج والمهندسين هم أساسا أغلبية العمالة المهاجرة... مما يبطل الحجج حول

التخلص من البطالة المقنعة، خاصة إذا ما علمنا أن البطالة المقنعة وعمالة الخدمات كانت أقل النسب المهاجرة فلم تتجاوز نسبة القائمين بالأعمال الكتابية عن (١٧٪) والمديرين والإداريين عن (٨.٠٪) والقائمين بأعمال البيع عن (١.٧٪) والعاملين بالخدمات عن (٤٪) (٢٤).

### الآثار السلبية للهجرة

كانت للهجرة آثار اقتصادية وسياسية بالغة الضرر بالاقتصاد المصرى إلى جانب ما سببته من إعاقة متزايدة لتطور القوى العاملة المصرية... ونستبعد فى تحليلنا الآثار الاجتماعية للهجرة فقد تولدت عن الهجرة مجموعة من الآثار الاجتماعية الكبيرة تمثلت فى مزيد من التفسخ الأسرى والاتحلال الاجتماعى لأبناء المهاجرين وزوجاتهم إلى جانب أمراض الأغتراب وحالات النصب والاحتيال على العمالة المهاجرة... الخ (٢٥). حيث أنها تحتاج إلى دراسة منفصلة وتخرج عن موضوع دراستنا الأساسى.

#### ١- الآثار على حركة الاقتصاد المصرى وإعادة إنتاج القوى العاملة

أ- فاقمت هجرة العمالة وازدياد حجم تحويلات العاملين بالخارج (جزء من المرتب أو كله) إلى مزيد من تشوه هيكل الاقتصاد المصرى وإتجاهه المتزايد فى الاعتماد على الموارد الريعية من تصدير البشر، ورغم أن ضمن أهم دوافع الدولة إلى إنتهاج سياسة تصدير العمالة كان الحصول على العملة الصعبة باعتبار أن قدرا مهما من دخول المهاجرين كان يرسل إلى مصر لتمويل احتياجات أسرهم وعائلاتهم وتأمين مستقبلهم حين العودة لكن واقع الأمر يدل على أن الدولة لم تشغل بتنظيم الإطار اللازم لزيادة ذلك المورد

من ناحية أوضاع حصولها على العملات الصعبة المحولة من ناحية أخرى... فكانت النتيجة أن العمالة المصرية كانت تتقاضى رغم ارتفاع كفاءتها ودرجة تأهيلها أقل الأجور في أسواق النفط بالقياس إلى عمالة البلدان الأخرى المصدرة للعمالة..

أما الأمر الآخر فقد وقعت معظم تحويلات (الدخول المحولة إلى مصر) المصريين بالعملة الصعبة تحت قبضة القطاع الخاص الذى استخدمها فى تمويل تجارته أو المضاربة عليها فى أسواق العملة الداخلية وتوضع البيانات النتائج السابقة، فنجد أن نصيب العمالة المصرية يقل كثيرا عن نصيب العمالة الوافدة إلى بلدان النفط من بلدان أخرى فى المدخرات المحولة.

فوفقا لحسابات أحد خبراء شؤون الهجرة فى الشرق الأوسط تبين لنا أن ما تحصل عليه العمالة المصرية لا يتجاوز (٣) مليارات دولار رغم أن عددهم يصل إلى (٣) ملايين عامل بينما تحصل العمالة الباكستانية المقدرة بـ (١.٥) مليون عامل على (٢.٨) مليار دولار... وتحصل العمالة الهندية المقدرة بمليون عامل على (٢.٢) مليار دولار، وتحصل العمالة الأردنية المقدرة بـ (٦٠٠) ألف فقط على (١.١) مليار دولار وأن موقع العمالة المصرية يقع فى المركز الأخير من حيث نصيبها إلى حجمها فى المدخرات المحولة (٢٦).

وتؤكد لنا البيانات عن استخدام مدخرات المصريين العاملين بالخارج إلى القطاع الخاص خاصة التجارى والمضارب كان المستفيد الأكبر من تلك المدخرات المحولة... حتى أننا نستطيع الوصول إلى نتيجة أساسية بأن ارتباط سياسات تشجيع الهجرة وتصدير العمالة التى اتخذتها الدولة سياسة رسمية فى السبعينيات، كانت تهدف بالأساس وعلى عكس ما روجته الدولة وأجهره إعلامها إلى تمويل القطاع الخاص ودفع التراكم الرأسمالى الفردى بدرجة أكبر عن طريق الإستيلاء على مدخرات القوى العاملة المصرية فى

الخارج...

ففى الفترة من (٧٥ - ١٩٨٠) نجد أن مدخرات القوى العاملة بالخارج قد انقسمت إلى ثلاثة أقسام:

١- المبالغ المتنازل عنها للجهاز المصرفى (وهى التى تستفيد منها الدولة)

٢- المبالغ التى تم بها تمويل الاستيراد بدون تحويل عملة (وهى التى يستفيد منها القطاع الخاص التجارى)

٣- المبالغ التى لم يتم التنازل عنها لصالح الجهاز المصرفى (وهى التى وقعت فى يد تجار العملة المضاربين).

وبالنسبة للجزء الأول فقد بينت الإحصائيات تناقص نصيبه طوال الفترة المذكورة. حتى أن نسبته قد تناقصت من (٤٩.٤٪) فى عام ١٩٧٥ من إجمالى التحويلات إلى (٢٧٪) فقط عام ١٩٨٠... بينما ارتفعت النسبة التى استفاد منها تجار الاستيراد من (٢٧.٢٪) عام ١٩٧٥ إلى (٤٤.٩٪) عام ١٩٨٠.. وارتفعت نسبة تجار العملة بما أستحوذوا عليه من المبالغ التى لم يتم التنازل عنها لصالح الجهاز المصرفى من (١٥.٧٪) عام ١٩٧٥ إلى (٢٠.٨٪) عام ١٩٨٠ (٢٧).

من ناحية أخرى فقد أدت تحويلات المصريين بالخارج فى ظروف عدم أستخدامها بشكل منتج لصالح التوظيفات الرأسمالية فى الصناعة أو الزراعة إلى ارتفاع نسب التضخم والذى كان له أبلغ الأثر على مستوى حياة ومعيشة السكان داخل الوطن كما اتضح فى الفصل السابق.

فتحويلات المصريين كانت تعنى ازدياد كمية النقود المتداولة... وفى ظل تناقص حجم الأنتاج المادى كانت النتيجة هى ارتفاع أسعار السلع الموجودة فى الاسواق... أما الاستيراد بالعملة الصعبة الناجمة عن التحويلات فقد أدى إلى تفاقم أزمة ميزان المدفوعات مما كان له آثار سلبية

على كامل حركة الاقتصاد المصرى.

حتى أن أحد الباحثين ينطلق فى تحليله لأزمة المجتمع المصرى الحالية (الاقتصادية والإجتماعية) من سببين فقط هما الهجرة والتضخم (٢٨).

فقد أشاعت تلك المدخرات بما حملته من أنماط استهلاكية مزيداً من حدة التضخم... وقد بينت أحد الدراسات العلمية أن (٤٥٪) من أوجه إنفاق المدخرات المحولة ينفق على سلع استهلاكية وأن (٣٥٪) منها يتجه نحو بناء المنازل، وأن (٢٠٪) تستثمر فى سيارات النقل (٢٩).

كما تشير بيانات البنك المركزى إلى أن هيكل الاستيراد بدون تحويل عملة الممول عن طريق مدخرات المصريين العاملين بالخارج كان فى عام (١٩٨١) وحده كالاتى : (٣٠٪) للسلع الكسالية الغير ضرورية (الاستهلاكية)، وأن (٥٠٪) من الاستيراد بدون تحويل عملة يتم لأغراض الاستهلاك لفئات الدخل العليا فى المجتمع (٣٠).

ب) أدت الهجرة إلى خلق حالة من الندرة فى عنصر العمالة الماهرة خاصة فى قطاعات الإنتاج المادى كما سبق الإشارة، ففى القطاعين نجد على سبيل المثال أن شركة الحديد والصلب قد فقدت خلال الفترة (٧٣-١٩٧٨) حوالى (٩) آلاف عامل من أصل (٢٢) ألف بالشركة... وأن شركة الغزل الأهلية قد فقدت حوالى (٥٠٠) عامل مما سبب فى ظهور الطاقات العاطلة بالمصانع - كما أن قطاع الكهرباء قد فقد (٣٥٪) من حجم المهندسين المتخصصين به (٣١).

---

x تتميز صناعة الحديد والصلب عن باقى الصناعات باحتياجاتها الى عدد ضخم من التخصصات المهنية والحرفية تصل الى ٢١٩ تخصصاً فى المصانعة المتكاملة ورغم ذلك وقد سمحت الدولة بهذا الحجم من الهجرة لصالح تلك الصناعة رغم أن التقارير الرسمية تشير الى نقص حاد فى عدد العاملين فى تلك الصناعة الى جانب نقص مستوى الخبرة لديهم.

انظر: المجالس القومية المتخصصة - دعائم استراتيجية الصناعة - ص ٩٠ - الجزء الأول - المركز القومى للنشر - القاهرة ١٩٨٢.

وأدت الندرة الناتجة عن الهجرة فى بعض التخصصات إلى ارتفاع غير طبيعى فى أجور بعض الحرف والمهن، وفى قطاع التشييد أدت الهجرة إلى ارتفاع تكلفة البناء بعد ازدياد أجور عمالة التشييد نتيجة للندرة بنسبة (٥٠٠٪) فى الفترة من (١٩٧١ إلى ١٩٧٧) فقط (٣٢).

كما أدت الهجرة الجماعية للحرفيين وعمال الإنتاج إلى أن نسبة العمالة المؤقتة فى الورش كانت أعلى من نسبة العمالة الدائمة وعلى الأخص فى صناعات مثل: الأثاث، وقد أثبتت البحوث الميدانية لتلك الصناعة أن أهم الصعوبات التى تواجهها هى نقص العمالة المدربة (٣٣).

كما أدت الهجرة فى قطاع الزراعة إلى فقدان الأرض الزراعية عمالة مهاجرة كبيرة أدت فى النهاية إلى تحول العمال الزراعيين بكل خبراتهم التى اكتسبوها إلى أعمال أخرى بعد العودة، هذا إلى جانب الإرتفاعات المستمرة فى أجور عمال الزراعة طوال السبعينيات والثمانينيات مما أثر بدوره على الاستثمار الزراعى ومعدلات التضخم فى أسعار السلع الزراعية.

ج- ونتيجة للهجرة فقدت مصر قيمة إنتاج ضائع تجاوزت عدة مليارات فى السنوات (١٩٧٥ - ١٩٨١) فقط كانت قيمة الخسارة كالآتى (٣٤):

جدول رقم (٤٠)

السنة	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨
الخسارة بالمليين جنيه	١٤٥	١٨٧	٢٣٥	٢٩٩
السنة	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	الاجمالى
الخسارة بالمليين جنيه	٣٨٢	٥٤٥	٦٨٣	٢٤٧٧

وهكذا يبين الجدول السابق أن مقدار الخسارة قد بلغ (٢٤٧٧) مليون جنيه فى الفترة (٧٥ - ١٩٨١) فقط وأن معدل الخسارة قد تضاعف حوالى (٥) مرات خلال الفترة.

ولا توجد لدينا إحصائيات شاملة حول مقدار الخسارة الناتجة عن نفقات التعليم والتدريب الضائعة سوى عن سنة واحدة هي عام (١٩٨١) حيث قدرتها أبحاث المجلس القومى للإنتاج بـ (١٣٤) مليون جنية نفقات تعليم وتدريب للعمالة المهاجرة، وإن كانت دراسة المجلس المذكور قد أشارت إلى أن ذلك الرقم يقل أيضا عن التكاليف الإجمالية الحقيقية (٣٥).

## ٢- آثار الهجرة على تطور المجتمع

نتج عن الهجرة مجموعة من الآثار السلبية على تطور المجتمع ويعتقد الباحث أن ذلك كان مقصودا لدى مخططي السياسة فى مصر أو فى دوائر رأس المال الدولى... فقد استهدفت الهجرة ليس فقط حل أزمة العاطلين والباحثين الجدد عن العمل والتخلص مؤقتا من ضغوط القوى العاملة والتي لم يوفر لها النظام الاجتماعى ما يلائمها، بل على أحتياجاتها من عمل ونقط معيشة مقبول... بل أن الهدف يتعدى ذلك إلى محاولة التخلص من البديل الاجتماعى القادر على الإطاحة بسلطة البرجوازية الكبيرة الحاكمة، وفى الوقت نفسه خلق طبقات وفئات وسيطة لتميع الصراع الاجتماعى والطبقى فى المجتمع، فإعلان سياسة الإنفتاح الإقتصادى والاندماج الشديد فى المنظومة الرأسمالية يتطلب تشكيل قوى اجتماعية مرتبطة إرتباطا وثيقا برأس المال الاجنبى... فكان لابد أن يقابل هذا تشتيت قوى اجتماعية قد تشكلت أبعادها بالفعل ولها موقف يكاد يكون واضحا من مشروعها الوطنى.

لذا كانت حركة الهجرة مرتبطة أكثر بالعمالة الماهرة والأكثر تنظيما مثل: عمالة الحديد والصلب والترسانة البحرية والغزل والنسيج وقطاعات الكهرباء والبناء الخ... وهو اتجاه سارت عليه سياسة الدولة كان هدفه -على حد تعبير د. محمد ديودار- تشتيت طلائع الطبقة العاملة المصرية ليتم

أصطيادها فرادى فى أسواق العمل النفطية وحين عودتها ونتاج لآليات عمل الهيكل الاقتصادى فإن مكانها ليس بين أفراد طبقتها السابقين بل تنضم إلى أصحاب المهن التى لا يمكن تصنيفها أو تصبغ من الملاك الصغار أصحاب المشاريع الصغيرة، وهو ما أثبتته أحد الدراسات التى قامت بقياس أثر الهجرة على تبلور الطبقة العاملة فكانت النتيجة أن الهجرة قد ساهمت بدرجة معينة فى إضعاف تبلور الطبقة العاملة المصرية (٣٦).

كما أدت الهجرة -فى الوقت نفسه- إلى تضخيم حجم الطبقة المتوسطة بعد أن تحول عدد كبير من العمال الزراعيين والصناعيين والخدميين بالمعنى التقليدى إلى «برجوازية صغيرة» وهذا البعد يلعب دورا هاما من منظور الصراع الاجتماعى حيث قميع وتضيق الفوارق بين الطبقات والحدود الطبيعية، وبالتالي تجهض فرصة البلورة الاجتماعية التى تعتبر عاملا هاما من منظور التغيير الاجتماعى (٣٧). بما يعنى إجهاض فرصة تكوين بديل اجتماعى للطبقات المسيطرة على مقاليد السلطة والثروة.

## مواضع الفصل الرابع

- ١- د. سعد حافظ - جدلية التطور الرأسمالي في مصر ص ٢٦٩ / ٢٧٠ - قضايا فكرية ٣، ٤ - أغسطس أكتوبر ١٩٨٦ ص ٢٥٧ : ص ٣٠٣
- ٢- د. محمد دبودار - الاتجاه الريعي للدولة في مصر - ص ١٠٩ - قضايا فكرية - الكتاب الثاني ١٩٨٦ - ص ١٠ : ص ٣٠
- ٣- صلاح العمروسى - ص ١١٧ - (م. س).
- ٤- الطليعة - ٦ - يونيو ٧٤ - ص ٦٣
- ٥- ورقة أكتوبر - أنور السادات - الهيئة العامة للاستعلامات.
- ٦- ميرفت الحصرى - العمالة المصرية وتجارة الرقيق - ص ٢٩ - الأهرام الاقتصادية - العدد ١١ مارس ١٩٨٥ - ٨٤٣ - (ص ٢٦ : ص ٣٠)
- ٧- عادل حسين ج ٢ حول الرأسمالية الطفيلية - ص ٩٩ (م. س).
- ٨- ماركس - رأس المال ج ١ - ص ٥٤٤
- ٩- انظر فؤاد مرسى - الاقتصاد العربى فى أسرار الحقبة النفطية - ص ٣٠٨ - مجلة الحق - اتحاد المحامين العرب - أبحاث المؤتمر الخامس عشر - العدد ٣ - ١٩٨٤
- ١٠- الجهاز المركزى للتعينة العامة والأحصاء - التعداد العام للسكان والمنشآت ١٩٨٦ - ص ٢٤١ - النتائج الأولية أبريل ١٩٨٧ (١٠٤) صفحة
- ١١- الجهاز المركزى للتعينة العامة والأحصاء - منشور الأهرام الاقتصادية - العدد ٧٤٧ - ٩ مايو ١٩٨٣
- ١٢- المراغى - نقود من طراز جديد - ص ٧٣ (م. س)
- ١٣- مجلس الشورى - هجرة العمالة المصرية إلى الخارج - ص ٧ - القاهرة ١٩٨٧ - الهيئة العامة لمطابع الأميرية (١٣١) صفحة.
- ١٤- لىلى الشال - الأسرة المصرية وهجرة العمالة: الآثار الاقتصادية والاجتماعية - ص ٤ - بحث مقدم إلى المؤتمر الاول لاتحاد النساء التقدمى ١٩٨٥ - (١٥) صفحة.
- ١٥- د. عمرو محى الدين - الانقلاب الاقتصادى الصامت - الأهرام الاقتصادية - العدد ٦٨٥ ص ٣٢ / ١ مارس ١٩٨٢ ص ٣٢ : ص ٣٤
- ١٦- المرجع السابق

- ١٧- الاهرام الاقتصادى - العدد ١٣ فبراير ١٩٨٤ ص ١٣
- ١٨- الاهرام الاقتصادى - العدد ٨٤٣ - ميرفت الحصرى - العمالة المصرية وتجارة الرقيق ص ٢٦ / ٢٧ / ٢٨ / ٣٠.
- ١٩- مجلس الشورى - الهجرة (م. س) ص ٢٦.
- ٢٠- انظر المرجع السابق ص ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧.
- ٢١- د. محمد ديودار - البترول العربى (م. س) - ص ٧١.
- ٢٢- د. جمعه عبيد قاسم - الاهرام الاقتصادى - العمالة المهاجرة - ٧٥٥ - ص ٢٢ - ٤ يولييه ١٩٨٣ ص ٢٢، ٢٣.
- ٢٣- المجالس القومية المتخصصة - دراسة عن أبعاد وتأثيرات الهجرة المؤقتة منشوره فى الاهرام الاقتصادى - العدد ٧٤٦ ص - ٢ مايو ١٩٨٣.
- ٢٤- ارجع إلى (ليلى الشال - الاسره المصرية وهجرة العماله (م. س) - د. سعد الدين ابراهيم - الاهرام الاقتصادى - العدد ٧٤٥ - ٢٥ ابريل ٨٧ - ايناس محفوظ - لماد سافر الحرفيين - مجلة العمل - ٢٦٥ - يونيه ١٩٨٥ ص ٣١ / ٣٢ / ٣٣.
- عادل همام - الخروج الكبير للعماله المصرية - مجلة العمل - ٢١٨ يولييه ١٩٨١ ص ٢٢ / ٢٣ / ٢٤ / ٢٥
- المصور - العماله المهاجرة تحت شبكات النصب والاحتيال - (٣١٥) - ٢١ ابريل ١٩٨٤
- ٢٦- د. نازلى شكرى - الهجرة - الاهرام الاقتصادى ص ١٧ - ٨٦٤ - ٥ اغسطس ١٩٨٥.
- ٢٧- انظر الاهرام الاقتصادى - ص ١٦ - دراسة بعنوان دخل مصر من ابنائها فى الخارج - ١٨ سبتمبر ١٩٨١ - ص ١٤ : ص ٢٣
- ٢٨- د. جلال أمين - الحراك الاجتماعى وأزمة الاقتصاد المصرى ص ٦٢ : ٨١ - الليقطة العربية العدد ٥ - يولييه ١٩٨٥
- ٢٩- تصريحات د. أحمد الجويلى محافظ دمياط - الاهرام - ٢٠ / ٣ / ١٩٨٧
- ٣٠- الاهرام الاقتصادى - ص ٦٨٥ - ١ مارس ١٩٨٢ - ص ٣٣.
- ٣١- المرجع السابق.

- ٣٢- المرجع السابق.
- ٣٣- الاهرام الاقتصادي - العدد ٨٥٣ - ٢٠ مايو ١٩٨٥ ص ٣٩ - ملخص منشور  
لدراسة عن مشاكل قطاع الاثاث - كلية التجارة جامعة السويس.
- ٣٤- مجلس الشورى - الهجرة - (م. س) ص ٤٦
- ٣٥- المجلس القومى للأنتاج والشئون الاقتصادية - دراسة عن أثر الهجرة - منشور  
فى مجلة العمل مايو ١٩٨٣.
- ٣٦- د. نادر فرجاني - علاقة الهجرة ببعض مؤشرات تبلور الطبقة العاملة فى مصر -  
ص ٨٩ - قضايا فكرية - مايو ١٩٨٧ - ص ٨٤: ص ٩٥.
- ٣٧- د. عبد الباسط عبد المعطى - الاهرام الاقتصادي - العدد ٧٤٥ - ٢٥ أبريل  
١٩٨٣ ص ١٤ (م. س).



## الفصل الخامس

ارتبط تصاعد دور رأس المال الأجنبي في مصر بفترة السبعينيات وبداية إنتهاج الدولة لسياسة لياح المفتوح « الانفتاح » حيث شهدت تلك الفترة العودة إلى الأندماج الشديد في السوق الدولية بعد أن كانت قد ضعفت بعض الشئ في فترة الستينيات التي شهدت تكثيف دور قطاع الدولة في الاقتصاد ومحاولة السيطرة على التجارة الخارجية ومحاولات التخطيط المركزي.

وقد كان لتزايد دور رأس المال الأجنبي في مصر بفرعية (الاستثمار المباشر والقروض) نتائج سلبية سواء على حركة الاقتصاد المصري أو على تفاقم مشكلات الأيدى العاملة. وهى نتائج كانت متوقعة في ظروف الاقتصاد المصري الذى أصبح أكثر اعتماداً على الخارج مما أدى إلى تفريغ عملية التنمية من محتواها

رأس المال الأجنبي  
وإعادة إنتاج  
الأيدى العاملة

الحقيقى.

ويظهر لنا ذلك جليا إذا ما أخذنا ببعض مؤشرات تزايد اعتماد الاقتصاد المصرى على الخارج فى حقبة السبعينيات (انظر جدول ٤١) فقد تزايد الميل المتوسط للإستيراد وتزايدت قيمة الواردات خاصة القمح المستورد وارتفع العجز فى الميزان التجارى هذا إلى جانب تفاقم العجز المزمّن فى ميزان المدفوعات.

جدول رقم (٤١)

مؤشرات تزايد اعتماد الاقتصاد المصرى على الخارج (٧٣ - ١٩٨٠)

المؤشر	١٩٧٣	١٩٨٠
الميل المتوسط للإستيراد	١٨.٣	٤٤.٩
قيمة الواردات الغذائية بالمليون جنيه	٣٥١.٦	١٥٦٦.٤
نسبة القمح المستورد إلى إجمالى المستهلك منه	٥٤	٧٠
عجز الميزان التجارى بالمليون جنيه	٤٠٤.٣	٢.٦٠٧.٣-
نسبة عجز الميزان التجارى إلى الناتج الملى الإجمالى	١٠.٢	١٦.٥
معدل تغطية الصادرات (شاملة البترول) لإجمالى الواردات	٦٣.٧	٥٠.٨
معدل تغطية الصادرات (بدون البترول) لإجمالى الواردات	٦٣.٧	١٧.٧
نسبة التمويل الاجنبى لإجمالى الاستثمار	٣١	٤٨

المصدر: رمزى زكى - دراسات فى أزمة مصر من ٣٦٩

وقد أدى تزايد دور رأس المال الأجنبى فى مصر فى ظل ضعف عام للإطار التنظيمى للمؤسسات القائمة إلى وضع البلاد فى موقف ضعيف فى التفاوض مع رأس المال الدولى خاصة بعد أن أصبح الاستثمار الأجنبى المباشر يتم من خلال الشركات الدولية العملاقة وهى الأداة الأساسية الحديثة

لفرض تقسيم العمل الدولى وفرض هيكل للأقتصاد الدولى يثبت معه وضع بلدان العالم الثالث فى موقع التبعية وهو الإتجاه الذى ظهر فى أعقاب التخلي عن الوسائل العسكرية العنيفة التى تم إستعمالها فى الماضى فى المستعمرات.

وقد عانت الأيدى العاملة المصرية فى تاريخها الحديث من تأثير الوسائل العسكرية فى الماضى والوسائل الاقتصادية والمالية فى الحاضر وإذا كان الفصل الحالى مكرس لدراسة دور الوسائل الاقتصادية والمالية التى مارسها رأس المال الأجنبى فى مصر فى الفترة الحديثة فيهما الإشارة إلى أن الوسائل العسكرية فى السابق قد أدت أغراضا مشابهة إتفقت أيضا مع الأهداف التى تحققت فى عقد السبعينيات.

فقد أدى غط الإستثمارات الأجنبية المفروضة بالقوة العسكرية فى الماضى وما رافق ذلك من تطبيق سياسة حرية التجارة إلى وجود منافسة مدمرة بين المنتجات الصناعية التى تنتجها الصناعات والحرف والورش المحلية وبين المنتجات الواردة من الدول الصناعية المتقدمة (المتروبولات) وكانت نتيجة ذلك هى التدمير الشديد والحرق الواسع لهذه الصناعات والحرف والورش... ومن ثم إلى تسريع أعداد ضخمة من الصناع والحرفيين حيث لم تتوفر لهم فرصة بديلة للعمل بالصناعة... وقد نتج عن ذلك أما عودتهم إلى القطاع الزراعى التقليدى والذى أدى إلى تفاقم مشكلة البطالة بالريف... وأما أنهم فضلوا البقاء فى المدن ولكن للأئضواء تحت أشكال البطالة المتنعة المختلفة فى القطاعات الهامشية بالمدن(١).

فبعد دخول الإستعمار الأنجليزى إلى مصر عام ١٨٨٢ شمل الدمار الحرفيين الحاضعين للروابط الطائفية ما قبل الرأسمالية إلى جانب الحرفيين المستقلين شكلا والحاضعين تدريجيا لرأس المال التجارى والربوى والصناع الذين ضمتهم الأشكال الناشئة من التعاونيات والمنيفات كتورات الناشئة فى

صناعة الغزل والنسيج... وأنعكس ذلك من ناحية أخرى فى إرتفاع نسبة المشتغلين بالزراعة فى مصر من (٦٢٪) إلى (٦٩٪) من إجمالى السكان المشتغلين بين عامى (١٨٨٢ ، ١٩٠٧) وزيادة معدل النازحين من المدن إلى الأرياف فلإنخفضت نسبة سكان المدن من (١٤.٣٪) إلى (١٣.٧٪) (٢).

ولم يقتصر الإستعمار على فعل آليات التجارة الحرة فى تخريب الحرف بل أستعمل أيضا الأساليب الإدارية الإكراهية حتى أنه قد أستطاع تشريد (٢٠٠) ألف من صغار الحرفيين بما فرضتة عليهم من ضرائب باهظة وقوانين جائرة (٣).

الأمر الذى جعل مندوب الأحتلال البريطانى يفخر بنتائج سياسته الأستعمارية فيقول فى تقريره المرفوع إلى حكومته من يقارن الحاله الراهنة بالحالة التى كانت منذ (١٥) سنة يرى فرقا ضخما فالشوارع التى كانت مكتظة بدكاكين أرباب الحرف والصناعات من غزالين وخياطين وصباغين وصانعى أحذية قد أصبحت مزدهمة بالمقاهى والسيارات... والدكاكين أصبحت مليئة بالبضائع الأوربية. أما الصانع المصرى فقد تضائل شأنه وتحطمت كفاءتة على مر الزمن وفسد لديه الذوق الفنى الذى طالما أخرج فى العصر القديم المعجزات من مفاخر الصناعة (٤).

وبالفعل فقد أستطاع الأستعمار البريطانى بشكل منظم القضاء على جهود قرن كامل من التصنيع وذلك فقط فى خلال فترة وجيزة لاتتجاوز (٨) سنوات (٥).

هذا كان شأن الماضى أما الحاضر فلم يختلف واقعه كثيرا وأن أختلفت الوسائل المستعملة... ولنتابع فى الصفحات القادمة الدور الحديث لرأس المال الأجنبى على الأيدى العاملة المصرية...

## ١- الأستثمار الأجنبي المباشر

أدت سياسة الانفتاح إلى تغلغل الإحتكارات العالمية فى كافة مجالات حياة البلاد الإقتصادية والسياسية بعد أن قامت الحكومات المتتالية فى عقد السبعينيات بتوفير المناخ اللازم لذلك من خلال تسهيل الأنشطة غير الخاضعة للمراقبة خاصة للشركات الأمريكية.

وتلك الحقيقة التى أسفرت عنها سنوات تطبيق السياسة الجديدة لا تركز إلى ثقل وزن المساهمات الأجنبية خاصة للشركات العملاقة الدولية فى الأستثمار الداخلى... حيث أننا من خلال متابعة مساهمة الجنسيات المختلفة فى مشروعات الأستثمار نكتشف أن النسبة العظمى من الأستثمارات كانت بالأساس لرأس المال المصرى الذى تحقق له التراكم اللازم من خلال سياسات تدخل الدولة فى الستينيات أو من خلال سياسة الانفتاح فى السبعينيات .

وتؤكد بيانات الأستثمار صحة ماذهبنا اليه حيث كانت نسبة مشاركة المصريين (٦٤٪) من إجمالى حجم الإستثمارات بينما لم يتجاوز نصيب المستثمرون العرب سوى (٣.١٩٪) والأوروبيون (٨٪) والأمريكيون (٧.٢٪) وباقى جنسيات العالم (٦٪) وذلك حتى ١٩٨١/١٠/٣١ وأن نسبة مساهمة الأجانب قد إنخفضت إلى (٦.١٢٪) فى آخر عام ١٩٨٣ (٧).

بل أن نسبة ليست بالقليلة من رؤوس الأموال ذات الجنسية الأجنبية كانت أيضا من أصل مصرى... فقد قام العديد من أصحاب الشروات المصريين والعرب بتأسيس شركاتهم فى دول أجنبية مثل لكسمبرج وبنما وليبيريا وجاءت هذه الشركات للأستثمار فى المجتمع المصرى باعتبارها تمثل هذه الجنسيات فى حين أن رؤوس أموالها لا تمت لتلك الجنسيات بأية صلة (٨).

وهو ما يهدم مزاعم أصحاب سياسة الإنفتاح الذين حددوا أهدافه فى إجتذاب رأس المال الأجنبى والتكنولوجيا الغربية(٩).

أيضا لا يمكن تفسير ضآلة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بما إدعته تقارير السفارة الأمريكية بالقاهرة من وجود عقبات بيروقراطية وإدارية كبيرة(١٠).

حيث أن الحكومة لم تدخر وسعا فى سبيل تلبية كافة طلبات رأس المال الدولى وإنما كان السبب كما عبر عنه أحد أساطين المال الأمريكى روكفلر حيث قال إن مصر منطقة مخاطرة من الناحية السياسية وأنها لا تستطيع أن تتحمل نسب الأرباح التى يطلبها المستثمر الأجنبى(١١).

وتقول الأرقام إن وضع الشركات متعددة الجنسيات ضمن مساهمات رأس المال الأجنبى كان ضعيف نسبيا فلم تزد نسبة مساهمة الشركات الدولية بين (١٠-٢٥ ٪) من جملة رأس المال المدفوع للشركات المؤسسة فى عقد السبعينيات... وفى دراسة لعينة من (٦٩) شركة مشتركة كان هناك (١٤ ٪) من الشركات لا تتجاوز مساهمة الشركات الدولية فى رأس مالها (١٠ ٪)... وأن (٢٣ ٪) من الشركات كانت المساهمة تتراوح بين (١٠-٢٥ ٪)... وأن (٢٤ ٪) من الشركات كانت المساهمة تتراوح بين (٢٦-٤٩ ٪)(١٢).

ورغم تواضع المساهمة التمويلية للشركات الدولية فى الإستثمار الداخلى إلا أن تجربة السبعينيات قد أثبتت أن تلك الشركات كانت دائما فى موقع تستطيع أن تفرض منه شروطها وتفضيلاتها بخصوص أسلوب الإدارة وتشكيلة المنتجات ونوعية الفن الإنتاجى المستخدم والسياسات السعرية والتسويقية المعمول بها(١٣).

## نقط توظيف الإستثمارات الأجنبية وأثره على الأيدى العاملة

فاقم الأستثمار الأجنبي المباشر من مشكلات الهيكل الاقتصادى وبالتالي فقد فاقم من حجم الخلل الهيكلى لبنية الأيدى العاملة المصرية. فنجد أن أغلب التوظيفات الأستثمارية قد إستحوزت عليها قطاعات الخدمات والتوزيع خاصة مجالات البنوك والسياحة والتجارة.

وكان ترتيب مجالات أستثمار المال الأجنبي حتى عام ١٩٧٩ كالاتى:

- ١- السياحة بنسبة (٢٢٪) ٢- الأسكان بنسبة (١٣٪)
- ٣- شركات الأستثمار بنسبة (١١٪) ٤- البنوك بنسبة (٨٪)
- ٥- الخدمات بنسبة (٨٪) ٦- الزراعة بنسبة (٦٪)
- ٧- الغزل والنسيج بنسبة (٦٪) ٨- الصناعة الهندسية بنسبة (٥٪) ٩- مواد البناء بنسبة (٥٪) ١٠- الصناعة الكيماوية بنسبة (٥٪) ١١- الصناعة المعدنية بنسبة (٢٪)
- ١٢- الصناعة الغذائية بنسبة (٢٪)
- ١٣- النقل والمرصلات بنسبة (٢٪)
- ١٤- الصحة والمستشفيات بنسبة (٢٪)
- ١٥- الصناعة الدوائية بنسبة (١٪)
- ١٦- مجالات أخرى بنسبة (٢٪) (١٤).

الملاحظ أيضا على سلوك الشركات متعددة الجنسية هو سيطرتها شبه الكاملة على قطاع الخدمات الفندقية فقد أستحوزت على نسبة (١٠٠٪) من فنادق ٥ نجوم، (٦٣٪) من فنادق ٤ نجوم، (٤٦٪) من فنادق ٣ نجوم (٢).

الملاحظ أيضا على نشاطها الصناعى أنها كانت تركز على صناعات هامشية أغلبها تجميعية وقد ساهمت بذلك فى زيادة الخلل الهيكلى لبنية الصناعة المصرية

وقد أكدت رسالة علمية عن الإستثمار الأجنبي فى مصر (١٦) صحة ذلك حيث أثبتت الحقائق التالية:

١- أن مشروعات الصناعات الكيماوية والتي تحتل المركز الأول طوال السبعينيات وحتى عام ١٩٨٤ يتكون معظمها (٥٠٪) منها من مشروعات لمنتجات بلاستيكية (شباب - أقلام جافة - أحذية - شنت) بالإضافة إلى مشروعات مستحضرات التجميل والورق والأدوات الكتابية.

٢- أن مشروعات الصناعات الغذائية تحتل فيها مشروعات المياه الغازية والمعدنية والعصائر (٥٢.٢٪) من إجمالى الإستثمارات.

٣- أن مشروعات الصناعات المعدنية يمثل بها نشاط تقطيع وتركيب الألومنيوم النشاط الرئيسى بنسبة (٣٧.٩٪) ... وهو ما يعنى خلو هذه المشروعات من النشاط التصنيعى.

٤- حتى الصناعات الهندسية نجد أنها قد أجهت إلى أنشطة التجميع وليس التصنيع وكان أغلب نشاطها تجميع اللوحات الكهربائية - وأجهزة التكيف وآلات التصوير والساعات والمساعد الخ.

ومراجعة كل المشروعات أثبتت الدراسة أنها تخلو من أية صناعة الكترونية عدا شركة لإنتاج شاشات التليفزيون تعمل بحوالى (٢٠٪) من طاقتها ومهددة بالتوقف نتيجة طرح كميات كبيرة من الشاشات المستوردة بالأسواق.

وقد كان لذلك أثره على الأيدى العاملة فمن ناحية أدى ذلك الإجهاد فى توظيف الاستثمارات إلى تعميق الخلل الهيكلى لبنية القوى العاملة وساهم فى زيادة الوزن النسبى لعمالة الخدمات والتوزيع عن القطاعات المادية ومن ناحية أخرى فقد أدى ذلك إلى ضآلة فرص العمل التى وفرها رأس المال الأجنبى للعمالة المصرية بسبب إجهاده نحو المجالات التى لا تحتاج إلى عمالة كبيرة بالإضافة إلى استخدامه لتكنولوجيا عالية فى عام ١٩٧٦ لم يوفر

رأس المال الأجنبي المباشر سوى (٥) آلاف فرصة عمل فقط من إجمالى (١٠٢١٠) هى حجم قوة العمل فى باقى القطاعات (قطاع الدولة والقطاع الخاص) وهى نسبة لاتكاد تذكر وتبلغ أقل من (٠.٠٥٪) (أنظر الفصل الخاص بسمات التشغيل فى قطاع الدولة والقطاع الخاص).

وإذا ما أخذنا إجمالى مشروعات الإنفتاح (مشترك وأجنبى) فسنجد أنها لم تقدم أكثر من (١٣٥٠٠) فرصة عمل فى عام ١٩٧٨ .. زادت إلى (٢٨٠٠٠) فى عام ١٩٧٩ ثم إلى (٣١٨٠٠) فى ١٩٨١ ... إلى (٤٢٢٠٠) فى ١٩٨٣ وإن تلك الزيادة فى فرص العمل لم تتجاوز بحسابات الاقتصاديين المصريين (٤٪) من فرص العمل... كما أن مساهمتها فى جملة العمالة لم تتعد (٣٥٪) وهذا بعد إضافة (٨٦٠٠) فرصة عمل فى أعمال التشييد الخاصة بمشروعات الإنفتاح (١٧) وهكذا فإن رأس المال الأجنبى لم يساهم فى تأمين أخطار البطالة التى بدأت بوادرها تتضح منذ عام ١٩٧٦ وتضاعفت على النحو الذى رأيناه فى الثمانينيات (انظر ف ١ ج ٢) .. وإن رأس المال الأجنبى لم يلعب دورا إيجابيا فى الحد من تلك الأزمة التى تعرضت لها القوى العاملة بل أن رأس المال الأجنبى قد عمقها أكثر بما فرضته توظيفاته الإستثمارية من تنمية للقطاع الخدمى الذى لا يستخدم عمالة كبيرة وبما أستخدمه من فنون إنتاجية حديثة (كثيفة رأس المال).

فقد كان متوسط نصيب العامل من رأس المال (الكثافة الرأسمالية كما يشير البيان التالى (١٨)).

المشروعات الصناعية	١٦ الف جنيه
المشروعات الزراعية	١٧ الف جنيه
المشروعات الإشتاتية	١٢ الف جنيه
المشروعات الخدمية	٣٠ الف جنيه

وهو ما يؤكد صحة النتيجة السابقة فقد كانت أعلى نسبة للكشافة  
الرأسمالية فى قطاع الخدمات وذلك على الرغم من أن أغلب التوظيفات قد  
إنجحت إليه بما يعنى إنخفاض قدرته على تشغيل أعداد كبيرة من القوى  
العاملة...

### افلاس الشركات القائمة وتشريد العمالة

إلى جانب ذلك فقد أسفرت تجربة الإستثمار الأجنبى المباشر والمشاركة فى  
التطبيق إلى تدهور حاد فى أوضاع الشركات القائمة خاصة الصناعية منها  
وصل إلى حد الإفلاس وتوقف خطوط الإنتاج وطرده العمالة وذلك بعد أن  
صار لرأس المال الأجنبى سلطة التخطيط للقطاع العام المصرى وهناك أمثله  
عديدة لذلك.

١- الشركة الأهلية للغزل والنسيج التى إنخفض إنتاجها من الأقمشة  
الشعبية من (٢٠ - ٢٥) مليون متر سنويا إلى (٨) مليون فقط  
وإنخفضت بها العمالة من (١٥) ألف إلى النصف بحجة التخلص من العمالة  
الزائدة مع أن الشركة كانت تحقق أرباحا حين كانت العمالة تبلغ بها (١٨)  
ألف عامل وموظف (١٩) ولم يكن نموذج تلك الشركة سوى واحد من  
مجموعة الاتفاقيات المماثلة التى أنتزع بموجبها رأس المال الأجنبى سلطة  
وضع برامج الإستثمار وتطور قطاع الغزل والنسيج فى مصر.

٢- الشركة العامة للبطاريات والتى توالى خسائرها بعد الاندماج مع  
شركة كلورايد وتم بموجب الاندماج إستبعاد (١٧٥٠) عامل (٢٠) ... ولم  
يتبقى فى مصانع الشركة إلا (٢٠٠) عامل وتم أغلاق شركة البطاريات  
تقأما (٢١).

٣- شركة عربات النوم فى قطارات السكك الحديدية والتى تحملت الهيئة  
العامة للسكك الحديدية بسبب المشاركة مع رأس المال الأجنبى خسائر بلغت

قيمتها أكثر (١٢) مليون جنية لحساب شركات عربات النوم الفرنسية المصرية (٢٢).

والنماذج أكثر مما أن تحصى وما أوردناه هو مجرد أمثلة فقط... وقد تضاعفت تلك الظاهرة (الإفلاس وتشريد العمالة) بفعل قانون الاستثمار الذى أعطى امتيازات ضريبية وجمركية لشركات الإفتتاح لسنوات من (٥) إلى عشر سنوات... فكانت النتيجة أن الشركات المذكورة تقوم بعد إنتهاء فترات السماح والإعفاءات المقرره بتصفية أوضاعها... وتعيد نشاطها مرة أخرى بأسم جديد لتستفيد مرة أخرى بالإمتيازات التشريعية والقانونية وخطورة ذلك الأمر على الأيدى العاملة كانت تتلخص فى الأستغناء عن أعداد كبيرة من الأيدى العاملة عند إعلان تصفية الشركة وعند العودة مرة أخرى تقوم الشركات الإفتتاحية بتشغيل العمالة بمعدلات أقل وبأجور أقل وقد أثبتت العديد من الدراسات تلك الظاهرة وأكدت على دورها الخطير فى تفتيت القوى العاملة المصرية (٢٣)... وقد تفاقم تلك الظاهرة مع سنوات الثمانينات حتى أننا نجد فى شهر واحد عام ١٩٨٦ هو شهر يوليو قد حدث فيه (٨) آلاف حالة أشهار أفلاس وتوقف عن العمل (٢٤) من بينهم بالطبع الكر من الشركات الانفتاحية.

### أزدواجية هيكل الأجور

ضمن اهم الآثار الاقتصادية والإجتماعية على وضع العمالة المصرية والتي سببها رأس المال الأجنبى وعلى الأخص الاستثمار المباشر كان تعميق وزيادة الخلل فى هيكل الأجور... وقد تسبب الاستثمار الأجنبى المباشر فى زيادة الخلل بما أنتجته من آثار على زيادة حدة أزدواجية هيكل الأجور للعمالة المصرية فأصبح هناك خلاا وتناقضا بين أجور الأجانب والمصريين من ناحية وبين فئات القوى العاملة المصرية المختلفة من ناحية أخرى... وذلك

يرجع إلى عدم التزام الاستثمار الأجنبي المباشر بقوانين الأجور المحلية... هذا بالإضافة إلى أن تلك الأجور المحلية للقوى العاملة متدنية المستوى بحكم اللوائح والقرارات والتشريعات المطبقة على العاملين بقطاع الدولة. وتقوم آليات عمل تلك الشركات بما تمتلكه من أدوات ضغط بفرض شروط قاسية سبق أن اذانتها الهيئات الدولية مثل الأمم المتحدة (٢٥) ومن بين ذلك ما استخدمته في مصر حيث أجبرت المشروعات المشتركة الحكومة على الاتفاق مع شركات المقاولات الأجنبية لتنفيذ المشروعات المحلية وهو ما أدى إلى تسرب قدر كبير من الموارد الوطنية كتحويلات إلى الخارج في صورة وأردت من مستلزمات إنتاج والأهم من ذلك هو ما تسرب عن طريق تحويلات أتعاب ومرتبوات الخبراء والفنيين الأجانب (٢٦).

حتى أن نسبة العمالة الأجنبية في مصر وصلت إلى (٨٠٪) من حجم الأجانب في تعداد ١٩٨٦ وتبين الإحصائيات أن أجور العمالة الأجنبية كانت أضعاف ما تحصل عليه العمالة المصرية عن نفس الأعمال وقد ساهم في ذلك أيضا التشريع المصري الذي أعطى افضلية وتميز كامل للخبير الأجنبي عن نظيره المصري X.

فقد وصل متوسط أجر العامل الأجنبي في مشروعات الانفتاح إلى (٨٤٢٦.٤) دولار سنويا في حين كان متوسط أجر العامل المصري بالقياس إلى ذلك يبلغ (١٨٥٪) فقط حيث لم يتعدى متوسط أجره السنوى (١٥٥٩.٤) جنيها مصريا (٢٨). وبالنسبة للمشروعات الصناعية كان متوسط نصيب أجر العامل الأجنبي يبلغ حوالى سبعة أضعاف متوسط نصيب العامل المصري بهذه المشروعات (٢٩).

وقد كانت تلك الأجور والمرتبات المرتفعة للعمالة الأجنبية سببا في

---

X يمكن التأكد من ذلك من خلال مقارنة تشريعات العمل مثل القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨، القانون ١٣٧ لسنة ١٩٨١، القانون ٤٨ لسنة ١٩٨٧.

خسارة بغض المشروعات التى سبق الإشارة إليها حيث أثبتت تقارير رسمية أن أحدى المخالفات التى تسببت فى الخسارة التى لحقت بالشركة الفرنسية المصرية لعربات النوم بقطارات السكك الحديدية هى ما يستحوذ عليه الشريك الأجنبى من إمتيازات حيث تبلغ أجور العاملين الأجانب (١٢٪) من إجمالى الأجور (٣٠).

وقد تسببت تلك الشركات فى زيادة التفاوت وتعميق الخلل فى هيكل الأجور المصرى بين فئات العمالة المصرية وهو اتجاه تاريخى لنشاطها فى بلدان العالم الثالث حيث تحرص على خلق فته من الأرستقراطية العمالية المرتبطة بها لأضعاف وحدة القوى العاملة بما تسببه من تعميق حدة التفاوت فى توزيع الأجور (٣١).

ف نجد أن متوسط أجر العمالة المصرية فى مشروعات الإنفتاح قد بلغ (٢٦١٪) بالزيادة عن متوسط أجر العامل على المستوى القومى والذي يبلغ (٥٩٦.٥) جنيها سنويا (٣٢).

إلى جانب ذلك فقد أتاحت فرص التشابك بين المال العام والخاص عن طريق المشاركة فى المشاريع الأجنبية إلى حصول العاملين بالقطاع العام وخاصة الكوادر المدربة وأصحاب المناصب العليا على مكافآت وندلات غير عادية أدت فى النهاية إلى لهث القائمين على القطاع العام فى مصر وراء المشاركة على رأس المال الأجنبى فى أى مشروعات للحصول على تلك الإمتيازات... كما أدت أيضا تلك الظاهرة إلى ضياع الولاء القومى وظهور فئة من المتفعين بين القوى العاملة لمشروعات المشاركة حتى لو كانت تلك المشروعات على حساب مصلحة الاقتصاد القومى.

## أستنزاف الاقتصاد القومى وأثره على العمالة

قبل أن نتنقل لبحث دور الفرع الثانى لرأس المال الأجنبى (القروض) يهمنى الإشارة إلى استنزاف الاقتصاد المصرى الذى تم بواسطة الاستثمار الأجنبى المباشر وحجم الفائض الذى أستولت عليه الشركات الدولية... والذى أثر تأثيرا كبيرا على معدلات التراكم المحلية كان يمكن الأستفادة منه فى مجالات أستثمار جديدة وتشغيل عمالة إضافية ومعنى آخر فقد ضيع ذلك الفائض المستنزف من قبل الشركات الدولية فرصة إضافة قوة عمل جديدة تمهد من مظاهر البطالة التى تعرضت لها القوة العاملة المصرية... فقد أعتمدت المشروعات الإنفتاحية خاصة التى شاركت فيها الشركات الدولية على زيادة حجم أستثماراتها المباشرة من خلال الاقتراض من البنوك المحلية المصرية وهى ظاهرة عامة تمارسها تلك الشركات فى بلدان العالم الثالث.

وقد أدى ذلك فى الواقع المصرى إلى انتقاص من رصيد الثروة القومية لصالح الخارج... وقد أثبتت دراسة عينية لـ (٥٤) مشروعا صناعيا تمثل حوالى (٢٦٪) من جملة المشروعات الصناعية العاملة بنظام الأستثمار وتمثل حصرا شبه كامل للمشروعات المشتركة مع الشركات عابرة القوميات أن هيكمل التمويل لها كان يعتمد على البنوك المحلية فى تمويل استثماراتها... وأن بين (٣٠-٤٥٪) من القروض بالعملة المحلية لتلك العينة من الشركات تأتى من مصادر محلية (٣٣).

كما قام احد الباحثين بتقدير معدل الإستنزاف الذى قام به رأس المال الأجنبى فى مصر فكانت النتيجة هى (١:٧) أى أنه مقابل كل جنية أجنبى دخل إلى مصر فقد خرج منها (٧) جنيهات وهو معدل يفوق أستنزاف دول أمريكا اللاتينية والتى أشتهرت تاريخيا بأعلى معدل لأستنزاف الموارد القومية على يد رأس المال الأجنبى حيث كان المعدل فيها

## ٢- القروض

اتسمت فترة السبعينيات بأضطراب وتزايد المديونية الخارجية لمصر وهي سياسة خدمت بالأساس رأس المال الدولي وتوافقت مع أاستراتيجيته فى أغراق مصر بسلسلة من القروض تكبل بها الإرادة الوطنية وتجعل رسم السياسة الاقتصادية والإجتماعية للمجتمع المصرى فى يد رأس المال الدولي وبالذات الأمريكى.

وقد أندفعت رؤوس الأموال الأجنبية إلى مصر مفضلة الشكل القرضى لأسباب متعددة:

أولا : إغراق مصر بمديونية عالية تتيح لها فرض شروط رأس المال الدولي وضبط إيقاف الاقتصاد المصرى من الخارج للحيلولة دون إتهاء مصر مرة أخرى إلى سياسات الستينيات.

ثانيا : أن العالم الرأسمالى المتقدم كان يشهد خلال السبعينيات أزمة فائض كبير فى رؤوس الأموال وهي إختلفت عن الازمات الدورية فى أنها أصبحت لها طابع مزمن... وكان أنسياب رؤوس الأموال فى شكل «القروض» إلى بلدان العالم الثالث هو حل لتلك الأزمة فى المراكز الرأسمالية خاصة وأن تلك الأزمة قد تفاقت بظهور رؤوس الأموال البترودولارية والتى تضخمت فى البنوك الغربية بعد إرتفاع اسعار البترول فى أوائل السبعينيات وخاصة بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣.

ثالثا : وافق ذلك وشدد من لجوء رؤوس الأموال إلى الشكل القرضى مافرضت الأزمة الدورية التى عانت منها بلدان الغرب فى السبعينيات والتى استمرت حتى عام ١٩٨٣ بين فترات إنتعاش قليلة وفترات ركود طويلة واستمرت معها الإتهاءات الإنكماشية فى ظل الركود الذى أصاب

المراكز وفقاً ذكره البنك الدولي فى تقريره عام ١٩٨٣ عن التنمية فى العالم.

رابعا : عائد الاستثمار الضعيف فى مصر والذى سبق أن أوضحنا أسبابه وقد أدى ذلك إلى أن إتجاه حركة القروض قد جاء أساسا من خلال مؤسسات التمويل الخاصة... وأن موقف موقف مديونية مصر الخارجية قد ساء فى سنوات السبعينيات فى ظل التوسع الضخم فى الاقتراض عن طريق ما يسمى بالتسهيلات المصرفية وهى قروض تعطى لفترات قصيرة وبأسعار فائدة بالغة الارتفاع تبعاً للسوق التجارية مما حمل الاقتصاد الوطنى أعباء ثقيلة وهو ما اكدت عليه ابحاث المؤتمر السادس للاقتصاديين المصريين.

وقد ترتب على ارتفاع المديونية أثارا شديدة السلبية على حركة الاقتصاد المصرى وبالتبعية على الأيدى العاملة المصرية.

ومثل الاستثمار الأجنبى المباشر فقد كانت تجربة مصر السابقة فى الماضى مع المديونية شديدة الصعوبة وخاصة على تطور القوى العاملة... ففى ظل النظام الاستعماري تحولت مالية مصر فى الماضى إلى مضخة تضخ الأموال لتسديد الديون الخارجية ودفع فوائدها... ففى نهاية القرن التاسع عشر أبتلعت هذه المصاريف أكثر من نصف دخل الدولة القومى وحوالى (٤٠٪) من عوائد التصدير... وفى الفترة مابين الحربين العالميتين ذهبت (٢٠-٢٥٪) من تفقات الدولة لتسديد الديون الخارجية... وقد كان لذلك عواقب ثقيلة الوطأة بصورة خاصة على تطور الأيدى العاملة وأشباع احتياجاتها الأساسية... فلم يبلغ نصيب قطاع التعليم والصحة سوى (١٠,٥٪) من إجمالى النفقات فى الفترة (١٨٨٢-١٩٠١) (٣٥).

وذلك على سبيل المثال- الأمر الذى حكم على هذه المجالات بالركود والتخلف على مدى العديد من السنوات.

ويبدو أن تجربة المديونية الخارجية فى الماضى لم يستفيد منها كثيرا

صانعى القرار فى مصر فى الفترة الحديثة حيث شهدت فترة السبعينيات تكاليف فى الحصول على القروض الخارجية حتى قفزت مديونية مصر الخارجية من (٢.١) الف مليون دولار فى نهاية عام ١٩٧٣ إلى (١٧.٢) الف مليون دولار عام ١٩٨٠ (٣٦) ارتفعت وفقا لتقرير البنك المركزى إلى (٤٦) مليار جنيه حتى يونيو ١٩٨٥ (٣٧).

والغريب أن تضاعف ديون مصر الخارجية قد إرتبط لفترة من أكثر فترات التاريخ الاقتصادى المصرى رواجاً للموارد الرعية فالدخل الذى تحقق عن طريق قناة السويس والبترول وتحويلات المصريين العاملين بالخارج والسياحة قد بلغ فى عشر سنوات (٧٤-١٩٨٤) (٥٠) مليار دولار بأسعار ١٩٨٥ (٣٨) وهو مايزيد عن حجم المديونية.

وقد فرض وضع المديونية المتضخمة قيوداً عديدة على الإقتصاد المصرى أمام الدائنين وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية... فحتى آخر ٨٣-١٩٨٤ كان ترتيب الدائنين وفقاً للتقرير السرى للبنك المركزى المصرى :

الولايات المتحدة الأمريكية فى المركز الأول بنصيب (٤.٥٥٥) مليون جنيه أوروبا الغربية واليابان وكندا بنصيب (٣.٩٨٨) -الدول العربية والإسلامية (٣.٤٣٩) -الصناديق العربية (١.٨٥٨) -دول الكتلة الشرقية (٤٣٥) -صندوق النقد الدولى (٣٤١) -البنك الدولى للأشياء والتعمير (٨٥٩) -هيئة التنمية الدولية (٦١٧) -مؤسسات إقليمية (٧٩) -بنوك محلية (٥٧٣) (٣٩). هذا بخلاف الديون العسكرية.

وما يهتماً فى بحث مسألة القروض الخارجية هو تأثيرها على تطور القوى العاملة... حيث نعتقد أنها قد ساهمت بدرجة كبيرة فى تفاقم مشكلات القوى العاملة من خلال عدة اتجاهات.

أولاً : عملت القروض الأجنبية على مزيد من التشويه والتحلل للهيكلى الإقتصادى المصرى بما فرضته على مصر من إغاطت توظيف لا تتفق مع حاجة

الهيكل الاقتصادى ومستلزمات التنمية... كما أن جزءا كبيرا من تلك القروض قد ذهب لتغطية أستيراد الغذاء والسلع الأستهلاكية والتي لم يكن لها أى فائدة على تطور الهيكل الأقتصادى وبالتالي فقد أضاع نط توظيف القروض على القوى العاملة فرص تشغيل كان يمكن أن تساهم فى معالجة مشكلات البطالة فيما لو أستخدمت القروض لبناء مشاريع إنتاجية.

وحتى القروض التى استخدمت فى بناء مشروعات إنتاجية كانت لها أولويات محددة لخدمة رأس المال الدولى ولاتتفق مع وضع الاقتصاد المصرى فقد إتجهت قروض المشروعات إلى الهياكل الارتكازية وقطاعات الخدمات والتوزيع وكان التركيز الأكبر فى أولوياتها على مشروعات تعمير مدن قناة السويس وهى مشروعات لاتخلو من أغراض سياسية أيضا... ومشروعات تطوير السكك الحديدية والموانى والمواصلات السلكية واللاسلكية خاصة شبكات التليفونات لخدمة أغراض الأنفتاح التجارى(٤٠).

أيضا فقد كانت القروض وسيلة لتصريف المخزون الراكد من السلع فى البلدان الرأسمالية المتقدمة أثناء الأزمات فعلى سبيل المثال كانت (٩٠٪) من القروض التى تلقتها مصر فى الفترة (٧٥-١٩٨٠) تم إنفاقها على استيراد البضائع الأمريكية(٤١).

ثانيا : أقتطعت خدمة الدين أجزاء كبيرة من الثروة القومية تمثلت فى سداد أقساط الديون ودفع الفوائد السنوية مما كان له تأثيرة على إنخفاض ما تم تخصيصه لتلبية إحتياجات السكان والقوى العاملة خاصة فى مجالات الصحة والتعليم والاسكان على النحو الذى سبق أن أوضحناه فى (الفصل ٣ج٢) كما أنه مثل فرص ضائعة أيضا فى مجال توظيف عمالة جديدة فيما لو استخدمت تلك الاقتطاعات فى تمويل مشروعات جديدة.

---

× من بينها بالطبع أن تصبح تلك المناطق عائقا أمام أى حرب جديدة مع اسرائيل.

فعلى سبيل المثال بلغت فوائد الديون المدفوعة من ميزانية الدولة ١٩٨٢/٨١ (٦.١١) مليون جنية بنسبة (٧.٨٪) من حجم الميزانية وهو ما يمثل أكثر من (٢٥٪) من حجم الأجور (٤٢). وإذا أخذنا جملة من السنوات لقياس أثر عبء الديون الخارجية (٤٣) لوجدنا أن ذلك فوق طاقة الاقتصاد المصرى حيث كانت نسبة مدفوعات خدمة الدين بالقياس إلى الناتج القومى الإجمالى كالآتى

جدول رقم (٤٢)

١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٦	١٩٧٤
٥.٤٪	٤.٤٪	٣.٧٪	٤.٦٪
١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠
٦٪	٥.٤٪	٦.٥٪	٥.٤٪

وهى معدلات تفوق معدل النمو السنوى... ومعنى آخر فإن عبء الديون الخارجية أصبح يأكل كل ثمار التنمية فى مصر وهو ما يمثل عقبة كبيرة أمام امكانيات رفع مستوى معيشة الشعب المصرى فى الوقت الحالى وفى المستقبل.

ثالثا : كان لتزايد المديونية الخارجية لمصر انعكاسات مباشرة وغير مباشرة على المستوى العام للأسعار فى السبعينيات... فقد أدت تلك المديونية إلى أضعاف القدرة الذاتية للإقتصاد المصرى على الاستيراد كنتيجة مباشرة لزيادة أعباء الديون وإرتفاع معدل خدمتها... كما أن تزايد اعتماد مصر على الاقتراض الخارجى القصير الأجل ذى التكلفة العالية وبالذات التسهيلات المصرفية أدى إلى أن تصبح الواردات الممولة عن هذا الطريق مرتفعة التكلفة وهو أمر ينعكس أما فى تزايد أرقام الدعم السلقى الحكومى أو فى تقليل الفائض الاقتصادى وأما فى إرتفاع الأسعار وكان

الاحتمال الأخير هو ما شاهدته القوى البشرية المصرية. كما أدت أعباء المديونية الخارجية إلى أضعاف القوة الإدخارية الذاتية لمصر وتزايد القوى الاستهلاكية هذا بالإضافة إلى ماسببه الخضوع لشروط صندوق النقد الدولي من تخفيض قيمة الجنية المصرى والذي سبب المزيد من الإرتفاع فى الأسعار (٤٤) وهكذا فقد كانت للقروض آثارا جانبية شديدة الخطورة على اوضاع القوى العاملة حيث ساهمت فى إرتفاع معدلات التضخم الذى كان وراء إنخفاض الأجور الحقيقية للقوى العاملة وزاد من معدلات الفقر المطلق والنسبى لها وأثر على أماكنات اشباع احتياجاتها الأساسية وقد سبق أن تناولنا ذلك فى الفصول السابقة بالتفصيل.

رابعا: أعطت القروض المتراكمة على مصر الفرصة لدى ممثلى رأس المال الدولى (مثل صندوق النقد الدولى) لممارسة صلاحيات واسعة وفرض شروطه الشهيرة على الاقتصاد المصرى مما دفع أزمات القوى العاملة إلى التفاقم. فالبرنامج العام لصندوق النقد الدولى يركز على ثلاث محاور (٤٥):

١- تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية والغاء الرقابة على النقد الأجنبى وتحرير الأستيراد من أية قيود والغاء الاتفاقيات الثنائية.

٢- ضغط الأتفاق العام وزيادة الضرائب ورفع الأسعار التى تباع بها خدمات ومنتجات المرافق العامة والقطاع العام والغاء الإعانات التى تقدم للسلع التموينية وذلك بالإضافة إلى أتباع سياسة ضغط التعيينات فى قطاع الدولة والتخلص من العمالة الزائدة.

٣- إعطاء مزايا ضريبية لنشاط رأس المال الأجنبى وضمان عدم التأميم والمصادرة وضمان حرية تحويل الأرباح للخارج وتقليص نمو القطاع العام وأعطاء دفعة قوية لنشاط القطاع الخاص والعمل على أعطاء قوى السوق مزيدا من الحزبة فى توزيع وتخصيص الموارد.

وقد ساعد صندوق النقد الدولى فى تنفيذ نقاط برنامجه الوضع المتدهور

الذى وصلت اليه المديونية الخارجية والملاحظ أن برنامج الصندوق قد تم تنفيذه بدرجات متفاوتة طوال حقبة السبعينيات والثمانينات فالمحور الأول والثالث قامت بهما الدولة من خلال تشريعات الانفتاح الاقتصادى (انظر الفصل ١ج) فيما عدا تخفيض القيمة الخارجية للجنية المصرى والتى أخذت الدولة تنفذها على مراحل زمنية وكانت محصلتها النهائية هى مزيد من ارتفاع الأسعار الداخلية وزيادة معدلات التضخم.

أما المحور الثانى والذى يتلخص فى تقليص نفقات الدولة وتقليص نفوذها فى مجال التوظيف فقد سار أيضا بمعدلات مرسومة طوال فترة السبعينيات والثمانينات وكانت محصلة النهائية هى تضائل نصيب القوى العاملة والسكان من وسائل اشباع إحتياجاتهم الأساسية وعلى الأخص فى التعليم والصحة والسكن والغذاء وباقى الإحتياجات الضرورية على النحو الذى تابعناه فى الفصل (٣) الجزء (٢).

### المعونة الأمريكية

منذ بداية تنفيذ برامج المعونة الأمريكية فى مصر فى أواسط الخمسينات... والولايات المتحدة الأمريكية تستخدمها للحصول على أكبر قدر ممكن من الكاسب الاقتصادية والسياسية والإجتماعية التى تتوافق مع إستراتيجية رأس المال الدولى فى الستينيات حاولت إرغام مصر على تنفيذ شروطها من خلال أستخدامها لسلح المعونة الغذائية وذهبت إلى حد إيقاف معونات القمح نهائيا رغم حاجة البلاد اليها فى ذلك الوقت ولم ترجع عن موقفها ذلك إلا بداية من عام ١٩٧٤ بعد أن أعلنت مصر سياسة الإبتفتاح الإقتصادى.

وقد إتجه غلط توظيف القروض الوافدة عن طريق برنامج المعونة الأمريكية إلى تعميق أزمات هيكل الاقتصاد المصرى أيضا فلم يوظف من أموال

المعونة للصناعة المصرية على مدى عشر سنوات سوى مبلغ لا يتجاوز (٨٠٠) مليون دولار وهو ما يوازي (١٠/١) من إجمالي قروض المعونة الأمريكية وهو يقل عن (٥٪) من حجم الاستثمارات الكلية للصناعة في عشر سنوات (٤٦).

وكانت النسبة الأكبر من قروض المعونة الأمريكية هي لمساعدة قطاع التصدير الأمريكي وأعانة غير مباشرة للصناعة والزراعة الأمريكية حيث شكلت السلع الأمريكية (٨٤٪) من حجم المعونة الإجمالي وهي كلها سلع ومواد غذائية (٤٧).

هذا إلى جانب أن قروض المعونة الأمريكية للمشروعات كانت تعود بنسبة كبيرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية مرة أخرى في صورة مرتبات وميزات للعاملين الأمريكيين في هذه المشاريع وقد تراوحت هذه النسبة في عدد كبير من المشروعات ما بين (٤٠-٥٠٪) بين التوظيفات المخصصة للمشروع (٤٨).

وهي مرتبات لا تعادل درجة تأهيل العمالة الأمريكية الموجودة في مصر حيث ثبت أن الموظف الأمريكي الذي يتقاضى (١٢) ألف دولار في أمريكا يحصل على (٣٠) ألف دولار شهريا من عمله في مصر (٤٩).

أي أن مصر تقوم بتمويل رجال الأعمال الأمريكيين والقوة العاملة الأمريكية على حساب القوة العاملة المصرية والتي سيكون عليها دفع عبء قروض المعونة الأمريكية في المستقبل ومعها عبء الفوائد وأقساط الديون. الأمر الآخر أن المعونة الأمريكية قد أدت إلى منح سلطات إضافية للإدارة الأمريكية في فرض مآثره ملاتها لها على الواقع المصري وأشهر الأمثلة على ذلك تهديد رئيس هيئة المعونة الأمريكية للحكومة المصرية بضرورة تقليص الأجور التي يتقاضاها موظفو الحكومة والقطاع العام وقد تواكب ذلك مع ضغوط صندوق النقد الدولي عام ١٩٨٦ بوقف التعيينات

مما أدى إلى قيام الحكومة المصرية بتقييد نسب الترقى فى الوظائف إلى الثلث... وتشجيع العاملين على القيام بأجازات بدون مرتب وتشجيع طلب الأحوال على المعاش فى سن مبكرة وجاءت موازنة ١٩٨٧/٨٦ بنقص قدره (٢٥٪) فى المعاشات... وينقص (٧٪) فى الضمان الإجتماعى ولم تزد الأجور إلا بنسبة (٥.٤٪) (٥٠). وهو ماكان له تأثير مباشر على إنخفاض مستوى معيشة القوى العاملة المصرية.

أخيرا فقد كانت مشروعات المعونة الأمريكية المرتبطة بالصحة ومعيشة القوى العاملة تعمل فى الاتجاه المضاد لإعادة إنتاج الأيدى العاملة بما حملته من أخطار على الحالة الصحية للسكان والأمثلة على ذلك غديدة من أهمها:

١- المشروع الأمريكى للصرف الصحى فى البحر (القاء المخلفات الأدمية فى البحر) وهو المشروع الذى أصرت عليه هيئة المعونة الأمريكية والجهات العليا المصرية رغم مخاطر المشروع فى إرتفاع نسبة التلوث فى مياه البحر مما يجعل بحر الأسكندرية عبارة عن بحيرة ملوثة... ورغم أن العلماء المصريين قد أثبتوا خطورة ذلك وقدموا مشروعا بديلا للصرف فى الصحراء والاستفادة من ذلك فى الزراعة (٥١).

٢- مشروع التوجيه الصحى فى الريف والذى أستخدم تقليل معدلات النمو السكانى والتوسع فى خدمات تنظيم الأسرة... وبعض النظر عن الآثار السلبية لعملية تقليل معدلات النمو السكانى والتى ثبتت أنها منخفضة وأن الأساس فى النمو السكانى يرجع إلى قلة الوفيات (انظر الفصل ٢-١) فإن المشروعات الأمريكية فى الريف المصرى قد استخدمت الأمهات والأطفال المصريين لإجراء التجارب لخدمة الأبحاث الأمريكية رغم حظر ذلك دوليا (٥٢).

## هوامش الفصل الخامس

- ١- د. رمزي زكي - التمويل الخارجى والاعتماد على الذات - المؤتمر السادس للاقتصاديين ص ٢٤ - (ص ١٧ : ص ٦٥).
- ٢- د. طه عبد العليم طه - بنيه الطبقة العاملة المصرية ص ٧٧ - وقضايا فكرية - القاهرة مايو ١٩٨٧ - ص ٦٩ : ص ٨٣.
- ٣- عطيه الصرفى - نقابتنا فى خدمة السلطان - ص ٢٤٨.
- ٤- المرجع السابق ص ٢٤٩.
- ٥- سمير أمين التراكم ص ٢٣٥ (م. س.).
- ٦- البنك الأهلى المصرى - الاقتصاد المصرى خلال عام ٨١ / ٨٢ - النشرة الاقتصادية ص ٢٨٧ - المجلد الخامس والثلاثون - العدد الثالث - القاهرة ١٩٨٢ - ص ٢٧٧ : ص ٢٩٥.
- ٧- د. السيد عبد المولى - تقييم أهم النتائج الاقتصادية للقانون (٤٣) سنة ٧٤ - مصر المعاصرة ص ١٠٨ - السنة ٧٦ - العدد ٤٠٠ - إبريل ١٩٨٥ ص ١٠٥ : ص ١٢٠.
- ٨- سامية سعيد - بنك مصر العشرينات وبنك مصر السبعينات - ص ٧٠ - قضايا فكرية ٣، ٤ - أغسطس، أكتوبر ص ٥٦ : ص ٧٠.
- ٩- انظر ورقة أكتوبر - انور السادات - مجلة العمل ص ٣٨، ٣٩.
- ١٠- السفارة الأمريكية بالقاهرة - تقرير عن الاتجاهات الاقتصادية فى مصر أكتوبر ١٩٨٣ - منشور الاهرام الاقتصادى ص ١٧ - العدد ٧٨١ / ٢ يناير ١٩٨٤ ص ١٦ : ص ٢٢.
- ايضاً السفارة الأمريكية - اقتصاد مصر ١٩٨١ - منشور الاهرام الاقتصادى ص ٢١ - العدد ٦٦١ - ١٤ سبتمبر ١٩٨١ ص ١٤ : ص ٢١.
- ١١- محمد حين هيكل - خريف الفضب - الجزء الأول - ص ٢٥١ طبعة دمشق.
- ١٢- د. محمود عبد الفضيل - الظاهره المميزه للشركات الاجنبية - الاقتصاد المصرى حلقه ٣ - الاهرام الاقتصادى - العدد ٧٠٩ - ١٦ أغسطس ١٩٨٢ ص ٣٠ / ٣١.
- ١٣- انظر د. محمود عبد الفضيل - تأملات فى المساله المصرية ص ١٢١ - دار

- المستقبل العربى - القاهرة ١٩٨٣ ( صفحة).
- ١٤- حزب التجمع الوطنى التقدمى الجددى - دراسات مكتب العمال المركزى -  
رسالتنا إلى مؤتمر الاتحاد العام للعمال والحركة النقابية ص ٢ - تقرير فى ٩  
صفحات.
- ١٥- محيازيثون - محنة السياحة وعجز الانفتاح - الاهرام الاقتصادى - العدد ٨٠٥  
- ص ١٣ - ١٨ يونيه ٨٤ . ص ١١ ، ١٢ ، ١٣.
- ١٦- انظر محمد ماجد خشبه - رسالة ماجستير - الاستثمار الأجنبى فى مصر -  
معهد التخطيط - ملخص منشور ص ٧ - جريدة الجمهورية الخميس ٥ فبراير  
١٩٨٧.
- ١٧- د. ابراهيم العيسوى - فى إصلاح ما أفسده الانفتاح - ص ٢٩ ، ٣٠ - كتاب  
الأهالى - سبتمبر ١٩٨٤.
- ١٨- التقرير السنوى للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحره ٨٣ / ١٩٨٤ - سبتمبر  
١٩٨٤ - ص ٦٥ / ١٢٦ صفحة.
- ١٩- د. فؤاد مرسى - مصير القطاع العام فى مصر - ص ٧٤ - مركز البحوث العربية  
- القاهرة ١٩٨٧ - (١١٩) صفحة.
- ٢٠- المرجع السابق ص ٨٩.
- ٢١- تصريحات وزير الصناعة - المصور (٣٠٢١) - ٣ سبتمبر ١٩٨٢.
- ٢٢- الاهالى ١٢ / ٦ / ١٩٨٥.
- ٢٣- انظر سامية سعيد - الشركات متعددة الجنسيات ومحاولات تفتيت الطبقة العاملة  
المصرية - قضايا فكرية (٥) - ص ١١٣ ، ص ١١٤ - مايو ١٩٨٧.
- ٢٤- الوفد ١٨ ديسمبر ١٩٨٦.
- ٢٥- محمود حافظ غانم - الاستثمارات الأجنبية ومشكلة صيانة الاستقلال الاقتصادى  
- المؤتمر الأول للاقتصاديين المصريين- ص ٩٥ - (ص٧٧:ص٩٦).
- ٢٦- أبو الحسن عبد الرحمن - البنوك الأجنبية ودورها ص ٩١ / ٩٢ / ٩٣ - الانفتاح  
الجنىور والمصاد والمستقبل - ص ٢٧١ : ص ٣١٦ - المركز العربى للنشر - القاهرة  
١٩٨٢.
- ٢٧- نعمان الزياتى - خطر العمالة الأجنبية فى مصر - الاهرام الاقتصادى - العدد

- ٨٢١ ص ٢٨ - ٨ أكتوبر ١٩٨٤ ص ٢٦ : ص ٢٩.
- ٢٨- د. السيد عبد المولى - تقييم أهم النتائج (م. س) ص ١١٥.
- ٢٩- ماجد خشبه (م. س).
- ٣٠- د. فؤاد مرسى - القطاع العام مصيره بأيدي الشعب - ص ٤٣ - اليقظة العربية.
- ٣١- محمد صبحى الأترى - الشركات متعددة الجنسيات والطبقات العاملة - قضايا فكرية - ص ٩٩ - القاهرة مايو ٨٧ ص ٩٦ : ص ١٠٩.
- ٣٢- د. السيد عبد المولى - تقييم (م. س) ص ١١٥.
- ٣٣- د. حسام مندور - ملاحظات حول الرأسمالية الصناعية قضايا فكرية، ص ١٣١ - أغسطس ١٩٨٦ - ص ١٢٤ : ص ١٣٥
- ٣٤- عبد القادر شهاب - محاكمة الانفتاح الاقتصادى ص ١٥٤ - دار ابن خلدون - بيروت (٣٥١) صفحة.
- ٣٥- ف. كوكوشكين - الدولة والتنمية الاقتصادية فى بلدان افريقيا الشمالية ص ٦٥ - نحن والعرب - ص ٦٤ : ص ٨٨ - دار التقدم موسكو ١٩٨٨.
- ٣٦- التجميع - تقرير المؤتمر السياسى من أجل الانقاذ الوطنى ص ١٨ (مطبوعات التجميع)
- ٣٧- الوفد - (٢٤) أكتوبر ١٩٨٥.
- ٣٨- الاهالى - ١٩ فبراير ١٩٨٦.
- ٣٩- عبد الفتاح منسى - حقيقة الديون الخارجية الاهرام الاقتصادى ص ٢٨ - دراسة العدد ٩٥٨ - ٢٥ مايو ١٩٨٧ - ص ٢٦ / ٢٧ / ٢٨.
- ٤٠- انظر عادل حسين (ج١) الاقتصاد المصرى بين الاستقلال والتبعية - ص ٢١٢ / ٢١٣ / ٢١٩ / ٢٢٥.
- ٤١- ن. س زاكوفسكى - رأس المال الاجنبى فى اقتصاد مصر - عرض وتلخيص زهدى الشامى - أحمد الحميس - قضايا فكرية ٢ ص ٣٣٧ - يناير ٨٦ ص ٣٢٩ : ص ٣٣٤.
- ٤٢- اوضاع الموازنة العامة للدولة فى السنة المالية (٨١ - ١٩٨٢) الاهرام الاقتصادى - ص ٤٣ - ٧٠١ - ٢١ يونيو ص ٤٣ : ص ٥٦.
- ٤٣- رمزى ذكى - الديون الخارجية وتعميق التبعية - قضايا فكرية - ص ١٤٤ -

- يناير ١٩٨٦ - ص ١٢١ : ص ١٤٨ .
- ٤٤- انظر - رمزي زكي - مشكلة التضخم في مصر - ص ٤٥٩ ، ص ٤٦٠ - الهيئة العامة المصرية للكتاب - القاهرة ١٩٨٠ .
- ٤٥- انظر رمزي زكي - بحوث في ديون مصر الخارجية ص ٢٨٥ - مكتبة مدهولى - القاهرة ١٩٨٥ - (٤٢١) صفحة .
- ٤٦- د. محمد عجلائن - المعونة الامريكية - صوت العرب ٢٤ / ٥ / ١٩٨٧ .
- ٤٧- فؤاد مرسى - ثمن المعونة - الأهالي ٢٩ / ٥ / ١٩٨٥ .
- ٤٨- د. مصطفى الجبلى - مخاطر المعونة الامريكية - الاهرام الاقتصادى - العدد ٨٤٧ ص ٢٨ - ٨ أبريل ١٩٨٥ - ص ٢٨ : ص ٣٣ .
- ٤٩- عصام رفعت - التدخل المرفوض فى السياسة المصرية - الاهرام الاقتصادى - العدد ٧٨٣ - ص ٥ - ١٦ يناير ٨٤ ص ٤ : ص ٩ .
- ٥٠- انظر عبد الله دياب - التنمية والدائرة الخبيثة - اليسار العربى ص ١٣ العدد ٧٨ - سبتمبر ١٩٨٦ - ص ١٢ / ١٣ / ١٤ ، ٢١ .
- ٥١- الاهالى العدد (٢٤٥ ، ٢٤٦) ١٨ يونيه ٨٦ ، ٢٥ يونيو ١٩٨٦ .
- ٥٢- صوت العرب ١٧ / ٥ / ١٩٨٧ .



## الخاتمة

يمكن القول إن العرض السابق قد أدى بنا الى مجموعة من النتائج الأساسية والثانوية تداخلت مع بعضها البعض نظراً لطبيعة الموضوع الذى تم معالجته، حيث ثبت أن تطور الموارد البشرية والقوى العاملة لا ينفصل عن تطور المجتمع الاقتصادى الاجتماعى.

خلاصة: كان الهدف الأساسى - كما وضعته المقدمة هو - الإجابة عن السؤال الآتى:

الى أى مدى نجح نخط الانتاج الرأسمالى فى مصر بما أقامه من أبنية اجتماعية واقتصادية وما أفرزه من أنماط للتنمية فى التعامل مع أهم عناصر القوى المنتجة للمجتمع المصرى - البشر.

ونعتقد أن الإجابة على هذا

التساؤل الأساسى قد جاءت بالسلب، فقد ثبت أن علاقات الإنتاج القائمة فى المجتمع المصرى وطبيعة النظام الاجتماعى الاقتصادى وغط التنمية الذى اتبع طوال (سنوات) مابعد ثورة يوليو لم تتجح فى أن توفر سبل الانطلاق أمام تطور القوى البشرية.. بل إنها وقفت عائقا أمام تطورها، وفى كثير من الأحيان عرضتها لمخاطر التدمير بوقوفها حائلا أمام إعادة انتاجها.. وإن ذلك الاتجاه قد تفاقم فى سنوات السبعينيات والثمانينيات التى أهتم بها البحث بشكل خاص، أما سنوات الستينيات فقد كانت سنوات تمهيد وتجهيد لتلك المشكلات التى واجهت الموارد البشرية بعد ذلك، فقد أفرز غط التنمية الرأسالية الذى اتبعته الطبقة الحاكمة فيما بعد الثورة وحتى الآن هيكلًا اقتصاديا متخلفا يعانى من سيادة القطاع الخدمى، ويعتمد فى تطوره على الموارد الريعية، وكانت بنية العمالة مرتبطة بذلك التطور فكانت المحصلة الختامية هى هيكل عمالة متخلف ومشوه يعانى من تزايد الوزن النسبى لعمالة الخدمات.

كما أفرز غط التنمية المتبع والسياسات الاقتصادية المختلفة (خاصة سياسة الانفتاح) مجموعة كبيرة من المشكلات الحادة التى تهدد تطور القوى البشرية وإعادة إنتاجها فتفاقت مشكلات البطالة وساعد على ذلك سياسات إعداد الكادر المتبعة، كما تفاقت مظاهر الإفقار المطلق والنسبى تحت وطأة تدنى الأجور وتناقص حصة القوى العاملة (أصحاب الأجور) من الدخل القومى والذى أدى إلى تناقص حجم ما تحصل عليه من الاحتياجات الاساسية، خاصة فى ظل نظام اقتصادى اجتماعى

يسعى فى ظل سياسة الباب المفتوح إلى تلبية احتياجات أصحاب عوائد التملك والرأسمال ويهمل تماما الاحتياجات الحيوية الأساسية لباقي السكان ولا يوفر الظروف المناسبة لإعادة إنتاجها ، وفاقم من ذلك الدور السلبي الذى مارسه رأس المال الأجنبى وهو ما أدى فى النهاية إلى اتساع ظاهرة الهجرة الخارجية للقوى البشرية كنتيجة مباشرة لنمط التنمية الرأسمالية الذى وضع البشر فى آخر قائمة أولوياته.

وهو ما يجعلنا ننتهى إلى أن البرجوازية المصرية التى تباشر قيادة المجتمع قد أنتهى دورها التاريخى بانتهاء انشغالها بقضية تطوير قوى الانتاج وعلى رأسها البشر ، وإن هذا الاتجاه قد بدأت مظاهره منذ منتصف الستينيات وتفاقم مع سنوات السبعينيات والثمانينيات. وهى خلاصة تكشف لنا من خلال متابعة وتحليل كافة المشكلات التى أحاطت بتطور الموارد البشرية والتى جاءت نتائجها كالاتى:

## ١- النظام الاقتصادى والسياسات الاقتصادية

كشف لنا تحليل السياسات الاقتصادية وتطور النظام الاقتصادى والهيكل الاقتصادى على أن الاقتصاد المصرى قد مر بعدة متغيرات أساسية منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وأن تلك التغيرات قد ارتبطت بانتقال قيادة المجتمع من يد البرجوازية التقليدية إلى برجوازية الدولة التى اندفعت نحو إجراء تغييرات عميقة تستهدف بها إنقاذ النظام

الاجتماعى من الانهيار الذى تفاقمت مظاهره عشية ثورة يوليو. وقد أتمم طريق التطور فى ظل قيادة برجوازية الدولة بتعدد المراحل، كانت المرحلة الأولى منه تستهدف الاستمرار بنفس الطريقة القديمة، فقامت بتشجيع رأس المال الخاص والأجنى واتبعت سياسات الحرية الاقتصادية مع قليل من الإشراف الحكومى إلى أن كانت المواجهة مع رأس المال الدولى برفضه تمويل مشروعات الإصلاح الزراعى (السد العالى) والذى كان مبررا لتأميم قناة السويس ودخول مصر الحرب مع بريطانيا وفرنسا واسرائيل، وكانت تلك اللحظة بداية لمرحلة جديدة لتحصير ومصادرة ممتلكات الأجانب، أما المواجهة مع رأس المال المصرى الكبير فقد جاءت عند رفضه تمويل مشروعات التنمية خاصة الصناعية، الأمر الذى استلزم تأميم رؤوس الأموال المصرية الكبيرة، وقد ساعد برجوازية الدولة فى تلك المرحلة امتلاكها لجهاز الدولة الذى كان له دور متميز منذ أقدم العصور، أيضا الطبيعة الخاصة للبرجوازية المصرية التقليدية التى اتصفت بالضعف وتطورها المشوه منذ لحظة ميلادها على يد الاستعمار.

وقد اكتملت مرحلة التحصير والتأميم بوضع الخطة الخمسية الأولى (٦٠-٦٥) .. وأبرزت تلك المرحلة مجموعة من الآثار كان أبرزها قيام نظام اقتصادى جديد فى مصر يركز على الإدارة الحكومية المركزية للاقتصاد القومى بقيادة قطاع دولة منتشر ومتشعب داخل فروع الاقتصاد المختلفة، كما كانت أبرز ملامح الفترة هى قيام قطاع عام قوى

خاصة فى الصناعة يسيطر ويتحكم فى آليات عمل الاقتصاد المصرى. ولكن تلك المرحلة أيضا أبرزت محدودية وقصور استراتيجية التنمية عن الوفاء بمتطلبات التغيير الشامل فى الهيكل الاقتصادى الذى تطور على نفس الأسس السابقة لما قبل ثورة ٢٣ يوليو.

كما أفرزت تلك المرحلة ونتائجها قوى اجتماعية جديدة تحقق لها تراكم رأسمالى سعت من أجل تنميته على أسس جديدة من قيادة المشروع الخاص.. مما أدى إلى توقف العمل بالتخطيط بعد ١٩٦٥، وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص مرة أخرى، وجاءت حرب ٦٧ لتضع النهاية الطبيعية لقدرة برجوازية الدولة على الاستمرار على نفس الأسس التى وضعتها فى أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات، وبدأت مرحلة جديدة من الانتقال استمرت حتى ١٩٧٤، وانتهت بإعلان السياسة الجديدة "الباب المفتوح"، واستطاعت القوى الاجتماعية الجديدة التى أفرزتها المرحلة الناصرية بالتحالف مع الرأسمالية التقليدية أن تصيغ نظاماً اقتصادياً جديداً يقوم على قيادة المشروع الفردى مع بقاء القطاع العام فى بعض المجالات بالقدر الذى يخدم فيه تراكم الثروات لدى كل من برجوازية الدولة والبرجوازية التقليدية والشريك الخارجى (الرأسمال الأجنبى) الذى تصاعد دوره مع سنوات تطبيق السياسة الجديدة.

وكانت لتلك المراحل المختلفة تأثير كبير على الهيكل الاقتصادى الذى تعدل من هيكل اقتصادى متخلف، يغلب عليه الطابع الزراعى إلى هيكل اقتصادى يسيطر عليه القطاع الحدمى دون أن يزيل عنه سمة

التخلف، وقد تفاقم ذلك الاتجاه في سنوات السبعينيات بعد إهمال قطاع الانتاج السلمي (الصناعة والزراعة) كما ازدادت اتجاهات الحلل في الهيكل الاقتصادى بعد اعتماد الاقتصاد المصرى على الموارد الربعية التى ظهرت فى السبعينيات (البترول - الدخل من قناة السويس - الدخل من السياحة - تحويلات المصريين العاملين بالخارج).

وكانت المعصلة الأخيرة فى نهاية الفترة لتطور الهيكل الاقتصادى أنه هيكمل مشوه ومتخلف، يعانى من خلل مزمن فى فترة أولى من سيادة القطاع الزراعى وفى فترة ثانية من سيادة القطاع الخدمى، كما يعانى من خلل قطاعى يتمثل فى سيادة الصناعات الاستهلاكية والوسيلة على الهيكل الصناعى وسيادة قطاعات التجارة والمال والإسكان فى الهيكل الخدمى، وقد استمرت معدلات الزيادة لذلك الحلل منذ سنوات الستينيات وحتى الثمانينيات، كما برز متغير آخر باعتماد الاقتصاد المصرى المتزايد على الموارد الربعية، وتحول الاقتصاد المصرى من الاعتماد على القطن فى التقسيم الدولى القديم للعمل إلى الاعتماد على النفط دون أن يتجاوز خلال تلك العقود (السنوات) أحادية التطور التى فرضها عليه التقسم السابق للعمل الدولى.

## ٢- هيكل القوى العاملة

### أ- مكونات الموارد البشرية والقوى العاملة

كشف البحث عن ارتباط زيادة معدل تطور السكان ببداية حصول مصر على الاستقلال السياسى وبداية محاولات التنمية الوطنية بعد فترة احتلال طويلة استمرت منذ ١٨٨٢، وقد ارتبط التطور فى حجم السكان الذى ارتفع بسكان مصر من ٢٦.٠٨٥ مليون عام ١٩٦٠ إلى ٥٠.٤٥٥ مليون عام ١٩٨٦، إلى انخفاض أعداد الوفيات أساسا فى المجتمع المصرى والذى كان العامل الأساسى فى انخفاض معدلات التطور السكانى فى فترة الاستعمار، وقد تميز التركيب العمرى (السنى) للسكان فى مصر بارتفاع نسبة الأطفال إلى إجمالى السكان، وقد كان ذلك فى الواقع المصرى فى ظل نمط التنمية المتبع عاملا سلبيا، ويرجع ذلك الى انخفاض نسبة المشاركين فى العملية الاقتصادية بالقياس إلى حجم السكان فى سن العمل مما أدى إلى ارتفاع معدل عبء إعالة الأطفال بالمقارنة بالدول الأخرى بما فيها بلدان العالم الثالث، وبالرجوع إلى الأسباب الديموغرافية فقد أثبت البحث أن ذلك التحلل يرجع أساسا إلى انخفاض نسبة مساهمة المرأة فى النشاط الاقتصادى على مدار الفترات السابقة خاصة فى فترة الستينيات، وأن تلك المشاركة رغم زيادتها فى سنوات الثمانينيات تحت وطأة ظروف الأزمة الاقتصادية إلا أنها لم تشكل سوى نسبة ٨.٩٪ من إجمالى عدد النساء فى سن العمل.

وقد كشف البحث أيضا عن ارتفاع نسبة الأطفال داخل سوق العمل، خاصة الأطفال دون سن العمل وقد ارتبط ذلك بتخلف التكنولوجيا المتبع داخل الصناعات الصغيرة والمجالات الخدمية التي تستخدم عمل الأطفال.

أيضا فقد كشف البحث عن ارتفاع نسبة مشاركة كبار السن فى النشاط الاقتصادى وهو ما يرجع إلى اشتداد وطأة الأزمة الاقتصادية.

وقد برز لنا من خلال بحث مكونات القوى البشرية أن هناك خللاً أساسياً فى مستوى تأهيلها وذلك بارتفاع نسبة الأميين خاصة فى الريف المصرى، وأن ذلك يرجع أساساً إلى سياسات الحكومات المختلفة التى اتبعت سياسة محاربة الأمية من خلال التعليم الأساسى الذى أثبت عجزه فى ظل نمط التنمية والأزمات الاقتصادية حتى عن استيعاب الأجيال الجديدة التى تسربت من التعليم بمعدلات مرتفعة فى كافة المراحل .

كشف لنا البحث أيضا خللاً أساسياً فى توطن السكان والقوى العاملة نتج عنه انجلاء التركيز فى الحضر وارتفاع معدلات الهجرة الداخلية حتى بداية الثمانينيات من الريف إلى الحضر، كما كشف البحث عن خلل آخر تمثل فى ارتفاع معدلات التوطن فى العواصم الحضرية خاصة فى القاهرة والاسكندرية كما أدى ذلك الى تضخم المدن الحضرية بشكل كبير واتساعها وزحفها على المناطق الريفية على الرغم من انخفاض الوزن النسبى للقطاعات المادية وما يعنى فى النهاية تضخماً مختلفاً ووهماً انجبه معظمه لصالح قطاعات الخدمات . وقد كشف البحث عن تحيز

سياسات الاستثمار والاتفاق الحكومي إلى المدن الحضرية خاصة القاهرة والاسكندرية الأمر الذى شكل جاذبية خاصة لتوطن حتى الكادر المخصص للعمل الزراعى داخل تلك المدن.

**ب - السمات الاساسيه للتشغيل فى قطاع الدوله والقطاع الخاص**  
أرتبط بالتغيرات الكبرى فى الاقتصاد المصرى آواخر الخمسينيات واولئ الستينيات وازدياد صور تدخل الدوله فى النشاط الإقتصادى وبرز برجوزاية الدوله كقوه اجتماعيه جديده واستحوازها على الأدوات الإقتصاديه الاساسيه أرتفاع قدرتها وتأثيرها على التشغيل للعمالة. وقد ارتبط بتلك المتغيرات تزايد الأهميه النسبيه لقطاع الدوله فى التشغيل للعمالة.. فقد ارتفع وزن العاملين بقطاع الدوله من ٨٪ عام ١٩٥٠ إلى أكثر من ٣٠٪ فى الثمانينيات- وقد عملت الحكومات المختلفه على زياده وزن العاملين بقطاع الدوله فارتفعت معدلات تشغيلهم باضطراد طوال سنوات الستينيات والسبعينيات والثمانينيات.

وقد اعتنقت الدوله فى البدايه (الأسباب اجتماعيه أساساً) سياسة التشغيل الكامل والالتزام بتعيين (توظيف) الخريجين، الأمر الذى أدى إلى توظيف كل خريجى مراحل التعليم المختلفه أو من يتقدم لشغل الوظائف عن طريق وزارات القوى العامله دون أن يرتبط ذلك بمدى حاجه الجهاز الإنتاجى أو قدرته على استيعاب تلك الأعداد من المشتغلين،

وقد كانت نتيجة ذلك هي سمات جديدة لنمط التشغيل في قطاع الدولة.  
- فقد تضخمت العمالة الخدمية داخل قطاع الدولة بعد أن استنفذ طريق رأسماليه الدولة أهدافه - ولم يعد لدى الدولة إمكانيات في التوسع الصناعي والزراعي وتضاوت إمكانيات التشغيل المنتج.. ولكن نتيجة للسياسة الاجتماعية التي التزمت بها الدولة في تشغيل الخريجين فقد كان المجال الوحيد المتاح هو مجال العمل الخدمي والإداري خاصة داخل القطاع الحكومي..

- وقد أدى ذلك في فترة السبعينيات والثمانينيات وهي سنوات احتدام الأزمة الإقتصادية ومع إهمال القطاعات المادية إلى تفاقم ذلك الخلل الحاد في تشغيل العمالة داخل قطاع الدولة فازدادت بصورة كبيرة العمالة الخدمية، ليس فقط داخل الجهاز الإداري للدولة وإنما أيضاً داخل شركات ووحدات القطاع العام، الأمر الذي أدى إلى إنخفاض إنتاجية العامل داخلها.. كما أدى إلى وجود قطاع دوله يتسم بعدم الكفاءة والترهل الشديد..

- ارتبط بالتوظيف العام أيضاً ارتفاع مستوى تأهيل القوى العاملة الموجودة داخل قطاع الدولة خاصة داخل القطاع الخدمي الحكومي، واستلزم ذلك ارتفاع نسبه أصحاب الوظائف العليا والوسيطه، واتساع الجهاز البيروقراطي وازدياد نفوذ بروجواية الدولة.

أما التوظيف داخل القطاع الخاص فقد كان أهم سماته هي ارتفاع الوزن النسبي للعمالة الزراعية وعماله التجارة والمال والاسكان والعمالة

## الهامة.

وقد تركزت فرص العمل التى أتاحها فى قطاعات الإنتاج السلمى الخاص الزراعة التى يحتكرها تقريباً.. وقد اتسمت العمالة داخل القطاع الخاص بضعف التأهيل بشكل عام، خاصة فى مجالات الإنتاج السلمى.. ولم توجد عمالة ذات مستوى تأهيل رفيع إلا داخل بعض قطاعات الخدمات مثل: البنوك والسياحة - وإن كان ذلك قد رجع بدرجة كبيرة إلى عملية الاستنزاف التى تمت خلال سنوات السبعينيات للاستيلاء على كواادر القطاع العام التى تم تدريبها واعدادها لفترات طويلة داخل قطاع الدولة وعبر مؤسساته.

أما الصناعية فقد كانت السمة الرئيسية لعمالة القطاع الخاص فيها -وعلى عكس قطاع الدولة - هى تفتت هيكل العمالة الصناعية على الآلاف من الورش والصناعات الصغيره أقل من ١٠ عمال.. وهى ظاهرة ارتبطت بسيادة التقنيه المتخلفة للقطاع الخاص الصناعى.. وقد قابل ذلك أيضاً فى قطاع الزراعه تفتت هيكل العمالة الزراعيه على الوحدات الإنتاجية القزميه التى لا تزيد على فدان، والتى لا تحتاج أيضاً إلى عمالة ذات مستوى عالٍ خاصة فى وجود ضعف مستوى التكنيك تدبئه بالرئف المصرى.

وهكذا نتوصل إلى أن قطاع الدولة بطبيعة سيطرة برجوازيه الدولة - والقطاع الخاص بطبيعة سيطره البرجوازيه التقليديه عليه قد فشلا فى خلق هيكل متوازن للعمالة.. حيث نجد أن الأول قد ضخم من حجم

العمالة الخدمية وكدها داخل العمل الإدارى الحكومى.. أما الثانى فقد أفرز سبباً تخلفه التاريخى وسياده النمط البسيط فى الإنتاج - مزيداً من التفتت لهيكل العمالة الصناعيه والزراعيه والخدميه أيضاً.. وكان مستوى التأهيل متدنياً تبعاً لذلك فيما عدا بعض القطاعات الخدميه التى اجتذبت بعض عمالة قطاع الدوله رفيعة التأهيل

### ج - التركيب الاقتصادى أو التوزيع القطاعى للقوى العاملة

تأثر التركيب الإقتصادى لهيكل العمالة بفعل التغيرات والتعديلات التى جرت على هيكل الإقتصاد القومى، فانتقال هيكل الإقتصاد المصرى من إقتصاد متخلف يغلب عليه الطابع الزراعى إلى إقتصاد يسيطر عليه القطاع الخدمى ويعمل بآليات الاعتماد على الموارد الرعيه والبتروىل - وقناة السويس - السياحه - تحويلات المصريين من الخارج) قد أدى إلى تغيرات فى هيكل العمالة، حيث ارتفع الوزن النسبى لعمالة القطاع الخدمى إلى الحد الذى وصلت فيه لدرجة أكبر من قطاعى الإنتاج المادى معاً (الزراعة والصناعة).

وقد كانت أبرز سمات التوزيع القطاعى لهيكل العمالة تتمثل فى التالى:

- أن قطاع العمالة الخدميه قد غلب عليه الوزن النسبى لعمالة القطاعات الخدميه الإجتماعيه والشخصيه.. وأن تطور عمالة قطاع

التوزيع (الخدمات الإنتاجية) قد ارتفع بدرجات لا تتناسب مع تطور القطاعات المادية، وقد كان ذلك بسبب ارتباط ذلك القطاع بالأهميه المتزايدة للتجاره الخارجيه فى سنوات الافتتاح أكثر من ارتباطه بتطور قطاعات الانتاج المادى.

- أما العمالة الصناعيه فقد عكس تطورها خلافاً لبنية الصناعه المصريه.. فرغم الوزن النسبى المتزايد للعمالة الصناعيه التحوليه عن الاستخراجيه إلا أن العمالة الصناعيه التحوليه كانت تتركز أساساً فى الصناعات الاستهلاكيه والوسيطه

- أما العمالة الزراعيه فقد كان أبرز سماتها تناقص معدلات غوها طوال الفتره.. وأن هناك أقساماً قد اختفت نهائياً تحت تأثير الهجره الداخليه والخارجيه مثل: عمال التراحيل.. أما صغار الحائزين والملاك فقد غلب عليهم إزدواجيه الأعمال بين العمل فى اراضيهم القزميه (الصغيره) والعمل فى أراضى الغير لتغطية احتياجاتهم الضروريه.

وقد غلب على العمالة الزراعيه ازدياد الوزن النسبى لعمالة المحاصيل النقدية خاصه فى أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات وبعد تدهور زراعه القطن الذى كان يعد المحصول التقليدى الأول للزراعه المصريه.

أخيراً فإن التوزيع القطاعى للعمالة يقودنا إلى أن البرجوازيه المصريه نتيجة ضعفها وتشوه تطورها، التاريخى قد جعل اهتمامها ينصب على الاستثمار العقارى خاصه الزراعى قبل الثورة مما جعل هيكل العمالة يرتبط فى ذلك الوقت بالعمل الزراعى.. أما سيطرة شرائح

برجوازيه الدوله (أو البرجوازيه البيروقراطيه) فى سنوات الخمسينيات والستينيات فقد أسفرت عن انتقال هيكل العمالة من العمل الزراعى إلى الأعمال الخدميه وأن الأخيره قد جاءت أساساً على حساب الأولى وهذه النتيجة تأتى مكمله لما تأكد لدينا من تحليل سمات التشغيل للعمالة فى قطاع الدوله والقطاع الخاص.

### ٣ - تفاقم مشكلات الموارد البشرى والقوى العامله

كشف الجزء الأول الذى يعالج بينه الموارد البشرى عن اختلافات جوهريه فى هيكل السكان والقوى العامله تتعلق بتركيبها العمرى (السنى) وتوطنها ودرجة تأهيلها وتوزيعها بين قطاع الدوله والقطاع الخاص وتوزيعها على القطاعات الاقتصاديه المختلفه.. وهى اختلافات ناتجه أساساً عن طبيعه الطبقة الحاكمه ونقط التنميه التى اختارته وما أسفر عنه من نتائج.. وأن ذلك قد أدى إلى تفاقم مشكلات الموارد البشرى وآفاق إعاده إنتاجها على النحو التالى:

#### أ - البطاله وسياسات إعداد الكادر

جاءت مشكلة البطاله كنتاج طبيعى لذلك الخلل فى هيكل العمالة وآليات عمل الهيكل الاقتصادى الخدمى.. مما جعلها تتسم بكونها بطالة هيكلية على خلاف ما تشهده بلدان الغرب من بطالة دورية - وقد

ارتفعت معدلات البطالة فى مصر مع إنتهاج السياسة الاقتصادية الجديدة فى السبعينيات والثمانينيات. وقد قسم البحث البطالة إلى نوعين: السافرة (المكشوفة) والتي تعنى حرمان قسم من القوى العاملة من التشغيل وقد اتسمت بارتفاع نسبة المتعلمين والشباب.. أما النوع الآخر من البطالة المستترة أو المقنعة فقد ظهرت لدينا فى القطاع الزراعى على الرغم من انخفاض حجم العمالة الزراعيه المتواصل.. وظهرت لدينا بشكل أكبر فى قطاع الدوله بفرعيه الحكومى الإدارى والعام..

ويرجع تفاقم معدلات البطالة خاصة السافرة والمكشوفة) منذ النصف الثانى من السبعينيات إلى عوامل خارجية وداخلية وإن كانت الأخيرة قد لعبت الدور الأساسى - فقد أسفرت سياسة التشغيل التى تم أتباعها طوال الستينيات مع تدهور أحوال الهيكل الاقتصادى إلى تأجيل حدة هذه المشكلة ولم تظهر إلا فى شكل بطالة مقنعة داخل قطاع الدوله - وقد ساعد على عدم تحول تلك البطالة المقنعة إلى بطالة سافرة إمكانيات الدوله على تعيين الخريجين داخل الجهاز الإدارى الحكومى والخدمى إلى جانب عامل الهجرة الخارجية الذى جذب أعداداً متزايدة من القوى العاملة نحو البلاد النفطية.. الأمر الذى لم يتوافر فى أواخر السبعينيات ووائل الثمانينيات بعد أن فقد قطاع الدوله قدرته على التشغيل والتوظيف للعمالة الجديده نتيجة تكلس الجهاز الإدارى والخدمى وعدم قدرته على استيعاب المزيد - وبفعل عامل خارجى أيضاً تمثل فى ضغوط المنظمات الدوليه للتسليف لوقف التوظيف العام. وقام من

الوضع الأزمات التى تعرضت لها البلاد البترولية واتباعها لسياسات انكماشيه مع أوائل الثمانينيات بعد انخفاض أسعار النفط، مما أثر على استيعابها لعمالة جديده بل أنها عكود بعض العمالة الأجنبية ومنها المصريه الموجوده لديها.

- الأمر الآخر والذي يحتل أهمية خاصة فى ارتفاع معدلات البطالة خاصة للمتعلمين هو سياسه إعداد الكادر التى مارستها الدوله.. فقد أنتجت تلك السياسات عن طريق مراكز إعداد الكادر لدى الدوله بشكل أساسى كادر خدوى بالدرجة الأولى.. وقد ارتفعت أعداد الخريجين من الكليات والمعاهد النظرية المرتبطه بقطاع الخدمات إلى جانب خريجي المدارس التجاريه لدرجة فاقت استيعاب حتى القطاعات الخدميه بكثير، مما نتج عنه فائض ضخم كان نصيبه العمل فى الجهاز الإدارى الحكومى والخدمى ليزيد من تفاقم مشكلات البطاله المقنعه أو لينضم إلى جيش المتعطلين وليعطى بذلك فرصه جيده لأصحاب الأعمال فى القطاع الخاص الخدمى لفرض شروطهم على سوق عمل واسع تتسع فيه أعداد المتعطلين عاماً بعد آخر..

أما الكادر العملى والعلمى المرتبط بالقطاع المادى فقد تدهورت عملية إعداده، وتناقصت معدلات إنتاجه خاصه فى ظروف تردى أحوال مراكز الإعداد سواء فى الجامعات أو المدارس أو مراكز التدريب

## ب - الأجور ونصيب القوى العاملة من الدخل القومي

أثر تغفل علاقات الإنتاج الرأسمالية في المجتمع المصري على تطور القوى العاملة في ارتفاع الوزن النسبي لإعداد المشتغلين بأجر تقدي.. بعد أن كانت الظاهرة الأساسية لسوق العمل في الماضي هي ارتفاع الوزن النسبي للعاملين بأجر عيني أو بدون أجر لدى ذويهم (عائلاتهم)

ومع ذلك فقد كشف لنا تحليل نصيب أصحاب الأجور من الدخل القومي عن ترد شامل لأحوالهم في سنوات السبعينيات بعد انخفاض حصتهم من الدخل القومي لصالح أصحاب عوائد التملك (رأس المال) وأن ذلك الاتجاه قد بدأ تحديداً منذ أوائل السبعينيات بعد أن كادت نسبة أصحاب الأجور تتساوى مع نسبة أصحاب رأس المال في نهاية فترة الستينيات - وقد أدى ذلك إلى زيادة حدة الإفقار المطلق للقوة العاملة فازدادت نسبة السكان من أصحاب الأجور الذين يعيشون تحت خط الفقر وخاصة السكان داخل المناطق الريفية.

أما الأجور : فقد اتسمت السياسات الأجرية بالتعدد داخل قطاع الدولة والقطاع الخاص وفي القطاعات الاقتصادية المختلفة (زراعة، صناعة، خدمات) حيث كشف البحث أن أعلى متوسطات للأجور قد حظي بها عمالة قطاع الخدمات.. وقد كانت السمة الرئيسية لهيكل الأجور هي عدم تناسب الأجور في السبعينيات مع درجة تأهيل القوى العاملة..

وقد كشف البحث عن تدهور أحوال أصحاب الأجور بفعل السياسات

الاقتصاديه وآليات عمل الهيكل الاقتصادى.. فتردى وتدهور القطاعات المادية وارتفاع وزن القطاعات الخدميه قد أدى إلى نقص السلع فى الأسواق والتعويض عنها بالاستيراد والذي أدى فى ظل اختلالات هيكل الأجور إلى رفع معدلات التضخم والتي ساهمت بالإضافة إلى السياسات المالية والنقدية الأخرى فى ارتفاع حدة الإفقار النسبى وإعادة توزيع الثروة لصالح أصحاب عوائد التملك (رأس المال) وإلى جانب التضخم فقد لعبت السياسة المالية دورا كبيرا فى ارتفاع حدة الإفقار النسبى لأصحاب الأجور فقد انحازت الميزانية العامة للدولة لصالح الأغنياء من أصحاب عوائد التملك (رأس المال) وأدت إلى انخفاض الأجر الحقيقي للشغيلة بما فرضته ضرائب وقع عبثها الأساسى على أصحاب الأجور خاصة المرتبطين بالعمل فى قطاع الدولة.. وذلك كله فى ظل نظام ضريبى يعانى من خلل أساسى وعدم عدالة فى توزيع الأعباء الضريبية.

### ج- تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان

كشف البحث عن تردى أحوال السكان المعيشية من خلال تحليل مدى اشباع احتياجاتهم الأساسية . وقد التزم البحث بالمفهوم الذى أقرته الأمم المتحدة لمقاييس اشباع الحاجات ، فجاءت النتائج سلبية لكافة المقاييس . - فأغلبية السكان يعانون من تدنى نصيبهم من الغذاء وتناقص معدلات الحصول عليه، والذي أسفر عن انتشار وظهور الأمراض الناتجة

عن قلة الغذاء مثل: نقص التغذية الحاد والمزمن والأثيميا - وبالذات فى وسط الأطفال- وقد عكس توزيع الغذاء على السكان مقدار وعمق التفاوت الاجتماعى بين الطبقات الاجتماعية لصالح الأغنياء من أصحاب عوائد التملك وضد الفئات محدودة الدخل من أصحاب الأجور.

- أما الخدمة العلاجية فقد عكست تردى أحوال العلاج متمثلة فى نقص الوحدات العلاجية اللازمة وارتفاع تكلفة العلاج ونقص الاعتمادات المالية للخدمة العلاجية، وقد عكست أحوال الخدمة العلاجية تحيزها لصالح الحضر على حساب سكان الريف رغم حاجتهم لها بحكم توطن الأمراض المزمنة للقوى العاملة الزراعية كما عكست أيضا تحيزاً داخل الحضر ضد الطبقات العاملة.

- أما مشكلة السكن فقد ازدادت حدتها مع سنوات السبعينيات وأتجه قطاع الاسكان إلى الحصول على هوامش ضخمة من الأرباح العقارية فى ظل مناخ انفتاحى حرم القوى العاملة من الحصول على احتياجاتها من السكن، كما كشف البحث أن مشكلة الاسكان فى حقيقتها مشكلة مفتعلة بفعل آليات سياسة الانفتاح، فالمشكلة لم تكن أزمة فى عرض الشقق وإنما هى أزمة توزيع تعكس مظاهر الخلل الاجتماعى، حيث توجد ملايين الشقق بلا سكان لارتفاع أسعارها بينما يعيش ملايين من السكان بلا وحدات سكنية وتسكن فى القبور والشوارع.

- أما المواصلات فقد زادت معاناة السكان من تدهور أحوالها خاصة

بعد تدهور أحوال مرافق النقل العام وارتفاع أسعارها بعد سيطرة القطاع الخاص على ذلك المرفق الحيوى نتيجة لتناقص الاعتمادات (التوظيفات) العامة المخصصة للنقل العام.

- أما التعليم فقد تم إهدار حق المواطنين فى الحصول على الخدمة التعليمية بشكلها الصحيح ودون تمييز، خاصة بعد أن تدهورت أحوال التعليم وارتفعت نفقاته وظهور النظم الطبقية فى التعليم، الأمر الذى حرم أبناء القوى العاملة من أصحاب الأجور المحدودة من مواصلة العملية التعليمية.

- أما الترفيه فقد أفاد البحث بأن المواطن المصرى لا يتمتع بحقه من الترفيه اللازم، وذلك من خلال تحليل بعض المؤشرات مثل: البرامج الإذاعية والتلفزيونية وعروض المسرح وأعداد قراء الكتب.

- أما حرية الفرد فإن المواطن المصرى قد فقد خلال الفترات الطويلة من سيطرة الدولة وأجهزتها القمعية الكثير من حقوقه الديمقراطية الطبيعية، بل وإن ذلك قد تعدى استخدام آلة القمع بعد أن قامت الدولة خلال العقود الطويلة الماضية باستخدام آليات السيطرة التشريعية فأصدرت العديد من القوانين المقيدة للحريات الديمقراطية، يضاف إلى ذلك الاعتقالات والملاحقة المستمرة لأصحاب الآراء المخالفة لسياسة الدولة الرسمية ولم يرد بالبحث تحليل لهذا المقياس نظرا لخروجه عن الموضوع الأساسى، وإكتفينا بالإشارة إلى إدانة المنظمات الدولية والمحلية المستمرة لانتهاك السلطة لحقوق الإنسان المصرى .

أخيراً؛ فإن الموارد البشرية قد تعرضت مع سنوات الانفتاح لأخطار أخرى تهدد كيانها وتعوق إمكانات إعادة إنتاجها تمثلت فى انتشار وتداول السلع الضارة بالصحة العامة، وعلى رأسها المخدرات التى انتعشت تجارتها طوال عقد السبعينيات والثمانينيات.

#### د- الهجرة

اندفعت القوى العاملة تحت تأثير عوامل البطالة وزيادة حدة الإفقار النسبى والمطلق وتناقص احتياجاتها الأساسية وتردى مستوى معيشتها إلى الهجرة كحل وحيد أمامها، وقد توافقت مع ذلك سياسة الدولة التى سعت منذ أوائل السبعينيات إلى اعتماد سياسة تصدير البشر كسياسة أساسية تخلصها من الأزمات الاقتصادية من ناحية، وتؤجل الأزمة الاجتماعية من ناحية أخرى، وتحقق بها تراكم رأسمالياً للبرجوازية المصرية من ناحية ثالثة، وقد ارتفعت أعداد المهاجرين من مصر طوال سنوات السبعينيات خاصة القوى العاملة بينهم.

ووفقاً لتقسيم البحث للهجرة بين دائمة ومؤقتة فقد كانت

النتائج كالآتى:

إن الهجرة الدائمة قد اتجهت إلى بلدان المراكز الرئيسية المتقدمة، وقد بين البحث أن التركيب العمرى للمهاجرين يتسم بارتفاع نسبة الشباب، وأن التوزيع المهنى لهم يتسم بارتفاع نسبة أصحاب المهن الفنية

والعلمية، وكانت مستويات تأهيلهم دائما مرتفعة ولا تقل عن درجة البكالوريوس فى المراكز الأساسية مثل: الولايات المتحدة.

- أما الهجرة المؤقتة فقد كانت أساسا إلى البلدان النفطية وقد تمت فى شكل موجات منتظمة كل ثلاث أو أربع سنوات، وأتسم التوزيع المهنى لها بارتفاع نسبة العمالة الماهرة خاصة فى القطاعات المادية التى تعاني مصر من نقص واضح بها، وهو ما يثبت بطلان الحجج التى اتخذت مبررا لإعتماد سياسة تصدير العمالة على أساس التخلص من العمالة الفائضة.

وقد كانت للهجرة آثار اقتصادية بالغة التأثير على حركة الاقتصاد المصرى، حيث فاقمت من تشوه هيكل الاقتصاد المصرى واتجاهه نحو مزيد من الاعتماد على الموارد الريعية من تصدير البشر، ولكن ذلك كان من ناحية أخرى يتفق مع سياسة البرجوازية المصرية التى سعت -كما أثبت البحث- إلى تحقيق تراكم إضافى عن طريق ما استولت عليه من تحويلات العاملين بالخارج خاصة الشرائح التجارية والمضاربة.

كما أدت الهجرة إلى خلق حالة من الندرة فى عنصر العمالة الماهرة وأصحاب الكفاءات المهنية والعلمية، وأدت إلى ارتفاع أجور بعض شرائح العمالة الفنية إلى جانب أيضا العمالة الزراعية التى اندفعت نحو الهجرة، فأثر ذلك بدرجة كبيرة على ارتفاع الأسعار وفقدان الأرض الزراعية للعنصر البشرى.

كما أدت التحويلات من ناحية أخرى بالمساهمة فى ارتفاع نسبة

التضخم بسبب استخدامها عن طريق التجار والمضاربين فى تمويل عمليات الاستيراد للسلع الاستهلاكية والكمالية ولم يتم الاستفادة بها فى تطوير الهيكل الإنتاجى.

أما آثار الهجرة على تطور المجتمع.. فقد حرمت المجتمع من فرصة توافر بديل اجتماعى قادر على تغيير النظام الاجتماعى القائم وإن كان ذلك قد جاء من جهة أخرى محققاً لأهداف الطبقة الحاكمة ودوائر رأس المال الدولى التى استهدفت من الهجرة التخلص من البديل الاجتماعى القادر على الإطاحة بسلطة البرجوازية الكبيرة الحاكمة، وفى الوقت نفسه خلق فئات وسيطة لتميع الصراع الاجتماعى والطبقى فى المجتمع لذلك فإن حركة الهجرة خاصة المؤقتة جاءت مرتبطة أكثر بالعمالة الماهرة والأكثر تنظيماً مثل: عمالة الحديد والصلب والترسانة البحرية والغزل والنسيج وقطاعات الكهرباء والبناء.

#### هـ- دور رأس المال الأجنبى

- أخيراً فقد فاقم من مشكلات تطور القوى البشرية الدور السلبى الذى لعبه رأس المال الأجنبى الذى تصاعد دوره فى مصر فى فترة السبعينيات مع بداية انتهاج الدولة لسياسة الباب المفتوح، وهو دور سبق أن عرفته مصر خلال تاريخها الطويل مع الاستعمار البريطانى الذى دمر الحرف وشرذم الصناعات والحرفيين فى الماضى.

## الاستثمار الأجنبي المباشر

أدى الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ازدياد حدة الخلل الهيكلى لبنية القوة العاملة بعد اتجاه معظم التوظيفات الرأسمالية الاجنبية إلى المجالات الخدمية خاصة فى مجالات البنوك والسياحة والتجارة، ولم يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر إلا بشكل متواضع فى تشغيل القوى العاملة نتيجة لذلك، وأيضاً نتيجة لاستخدامه توظيفات كثيفة رأس المال الأمر الذى عمق أكثر من مشكلة البطالة.

كما أدى الاستثمار الأجنبي المباشر إلى افلاس بعض الشركات القائمة وتشريد عمالتها بعد أن صارت له سلطة التخطيط للقطاع العام المصرى.

أيضاً أدى فط الاستثمار الاجنبى الى تفاقم مشكلة هيكل الأجور بما أنتجته من ازدواجية شديدة فى هيكل الأجور، فأصبح هناك خلل وتناقض بين أجور الأجانب وبين المصريين من ناحية وبين فئات القوى العاملة المصرية بعضها البعض من ناحية أخرى، وهو ما أدى إلى خلق فئة من ارسقراطية القوى العاملة المرتبطة به أضعفت من وحدة القوى العاملة وأدت الى مزيد من تفتتها، كما أدت تلك الظاهرة إلى ضياع الولاء القومى وظهور فئة من المنتفعين بين القوى العاملة خاصة داخل قطاع الدولة الذى سعى إلى مشاركة الاستثمار الأجنبي، ولو على حساب مصلحة الاقتصاد القومى.

كما أدى الاستثمار الأجنبي إلى استنزاف الاقتصاد القومى بما

استخدمه من رؤوس أموال البنوك العاملة فى مصر وماتم تحويله للخارج فى صورة أرباح، وقد أثر ذلك -بشكل كبير- على معدلات التراكم المحلية وضيع على القوى العاملة المحلية فرص توظيف فيما لو استخدمت تلك الأموال وفقا لأولويات أخرى.

### القروض

فقد ترتب عليها مجموعة من النتائج السلبية على تطور القوى العاملة بما فرضته هى الأخرى من أنماط توظيف لا تتفق مع حاجة الهيكل الاقتصادى، كما أن أجزاء كبيرة من تلك القروض قد ذهب لتغطية استيراد سلع استهلاكية مما أضاع على القوى العاملة فرص توظيف فيما لو تم استخدام تلك القروض فى مشروعات انتاجية.

- اقتطعت خدمة الدين أجزاء كبيرة من الثروة القومية تمثلت فى سداد أقساط الديون ودفع الفوائد السنوية مما كان له تأثيره على انخفاض ما تم تخصيصه لتلبية احتياجات السكان والقوى العاملة، كما أنه مثل فرص ضائعة أيضا بالنسبة للعمالة الجديدة فى فرص توظيف جديدة.

- أدت القروض بأنماط استخدامها وزيادة أعبائها ونتائجها على انخفاض قيمة الجنيه المصرى إلى ارتفاع معدلات التضخم المحلية والذى أثر على مستوى معيشة القوى العاملة.

- أعطت القروض المتراكمة على مصر صلاحيات واسعة لصندوق

النقد الدولي، استخدمها فى فرض شروطه الشهيرة على مصر مما أثر على انخفاض حصة القوى العاملة من الاحتياجات الأساسية بعد أن قامت الحكومات المتتالية تنفيذا لشروط الصندوق بخفض قيمة العملة، كما تأثرت العمالة بالشروط التى وضعها الصندوق على التوظيف العام.

### المعونة الأمريكية

وقد كانت تلك المعونة وسيلة من وسائل رأس المال الأمريكى فى فرض ما يراه من سياسات اجتماعية واقتصادية فى مصر تتناسب مع استراتيجية الولايات المتحدة ورأس المال الدولى، وقد كانت تلك المعونة فرصة أيضا لإعانة رأس المال الأمريكى بتصدير ما يعانى من ركود لديه، بالإضافة إلى كونها مصدر رزق للعمالة الأمريكية العاملة فى مصر والتى امتصت الجزء الأكبر من أموال المعونة فى شكل مرتبات ومكافآت.

ويظهر تأثير المعونة بالاشتراك وباقى القروض فى المدى الطويل، حيث تلتزم القوى العاملة المصرية وابناؤها بتسديد تلك القروض ودفع فوائدها، مما سيكون له أثره فى المستقبل على التدهور المتزايد لمستوى معيشة القوى العاملة.

وهكذا فإن النتائج جميعها قد جاءت كلها لتؤكد صحة ما ذهبنا إليه فى إجابة السؤال الأساسى للبحث، ونود التأكيد على نتيجة ختامية وأخيرة تعرض لها البحث، فقد ثبت لدينا أن ازدياد وتفاقم مشكلات

تطور الموارد البشرية فى مصر لا ينفصل عن تردى أحوال الشفيلة والقوى العاملة فى العالم الثالث وتزايد مشكلات تطورهم، وأن مظاهر التشابه التى اتضحت من خلال استعراض وتحليل مشكلات تطور الموارد البشرية فى مصر قد جاءت متوافقة مع ما جاء من تحليل لمشكلات تطور الموارد البشرية فى العالم الثالث، سواء فى عصر المستعمرات ومرحلة التراكم البدائى التى استنزفت القوى العاملة بتلك البلدان لصالح بلدان الغرب، أو فى مرحلة الاستقلال السياسى التى شهدت تردى أحوال الشفيلة واختلالات هياكل القوى العاملة فى ظل التقسيم الجديد للعمل الدولى والقيادة الوطنية للبرجوازيات المحلية، وهو ما يضعنا أمام قوانين متشابهة ومحددة لأليات عمل هياكل القوى العاملة فى العالم الثالث فى ظل أنماط التنمية الرأسالية والتعية لرأس المال الدولى. وهو ما يفرض على تلك البلدان ضرورة العمل الجماعى والمشارك لحل معضلتها التاريخية على أمل أن يسهم التكتل الجماعى لبلدان العالم الثالث فى صياغة نظام دولى جديد أو حتى يعدل فى النظام القائم بما يضمن مصالح سكان العالم الثالث.

### ملاحظة ختامية

لا يعنى انتهاء الدور التاريخى للبرجوازية المصرية بشرائها المسيطرة بالمعنى الاجتماعى والاقتصادى الذى جاء بالبحث أن قدرتها قد انتهت على قيادة المجتمع سياسيا أو التأثير فى تطوره، ولكن هذا

التأثير يخرج عن موضوع البحث الاقتصادي وينتقل إلى مجال آخر تلعب فيه القوى السياسية - بما تمثله من مصالح لقوى اجتماعية أخرى- الدور الحاسم لتغيير التوازن القائم حاليا فى المجتمع المصرى لصالح القوى التى تعبر بحق عن مصالح الأغلبية من الشغيلة والكادحين وتكون قادرة على حل مشكلات القوى البشرية وصنع طريق جديد يفتح آفاق التطور أمامها .



## تنويه

صدر العدد السابق في سلسلة كتاب الأهالي  
«مجتمع الانتفاضة الفلسطينية»، يحمل رقم ٤١  
والصحيح أنه رقم ٤٠ .. ونعتذر للقارئ عن هذا  
الخطأ غير المقصود .

## الفهرس

٧	تقديم: د. إسماعيل صبرى عبدالله .....
١٠	مقدمة المؤلف .....
١٨	مدخل (مشكلات تطور الموارد البشرية فى بلدان العالم الثالث) .....
٥٧	○ الجزء الأول (بنية الموارد البشرية المصرية) .....
٥٨	الفصل الأول : السياسة الاقتصادية والهيكل الاقتصادى (نظرة عام) .....
٨٥	الفصل الثانى : العوامل الأساسية فى تشكيل الموارد البشرية .....
١١٣	الفصل الثالث : العمالة فى قطاع الدولة والقطاع الخاص .....
١٣١	الفصل الرابع : توزيع العمالة على القطاعات الاقتصادية .....
١٦١	○ الجزء الثانى (مشكلات تطور الموارد البشرية فى مصر) ...
١٦٢	الفصل الأول : البطالة وسياسات إعداد الكادر .....
١٩٩	الفصل الثانى : الأجور ونصيب القوى العاملة فى الدخل القومى .....
٢٢٧	الفصل الثالث : تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان .....
٢٥٣	الفصل الرابع : الهجرة الخارجية .....
٢٧٥	الفصل الخامس : دور رأس المال الأجنبى فى إعادة إنتاج القوى العاملة .....
٣٠٣	الخاتمة .....

## سلسلة كتاب الأهالي

- ١- مستقبل الديمقراطية في مصر
- ٢- الأسس القرآنية للتقدم
- ٣- في إصلاح ما أفسده الانفتاح
- ٤- معنة التعليم
- ٥- دعم الأغنياء ودعم الفقراء
- ٦- هل نهدم السد العالي
- ٧- بنوك وياشوات
- ٨- محاكمة ريجان
- ٩- إنهم يخربون التعليم
- ١٠- حدث في كامب ديفيد
- ١١- مدرسة السادات السياسية واليسار المصري
- ١٢- السلام الضائع في كامب ديفيد
- ١٣- حكومة وأهالي وخلافه
- ١٤- لتطبيق الشريعة لا للحكم
- ١٥- الثورة المضادة في مصر
- ١٦- لهذا نعارض مبارك
- ١٧- النيل في خطر
- ١٨- السادات القناع والحقيقة
- ١٩- أزمة النظام الاشتراكي
- ٢٠- نظرة ثانية إلى القومية العربية
- ٢١- خطة التنمية الحكومية :
- الأحلام والواقع والبديل الجاد
- ٢٢- نجيب محفوظ- الصورة والمثال
- ٢٣- يوميات دبلوماسي في بلاد العرب
- خالد محيي الدين (نقد)
- د. محمد أحمد خلف الله
- د. ابراهيم العيسوي
- د. سعيد اسماعيل على
- خبراء الاقتصاد لحزب التجمع - (نقد)
- فيليب جلاب
- ديفيد لانتز - ترجمة وتقديم د. عبد العظيم أنيس
- فريق من المتخصصين في السياسة الدولية
- ترجمة بيومي قنديل
- د. سعيد إسماعيل على
- ثلاثة مؤلفين إسرائيليين - ترجمة ابراهيم منصور - (نقد)
- لطفي الحولي- (نقد)
- د. محمد ابراهيم كامل
- الفنان بهجت - تقديم صلاح عيسى
- خليل عبد الكريم
- د. غالى شكري
- كتاب وفنانى الأهالي
- كامل زهيرى
- محمد عبد السلام الزيات (نقد)
- د. ابراهيم سعد الدين
- د. فؤاد مرسى
- د. لطيفة الزيات
- ٦٢ خيرى - تحرير د. ابراهيم العيسوي
- د. لطيفة الزيات
- نوفيكوف/ فينوجرادوف - ترجمة جلال الماشطه وحمدى عبد الحافظ

- ٢٤- مقاومة التاريخ الكبرى د. فؤاد زكريا
- ٢٥- البيرسترويكيا ومستقبل الاشتراكية ندوة الأهالي (١٧) مفكراً وسياسياً
- ٢٦- الإسلام والعرش أين الباسني- ترجمة سيد زهران- (نقد)
- ٢٧- الخطاب الساداتي د. عبد العليم محمد
- ٢٨- حسن البنا - كيف و متى ولماذا د. رفعت السعيد
- ٢٩- الأقباط في وطن متغير د. غالى شكرى - (نقد)
- ٣٠- ثورة الضباط الأحرار في مصر مؤلفين سوفيت- ترجمة: عزه الخميسي
- ٣١- معارك سياسية د. فؤاد مرسى
- ٣٢- لماذا تعارض بيان الحكومة خبراء حزب التجمع
- ٣٣- التعايش بين الرأسمالية والشيوعية ج. جلبرت/ س. منشيكوف - ترجمة
- ٣٤- التطور الزراعى فى مصر د. شهرت العالم- تقديم محمد سيد أحمد
- ٣٥- صناعة الفقر العالمى د. الان ريتشارد - ترجمة د. أحمد فؤاد
- ٣٦- ألف يوم من الثورة سيف النصر- تقديم د. محمود عبد الفضيل
- ٣٧- موسكو تعرف الديموع تيريزا هايتز - ترجمة مجدى نصيف
- ٣٨- نقد الحركة النسوانية مجموعة مؤلفين - ترجمة عمر عاشور-
- ٣٩- حكايات من دفتر الوطن تقديم عيد القادر ياسين
- ٤٠- مجتمع الانتفاضة الفلسطينية أحمد الخميس - تقديم حسين عبد الرازق
- تونى كليف - ترجمة أروى صالح - تقديم فريده النقاش
- صلاح عيسى
- عبدالقادر ياسين

تباع إصدارات سلسلة كتاب الأهالي بخصم ٢٥٪  
فى مقر جريدة الأهالي: ٢٣ ش عبد الحالى ثروت - القاهرة

رقم الإيداع ٨٩٨٧ / ٩٢

طبع بمطابع شركة الأمل للطباعة والنشر

إخوان مورفيتكي سابقا ،

تليفون : ٣٩٠٤٠٩٦



هذا الكتاب جاد ومفيد .. وليست كل الكتب كذلك . ويكتسب الكتاب تميزه من موضوعه ذاته أولاً وقبل كل شيء « الموارد البشرية » .

ويذكر للمؤلف سلامة منهجه .. وإقدامه على الإفلات من ساحة الجدل النظرى الصرف إلى تحليل الواقع المصرى فى مراحل تاريخ مصر الحديثة .. يضبط ويحلل أوضاع الموارد البشرية فى كل منها ومن هنا كانت دراسته تتسم بالجدة وليس بالجدية وحدها .

ويبقى للمؤلف ما اكتسبه بعمله حين فتح باباً على مجال هام من مجالات التنمية وتاريخها فى مصر لم يفتحه أحد قبله - فيما نعرف - بهذه المنهجية الشاملة . فهناك دراسات فى تاريخ التعليم وبعض أبحاث عن الأحوال الصحية وغيرها عن الأوضاع السكانية .. إلخ .. ولكن استدعاء كل ذلك وغيره فى مقارنة شاملة لفهم واقع العنصر البشرى ودوره فى التنمية المصرية عمل بكر يستحق عليه المؤلف كل تهنئة .

من تقديم: د. إسماعيل صبرى عبدالله